

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الاردنية
كلية الدراسات العليا



أنماط الاستهلاك وأثر الطفرة النفطية في الأردن

عميد كلية الدراسات العليا

إعداد الطالب

طارق عيد الرحمن الزهد

٢٩٠٨

بإشراف

الدكتور طالب عوض

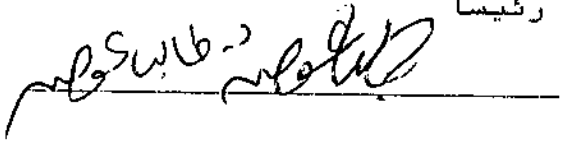
قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في الاقتصاد بكلية الدراسات العليا في الجامعة الاردنية

كانون اول / ١٩٩٢

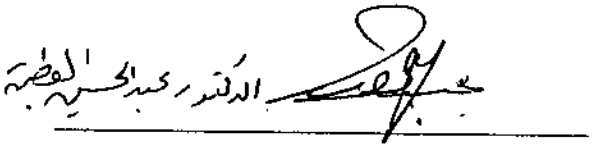
نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٣٠، واجيزت

اعضاء لجنة المناقشة

الدكتور طالب عوض مشرفاً رئيساً



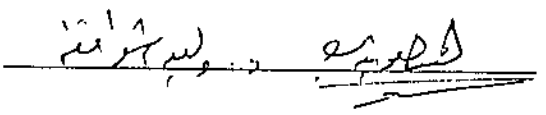
الدكتور عبدالحسين عطيه عضواً



الدكتور حسين الخطيب عضواً



الدكتور وليد شواقفه عضواً



الاهداء

إلى:

أنين الأرض

وزهو الشهداء

إلى شقيق غاب

وذكرى باقية

إلى ذكرى الأبخ الحبيب...

مالك

شكر وتقدير

يسعدني ان اتقدم بعميق شكري وتقديري وامتناني الى استاذي الفاضل الدكتور طالب عوض على اشرافه وتوجيهاته القيمة التي كان لها اثراً كبيراً على هذه الدراسة حتى خرجت بصورتها الحالية ، كما واجد لزاماً علي ان اتقدم بخالص شكري وتقديري لكافة الاساتذة الافاضل في قسم الاقتصاد والاحماء على جهودهم المخلصة ، واخص منهم بالذكر الدكتور اسامة الدباغ والدكتور عبدالحسين العطيع اللذان لم يبخلا علي بتقديم يد المساعدة والعون .

ويطيب لي أن أسدي جزيل الشكر الى جميع العاملين في البنك المركزي والجمعية العلمية الملكية ووزارة العمل واخص منهم بالذكر تيسير الصمادي وغازي الشبيكات من البنك المركزي والدكتور محمد عميره من الجمعية العلمية الملكية وممازن عوده من وزارة العمل لتعاونهم معي وتزويدي بالمعلومات والدراسات اللازمة لهذه الدراسة . كما أسجل شكري الجزيل الى جميع الزملاء الذين قدموا لي يد المساعدة والعون سواء بتقديم البيانات أو الدراسات والتي ساعدت على اثناء هذه الدراسة ، واخص منهم بالذكر الزميل خليل الهندي .

وأخيرا يسرني أن أزجي شكري العميق إلى الالسة عواطف ابوالرب على ما بذلته من جهود طيبة في طباعة هذه الدراسة .

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاهداء.....	أ
شكر وتقدير.....	ب
محتويات الدراسة.....	ج
فهرس الجداول.....	ح
فهرس الملاحق.....	ط
الملخص.....	ز
أهمية الدراسة.....	ح
الفصل الاول:- انماط الاستهلاك ومظاهر تغيرها في الاردن	
تمهيد.....	٢
اولا: العوامل المؤثرة على انماط الاستهلاك في الدول النامية...	٣
١- العوامل السكانية.....	٣
٢- العوامل الاجتماعية.....	٥
٣- العوامل الاقتصادية.....	٧
٤- العوامل الثقافية/وسائل الاتصال المختلفة.....	١٠
ثانيا: العوامل المؤثرة على الانماط الاستهلاكية في الاردن...	١٢
١- العوامل السكانية.....	١٢
أ- الهجرة الداخلية وظاهرة التحضر السريع.....	١٣
ب- حجم الاسرة.....	١٥
ج- المستوى التعليمي.....	١٧
٢- العوامل الاجتماعية.....	١٨
أ- العادات والتقاليد.....	١٨
ب- التقليد والمحاكاة.....	١٩
٣- العوامل الاقتصادية.....	٢١

٢١	١- الدخل.....
٢٧	ب- توزيع الدخل.....
٣٣	٤- العوامل الثقافية.....
٣٣	١- التلفزيون.....
٣٥	ب- الإذاعة والمصحف والمجلات.....
٣٧	ثالثا: تطور الانفاق الاستهلاكي الخاص خلال فترة الدراسة.....
	رابعا: بعض المظاهر المهمة لتطور الأنماط الاستهلاكية في
٤١	الأردن.....
٤٢	١- تطور عدد السيارات بالنسبة لعدد السكان.....
٤٤	٢- تطور عدد الفيديوهاوت بالنسبة لعدد السكان.....
٤٥	٣- تطور استخدام الأدوات الكهربائية الأخرى.....
	الفصل الثاني: دور الطفرة النفطية في التأثير على حجم
	وأنماط الاستهلاك الخاص
٤٩	تمهيد.....
٥٠	أولا: أثر الحوالات على حجم وأنماط الاستهلاك الخاص.....
	١- انتقال الأيدي العاملة الأردنية إلى دول الخليج
٥٠	وأثر ذلك على الحوالات.....
٥١	١- تقديرات القوى العاملة المهاجرة.....
٥٢	ب- الاستعانة بالعمالة الوافدة.....
٥٦	ج- العمالة العائدة وانحسار الحوالات.....
٥٩	٢- أطروحة استهلاكية الحوالات.....
٦٠	١- الأردن وأطروحة استهلاكية الحوالات.....
	٣- حوالات العاملين وأثرها على الطلب على السلع
٦٥	المحلية.....
٦٥	١- تطور حوالات العاملين في الخارج.....

- ٦٩ ب- اثر حوالات العاملين في الخارج على الطلب
على السلع المحلية
- ٧٠ - الاشار المباشرة للحوالات على الطلب
على السلع المحلية
- ٨٠ - الاشار غير المباشرة للحوالات على
الطلب على السلع المحلية
- ٨٦ ٤- الحوالات وتطور الطلب على قطاع الخدمات
أ- الاشار المباشرة للحوالات على الطلب على
الخدمات
- ٨٦ ب- الاشار غير المباشرة لاضر الحوالات على
قطاع الخدمات
- ٩٠ هـ- دور التحويلات في زيادة الاجور واطر ذلك على
القدرة الاستهلاكية للافراد
- ٩٤ ثانيا: اضر المعونات الخارجية على الاستهلاك الخاص
- ٩٩ ١- اهمية المعونات الخارجية في الموازنة
- ٩٩ ٢- دور المعونات في زيادة الرواتب واطر ذلك على
القدرة الاستهلاكية لدى الافراد
- ١٠٢ أ- اضر المعونات على الرواتب والاجور في
القطاع العام
- ١٠٧ ب- القدرة الشرائية لموظفي القطاع العام
- ١٠٩ ٣- التمليل القياسي لاضر المعونات الخارجية على
الدخل القومي
- ١١٥ ٤- تحليل العلاقة بين الدخل القومي والاستهلاك الخاص
- ١١٥ أ- فرضيات دالة الاستهلاك
- ١٢٠ ب- تقدير دالة الاستهلاك في الاقتماد الاردني

	ج- تحليل أثر حوالات العاملين في الخارج على	
	الاستهلاك الخاص باستخدام معادلة الدكثور	
١٢٤	علي عبدالقادر.....	
	٥- التحليل القياسي لآثر المساعدات الخارجية على	
١٢٦	الانفاق الاستهلاكي الخاص.....	
	الفصل الثالث: الطفرة النفطية وآثرها على حجم وانماط	
	الاستهلاك السلعي المستورد	
	أولاً: دور التحويلات في زيادة الطلب على المستوردات	
١٣٠	الاستهلاكية.....	
	١- مقدمة: تطور المستوردات الاجمالية خلال الفترة	
١٣٠	(١٩٦٨-١٩٨٨).....	
	٢- التحليل القياسي لآثر الحوالات والمساعدات بدون	
١٣٥	مقابل على المستوردات.....	
	٣- حوالات العاملين وآثرها على المستوردات	
١٣٩	الاستهلاكية.....	
	٤- التحليل القياسي لآثر حوالات العاملين في الخارج	
١٤٥	على المستوردات الاستهلاكية.....	
١٤٩	٥- الحوالات وآثرها على التركيب السلعي للمستوردات.....	
	٦- الحوالات وآثرها على المستوردات من السلع	
١٥٤	المعمرة الكمالية.....	
١٦٠	٧- أثر الحوالات على العجز في الميزان التجاري.....	
	ثانياً: التحليل القياسي لآثر المساعدات على المستوردات	
١٦٦	الاستهلاكية.....	
	ثالثاً: العلاقة بين المساعدات الخارجية والحوالات وسعر الصرف	
١٦٨	والاستيراد الاستهلاكي.....	

- ١٦٨ ١- سعر صرف الدينار (خلفية تاريخية)
٢- دور الحوالات والمساعدات في تدعيم احتياطات
البلاد من العملات الاجنبية وسعر صرف الدينار..... ١٧٦
٣- الحوالات والمساعدات وميزان المدفوعات وسعر صرف
الدينار..... ١٨٢
٤- جذور الازمة : تثبيت سعر الصرف وليبرالية تجارية.... ١٨٧

الفصل الرابع: الخلاصة والتوصيات

- اولا : الخلاصة ١٩٣
ثانيا : التوصيات..... ٢٠٦
الملاحق..... ٢١٣
المراجع..... ٢٣٧
المراجع العربية ٢٣٨
المراجع الاجنبية ٢٤٨
الملخص باللغة الانجليزية

قائمة الجداول

رقم الجدول	الصفحة
١ - الاهمية النسبية للانفاق على السلع والخدمات للريف والحضر ومتوسط انفاق الفرد على هذه السلع بالدينار كما كانت عام ١٩٨٧/١٩٨٦	١٤
٢ - الاهمية النسبية للانفاق على مجموعة السلع وعلاقتها بحجم الاسرة	١٦
٣ - الاهمية النسبية للانفاق على السلع حسب المستوى التعليمي	١٧
٤ - الاهمية النسبية لانفاق اهل الريف والحضر على بعض السلع	١٨
٥ - الاهمية النسبية لانفاق المرأة الريفية والمرأة الحضرية على بعض السلع	١٩
٦ - الاهمية النسبية لانفاق الريف والحضر على بعض السلع	٢٠
٧ - الاهمية النسبية لانفاق ومتوسط انفاق الفرد السنوي حسب الحالة المهنية لرب الاسرة	٢٢
٨ - مقارنة بين الاسر ذات فئات الانفاق المختلفة حسب حيازتها للسلع المعمرة في عام ١٩٨٠	٢٦
٩ - التوزيع النسبي التراكمي للاسر والدخول في المملكة	٢٨
١٠ - التوزيع النسبي للاسر الطبقية وغير الطبقية في المملكة بحسب مستوى الحداثة	٣٠
١١ - النسبة المئوية من الاسر المدفعة والفقيرة وغير الطبقية التي تمتلك اجهزة حديثة وحسب نوع الجهاز	٣١
١٢ - الاهمية النسبية ومتوسط انفاق الفرد على بنود الانفاق المختلفة حسب الحالة العملية لرب الاسرة	٣٢

- ١٣- الدعايات لبعض السلع المستوردة كما ظهرت على شاشة التلفزيون والاهمية النسبية للانفاق على هذه السلع
 ٣٤ وقيمة الانفاق بالدينار
- ١٤- ايرادات الاذاعة والتلفزيون من الدعاية والاعلان ٣٥
- ١٥- بعض انواع المجلات الموجودة في السوق وانواع الدعاية التي تقدمها ٣٦
- ١٦- الرقم القياسي ومعدل النمو السنوي للانفاق الاستهلاكي الخاص وللنتاج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية والثابتة للفترة (١٩٦٨-١٩٨٨) ٣٨
- ١٧- تطور معدل النمو السنوي لعدد السيارات وعدد السكان خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨٩) ٤٣
- ١٨- تطور امتلاك الاسرة الاردنية للسلع المعمرة للفترة الممتدة بين عام ١٩٦٩ و ١٩٨٦ ٤٧
- ١٩- الاهداف التي ترسل الحوالات من اجلها ووفق اقادات الاردنيين في الكويت لسنة ١٩٧٨ ٦١
- ٢٠- انماط استثمار المهاجرين العائدين (نسب مئوية) ٦٢
- ٢١- تطور صافي الحوالات ومعدل نمو حوالات الاردنيين والوافدين الى حوالات الاردنيين العاملين في الخارج خلال للفترة (١٩٧٦-١٩٨٨) ٦٨
- ٢٢- معدل الانفاق الشهري للاسر على بعض بنود الانفاق (نسب مئوية) ٧١
- ٢٣- امتلاك الاسرة الاردنية للسلع المعمرة (نسب مئوية) ٧٣
- ٢٤- تطور امتلاك الاسرة الاردنية لبعض السلع المعمرة (نسب مئوية) ٧٤
- ٢٥- الاهمية النسبية للانفاق على بعض السلع المحلية في سلة المستهلك الاردني عام ١٩٨٠ ٧٥

٢٦	المحتوى الاستيرادي للاستهلاك الخاص خلال الفترة
٧٩	(١٩٦٨-١٩٨٨).....
٢٧	تطور ودائع المغتربين واجمالي الودائع والتسهيلات
٨٢	الاثمانية المقدمة لقطاع التجارة العامة.....
٢٨	العلاقة بين عائدات دائرة الاراضي وعدد المعاملات وعدد
٨٥	الرخص وحوالات المغتربين.....
٢٩	نشاط البناء حسب المساحة خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٨٨).....
٣٠	معدل الانفاق الشهري للاسر بالدينار على بعض الخدمات
٨٧	(نسب مئوية).....
٣١	معدل النمو السنوي في الاجور الشهرية للمؤمن عليهم لدى
	مؤسسة الضمان الاجتماعي حسب النشاط والجنس للفترة
٩٨	(١٩٨٠-١٩٨٩).....
٣٢	تطور المساعدات الخارجية ونسبتها الى الايرادات العامة
	والايرادات المحلية ونموها السنوي خلال الفترة
١٠٣	(١٩٦٨-١٩٨٨).....
٣٣	معاملات المرونة بين المتغير المستقل والمتغير التابع
١٢٦	في المعادلة رقم (٧/٢).....
٣٤	معاملات المرونة بين المتغير المستقل والمتغير التابع
١٢٦	في المعادلة رقم (١٠/٢) و(١١/٢).....
٣٥	الرقم القياسي ومعدل النمو السنوي للمستوردات الاردنية
١٣١	خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٨).....
٣٦	معاملات المرونة للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع
١٣٨	في المعادلة رقم (٢/٣).....
٣٧	معدل النمو السنوي والرقم القياسي للمستوردات
١٤٠	الاستهلاكية خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٨).....

- ٣٨- التركيب السلعي للمستوردات الاستهلاكية خلال الفترة
 (١٩٦٨-١٩٨٨) ١٤١
- ٣٩- معاملات المرونة للمتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة
 في المعادلات (٧/٣) و (٨/٣) و (٩/٣) و (١٠/٣) ١٤٨
- ٤٠- التركيب السلعي للمستوردات الاردنية خلال الفترة
 (١٩٦٨-١٩٨٨) ١٥١
- ٤١- معدل النمو السنوي والرقم القياسي للمستوردات من سلع
 الاستهلاك الدائم خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٨) ١٥٨
- ٤٢- معدل النمو والرقم القياسي للعجز في الميزان التجاري
 الاردني خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٨) ١٦٣
- ٤٣- مؤشر الانكشاف الاقتصادي للخارج في بعض الدول العربية
 والنامية خلال السنوات (١٩٧٦-١٩٨٠) ١٦٤
- ٤٤- علاقة احتياطي البلاد من العملات الاجنبية مع الحوالات
 والمساعدات خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٨) ١٧٨
- ٤٥- مصادر العملات الاجنبية خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٨) ١٨٠
- ٤٦- تطور مساهمة الاحتياطيات الدولية في غطاء الدينار
 الاردني خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٨) ١٨٢
- ٤٧- علاقة الحوالات والمساعدات بينود ميزان المدفوعات
 الرئيسية (١٩٦٨-١٩٨٨) ١٨٤

قائمة الملاحق

الصفحة	رقم الملحق
٢١٤	ملحق رقم (١)
٢١٤	جدول رقم (١) تطور عدد السكان خلال الفترة (١٩٥٢-١٩٨٩)
	جدول رقم (٢) الاهمية النسبية لعدد سكان الحضر والريف ومحافظة العاصمة وتطورها خلال الفترة (١٩٦١-١٩٨٩) ٢١٤
	جدول رقم (٣) توزيع الاسر حسب حجم الاسرة للاعوام ١٩٦٠ ١٩٧٤ و ١٩٨٦ ٢١٥
	جدول رقم (٤) تطور عدد السيارات وعدد السكان
	جدول رقم (٥) تطور الاهمية النسبية للانفاق على بعض السلع المعمرة للفترة الممتدة بين ١٩٦٩ و ١٩٨٦ .. ٢١٦
	جدول رقم (٦) تقديرات العمالة الاردنية المهاجرة للخارج حسب جهات التقدير المختلفة
	جدول رقم (٧) تقديرات العمالة العائدة حسب جهات التقدير (١٩٨٤-١٩٩١) ٢١٨
	جدول رقم (٨) الاسباب التي يطلب التحويل من أجلها كما افادت عينة العاملين الاردنيين في الكويت سنة ١٩٧٨ ٢١٩
	جدول رقم (٩) المحتوى السلعي لسلة المستهلك الاردني ١٩٨٠ ..
	جدول رقم (١٠) تطور الانفاق على بنود الاستهلاك الخاص المختلفة ٢٢٢
	جدول رقم (١١) معدل النمو السنوي المئوي للاستهلاك الخاص (١٩٦٨-١٩٨٦) ٢٢٣

- جدول رقم (١٢) التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع
الانشاءات ومساهمة قطاع الانشاءات في
الذاتج المحلي الاجمالي (الاسعار الجارية)
٢٢٤ خلال الفترة ٧٣-١٩٨٨
- جدول رقم (١٣) علاقة العجز في الميزان التجاري مع
المساعدات وحوالات العاملين في الخارج في
٢٢٥ الفترة (١٩٦٨-١٩٨٨)
- جدول رقم (١٤) دوال الانحدار المتعددة بطريقة (OLS)
٢٢٦ للمستوردات الاجمالية
- جدول رقم (١٥) نسبة الحوالات الرسمية الاجمالية الى
الدخل القومي والصادرات الوطنية
والمستوردات السلعية خلال الفترة
٢٢٧ (١٩٦٨-١٩٨٨)
- جدول رقم (١٦) المتغيرات الاقتصادية التابعة والمستقلة
الداخلية في عملية التقدير للفترة
٢٢٨ (١٩٦٨-١٩٨٨)
- جدول رقم (١٧) دوال الانحدار المتعددة بطريقة (OLS)
٢٢٩ للاستهلاك الخاص
- ملحق رقم (٢) ٢٣٠
- ملحق رقم (٣) ٢٣٤

ABSTRACT

The major objectives of this study are to analyze the effects of financial remittances and aids on private consumption patterns, International reserves and the imports of consumption goods.

The study will investigate and analyze the impact of financial inflows on the magnitude of consumption, consumption patterns, and imports. The nature of this study is difficult to carry out, because it involves the analysis of complex social, economic and political structural relationships.

The lack of appropriate data and the absence of a well developed theoretical framework that can be depended on in analyzing the effects of financial remittances were the major obstacles that faced this study.

The study consists of four major chapters:

Chapter one, investigates and analyzes the factors affecting consumption patterns in the less developed countries in general and Jordan in particular.

Chapter two, analyzes the effects of the oil boom that occurred in Gulf States during the seventies on the consumption's volume and patterns. The major channels through which the oil boom affected the Jordanian economy are remittances by Jordanians working abroad and the Arab official aids to Jordan. The direct and indirect effects of remittances on the demand of domestic

goods and services are analyzed. Furthermore, this chapter analyzes the effects of the remittances and aids on wages, salaries, purchasing power of individuals and GNP.

Chapter three, investigates the effects of remittances and aids on imports of consumption goods. The effects of remittances on the structure of import goods and balance of trade are analyzed. The effects of financial inflows on the balance of payments, international reserves and exchange rate are investigated.

Chapter four, provides the major findings, conclusions and recommendations of the study.

The major findings of the study are summarized as follows.

- I The domestic emmigration from rural to urban areas had negative effects on the consumption patterns in Jordan.
- II The study found a significant difference in consumption patterns that are prevailing in rural and urban areas.
- III Consumption patterns are influenced significantly by social values, habits, demonstration effect, income level and the media.
- IV Most of remittances are devoted to consumption spending on household expenses, speculation in land, housing and education.
- V The marginal rate of consumption for returning migrants' families is much higher than that of non migrants' families.
- VI Returning migrants' families spent more money on durable imported goods than domestic goods, because these families are affected by the consumption patterns in the Gulf

Countries.

- VII Remittances affected consumption patterns in Jordan indirectly by creating new phenomena, such as, show-off consumption and the use of foriegn maids.
- VIII The study found evidence in favor of Freidman's parmanent income hypothesis in explaning private consumption behavior in Jordan.
- IX While remittances and aids contributed positively to Jordan's dinar it affected negatively the balance of trade.
- X The policy of fixing the Dinar's exchange rate together with the complete openness of the Jordanian economy towards trade also affected the trade balance negatively.

الملخص

ان الارتفاع في اسعار النفط في بداية عقد السبعينات أدى الى احداث الكثير من التغيرات والتطورات في البلدان النفطية الخليجية ، حيث ساهمت التدفقات الماليه الناجمة عما سمي (بالطفرة النفطية) ، في التأشير على البنى الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية لتلك البلدان. هذا وقد أثرت هذه التطورات الاقتصادية في تلك البلدان على الكثير من الدول العربية غير النفطية ومن بينها الاردن، حيث ان الاخيرة قد أصبحت تعتمد بشكل كبير على تلك التدفقات، والتي كانت تأتي على شكل حوالات من قبل الاردنيين العاملين في الخارج او مساعدات من الدول العربية الخليجية . نتيجة لهذه التدفقات فقد استطاع الاردن التغلب على الاختلالات الهيكلية الموجوده في الاقتصاد الاردني على المدى القصير، حيث قامت هذه التدفقات بتدعيم ميزان المدفوعات والموازنة الحكومية ، بل واستطاع الاردن خلال فترة الطفرة النفطية ان يحقق معدلات نمو سنوية مرتفعة في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي.

هكذا فإن ارتباط الاقتصاد الاردني باقتمادات الدول العربية النفطية ، جعل الاقتصاد الاردني يمر بفترات نمو وركسود، متاثرا بالوضع الاقتصادي في المنطقة العربية وبخاصة النفطية منها، حيث ان التدفقات المالية القادمة الى الاردن من الدول الخليجية لم تساهم فقط في حل بعض المشاكل الاقتصادية فحسب، بل ساهمت إلى حد كبير في التأشير على كافة قطاعات الاقتصاد الاردني، فشهد الاردن فترة الطفرة النفطية فترة نمو متسارع استمرت منذ منتصف عقد السبعينات وحتى بدايات عقد الثمانينات.

يضاف إلى الاثار الايجابية لهذه التدفقات المالية ، فقد افرزت العديد من الاثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية، حيث أدت

الى تشوه الانماط الاستهلاكية في الاردن، وتشجيع عادات الانفاق الاستهلاكي البذخي والتفاخري، وجلبت عادات استهلاكية لم تكن موجودة من قبل في المجتمع الاردني. كما ادت هذه التدفقات الى تزايد قدرة الاعتماد الاردني على الاستهلاك والاستيراد الذي كان نصيب السلع الاستهلاكية فيه كبير، لذلك فقد كان الانفاق والاستيراد كبيراً. مما جعل من الانفاق والاستيراد النمط سائداً.

هذا، وعلى الرغم من تدني حوالات الاردنيين العاملين في الخارج وهبوط مستوى المساعدات منذ بداية عقد الثمانينات إلا أنه لم يتم تخفيض الانفاق وترشيده ليتناسب مع انخفاض التدفقات المالية الداخلة، حيث أنه حتى عام ١٩٨٨ لم يتم تبني توجه وطني شامل نحو زيادة الاعتماد على الموارد الذاتية بل تم تعويض تقلص تدفق الحوالات والمساعدات منذ بداية الثمانينات بالالتجاء الى الاقتراض الخارجي حتى وصل الاردن إلى وضع لم يعد بمقدوره الوفاء باعباء الدين الخارجي، يضاف إلى ذلك العجز المزمن في الموازنة العامة وفي ميزان المدفوعات، ونتيجة لذلك فقد أصبح الاقتصاد غير قادر على سد حاجته من العملات الصعبة للإستيراد، وأصبح في الوقت ذاته غير قادر على سداد أقساط ديونه الخارجية وفوائدها.

لهذا، فإن هذه الدراسة تدرس أثر التدفقات المالية الداخلة على شكل حوالات ومساعدات على الانفاق الاستهلاكي الخاص والانماط الاستهلاكية في الاردن ومدى مساهمة هذه التدفقات في دعم احتياجات البلاد من العملات الأجنبية وفي خفض العجز في ميزان المدفوعات وتحسن سعر الدينار وأثر ذلك على المستوردات الاستهلاكية.

وتتكون هذه الدراسة من أربعة فصول: يتناول الفصل الاول منها بالبحث والتحليل أهم العوامل المؤثرة على أنماط الاستهلاك في الدول النامية بشكل عام والاردن بشكل خاص، كذلك المظاهر المهمة لتطور الانماط الاستهلاكية في الاردن.

الفصل الثاني هيتناول تحليل اثر الظفرة النفطية على حجم وأنماط الاستهلاك من خلال رصد تطور انتقال العمالة الاردنية الى دول الخليج والعمالة الواحدة للاردن والعائدة من دول الخليج، واثـر ذلك على قيمة حوالات العاملين في الخارج، ومن ثم استعراض الاثار المباشرة وغير المباشرة لهذه الحوالات على الطلب على السلع المحلية وقطاع الخدمات، وتحليل اثر الحوالات على زيادة الـاجور المحلية والقدرة الشرائية لسلافراد، كذلك تحليل اثر المعونات والمساعدات الخارجية على الرواتب والـاجور واثـر ذلك على القدرة الشرائية لسلافراد. هذا، وقد تم تحليل اثر المساعدات على الدخل القومي، وتحليل العلاقة بين الدخل القومي والاستهلاك الخاص، كذلك تحليل اثر المساعدات والحوالات على الاستهلاك الخاص مستخدما الاسلوب القياسي في التحليل.

الفصل الثالث، فقد تضمن بحث وتحليل اثر الحوالات والمساعدات على المستوردات الاجمالية، والمستوردات من السلع الاستهلاكية، والسلع المعمرة، كما يتضمن تحليل اثر الحوالات على التركيب السلعي للمستوردات والعجز في الميزان التجاري، ويتضمن أيضا تحليل اثر التدفقات المالية (الحوالات والمساعدات) على احتياطات الاردن من العملات الاجنبية، وميزان المدفوعات، وسعر صرف الدينار واثـر ذلك على المستوردات الاستهلاكية. اما الفصل الرابع فيتضمن الخلاصة والتوصيات .

وأخيرا أقدم هذه الدراسة للباحثين والمهتمين في هذا الموضوع وكلـي أمل ان تساهم هذه الدراسة في توفير مادة علمية تكون ذات فائدة وعون لهم .

الباحث

وتزداد أهمية اجراء مثل هذه الدراسة في الاردن بسبب اعتماد الاردن الكبير على تحويلات العاملين في الدول الخليجية النفطية، والذين تزايدت أعدادهم في أعقاب ارتفاع أسعار النفط في عام ١٩٧٣، حيث زادت حوالاتهم إلى الاردن خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٨٨) عن أربعة بلايين دينار، هذا بالإضافة إلى تدفق المساعدات العربية من البلدان النفطية والتي تزايدت خلال هذه الفترة بشكل كبير، حيث أدت هذه التدفقات بشكلها إلى تدعيم ميزان المدفوعات وموازنة الحكومة وساهمت مساهمة كبيرة في زيادة احتياطي البلاد من العملات الأجنبية .

لعل من أهم آثار هذه التدفقات المالية مساهمتها في زيادة القدرة الاستيرادية والاستهلاكية للاقتصاد الأردني، ومساهمتها في استجلاب العديد من العادات الاستهلاكية البذخية والترهيبية، مما أدى إلى تزايد الاستهلاك الخاص والاستيراد الاستهلاكي بشكل كبير خلال الفترة (١٩٧٤ و ١٩٨١) وهي الفترة التي تزايدت فيها هذه التدفقات المالية بشكل كبير وهائل .

غير أن انحسار التدفقات النقدية منذ بداية عقد الثمانينات أدى إلى اعتماد الاردن على القروض الخارجية لسد النقص الذي حصل في هذه التدفقات، مما أدى إلى وصول الاردن في أواخر عام ١٩٨٨ إلى وضع لم يعد بمقدوره الوفاء بالالتزامات المترتبة على القروض الخارجية مما أدى إلى ظهور أزمة اقتصادية خانقة، الأمر الذي دفع الحكومة إلى اتخاذ العديد من الاجراءات النقدية والمالية لمعالجة هذه الأزمة، ومن هذه الاجراءات تعويم سعر صرف الدينار الأردني، وحظر استيراد بعض السلع الكمالية، وتجميد الرواتب، وتقليص الانفاق الحكومي، وذلك للتغلب على المشاكل الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الأردني، والتي من أهمها العجز المزمن في ميزان المدفوعات والموازنة العامة، وقد كانت هذه الاجراءات الأساس الذي بني عليه برنامج التصحيح الاقتصادي للفترة (١٩٨٩-١٩٩٣)، والذي أتاح للاردن

فرصة جدولة ديونه والحصول على ديون جديدة .

وما أن بدأت تظهر بوادر انتعاش جديدة في الاقتصاد الأردني خلال عام ١٩٨٩ وحتى منتصف عام ١٩٩٠ حتى ظهرت أزمة الخليج تلك الأزمة التي عمقت من الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد، فلقد أدت هذه الأزمة وما رافقها من تدفق للاردنيين العاملين في دول الكويت والدول الخليجية الأخرى إلى زيادة الأعباء على الاقتصاد الأردني، حيث أدى تدفق ما يزيد عن (٣٠٠) ألف مواطن أردني من الدول الخليجية إلى ارباكات واختلالات في الطلب على السلع والخدمات، وزاد مشكلة البطالة تفاقمًا .

ويكتسب اظهر هذه الدراسة إلى حيز الوجود في هذا الوقت بالذات أهمية خاصة في ظل عودة أعداد كبيرة من الأردنيين العاملين في الخارج وما أسفر عن ذلك من زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية بكافة أنواعها، هذا بالإضافة إلى تزايد الطلب على السكن والبناء والأراضي تلك الحالة التي تشبه وإلى حد كبير الحالة التي عاشها الأردن في منتصف عقد السبعينات، الأمر الذي يتطلب من المخطط الأردني اتخاذ كافة الاجراءات التي من شأنها أن تعظم الاستفادة من الأموال الموجودة في البلاد حالياً من خلال توجيهها إلى وجهات استثمارية منتجة بدلاً من أن تتوجه إلى الاستهلاك والاستثمارات في العقارات والأبنية والتي يغلب عليها طابع الترف .

وإذا كان هذا البحث يهدف إلى دراسة تطور حجم وأنماط الاستهلاك في الأردن ودراسة تاثير الطفرة النفطية على النمط الاستهلاكي، فلا بد من الإشارة إلى أنه عند دراسة آثار التدفقات النقدية على ظواهر اقتصادية اجتماعية يمكن ارجاع نشأتها وتطورها إلى وجود هذه التدفقات ليست بالأمر السهل في التحليل الاقتصادي والاجتماعي، حيث تتفاعل عدة متغيرات في إنتاج هذه الظاهرة، ويزداد الأمر صعوبة في ظل النقص الشديد في البيانات والمعلومات اللازمة

للتحليل. ولما كان اثبات السببية (1) يكاد يكون مستحيلا في العلم الاجتماعي التطبيقي، فإن الحد الأدنى المقبول من التدليل العلمي على قيام صلة بين التدفقات المالية والظواهر التي ترتبط بها يتطلب تدليلا بوجود اقتران احصائي قوي بين هذه التدفقات والظواهر الأخرى، وبعد ذلك يمكن ان تدعم امكانية العلاقة السببية بالتحليل المنطقي، فستسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر التدفقات المالية خلال الطفرة النفطية، من خلال بحث الآثار المباشرة وغير المباشرة لهذه التدفقات على الأنماط الاستهلاكية في الأردن، ويتم ذلك بالاعتماد على البيانات الجزئية والكلية المنشورة من قبل الجهات الرسمية كالبنك المركزي، كما يتم معالجة هذه البيانات وتحليلها باستخدام أساليب التحليل الاحصائي والقياسي، هذا بالإضافة إلى الاعتماد على الأدبيات الاقتصادية التي بحثت في هذا الموضوع.

(1) رمزي زكي (تحرير)، تحويلات العاملين العرب بالخارج، آثارها ووسائل تنظيم الاستفادة منها، بحوث ومناقشات اجتماع خبراء عقد في الطفرة 5-7 أبريل 1986، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع، لبرص، 1987، ص ص 272-273.

الفصل الأول

الأنماط الاستهلاكية
ومظاهر تغيرها في الأردن

تمهيد :

تتصف الدول النامية بالعديد من الخصائص، والتي تختلف عن تلك الموجودة في الدول المتقدمة، مما جعلها تختلف عن الأخيرة من حيث التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي يجعل من دراسة أي ظاهرة داخل هذه الدول تختلف عن تلك بالنسبة للدول المتقدمة .

أن موضوع أنماط الاستهلاك لا يشذ عن هذه القاعدة، حيث أن العوامل التي تشكل هذه الأنماط وان كانت متشابهة مع تلك الموجودة في الدول المتقدمة إلا أن الأهمية التي يحتلها كل واحد من هذه العوامل تختلف عن تلك الموجودة في الدول المتقدمة، فنجد أن العامل الاجتماعي يحتل أهمية أكبر على حساب العامل الاقتصادي في التأثير على الأنماط الاستهلاكية* في الدول النامية، لأن هذه الدول لم تمر بنفس الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها أوروبا(١)، مما يجعل من إسقاط النظريات الاقتصادية التي تنطبق على الواقع الأوروبي إسقاط ميكانيكي على واقع الدول النامية دون أخذ الظروف والخصائص الذاتية للدول النامية بعين الاعتبار، ضرباً من الخيال وضبابية في الفهم .

لذلك سوف يتم في هذا الفصل التعرف للعوامل المؤثرة على أنماط الاستهلاك في الدول النامية، وذلك للتشابه بين هذه الدول من حيث الظروف، ولأننا نريد دراسة الأنماط الاستهلاكية في

* الأنماط الاستهلاكية : هي نتائج إحصائية لتصرفات المستهلكين الإنشائيين ، أي الأسلوب الذي يعتمد فيه الأفراد في اختيارهم لتوجيه كمية السلع والخدمات التي تشبع حاجاتهم . لذلك يمكن القول بأن الأنماط الاستهلاكية هي تسجيل لكيفية توزيع الإنفاق الاستهلاكي على المجاميع الرئيسية للسلع والخدمات . انظر : وليد السيفر وعبد الغني عبد الله حميد ، "دراسة اقتصادية مقارنة لأنماط الاستهلاك في القطر العراقي" ، تضمين الرافدين، العدد الواحد والعشرون ١٩٨٧، ص ١٩٣ .

(١) وديع شرايحه ، دراسات في التنمية الاقتصادية ، شقير وعكشه للطباعة والنشر ، ١٩٨٧، ص ٢٢ .

الأردن على اعتبار أنها دولة نامية فلا بد من دراسة العوامل المؤثرة على الأنماط الاستهلاكية في الدول النامية بشكل عام، وسوف نتبع نفس التسلسل في دراسة هذه العوامل عندما نطبقها على الأردن كإرضية نظرية للتحليل. ولكن لا بد من أن نلفت الانتباه إلى أن الأردن له أيضاً ظروفه الخاصة به، والتي تلعب دوراً في تشكيل الأنماط الاستهلاكية وعلى أية حال سوف يتم تفسير أهم العوامل المؤثرة على الاستهلاك في الدول النامية بشكل عام ومن ثم سوف نبحث في العوامل المؤثرة على الأنماط الاستهلاكية في الأردن بشكل خاص.

أولاً: العوامل المؤثرة على أنماط الاستهلاك في الدول النامية:

١- العوامل السكانية:

إن الخصائص السكانية التي تتميز بها البلدان النامية سبباً للكثير من المشاكل، وأول هذه المشاكل التحضر السريع والهجرة الداخلية إضافة إلى تشوه واقع التركيبة السكانية، حيث يشكل الأطفال ما نسبته (٤٨%) من مجموع السكان، بينما لا تتجاوز نسبتهم في أمريكا وأوروبا (٢٥%) من مجموع السكان (١).
بذلك فإن تدني المواصفات الكيفية للتركيبة السكانية بالإضافة إلى النزوح المستمر من الريف إلى المدن بصفتها مشاكل وخصائص في آن واحد، تمثل محددات مهمة في التأثير على الأنماط الاستهلاكية السائدة وهذا يدفعنا لدراساتها وتبيين دورها بشكل مستفيض.

(١) الفريت هاجن، اقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري، مركز الكتب الأردني، عمان ١٩٨٨ ص ٤٥١ .

(٢) عاطف السيد، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار المجتمع العلمي بجده، عام ١٩٧٣ ص ٨ .

١- الهجرة الداخلية وظاهرة التحضر السريع:

ان لتطشي الانماط الاستهلاكية الغربية في المدن في الدول النامية ، حيث الشوارع العريضة والحدائق والمتنزهات والخدمات البلدية ومختلف الانشطة الترويحية ، والتي تعتبر عوامل جذب (PULL FACTORS) (١)، والذي ترافق مع اهمال الريف وحرمانه من الخدمات الاجتماعية ، والمحبة وبرامج الانعاش الاجتماعي، والتي تشكل عوامل طرد (PUSH FACTORS) ، تعد سببا في تدفق سيل من الريفيين الى المدن ، وهنا تختلط اسباب الطرد والجذب معا في علاقة اقتصادية اجتماعية متشابكة لتشكل ظاهرة التحضر السريع هذه (٢). هذا وقد اكدت بعض المصادر ان التحضر السريع هي السمة المميزة لكل المناطق المتخلطة من العالم خلال الستينات والسبعينات اضافة الى ان دوافع الهجرة كان معظمها دوافع اقتصادية (٣).

بذلك فان الانماط الاستهلاكية الموجودة في الريف تختلف عن تلك الموجودة في المدن لان للاخيرة مميزاتا للاقتصاديه والاجتماعيه والثقافيه ، والتي تجعل منها اكثر انفتاحا على العالم . ففي حين تنتشر في الريف انماط استهلاكية تتميز بتغطية الحاجات الاساسية والتي تتناسب مع العادات والتقاليد ، تنتشر في المدن انماط استهلاكية عمرية وقريبة من الانماط الموجودة في العالم المتقدم . هذا وتساهم الهجرة من الريف الى المدينة في جعل الانسان القادم من الريف الى المدينة في صراع مع ذاته في البقاء فيما هو عليه من انماط استهلاك ام تقليد ما هو موجود في المدن ، والذي يحدث في الواقع ان هذا الصراع يحسم بدرجات متفاوتة نحو تقليد ومحاكاة الانماط الموجودة في المدن ، وقد درس الباحث ديفيد هارفي مسألة القيم الاجتماعية التي تميز المجتمع المصري والتي يتعرض لها

(١) سعد الدين ابراهيم وآخرون ، المجتمع والدولة في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص ٢٠٦ - ٢٠٧ .

(٢) المصدر السابق ص ٢١٨ - ٢٢٥ .

(٣) محمود الكردي ، التخلف الاقتصادي ومشكلات المجتمع المصري ، دار المعارف ، ١٩٧٩ ، ص ٤٣٨ - ٤٣٩ .

القادم من الريف والتي يتخذ تجاهها العديد من المواقف تبدأ بالتكيف شبه الكامل أو التأقلم أو الانصياع لنواميسها (١).

وهكذا فإن من المرجح تأقلم القادم من الريف مع النمط الاستهلاكي المنتشر في المدن لوجود أثر المحاكاة (٢)، بالإضافة إلى حب الظهور، والتي هي من محددات النمط الاستهلاكي الموجود في المجتمع النامي بشكل عام والشرقي بشكل خاص وهذا ما سنتحدث عنه بشكل مفصل في موقع لاحق.

٢ العوامل الاجتماعية:

١- العادات والتقاليد:

تمارس العادات تأثيرها على شعوب وافراد الدول النامية، ونجد ان هذه العادات والتقاليد والقيم تنعكس سلبيا على الانماط السلوكية والاستهلاكية للافراد واهمها ظاهرة الاستهلاك التفاخري (٣)، وينعكس ذلك بالطبع في شراء السيارات الفخمة والانبساط البذخي على المباني الفاخرة (٤)، كما ان انتشار عادة اقامة الاحتفالات للزواج واکرام الضيف والعزائم وهي التي تشكل ركنا أساسيا من محددات انماط الاستهلاك في الدول النامية يحددها العرف الاجتماعي، والفردي بدوره يكون أسيرا لهذه القيم والعادات ولا يستطيع الفكك منها (٥).

بذلك فان العادات والتقاليد والتي هي ليست وليدة لحظتها، وليست خارجة عن تاريخه المجتمع، وتشكلت لدى الافراد عبر السنين والاجيال المتلاحقة، لها دور كبير في التأثير مع الانماط

(١) المصدر السابق ص ٤٤٠ - ٤٤٣ .

(٢) James.S. Duesenberry: Income -Saving and the theory of consumer behaviour- Oxford University press, 1967, pp. 27-32.

(٣) صلاح الدين نامق، اقتصاديات التنمية، طبيعتها، مقوماتها، نظرياتها سياساتها الاستراتيجية، مطابع سجل العرب القاهرة،

١٩٧٢، ص ١٣٨ .

(٤) عاطف السيد، مصدر سابق، ص ١٠٥ .

(٥) توماس سنتش، الالتزام السياسي للتخلف، ترجمة صالح عبد الجبار، الجزء الثاني، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٨ ص ٢٣٧ .

الاستهلاكيه وذلك على الرغم من انها غير قابلة للقياس الكمي، ولكن ذلك لا يمنع من كونها الاله في التأثير على تلك الانماط ، حيث ان المتغيرات الاقتصادية جزء من العلاقات الاقتصادية والاجتماعيه والثقافيه المتشابهه ، والتي تشكل الاطار المرجعي لمتصرفات الفرد اليوميه كما ان هذه التصرفات ليست خارجة عن منظومه هذه الافكار والقيم .

ب- المحاكاة او التقليد :

ان اثر المحاكاة او التقليد (Demonstration effect) الذي شاعت الاشاره اليه في الكثير من المؤلفات وهو ما كشف عنه ديزنبري في كتابه (الدخل - الادخار - نظرية سلوك المستهلك) (١) يفسر السلوك الاقتصادي الاستهلاكي للطبقة الفقيرة التي تحاول تقليد ومحاكاة الانماط الاستهلاك للطبقة الغنية على اعتبار ان السلع التي تستهلكها الاخيرة سلعاً مثالية يجب تقليدها لذلك فان الفرد الذي يتعرف على الانماط الاستهلاكيه الراقية يشعر برغبة كبيرة لاستهلاك السلع التي تستهلكها تلك الطبقة .

لكن اثر المحاكاة لا يقتصر على المستوى المحلي الذي تكلم عنه الاقتصادي ديزنبري بل يتعدى ذلك الى المستوى العالمي، حيث ان الشعوب في الدول النامية تحاول تقليد الانماط الاستهلاكيه الموجوده في الدول المتقدمة لان هذه الشعوب تشعر بان قيمتها الاجتماعية ليست في اسلوب حياتها بقدر ما هي في حجم استهلاكها لذلك تحاول مجاراة الانماط الاستهلاكية الموجودة في الدول المتقدمة (٢). لكن بعض الاقتصاديين امثال كامل البكري يرون بان احتمال المحاكاة قد يكون امراً خيالياً اكثر منه واقعياً عندما يكون الفرق بين مستويات المعيشة كبيراً بين كل من الدول النامية والمتقدمة .

James S. Desenberry, Op.cit., p.p 32. (١)
Ranger, Nurkse: Problems of Capital formation in under (2)
developed Countries, New York -Oxford press 1967.pp.61-65.

بذلك فان محاكاة النمط الاستهلاكي الغربي الامريكي قد يكون مستحيلا حسب هذا الرأي ، حيث ان الامر يتطلب بعض الدخل فوق مستوى الكفاف من اجل ان يكون لدى المرء شيء ليبذره على تقليد ترف الحياة الامريكيه او الغربية (١). ولكن ليس من الممكن وجود شعب تحت حد الكفاف وفئه قليلة منه تقلد النمط الامريكي في الحياة؟ إن واقع الحال يبين الازدواجية التي يعيشها المجتمع النامي، والذي يتعايش فيه الغنى مع الفقر المدقع، والنمط الاستهلاكي الترفي الاوروبي مع عدم توفر اذنى مقومات المعيشة من انماط الاستهلاك الضرورية .

٣- العوامل الاقتصادية :

تشكل العوامل (غير) الاقتصادية أهمية كبيرة في التأثير على الانماط الاستهلاكية ، حيث تساهم في تشكيلها وتغيرها في آن واحد ، وعلى وجه الخصوص في الدول النامية ، إلا أن هذه العوامل تمتاز بصعوبة قياسها كما اشرت سابقا الامر الذي يكسب العوامل الاقتصادية أهمية خاصة بما تتميز به من قابلية للقياس الكمي إضافة الى أنها تمثل الجزء المادي الملموس من ابعاد الاستهلاك .

لأن الرغبات الانسانية فقط لا تحقق الطلب ان لم تكن مألوفة بالقدرة على تحقيق هذا الطلب عن طريق توفر الشرط الضروري والمحدد لهذه العملية وهو العامل الاقتصادي، والذي يتخذ من السعر والدخل كبعدين (Two dimentions) محددين لسلوك المستهلك وبالتالي انفاقه ، جاء التأكيد على أهمية دور العامل الاقتصادي في التأثير على سلوك الافراد بما يلعبه من تحديد لعملية الانفاق عن طريق اشري الدخل والاحلال . وعليه فان دراسة الدخل وتوزيعه ودورهما في التأثير مع الانماط الاستهلاكية يصبح ضروريا من اجل فهم الانماط الاستهلاكية من حيث تشكيلها وتغيرها .

(١) كامل البكري، اقتصاديات التجارة الخارجية ، السدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية ١٩٨٤ ، ص ١٩٥ .

١- الدخل:

لأن الرغبة في الشراء تعتبر شرطا ضروريا وليس كافيا لتحقيق عملية الشراء، يحتل دخل الاسرة* (والذي يمثل القدرة الشرائية) مراكز هاما في التاثير على نوعية السلع التي تستهلكها الاسرة، وعاملا مؤثرا على الانماط الاستهلاكية التي تنتشر لدى الاسر التي تنتمي الى مستويات معيشية مختلفة .

للاهميه الكبيرة لاختلاف الدخول وما تؤدي اليه من خلق لانماط استهلاكية مختلفة للاسر من حيث الانفاق على المجموعات السلعية المختلفة، فقد احتلت هذه العلاقات اهتماما بالغا من الاقتصاديين من امثال الاقتصادي (Engle) حيث صاغ الاخير قانون من عدة بنود للتعبير عن هذه العلاقات اما هذه البنود فهي(١):-

١- يمثل الغذاء اكبر بنود الانفاق، في ميزانية الاسر.

٢- تتناقص نسبة الانفاق المكرس للغذاء بزيادة ارتفاع مستوى المعيشة لاسره .

٣- تتصف نسبة الانفاق المكرس للايجار والملابس بالثبات النسبي في حين تزداد النسب المخصصة للبنود الكماليه بارتفاع مستوى معيشة الاسرة .

هذا وقد ادرك انجل عام ١٨٩٥ ان البنود (١، ٣) لا تنطبق على الواقع ولذا فقد ابقى على البند رقم ٢ ويمكن استخدام ما

* لقد اختلف الاقتصاديون على كون دخل الاسرة او دخل الفرد وذلك لقياس المستوى المعيشي، حيث اعتبر الاقتصاديان سيرنغافزان وماكريفي ان دخل الفرد هو وحدة القياس فيما اعتبر كوزنوتس ان دخل الاسرة هو وحدة القياس وحجته في ذلك اختلاف عددا لافراد بين الاسر واختلاف دخولهم بالاضافة الى صعوبة تحديد مصدر دخل كل فرد في بعض المواقع كالدخل الناجم عن المزارع والشركات التي تدار من قبل افراد الاسرة. هذا ويعرف دخل الاسرة بأنه كل المقبوضات الجارية والتحويلات النقدية والعينية، وقد اشار تونسنيد الى ان الدخل المقصود هو الذي يشتمل على الدخل النقدي الجاري وامتيازات الضمان الاجتماعي والموجودات الثابتة الاخرى كالامتيازات الوظيفية الاخرى والاعانات وقيمة خدمات القطاع العام التي يتمتع بها الافراد والانتاج والاستهلاك الذاتي والهدايا المستلمة الاخرى.

(١) انظر:- محمد القصور وآخرون، دراسة جيوب الفقر في المملكة الاردنية الهاشمية، وزارة التنمية الاجتماعية، عمان ١٩٨٩، الطبعة الاولى، ص ٢٧-٢٨ .

يسمى بمنحنى انجل(١) لتحليل العلاقة بين دخل الفرد واستهلاكه
لسلعة ما او لمجموعة من السلع واستخدام المرونة الدخلية Income
Elasticity(2) لتحليل انماط السلع سواء منها الضرورية او العادية
او الكمالية .

ب- توزيع الدخل:

تتمتع الدول النامية بانخفاض مستويات دخول شعوبها مقارنة مع
الدول المتقدمة مما ولد فجوة دخلية بين تلك الدول والدول
المتقدمة ، حيث ان هذه الفجوة آخذة بالاتساع مع الزمن(٢) وقد تراهق
ذلك مع بقاء هذه الدول تدور في تلك الدول المتقدمة ضمن
تطور لا متكافئ(٣) يسوده الاستقطاب والتهمةيش، والذي اوقع الدول
النامية وبدرجات متفاوتة فريسه للديون الخارجية وهي واهمة ان
الديون سوف تكون العلاج ، وانها سوف تؤدي الى النمو المطلوب في
الدخل وراس المال غير انها أصبحت -أي الدول- النامية أكثر ارتهاناً
إلى وصفات الصندوق النقد الدولي مما أدى الى تفاقم ازمتهما
الاقتصادية .

٤١٦٦٥٣

هذا ولا يقتصر التوزيع غير العادل للدخل على مستوى العالم ،
حيث ان ظاهرة التوزيع غير العادل للدخل تظهر داخل المجتمع
الواحد ، بحيث توجد فئة ذات حجم صغير في المجتمع النامي تتمتع
بمستوى دخل مرتفع وعادة ما تكون هذه الفئة من طبقة التجار
المستوردين والمتعاملين مع الاسواق الخارجية ويطلق عليهم اصطلاحاً
-الكبرادور-، أما الفئة الأخرى فتشكل الجزء الأكبر من المجتمع

(١) منحنى انجل يمثل العلاقة بين دخل الفرد وانفاقه الاستهلاكي
لسلعة معينة .
ك - ك

(٢) مرونة الطلب الدخلية على السلعة = $\frac{K}{L} \times \frac{L}{K}$ حيث الميل
ك - ل

الحدى للاستهلاك ، — الميل المتوسط للاستهلاك — .
ل -

(٣) محبوب، الحق، ستار الطفر، خيارات أمام العالم الثالث، ترجمة
محمد فؤاد بليغ، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٧،
ص ١٩ .

(٤) سمير، أمين، التطور اللامتكافئ، دراسة في التشكيلات
الاجتماعية للرأسمالية المحيطية، ترجمة برهان غليون دار
الطبعة، بيروت، ١٩٧٤ .

النامي وتضم العمال والموظفين والغالبية العظمى من العاملين في القطاع الاولي ، والذين يوصفون بتدني اجورهم الشهريه وانخفاض نصيبهم من الزيادة الحاصلة في الدخل القومي(١).

هذا وتشكل الاقلية في المجتمع النامي والتي تتميز بانماط استهلاكه تشابه الانماط الاستهلاكية في الدول المتقدمة وتستهلك سلعاً ذات طبيعة ثرية نسبة لا تزيد عن (٥%) من مجموع السكان في المجتمع النامي وفي ظل الفقر العام الذي تعيشه الغالبية العظمى من السكان نجد الانتشار الواسع لانماط الاستهلاك البذخية التي تستهلكها اقلية الترف وسببها حب الظهور والمحاكاة لانماط الاستهلاك الغربية بذلك تنتشر المبالغة في الانفاق على العيارات والسيارات الفخمة(٢).

رغم تقديم النظرية الاقتصادية حول الاستهلاك تحليلاً نظرياً لاعادة توزيع الدخل وأثره على حجم الاستهلاك وتنبؤها بان إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء سوف يؤدي الى زيادة الاستهلاك وبالتالي نمحت بعدم توزيعه لصالح الطبقة الفقيرة في حال رغبة السياسة الاقتصادية في تخفيض الاستهلاك، إلا أن هذا الوضع لا ينطبق على الدول النامية، وذلك لتمييز الطبقة الغنية بالتقاطها لحدث الانماط الاستهلاكية الموجودة في العالم الغربي المتقدم والتي تجعل من الطبقة الغنية هي التي تستهلك أكبر من حيث الانفاق وذلك لارتفاع قيمة استهلاكها على السلع المستوردة ذات الاسعار المرتفعة.

٤- العوامل الثقافية / وسائل الاتصال المختلفة :

تقوم الدول المتقدمة عن طريق الشركات الاعلامية الغربية باغراق الدول النامية والعربية بشكل خاص بوجبات يومية من الانتاج

(١) محبوب الحق ، مصدر سابق ص ٥٨ .
(٢) علي ، لطفى ، التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية ، القاهرة دار
الطرقان ١٩٧٦ ، ص ١٠٢ .

الثقافي الجذاب والمتنوع، والذي يعكس المعايير والأنماط السلوكية والاستهلاكية الموجودة في تلك الدول [١]، وتقوم هذه الدول بدورها على أحسن وجه عندما تقوم بتقديم الأنماط الهائلة من الصناعات الترفيهية الجذابة والمشيرة إلى أقصى حد مما يؤدي بالمجتمعات النامية للتقليد الأعمى لهذه الأنماط والمعايير والموضات وأساليب العيش والاستهلاك [٢].

١- التلفزيون والاذاعة:

لقد أصبح العالم عبارة عن قرية صغيرة في ظل التطور الهائل في هندسة الالكترونيات والزخم الهائل للتلفزيون والقدرة على بث الاقمار الصناعيه وهذا الاخير منح ادوات الاتصال عامل مهم في التأثير على سلوك الناس، مما جعل من ادوات الاتصال هذه تسبب في وجود ازدواج ثقافي عنيف، حيث توجد ثقافة شعبية محلية إضافة للثقافة الغربية الغازية. وهذا الازدواج الثقافي جعل من بعض فئات المجتمع تقلد وتحاكي أنماط الاستهلاك غير المحليه، وقد تحدثت بويك عن هذه الظاهرة ووصفها باعتبارها ظاهرة تناقض أو تعارض بين نظام (مستجلب من الخارج) ونظام آخر (مستقر في المجتمع) وهذا نتيجة طبيعة ذلك التعارض بين المجتمعات الشرقيه والغربيه فالالاقتصاد الشرقي يتسم بالرغبة واللهفة على إستهلاك واستيراد السلع فيما يتصف الاقتصاد الغربي بالحرص على الانتاج [٣].

(١) عصام حماد، نحو مفهوم اعلامي صحيح، الدار الاردنيه للثقافة والاعلام، عمان ١٩٨٧ ص ٧ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٧-٣٣ .

(٣) الكردي، مصدر سابق، ص ٢٣٦ .
انظر أيضا: صلاح الدين نامق، مصدر سابق، ص ١٣٢-١٣٥ .

ب- الصحف والمجلات:

تضطلع الصحف والمجلات بنفس الدور الذي تقوم به وسائل الاتصال الأخرى في نقل الأنماط الاستهلاكية الغربية وذلك بتقديمها لكافة الدعايات والإعلانات للسلع المنتجة في الغرب، بحيث توجد مجلات للسيارات والعطور والملابس والأثاث والمفروشات وغيرها من أنواع الدعاية. بذلك فقد أصبحت هذه المجلات والمصور حلقه وصل ثقافية بين المجتمعات النامية والمتقدمة والتي تقوم فيها الأخيرة بتوجيه استهلاك الدول النامية لأن الدول النامية تتوق للتقليد والمحاكاة كما ذكرنا سابقاً.

ثانياً: العوامل المؤثرة على الأنماط الاستهلاكية في الأردن:

لا يختلف الأردن عن غيره من الدول النامية من حيث العوامل المؤثرة على الأنماط الاستهلاكية، حيث تشكل العوامل السكانية والاجتماعية والثقافية إضافة للعوامل الاقتصادية محدداً أساسياً لأنماط الاستهلاك. ولكن يوجد ظروف خاصة مرت بها المنطقة العربية بشكل عام تلك المتمثلة بالطفرة النفطية أو ظاهرة تدفق الأموال بصورة فجائية حيث لعبت هذه الطفرة عاملاً إضافياً للعوامل آنفة الذكر مما يولد خصوصية معينة للوضع داخل المنطقة العربية والأردن، والتي لا تشابه الظروف التي مرت بها الدول النامية الأخرى. وفي هذا الجزء سوف نقوم بتحليل تأثير العوامل المختلفة من حيث تأثيرها على الأنماط الاستهلاكية في الأردن بشكل خاص.

١- العوامل السكانية:

كبقية الدول النامية يمتاز الأردن بالزيادة الكبيرة في عدد سكانه، وكما يوضح الجدول رقم (١) في الملحق رقم (١) نجد أن هذه الزيادة واضحة حيث ارتفع عدد السكان من (٥٨٦) ألف عام ١٩٥٢ إلى

(٩٠٠,٨) ألف عام ١٩٦١ الى (٢١٣٣,٠) ألف عام ١٩٧٩ الى (٢٦٩٥,١) ألف عام ١٩٨٥ الى (٣١١١,٠٠٠) ألف عام ١٩٨٩ بنمو سنوي قدره (٢,٨٢%) و(٤,٨%) (١) و(٣,٨٥%) وذلك للفترة (١٩٥٢-١٩٦١) و(١٩٧٩-١٩٦١) * و(١٩٨٩-١٩٧٩) على التوالي، كذلك تتميز التركيبة السكانية للمجتمع الاردني بزيادة نسبة الاطفال أو من هم دون سن الخامسة عشر الى مجموع السكان، حيث بلغت هذه النسبة حوالي (٥٠%) كما بينت التعدادات المختلفة (١).

١- الهجرة الداخلية وظاهرة التحضر السريع:

عانى الاردن كغيره من الدول النامية من ظاهرة التحضر السريع وهذا ما أكد عليه الباحث فرانسوا ريفيه (٢)، وما تؤكده الارقام الصادره عن دائرة الاحصاءات العامة، حيث نجد ان الحضر يشكلون ما نسبته (٦٩,٩%) من مجموع السكان، فيما نجد ان العاصمة تستحوذ على ٤٠% من عدد السكان عام ١٩٨٩ (٣)، ورغم ان التحضر السريع والهجرة من الريف الى المدينة ليست جديده على المجتمع الاردني الا ان الظفرة كان لها اكبر الاثر في زيادة وتيرتها (٤).

هذا وقد جاء التركيز على هذه الظاهرة من قبيل التأكيد على دور النمو الحضري في زيادة انتشار الانماط الاستهلاكية البذخية والترفيه التي تسود المناطق الحضرية (٥).

(١) دائرة الاحصاءات العامة، نتائج عينة التعداد العام للمساكن والسكان، ص ٢-٤.

* من احتساب الباحث في التعداد العام ١٩٦١ بلغت هذه النسبة (٤٥,٤%) وفي عام ١٩٧٩ بلغت (٥٠,٧%)، انظر: دائرة الاحصاءات العامة، المصدر السابق، ص ٤.

(٢) فرانسوا ريفيه، النمو الصناعي في اقتصاد معان: حالة الاردن، ترجمة جورج ابي صالح، مركز الدراسات والابحاث الشرق الاوسط المعاصر، بيروت ١٩٨٢، ص ٦٣.

(٣) انظر الجدول رقم (٢) في الملحق رقم (١).

(٤) افريت هاجن، مصدر سابق ص ٥٤١.

(٥) خلصت ايضا دراسة العلميه الجمعيه الملكيه الى هذه النتيجة - انظر: الجمعيه العلميه الملكيه، تحليل الطلب في الاردن، عمان، ١٩٨٥، ص ٧.

وهذا ما نجده واضحا من خلال النظر الى الجدولين (٦٠٥) حيث ان المرأة المدنية تقلد الصرعات والنماذج الاوروبية اكثر من المرأة الريفيه، كما ان انفاقها على الملابس اكثر. وكما يوضح الجدول رقم (١) نجد ان مواطن الريف بشكل عام ينفق جزء أكبر من دخله على الطعام والشراب، حيث بلغت الاهمية النسبية لانفاق مواطن الريف على هذه السلع (٤٨,٢%)، فيما تبلغ هذه النسبة بالنسبة لمواطن الحضر (٣٧,٤%). وكذلك وكما يوضح الجدول المذكور انفاقا نجد ارتفاع الاهمية النسبية للانفاق على السكن وملحقاته لدى مواطن الحضر حيث بلغت (١٩,٥%) من مجموع الانفاق غير اننا نجد ان هذه النسبة تنخفض لدى مواطن الريف لتصل الى (١٥,٩%) فقط. وبشكل عام فان مواطن الحضر ينفق على السلع غير الغذائية اكثر من مواطن الريف، حيث بلغت الاهمية النسبية لانفاق على السلع غير الغذائية للانفاق على هذه السلع (٦٢,٦%) و(٥١,٨%) للمواطن الحضر والريف على التوالي(١).

جدول رقم (١)

الاهمية النسبية لانفاق على السلع والخدمات للريف والحضر ومتوسط انفاق الفرد على هذه السلع بالدينار كما كانت عام ١٩٨٧/١٩٨٦ .

الحضر		الريف		السلع والخدمات
متوسط انفاق الفرد	الاهمية النسبية (%)	متوسط انفاق الفرد	الاهمية النسبية (%)	
٢١٧,٩	٣٧,٤	١٩٥,٨	٤٨,٢	١- الطعام والشراب والتبغ
٣٦٥,٤	٦٢,٦	٢١٠,٥	٥١,٨	٢- السلع عدا الطعام والشراب
١١٣,٥	١٩,٥	٦٤,٧	١٥,٩	٣- السكن وملحقاته
٦٩٦,٨	١٠٠	٤٧١,٣	١٠٠	٤- مجموع ٢٠١

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، دراسة نفقات الاسره لعام ١٩٨٦/١٩٨٧ .
جدول رقم (٨-١) ص ٢٠١-٢٠٤ .

(١) وجد في الهند ان الاهمية النسبية لانفاق اهل الريف على السلع الغذائية اكبر من الاهمية النسبية لانفاق على السلع غير الغذائية في حين ان اهل المدن ينفقون على السلع غير الغذائية اكبر من انفاقهم على السلع الغذائية انظر:

Devendra B. Gupta, Consumption Patterns in India, Mc Graw-hill Publishing Co. LTD, New Delhy, 1973. p. 136.

هذا ولا يقتصر التمايز بين الريف والحضر فقط على انماط الاستهلاك واختلاف الاهمية النسبية للانفاق بينهما بل يتعدى ذلك الى الاختلاف في نوعية السلع المستهلكة (١) حيث نجد ان متوسط انفاق الفرد في الحضر على كافة السلع كان يطوق متوسط انفاق الفرد في الريف على هذه السلع حيث نجد ان انفاق الفرد في الحضر على الطعام والشراب والتبغ قد بلغ (٢١٧,٩) دينار لعام ١٩٨٧/١٩٨٦ وعلى مجموعه السلع غير الغذائية ٣٦٥,٤% دينار وعلى مجموع السكن وملحقاته قد بلغ (١١٣,٥) دينار بينما نجد ان متوسط انفاق الفرد في الريف على هذه المجموعات السلعية خلال نفس العام قد بلغ (١٩٨,٨) و (٢١٠,٥) و (٦٤,٧) دينار على التوالي .

ب- حجم الاسرة (٢):

تتميز الاسرة الاردنية بكبر حجمها وذلك لعوامل اجتماعية لا مجال لذكرها، ولكن ما يهمنا هنا ان حجم الاسرة يؤثر على الانماط الاستهلاكية حيث ان الاسر ذات الاحجام المختلفة تستهلك سلعا مختلفة ولديها انماط استهلاكية مختلفة (٢).

وتشير البيانات المتوفرة ان متوسط حجم الاسرة الاردنية قد بلغ (٧,٢٣) فرد عام ١٩٨٦ ونجد ان نسبة الاسر الكبيرة الى مجموع الاسر كان في تزايد مستمر حيث بلغ (٢٠,٦%) و (٣٤,٥%) و (٤٤,٨٨%) لسلاعوام ١٩٦١ و ١٩٧٩ و ١٩٨٦ وعلى التوالي (٣).

(١) انظر: عبد الغني عبد الله وفتحي سعيد عبد الفتاح ، "استخدام مروقات الطلب الداخلي في تحديد نمط الاستهلاك في القطر العراقي"، مجلة تنمية الراهدين، عدد ٣، ١٩٨٠، ص ٨١ .
(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: Ibid , P. 109
(٣) بينت دراسة د. سمير ستيتيه وجود علاقة بين حجم الاسرة والاهمية النسبية للانفاق على الطعام والتدخين والتعليم بحيث كلما زاد الاسره حجم الاسره فان الانفاق يعاد توزيعه لصالح هذه السلع. انظر: Dr Akram M. Steitieh, Consumption Patterns of wage earners in Jordan, R.S.S, Amman, 1974, P. 22.
(٤) انظر الملحق رقم (١)، جدول رقم (٣).

جدول رقم (٢)

الاهمية النسبية للانفاق على مجموعه السلع والخدمات وعلاقتها بحجم الاسرة .

حجم الاسرة فرد (٦-٧)	حجم الاسرة فرد (٢-٣)	السلع والخدمات
الاهمية النسبية (%)	الاهمية النسبية (%)	
١,٤	٠,٨	اللبسة البناتية والولادية الجاهزة
١,٤	١,٢	الاحذية
٢٠,١	٢٠,٧	السكن وملحقاته
٣,٧	٣,٤	التعليم
٦١,٤	٦١,٩	كل السلع ما عدا الطعام والشراب والتبغ
٣٥,٩	٣٥,١	الطعام

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة / دراسة نفقات الاسرة لعام ١٩٨٦ /
١٩٨٧ جدول رقم (٢-٧) ص ١٥٨ .

بالنظر الى الجدول رقم (٢) نجد ان الانماط الاستهلاكية للاسرة ذات الاحجام المختلفة تختلف عن بعضها البعض، حيث نجد ان الاسرة الصغيرة على سبيل المثال لها انماط استهلاكية مختلفة عن الاسرة الاكبر حجماً حيث يتجلى بوضوح ارتفاع الاهمية النسبية للانفاق على المجموعات السلعية (سلع الاطفال) والاحذية والتعليم، والطعام حيث بلغت (١,٤%) و (١,٤%) و (٣,٧%) و (٣٥,٩%) على التوالي، بينما نجد ان هذه الاهمية النسبية للانفاق قد بلغت بالنسبة للاسرة الصغيرة لنفس المجموعات السلعية (٠,٨%) و (١,٢%) و (٣,٤%) و (٣٥,١%) على التوالي .

ج- المستوى التعليمي:

نتيجة لاختلاف المستوى التعليمي لدى الافراد والاسر نجد ان الاسر الاكثر تعليماً تتميز بانماط استهلاكه تتجه اكثر نحو العمرية (١).

فبالنظر الى الجدول رقم (٣) نجد ان الملابس تحتل اهمية نسبية للانفاق بالنسبة لاسره التي يعيها للجامعي اكبر منها بالنسبة لاسره التي يعيها امي، وكذلك الحال بالنسبة للسكن والاشاات والتجهيزات المنزليه من السلع المعمرة، حيث يوضح الجدول من ارتفاع الاهمية النسبية للانفاق على السلع وملحقاته حيث بلغت الاهمية النسبية للانفاق على هذا البند حوالي (٤٤,١%) في حين بلغت هذه النسبة بالنسبة للجامعي فقط (٣١,٧%).

جدول رقم (٣)

الاهمية النسبية للانفاق على السلع حسب المستوى التعليمي لرب الاسرة

الاهمية النسبية (%)	الاهمية النسبية (%)	السلع والخدمات
الاهمية النسبية (%)	الاهمية النسبية (%)	الاهمية النسبية (%)
٥,٤	٤,٠	الملابس الجاهزة
٢٢,٢	١٧,٢	السكن وملحقاته
٦٨,٣	٥٥,٩	كل السلع ما عدا الطعام والشراب والتبغ
٣١,٧	٤٤,١	الطعام والشراب والتبغ

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة / دراسة نفقات الاسرة لعام ١٩٨٦ / ١٩٨٧ جدول رقم (٦-٧) ص ١٧١ .

(١) بتوقع من الناحية النظرية ان يكون الانفاق على السلع غير الغذائية من قبل العائلة التي يكون معيها مشرف اكبر من انفاق الاسر التي يكون معيها غير مشرف . انظر:-

Nissan liviatation, Consumption patterns in Israel, The hebrew University, Jerusalem, 1964, PP. 40-41.

٣- العوامل الاجتماعية:١- العادات والتقاليد:

تمارس العادات والتقاليد والقيم تآثيرها على الانمط الاستهلاكي في الاردن، وهذا يظهر بشكل خاص في الريف حيث يتمسك اهل الريف بعادة الكرم والنقود واقامة الحفلات اكثر من الحضر وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٤)، حيث نجد ان الاهمية النسبية لانفاق على هذه السلع اكبر في الريف منها في الحضر. ففي حين ان الاهمية النسبية لانفاق على هذه البنود في الريف بلغت (٣,٢١%) بلغت في الحضر (٢,٧%) فقط.

جدول رقم (٤)

الاهمية النسبية لانفاق اهل الريف والحضر على بعض السلع

السلعة	الريف الاهمية النسبية (%)	الحضر الاهمية النسبية (%)
قيمة الهدايا والنقود	١,٦٤	١,٣٣
مصاريف الحفلات	١,٠٠	٠,٨٥
مهر نقدي	٠,٥٧	٠,٥٣
المجموع	٣,٢١	٢,٧

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، دراسة نفقات الاسرة ١٩٨٦ / ١٩٨٧
جدول رقم (٩-١) ص ٢٦٧ .

هذا وتلعب التقاليد دور اكبر في مجتمع الريف مما تلعبه في مجتمع الحضر، حيث نجد ان المراة الريفيه تتمسك باللباس التقليدي لذلك نجد ان الاهمية النسبية لانفاق على هذه السلع (المجموعه الثانية) من قبل اهل الريف مرتفعه فبينما بلغت (١,٠٨%) للمراة الريفيه لم تتجاوز هذه النسبة (٠,٦%) بالنسبة للمراة الحضريه وبعكس

المجموعة الثانية نجد أن المجموعة الأولى والتي تشمل على اللباس العمري من بلوزات وفساتين و عطور وشامبو وملابس جاهزة ، تحتل أهمية نسبية من انفاق الحضر أكثر منها للريف ، حيث بلغت (٣,٠٣%) بالنسبة لاهل الحضر بينما بلغت هذه النسبة (٢,٥٤%) فقط بالنسبة لاهل الريف .

جدول رقم (٥)

الاهمية النسبية لانفاق المرأة الريفية والمرأة الحضرية على بعض السلع

السلع	الريف	الحضر
	الاهمية النسبيه (%)	الاهمية النسبية (%)
المجموعة الاولى	٢,٥٤	٣,٠٤
تنورة او فستان او بلوز	٠,٥٨	٠,٨٢
عطور وادوات تجميل	٠,١٢	٠,١٧
شامبو	٠,١٠	٠,١٩
ملابس جاهزة	١,٧٣	١,٨٦
المجموعة الثانية	١,٠٨	٠,٦١
اشارب بناتي او ستاتي	٠,١١	٠,٠٢
دشداش ستاتي	٠,٣٢	٠,١٩
الامشة ومماريف تفصيل	٠,٦٥	٠,٤٠

المصدر: الاحصاءات العامه ، دراسة نفقات الاسرة لعام ١٩٨٦ جدول (٩-١) ص ٢٤٧ .

ب- التقليد والمحاكاة:

عملت الطفرة النفطية والتي سوف نتحدث عنها في الفصل اللاحق على جلب الكثير من العادات الاستهلاكية ، وذلك ليتدفق النقدي الكبير الذي وصل الى الاردن مما جعل من التقليد لهذه الانماط والعادات الاستهلاكية امرا ممكنا ، حيث ان الحقبة النفطية التي امتدت بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨١ كان لها دورا كبيرا في نقل تلك الانماط

وكما يبين الجدول السابق فقد انتشرت في المجتمع الاردني السلع الاستهلاكية المعمره، اضافة لانتشار العديد من العادات الاستهلاكية المستجلبه من الخارج مثل (استخدام الخادمت الاجنبيه) والمماريف الكبيره على السكن وملحقاته ومحاولة تجهيزه باحدث السلع الاوروبية، حيث كانت هذه المظاهر الاستهلاكية من اهم مميزات مجتمع الطفرة .

تجدد الاشاره هنا الى ان المدن اكثر انفتاحا كما اشرنا من قبل ناحيه وتوجد فيها الفئات ذات الدخل العاليه، لذلك تنتشر فيها العادات والانماط الاستهلاكية الغربيه اكثر من الريف وهذا ما بينه الجدول السابق، حيث نجد ان الاهميه النسبيه للانفاق على السلع الكماليه والمستورده في المدن اكثر منها في الريف، ولكن لوجود اشر المحاكاة نجد ان اهل الريف ورغم دخولهم المنخفضة سوف يحاولون تقليد اهل المدن.

٣- العوامل الاقتصادية :

١- الدخل:

تشير البيانات الموجودة في دراسة نفقات الاسرة لعام ١٩٨٦ وكما هو مبين في الجدول رقم (٧) ان الاسر ذات الدخل العالي تتميز بانماط استهلاكية تختلف عن تلك الموجودة لدى الاسر ذات الدخل المتدنية، فلو نظرنا للجدول آنف الذكر سوف نلاحظ ما يلي :-

- ان الاسرة ذات الدخل العالي تنفق نسبيا على مجموعه السلع الغذائية اقل مما تنفق على مجموعة السلع غير الغذائية (١) حيث بلغت الاهميه النسبية للانفاق على المجموعة الاولى (٣٠,٨%) وعلى

(١) تزيد نسبة الانفاق على الطعام من الدخل في مستويات الدخل الدنيا وتقل لدى ذوي الدخل المرتفع.

انظر: Constantino LLuch and others, Patterns in household demand and saving, Oxford university Press, 1977, PP 64-65.

المجموعة الثانية (٦٩,٢%)، بينما نجد ان الاسر ذات الدخل المتدني تنفق على المجموعه الاولى اكثر مما تنفق على المجموعه الثانيه حيث بلغت الاهميه النسبيه للاتفاق على المجموعتين (٥٤,٨%) و (٤٥,٢%) على التوالي.

جدول رقم (٧)

الاهميه النسبيه ومتوسط انفاق الفرد
حسب الحالة المهنية لرب الاسرة

اداريون وعاملون في الإدارة		المشتغلون في الخدمات		السلع والخدمات
متوسط انفاق الفرد (دينار)	الاهميه النسبيه	متوسط انفاق الفرد (دينار)	الاهميه النسبيه (%)	
٥١,٢	٥,٢	٢٠,٥	٤,٦	ملابس جاهزة وأحذية
٢٣١,٧	٢٢,٠	٧٤,٧	١٦,٩	السكن وملحقاته
٣٦,٢	٣,٦	١١,٢	٢,٥	الاثاث والمفارش
٩٩,٨	٩,٩	٢٧,٦	٦,٣	النقل والمواصلات
٥٦,٦	٥,٦	٨,٩	٢,٠	التعليم
١٩,٦	١,٩	٥,٢	١,٢	الخدمات الطبية والصحية
٢٥,٨	٢,٦	١٢,٧	٢,٩	مواد زينة
٣٠,٦	٢,٩	٦,٥	١,٥	التسليه واللهو
٦٩٥,١	٦٩,٢	٢٤١,٦	٥٤,٨	كل السلع ما عدا الطعام والشراب
٣٠٩,٨	٣٠,٨	١٩٩,٠	٤٥,٢	الطعام والشراب والتبغ

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، دراسة نفقات الاسرة ١٩٨٧/١٩٨٦، جدول رقم (٧-٩) و(٨-٩) ص ١٨١ و ص ٢٢٥ .

١- بلغت الاهمية النسبيه للانفاق على السكن وملحقاته (١) بالنسبة لاسر ذات الدخل المتدني اقل من تلك بالنسبة لاسر ذات الدخل العالي، حيث بلغت الاهمية النسبيه للانفاق على السكن (١٦,٩%) و(٢٢%) وذلك بالنسبة لكل من اسر ذات الدخل المتدني والدخل العالي على التوالي.

٢- يتضح من الجدول ارتفاع الاهمية النسبيه للانفاق على كل من (النقل والمواصلات) والتعليم والخدمات الصحيه بالنسبة لاسر ذات الدخل العالي عنها لاسر ذات الدخل المرتفع، حيث بلغت هذه النسب (٩,٩%) و(٥,٦%) و(١,٩%) بالنسبة لاسر ذات الدخل العالي، بينما بلغت بالنسبه للفئة الثانيه من الاسر (٦,٣%) و(٢,٥%) و(١,٢%)، ويرجع هذا الاختلاف الى لجوء الاسر ذات الدخل العالي الى القطاع الخاص لتلبية احتياجاتها من هذه الخدمات تلك الخدمات التي تمتاز بارتفاع اسعارها مقارنة باسعار القطاع العام الذي تتوجه له الاسر ذات الانفاق المتدني.

٣- يشير الجدول الى ارتفاع الاهمية النسبيه للانفاق على بند الاثاث والمفروشات، حيث استحوذت هذه البند على اهمية نسبية اكبر لدى الاسر ذات الدخل العالي من مثيله بالنسبيه لاسر ذات الدخل المتدني، حيث بلغت الاهمية النسبيه للانفاق على هذا البند حوالي (٣,٦%) و(٢,٥%) للفئتين آنفتي الذكر وعلى التوالي.

٤- رغم ارتفاع الاهمية النسبيه للانفاق على بند مواد الزينة لدى الاسر ذات الدخل المتدني مقارنة بمثيلتها لاسر ذات الدخل العالي حيث بلغت هذه الاهمية النسبيه للانفاق (٢,٩%) و(٢,٦%) على التوالي، الا أننا نجد ان متوسط انفاق الفرد في الاسر ذات

(١) بينت بعض الدراسات ان الاهمية النسبيه للانفاق على السكن تصل الى (١٢%) في مستويات الدخل الدنيا وترتفع الى (٢٠%) لدى مستويات الدخل العالي.

الدخل العالي يبلغ حوالي ضعف مثيله بالنسبة للأسر ذات الدخل
المتدني حيث بلغ (٢٥,٨) دينار سنويا و(١٢,٧) دينار لهاتين
الفئتين وعلى التوالي.

هذا (ولو قارنا ملاحظتنا هذه مع ما تتنبأ به النظرية
الاقتصادية لوجدنا ان هذه الملاحظات لا تتفق مع البند الاول من
قانون انجل فيما تتفق مع البند الثاني الذي يعتبر ان نسبة الانفاق
المخصص للغذاء تتناقض بتزايد المستوى المعيشي للأسرة، غير أن هذه
الملاحظات تتفق جزئيا مع البند الثالث لقانون انجل على اعتبار ان
نسبة الانفاق المخصصه للسلع الكمالية تتزايد بارتفاع المستوى
المعيشي للأسرة، وتختلف هذه الملاحظات مع الجزء الاول من البند
الثالث من قانون انجل والمتعلق بالثبات النسبي لنسبة الانفاق
المكرس للملابس والسكن بغض النظر عن مستوى المعيشي للأسر يعزى هذا
الاختلاف -أي اختلاف الملاحظات مع البند الثالث- الى أن السكن
يتميز باحتوائه على السلع الكمالية (١) أجهزة معمرة، كذلك فإن
الملابس التي تستهلك من قبل الأسر ذات الدخل المرتفع تختلف عن تلك
بالنسبة للأسر ذات الدخل المتدني، فهي حين تستهلك الفئة الاولى
سلع ثمينة وغالبا مستوردة تستهلك الفئة الثانية سلع محلية وذات
اسعار متدنية .

وفي دراسة نفقات الأسرة لعام ١٩٨٠ وجد ان الأسر ذات الانفاق
العالي لديها من السلع الكمالية والمعمرة اكثر مما لدى الأسر ذات
الانفاق المتدني وهذا ما يبيئه الجدول رقم (٨)، والذي يبين ان
الأسر ذات الانفاق (٢٥٠-٥٠٠) دينار سنويا لا تمتلك مجمدة او مدفأة
كهربائية او مكنسة كهربائية او مسجل او بك اب او تلفزيون ملون او
فيديو تيب او غرفة سفرة او تحف. كما يتضح من الجدول ايضا ان نسبة

(١) اثبتت الدراسات التي اجريت على الأردن أن الاثاث والمعدات
الالكترونية سلع كمالية. انظر: الجمعية العلمية الملكية، تحليل
الطلب في الأردن، مصدر سابق، ص ٣٩.
انظرا ايضا: Dr. Akram. M. Steitieh, OP.cit. P 22 .

امتلاك الاسر للسلع الكماليه هذه تختلف ضمن فئات الانطاق المختلفة، حيث تتزايد نسبة شيوعها بارتفاع فئات الانطاق فعلى سبيل المثال، نجد ان (٣١,٥٧%) من الاسر ذات فئة الانطاق (٢٥٠-٥٠٠) دينار سنويا تمتلك مثل هذه السلع، وفي حين ان نسبة من يمتلكون مثل هذه السلع ارتفعت الى (٤٣,٥%) و (٩٠,٥٩%) لفئتي الانطاق الاعلى فئة (٧٥٠ - ١٠٠٠) دينار وفئة ٧٥٠٠ دينار فاكتر وعلى التوالي.

وكما اختلفت الفئات المختلفة في نسب امتلاكها لانواع السلع المعمرة، ومع الانتباه الى اننا نقوم بالمقارنة ضمن فئة انطاق محددة ولو اخذنا فئة الانطاق (٧٥٠ - ١٠٠) دينار سنويا نجد ان نسبة (٤٣,٥%) من اسر ضمن فئة الانطاق هذه تمتلك غسالة، في حين نجد ان هذه النسبة تنخفض بالنسبة لسلع معينه لتصل الى (١,١%) فقط بالنسبة للفيديو تيب، وتصل حتى الى الصفر بالنسبة للسلعة اكثر كمالية كاستيريو وعلى سبيل المثال وان كانت هذه النسب تدل على شيء فانها تدل على تفاوت كماليه هذه السلع بالنسبة لفئة انطاق محددة.

*
والجدير ذكره في هذا الخصوص ان دراسة التميميه الاجتماعيه بينت ان هناك علاقة بين المستوى المعيشي ومدى امتلاك الاسرة للسلع المعمرة فنجد ان الاسر الفقيرة تمتلك سلعا كماليه غير انها لا تستطيع امتلاك سلعا كماليه باهظة الثمن. فعلى سبيل المثال، يوجد نسبة لا بأس بها من الاسر الفقيرة تمتلك تلفزيون وغسالة، غير ان نسبة قليلة جدا لاتذكر تمتلك سلعة كماليه جدا مثل المجمدة او الفيديو تيب (١).

* يشير الباحث احيانا الى هذه الدراسة بدراسة محمد الصقور وآخرون.
(١) انظر محمد الصقور، مصدر سابق ص ٥٦ .

جدول رقم (٨)

مقارنة بين الاسر ذات فئات الانفاق المختلفة
حسب حيازتها للسلع المعمرة في عام ١٩٨٠

فئة الانفاق السلعة	(٢٥٠-٥٠٠) نسبة مئوية	(٧٥٠-١٠٠٠) نسبة مئوية	٧٥٠ فأكثر نسبة مئوية
غسالة كهربائية	٣١,٥٧ *	٤٣,٥	٩٠,٥٩
شلاجة	٤٢,١	٢٣,٥	٩٦,٥٨
مجمدة	صفر	١,١	١١,١١
مدفأة كهربائية	صفر	صفر	٢١,٣٦
مكنسة كهربائية	صفر	١,١	٢١,٣٦
مكواة كهربائية	صفر	٢,٣٥	٣٥,٤١
مسجل	صفر	٤,٧	٩٠,٥٩
راديو	٥٢,٦	٣٧,٦٤	٢٠,٥
راديو مع مسجل	٢٦,٦١	٣٠,٥٨	٤٥,٢٩
بك اب اسطوانات	صفر	صفر	٨٤,٦٠
تلفزيون عادي	٥٢,٦	٣٢,٩٤	١٧,٩٤
تلفزيون ملون	صفر	٣,٥٢	٥٧,٢٦
ستيريو	صفر	صفر	٤٦,١٥
فيديو تيب	صفر	٧,٧	٢٨,٢٠
الة تصوير	صفر	١٣,٥	٥٩,٨٢
سيارة	٥,٢	٣,٥	٧٠,٠٨
سجاد	٥,٢	٣,٥	٨٢,٠٥
غرفة سفرة	صفر	٣,٥	٥٠,٤٢
غرفة جلوس	١٠,٥	١٥,٢٥	٧٦,٤٢
غرفة نوم	٥,٢٦	٢٨,٥	٧٦,٥٦
تحفظ	صفر	٥,٨٨	٤٠,٧٥

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، دراسة نفقات الاسرة العامة ١٩٨٠
جدول (١٧)، ص ٥٩-٦٤.

* الرقم ٣١,٥٧ يبين ان (٣١,٥٧%) من الاسر من فئة الانفاق (٢٥٠-٥٠٠)
دينار سنويا. يمتلكون غسالة كهربائية.

ب- توزيع الدخل:

يؤدي تباين الدخل بين افراد المجتمع الى وجود أنماط استهلاكية مختلفة لدى الشرائح الاجتماعية المختلفة، لذلك فان توزيع الدخل يمثل عاملا مهما بين العوامل المؤثرة على الانماط الاستهلاكية، حيث ان تفشي الانماط الاستهلاكية البذخيه والترفيهيه لدى الفئات الغنيه والتي تحاكي الانماط الاستهلاكية الموجوده في الغرب، يؤدي الى تفشي هذه الانماط وانتشارها لدى شرائح المجتمع الاخرى عن طريق المحاكاة والتقليد.

اما عن توزيع الدخل في الاردن فقد اشارت بعض الدراسات التي اجريت حول توزيع الدخل الى تباين الدخل للريف والحضر، كما اظهرت دراسات اخرى تحسن طفيف في توزيع الدخل في كل من الريف والحضر خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٢-١٩٨٢، هذا وقد توقعت دراسات اخرى ان توزيع الدخل في الاردن سوف يزداد سوءا خلال عقد الثمانينات وذلك بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي وتصادم معدلات البطالة وازدياد معدل النمو السكاني^(١). ومن اجل تحليل اشر تباين الدخل على الانماط الاستهلاكية لدى الفئات الاجتماعية المختلفة، سوف نقوم بالغاء الضوء على احدث دراسة قدمت في هذا المجال وهي دراسة الدكتور محمد المقور وزملائه والتي كانت بعنوان "جيوب الفقر في المملكة الاردنيه الهاشميه".

- دراسة الدكتور محمد المقور والآخرين:

تحتل هذه الدراسة اهمية خاصة بين الدراسات التي اجريت في هذا المجال، وذلك لحدائتها اولا، وللجهد الذي بذل في سبيل القيام بها ثانيا، حيث ان القيام بهذه الدراسة لم يعتمد على الجهد الفردي بل اعتمد على فريق بحثي كامل. هذا وقد تم تصميم العينة المدروسة

(١) محمد المقور، مصدر سابق، ص ٤٢.

استنادا الى المعلومات التي وفرها التعداد العام للمساكن والسكان لعام ١٩٧٩، وإلى تحديد مواقع العينة الذي تم عام ١٩٨٦ (دراسة نفقات الاسرة العام ١٩٨٧/١٩٨٦).

هذا وقد خلصت الدراسة الى النتائج التالية (١):

- تم تقدير خط الفقر المدقع بـ (٥,٦) دينار في الشهر وللأسرة التي حجمها (٧,٢٣) فرد بـ (٤٠,٥) دينار شهريا. كما قدرت الدراسة ان دخل الفقر المطلق في المملكة للفرد بـ (١٥,١) دينار شهريا والاسرة بـ (٨٩,٠) دينار شهريا.
- بلغ متوسط دخل الاسر المشموله بالعينة الوطنية المسحية (١٨٢,٥) دينار شهريا، وقد تفاوت متوسط دخل الاسر الشهري للأسرة في الريف والمدينه ففي حين بلغ في الحضر (١٩٥,٣٨) دينار شهريا بلغ في الريف (١٥١,٧٥) دينار شهريا.
- بلغ متوسط دخل الاسر الفقيرة فقرا مدقعا (٣٦,٢٦) دينار بينما بلغ للأسر الفقيرة فقرا غير مدقعا (٧٦,٨٢) دينار شهريا وعلى التوالي.
- كما نلاحظ من الجدول رقم (٩) ان (٢٠%) من الاسر من فئات الدخل العليا في المملكة وفي المحافظات الشمالي، تحصل على ما بين (٤٠%) و(٤٥%) من الدخل تقريبا، وان (٢٥%) من فئات الدخل الدينا حصلت على سبع مجموع الدخل تقريبا. هذا وقد بلغ معامل جيني للملكة والحضر والريف (٠,٣٧٧) و(٠,٣٨١) و(٠,٣٤٨) على التوالي (٢).

جدول رقم (٩)
(التوزيع النسبي التراكمي للأسر والدخول في المملكة)

الفئة المئوية التراكمية لعدد الأسر	٥	١٠	١٥	٢٠	٢٥	٣٥	٥٠	٦٠	٧٠	٨٠	٩٠	٩٥
النسبة المئوية التراكمية للدخل	٠,٨	١,٧	٤,٢	٦,٣	٨,٦	١٤	٢٤,٩	٣٣,٣	٤١,٦	٥٤,٩	٧١,١	٨١,٣

المصدر : المقور محمد ، مصدر سابق جدول (٣٨) ص ٩١ .

(١) المصدر السابق، الجزء الأول ص ٨٥ والجزء الرابع ص ٨٢-٨٣ .
(٢) محمد المقور، مصدر سابق، الجزء الرابع، الجدول رقم (٣٨) ص ٩١ .

- خلصت الدراسة أيضا الى ان نسبة اكبر بكثير من الاسر غير الفقيرة بالقياس للاسر الفقيرة اعتمدت في دخلها على مصادر العمل والممتلكات والتحويلات والاسهم، في حين اعتمدت نسبة اكبر من الاسر الفقيرة في دخلها على المساعدات، حيث ان الفارق بين الاسر الفقيرة وغير الفقيرة هو ان الاولى تعتمد في دخلها على العمل (التشغيل)، بينما تعتمد الثانية في دخلها على الممتلكات والاسهم (١).

هذا وقد بينت الدراسة التي اجراها الدكتور الصلور اختلاف الانماط الاستهلاكية لدى الاسر التي تنتمي الى طبقات اجتماعيه مختلفة، حيث ان الانماط الاستهلاكية لدى الاسر الفقيرة تختلف عن نظيرتها لدى الاسر غير الفقيرة، ويتضح هذا الاختلاف من خلال النظر الى الجدول رقم (١٠) والذي يبين تفاوت المساكن حسب مستوى الحداشة اي في عدد الاجهزة والادوات التي تمتلكها الاسر من تلفزيونات وفيديو وسيارات وشلاجات ومجمدات ومكانس وأفران)، ويتضح من الجدول ان جميع الاسر الفقيرة تقريبا (مالا يقل عن (٩٧,٧%) من مجموع الاسر الفقيرة في المملكة)، سكنت في مساكن متوسطة ومتدنية في عصريتها. كما يتضح من الجدول ان نسبة الاسر الفقيرة التي تسكن في مساكن متدنية العمرية تزيد عن مثيلتها لدى الاسر غير الفقيرة، في حين تقل نسبة الاسر الفقيرة التي تسكن في مساكن عالية العمرية عن مثيلتها للاسر غير الفقيرة، حيث نجد ان نسبة الاسر الفقيرة التي تسكن في مسكن عالي العمرية لا تتجاوز (١,٤%)، فيما بلغت نسبة الاسر غير الفقيرة التي تسكن في مسكن عالي العمرية (١٧%). أي انها فاقت النسبة السابقة بحوالي ١٢ ضعفا.

(١) المصدر السابق، الجدول (٣٩)، ص ١٠٣.

جدول رقم ١٠

التوزيع النسبي للأسر الفقيرة وغير الفقيرة في المملكة
بحسب مستوى الحداشة

مستوى الحداشة						المكان
عمال		متوسط		متدني		
غير فقيرة	فقيرة	غير فقيرة	فقيرة	غير فقيرة	فقيرة	
١٧,٠	١,٤	٧١,٢	٧٠,٢	١١,٤	٢٨,٤	المملكة

المصدر : محمد الصقور، مصدر سابق، الجدول رقم (١٧)، ص ٥٥ .

وتتفق هذه النتائج مع أحد بنود قانون انجل، حيث توضح مدى استحواد نسبة السلع الكمالية من انفاق الاسر الغنية، وكذلك النسبة المخصصة للانفاق على السلع الكمالية من مجمل الانفاق. ويظهر في الجدول رقم (١١) أن الاسر الفقيرة اشتملت مساكنها على اجهزة تلفزيون وغسالة وفرن غاز وأن (٥٠%) من الاسر الفقيرة المدفوعة اشتملت مساكنها على شلاجه، في حين نجد ان نسبة قليلة منها (ما بين ١%-١٣%) اشتملت مساكنها على تلفزيون وفيديو ومكنسة كهربائية و(٩%) منها امتلكت سيارة. وتختلف الحال بالنسبة للأسر الفقيرة فلرا مدفعا، حيث نجد ان نسبة الذين يمتلكون السلع الكمالية جدا كالفريديو والمجمدة معدومة، فيما نجد ان نسبة الذين يمتلكون مكنسه كهربائية او سيارة او تلفون تراوحت نسبتهم بين (١% و٨%)، وبذلك يمكن القول ان درجة شيوخ هذه الاجهزة في الاسر يدل الى حد كبير على حالة الاسر من الغنى والفقرا(١).

هذا وتتفق البيانات التي وفرتها دراسة نطقات المعيشة مع النتائج التي توصلت اليها دراسة د. الصقور، حيث ان الانماط الاستهلاكية للأسر تختلف باختلاف الموقع الاجتماعي والاقتصادي لرب الاسرة، حيث نلاحظ ان اسره صاحب العمل وهو غالبا ما يكون ميسور

(١) المصدر السابق، ص ٥٣ .

جدول رقم (١١)

النسبة المئوية من الاسر المدقعه والظفيره وغير الظفيره التي تمتلك اجهزة حديثة حسب نوع الجهاز

حالة الاسر	تلفون	تلفزيون	فيديو تيب	شلاجة	مجمدة	غسالة	مكنسة	فرن	سيارة
مدقعه	٨	٦٧	صفر	٤٦	صفر	٥٣	١	٨٢	٦
غير مدقعه	١٣	٧٧	٣	٦٣	١	٧٠	٢	٩٠	٩
غير ظفيرة	٣٦	٩٠	١٥	٨٣	٦	٨٥	١٨	٩٦	٢٨

المصدر: محمد الصقور، مصدر سابق، جدول رقم (١٨)، ص ٥٦ .

الحال وينتمي الى الطبقات ذات الانفاق العالي، تتمتع بانماط انفاق تختلف عن تلك بالنسبة لاسرة التي يعيها من يعمل باجر (١). فكما تشير ارقام الجدول رقم (١٢) نجد ان مجموعه السلع الغذائية تستحوذ على اهمية نسبية اقل في حاله الاسر التي يعيها صاحب عمل، حيث بلغت الاهمية النسبيه للانفاق على هذه المجموعه (٤١,٤%) و(٢٩,٦%) لهاتين الطبقتين وعلى التوالي. غير ان الاهمية النسبيه للانفاق على السلع غير الغذائية بلغت (٥٨,٦%) بالنسبة لاسرة التي يعيها من يعمل باجر وبلغت (٧٠,٤%) لاسرة التي يعيها صاحب عمل، وهذا يتفق مع البند الاول من قانون انجل.

رنلاحظ ايضا من خلال النظر الى الجدول السابق الطابع الترفيهي لتلك الانماط التي تمتاز بها لاسرة التي يعيها صاحب عمل حيث بلغت الاهمية النسبية للانفاق على السكن وملحقاته (أجهزة وادوات منزلية مستوردة)، والتسليه والترفيه، والملابس النسائية الجاهزة (٢١,٨%)

(١) افترض الباحث ان دخل اسرة صاحب العمل اكبر من دخل اسرة العامل باجر وذلك بالاعتماد على المعلومات المتوفرة عن انفاق هذه الاسر حيث بلغ انفاق اسرة صاحب العمل حوالي (٦٤٦٤,٩) فيما بلغ هذا الانفاق لاسرة العامل باجر ٣١١١٩,٨ دينار فقط.
انظر: دراسة نفقات الاسرة ١٩٨٧/١٩٨٦، ص ١٨٥ - ١٨٦ .

جدول رقم (١٢)

الاهمية النسبية ومتوسط انطاق الفرد على بنود الانطاق المختلفة
(حسب الحالة العمليه لرب الاسره)

يعمل باجر		صاحب عمل		مجموع السلع والخدمات
متوسط انطاق الفرد	الاهمية النسبيه %	متوسط انطاق الفرد	الاهمية النسبيه %	
٨,١	١,٦	١٣,٦	١,٦	ملابس رجاليه جاهزه
٨,٨	١,٨	١٦,٨	١,٩	ملابس نسائيه جاهزه
٧,٩	١,٦	١٢,٠	١,٤	ملابس بناتيه ولاديه
٦,٨	١,٤	٩,٨	١,١	الاحذية
٩٢,٣	١٨,٥	١٩٠,٢	٢١,٨	السكن وملحقاته
٧,٦	١,٥	٢٣,٨	٢,٧	التسليه واللهو
٢٩٢,٨	٥٨,٦	٦١٣,٢	٧٠,٤	كل السلع ما عدا
٢٠٦,٦	٤١,٤	٨٩٤,٧	٢٩,٦	الطعام، الشراب، التبغ
١٢,٨	٢,٦	٢٥,٤	٢,٩	الطعام والشراب والتبغ خدمات، الرعايه، الصحية

المصدر: الاحصاءات العامه دراسة نظقات الاسرة ١٩٨٦ / ١٩٨٧، جدول (١٠-٧) ص ١٨٥ .

و(٢,٧%) و(١,٩)، فيما تنخفض هذه النسب لتمثل في حالة الاسرة التي يعيّلها من يعمل باجر إلى (١٨,٥%) و(١,٥%) و(١,٨%) فقط وعلى التوالي.

هذا وبالرغم من تساوي الاهمية النسبيه للانطاق على بعض السلع بين الاسر التي يعيّلها صاحب عمل و الاسرة التي يعيّلها من يعمل باجر، الا اننا اذا نظرنا الى متوسط انطاق الفرد في الاسرة التي يعيّلها صاحب عمل نجد انه يفوق متوسط انطاق الفرد في الاسره التي يعيّلها من يعمل باجر، فرغم تساوي الاهمية النسبية للانطاق في الحالة الاولى والثانية، الا اننا نجد متوسط انطاق الفرد في الحالة الاولى قد بلغ (١٣,٦) دينار ينخفض الى (٨,١) دينار في الحالة الثانية . كذلك ورغم تفوق الاهمية النسبيه للانطاق على بعض السلع من قبل الاسر التي يعيّلها من يعمل باجر، الا ان متوسط انطاق الفرد على هذه السلع يكون اقل من مثيله بالنسبه لاسر التي يعيّلها صاحب عمل.

٤- العوامل الثقافية :

ان الانفتاح على العالم الخارجي الذي توفره وسائل الاتصال المختلفة من اذاعة وتلفزيون وسينما وصحف ومجلات يجعل من المجتمع المحلي اكثر احتكاكا بالثقافات والمجتمعات الاخرى بما تحمله هذه المجتمعات من عادات حسنة وسيئة في آن واحد ، وبالتالي فانه لا بد من دراسة هذه الوسائل وتباين دورها في التاثير على ذوق المستهلك، وبالتالي الدور الذي تمارسه في تغيير الانماط الاستهلاكية لدى الافراد .

١- التلفزيون:

يشجع التلفزيون عن قصد او دون قصد على افساد ذوق المستهلك الاردني عند عرضه للافلام والمسلسلات الاجنبية ذات الطابع الاستهلاكي، حيث نجد ان هذه المسلسلات تستحوذ على نصف وقت البث التلفزيوني في الدورات البرمجية المختلفة على القناة الثانية ، وقد غدى وجود هذه المسلسلات الاجنبية النزعة الاستهلاكية لدى الافراد، وذلك لتشوقهم الشديد لمحاكاة الانماط الاستهلاكية الغربية ، وهذا يظهر في شراء السلع الاجنبية المستورده والتي غالبا ما تكون سلعا كماليه مثل العطور وادوات والتجميل ومزيل العرق، والتي تعتبر عبئا على الميزان التجاري وتزيد من تفاقم العجز في هذا الميزان.

هذا ويلعب التلفزيون دورا آخر في التاثير على ذوق المستهلك من خلال عرضه للدعايات والاعلان من السلع والتي غالبا ما تكون من السلع الكمالية ولا يستطيع غالبية المواطنين شراءها، إلا أن العوامل الاجتماعية كحب الظهور تلعب دورا في تفضي استهلاك هذه السلع لدى الافراد من مختلف الشرائح الاجتماعية حيث أن التلفزيون تملكه الغالبية العظمى من المواطنين وهو قادر على التاثير على حجم كبير من افراد المجتمع.

هذا وتساهم الدعاية والاعلان عن السلع بمختلف انواعها في جذب المستهلك لاستهلاكها، حيث يشير الجدول رقم (١٣) والذي يبين انواع السلع وعدد الدعايات لكل صنف وذلك للفترة ١٩٨٥-١٩٨٦ حسبما ظهرت على شاشة التلفزيون الاردني خلال شهر ايار في كلا العامين المذكورين، إلى كثرة الاصناف من السلعة الواحدة، حيث يوجد أربعة انواع من العطور وأربعة انواع من الشامبو، هذا ويبين الجدول الاهمية النسبية للانطاق على هذه السلع، ويعطي فكرة عن تغلغل النمط الاستهلاكي الاوروبي في المجتمع الاردني ممثلا بأنواع مختلفه من الغذاء والعطور ومختلف انواع الشامبو ومستحضرات العناية بالبشرة، ويبين الجدول كذلك قيمه انطاق المجتمع الاردني ككل على هذه السلعة.

جدول رقم (١٣)
الدعايات لبعض السلع المستوردة كما ظهرت على شاشة التلفزيون
والاهمية النسبيه للانطاق وقيمة الانطاق على هذه السلع
(عام ١٩٨٦)

الرقم (١)	العدد (٢)	الانواع (٣)	المجموعه (٤)	الاهمية النسبية (%) (٥)	قيمة الانطاق* (٦)
١	٣	صن رايز، كلیم سيرلاك	حليب	٠,٨١١	٦٩٩٣٢,٧٧٣
٢	١	كرافت	جبنة	٠,٠٤٠٥	٣٤٨٩,٢٢٩
٣	١	تکسماتي	ارز امريكي	٠,٠٤١٠	٣٥٥٠,٧٠٢
٤	٣	اميك اركوناك مولينكس	اواني طبخ	٠,٣٢١٠	٢٧٦٨٣,٢٤٥
٥	٤	جليمو، صن سلك مايتون	(شامبو)	٠,١٧٠٠	١٤٤٩٤,١٠٥
٦	٤	باك، ليمارا، ويلا، ايجورا رويال	سبريهات	٠,١٥٦٠	١٣٥٢٥,٠١٠
٧	٤	ايف سان لورنس منتوس، كريان	عطور		
٨	١	ماجسي	شوربة	٠,٠٧٠٠	٦٠٠٢,٣٣٨

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:
(١) التلفزيون الاردني، الدائرة التجارية، شهر ايار
للاعوام ١٩٨٥، ١٩٨٦ للاعمده (١٠٣٠٤).
(٢) الاحصاءات العامه دراسة نطقات المعيشه لعام ١٩٨٦ وذلك
للاعمده (٦٠٥).
* قيمة الانطاق للمملكة على هذه السلع كما ظهرت في دراسة
نطقات الاسرة لعام ١٩٨٦.
** يمثل هذا الرقم الاهمية النسبيه للانطاق على العطور
والسبريهات.

ب- الاذاعة والصحف والمجلات:

تمارس الاذاعة دورا اقل تاثيرا على النمط الاستهلاكي من التلفزيون لانها سمعيه فقط، كذلك لقله الدعايه التي تقدمها مقارنة بالتلفزيون ولكنها تقوم بنفس الدور الذي يقوم بها التلفزيون من حيث تقديمها للدعايه والاعلان ، بحيث بلغت ايرادات الاذاعة مبالغ كبيره وهذا ما يبينه الجدول رقم (١٤)، والذي يقوم برصد تطور الايرادات لكل من الاذاعه والتلفزيون، والتي حصلنا عليها من الدعايه والاعلان، ولكن بالطبع يحصل التلفزيون على اضعاف ما تحصل عليه الاذاعه وهذا واضح من الجدول، حيث نجد ان ايرادات التلفزيون من الدعايه في عام ١٩٩٠ تفوق ايرادات الاذاعه بحوالي خمسة اضعاف. اما عن الصحف والمجلات فتشكل جزء من انفاق المستهلك الاردني فقد بلغت الاهميه النسبيه للانفاق على الصحف والمجلات (٢%) و (١٢%) للاعوام ١٩٨٠ ، ١٩٨٦ على التوالي ، ونجد ان هذه الصحف والمجلات تلعب دورا في التاثير على الانماط الاستهلاكيه للافراد وتقدم هذه المجلات المتخصصة في الدعايه (دعايات واعلانات) لمختلف انواع السلع.

جدول رقم (١٤)

ايرادات الاذاعه والتلفزيون من الدعايه والاعلان(بآلاف الدنانير)

ايرادات التلفزيون	ايرادات الاذاعه	السنة
٩٤٠,٠٠٠	٢٣,٨٠٠	١٩٨٦
٧٠٠,٠٠٠	٢٤,٠٠٠	١٩٨٧
١٠٤٥,٠٠٠	١٨,٠٠٠	١٩٨٨
٩٥٠,٠٠٠	١٨,٠٠٠	١٩٨٩
١١٠٠,٠٠٠	٢٨,٠٠٠	١٩٩٠

المصدر: الدائرة التجارية/التلفزيون الاردني.

، على الرغم من ان للصحف تاثيرا ايجابيا اساسا في عمليه تنميه الثقافة الفرديه ، الا ان هذا الدور قليل جدا إذا ما راينا ان نسبة المجلات الموجودة ، والتي تحتوي على موضوعات هادفة لاتزيد عن (١٠%) مجموع المجلات الموجودة في السوق والتي غالبا ما تكون متخصصه في الدعايه لمختلف انواع السيارات والعطور والالبسة ، ولذلك نجد ان نسبة المجلات الاجنبيه تزيد عن(٤) اضعاف المجلات العربيه الموجوده في السوق بمختلف انواعها السياسيه والثقافيه والاجتماعيه . والجدول رقم (١٥) يبين بعضا من هذه المجلات العربيه والاجنبيه والدعايات التي تقدمها .

جدول رقم (١٥)

بعض انواع المجلات الموجوده في السوق
وانواع الدعايه التي تقدمها

نوع الدعاية	المجلة
- سيارات - دعايه واعلانات مختلفة	١- المجلات العربيه السيارات الفرز، المياد، فيروز، الشبكة
- ملابس - ملابس ، اشاط ومفروشات - سلع مختلفة ، وجبات غذاء - سيارات - ملابس وعطور	٢- المجلات الاجنبيه Burda VOGE, Fashion news Womans Italian fashion, fashoinshow Road and turck Marieclair

المصدر : من اعداد الباحث من واقع موجودات الوكالة الاردنية للنشر والتوزيع ، يوم ١٩٩١/٥/٢٠ .

ثالثاً: تطور الانفاق الاستهلاكي الخاص خلال فترة الدراسة:

تشير الارقام المتوفرة ان حجم الانفاق الاستهلاكي الخاص بالاسعار الجارية قد ارتفع من (١٢٧,٤) مليون دينار عام ١٩٦٨ الى (١٨٣,١) مليون دينار عام ١٩٧٣ هذا وقد بلغ معدل النمو السنوي للانفاق الاستهلاكي بالاسعار الجارية خلال هذه الفترة (٥,٩١%) وعند استبعاد التضخم على اعتبار ان عام ١٩٧٣ سنة الاساس، نجد ان هذا معدل قد بلغ للفترة ذاتها حوالي (٣,٧٦%) فقط، حيث ارتفع الاستهلاك بالاسعار الثابتة من (١٧٩,٢) دينار للعام ١٩٦٨ الى (١٨٣) مليون عام ١٩٧٣. (انظر الجدول رقم (١٦)).

وتجدر الاشارة هنا ان معدل النمو السنوي للانفاق الاستهلاكي للفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٣ كاد ان يساوي معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي فكما يبين الجدول رقم (١٦) فقد بلغ هذا المعدل (٥,٩٩%) ويمكن ان يعزى هذا التدني في معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي خلال هذه الفترة الى مجموعه الظروف السياسيـه التي تعرض لها الاردن والتي تمثلت بتدفق عدد كبير من سكان الضفة الغربية الى الاردن على اثر حرب حزيران عام ١٩٦٧، اضافة الى اعباء الحرب والاحداث المؤسفة التي تعرض لها الاردن في الاعوام ١٩٧٠ و ١٩٧١ .

أما بالنسبة للفترة التي امتدت بين الاعوام ١٩٧٤ ، ١٩٨١ والتي تميزت بوجود تدفقات هائلة من الاموال على شكل مساعدات او تحويلات ، فيلاحظ وكما هو موضح في الجدول ان الانفاق الاستهلاكي الخاص بالاسعار الجارية قد تزايد بشكل كبير حيث بلغ في عام ١٩٨١ حوالي (٦,٦٦) ضعفا عما كان عليه في عام ١٩٧٣، حيث ارتفع من (١٨٣,١) مليون دينار عام ١٩٧٣ الى (١٠٥٣,٢) مليون دينار عام ١٩٨١ غير ان الرقم الاخير يصبح (٤٢٢,٣٩) مليون دينار فقط عند استبعاد اثر التضخم.

هذا وقد ارتفعت نسبة الانفاق الاستهلاكي الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي خلال هذه الفترة (١٩٧٤-١٩٨١) حوالي (٩٠%)، ويعزى ارتفاع هذه النسبة الى التزايد الكبير في معدل النمو السنوي للانفاق الاستهلاكي الخاص بالاسعار الجارية خلال هذه الفترة. فكما يبين الجدول آنف الذكر نلاحظ ان هذا المعدل قد بلغ (٢١,٤٣%) سنويا فيما بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي (٢٣,٩٨%) خلال نفس الفترة. غير ان الارقام تشير الى ان معدل النمو السنوي للاستهلاك الخاص خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٨١) بعد استبعاد اثر التضخم قد فاق مثيلة بالنسبة للناتج المحلي، حيث بلغ هذا المعدل بالمتوسط (١٣,٨٤%) و(١٠,٢٤%) للاستهلاك الخاص وللناتج المحلي وعلى التوالي، ولا بد من التنويه الى ان ارتفاع النمو السنوي للاستهلاك بالاسعار الثابتة مقارنة بمثيله بالنسبة للناتج المحلي انعكس في تزايد الاسعار من جهة وتزايد المستوردات من جهة اخرى.

فلقد ادى التزايد الكبير في الاستهلاك الخاص والذي لم يترافق مع نمو مماثل في الناتج المحلي الى تزايد الاسعار، وذلك لعدم قدرة السوق المحلي على تلبية الطلب الاستهلاكي المتنامي، والذي كان نتيجة لظهور الانماط الاستهلاكية الجديدة التي تفتت داخل المجتمع خلال تلك الفترة، الامر الذي ادى الى فورة عارمه في الاسعار حيث تضاعفت حوالي (٢,٥) ضعفا عما كانت عليه عام ١٩٧٣ (١) وهذا وقد ادى هذا الطلب المتنامي على السلع الى تزايد الطلب على السلع المستوردة، والذي ادى بدوره الى تفاقم العجز في الميزان التجاري الاردني، علاوه على مساهمته في زيادة نسبة التضخم (٢) وتجدر

(١) انظر: البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنويه (١٩٦٤ - ١٩٨٩)، عدد خاص، ١٩٨٩ جدول رقم (٤٩) ص ٦٠.

(٢) تشير بعض الدراسات عن التضخم في الاردن ان هناك حسوالي (٤٠%) من التضخم كان بسبب المستوردات (تفخم مستورد) نتج عن تزايد اسعار المستوردات في اوروبا.

انظر: خضر عقل، التفخم في الاردن ودور وزارة التموين في الحد منه، رسالة ماجستير غير منشوره، الجامعة الاردنية، ١٩٨١، ص ٧١.

الإشارة هنا إلى أن تزايد حوالات العاملين في الخارج وهجرة الأيدي العاملة الأردنية تفسر إلى حد كبير تزايد حجم الاستهلاك والاستيراد على حد سواء خلال هذه الفترة وهذا ما سنبينه لاحقاً.

أما فيما يتعلق بالفترة (١٩٨٢-١٩٨٨) (فترة ما بعد النفط) فنجد أنها قد تميزت وكما يوضح الجدول رقم (١٦) آتفا الذكر بتدني معدل النمو السنوي للانفاق الاستهلاكي الخاص مقارنة بالفترة (١٩٧٤-١٩٨١)، حيث حقق الانفاق الاستهلاكي الخاص معدل نمو سنوي بلغ بالأسعار الجارية (٣,٠٥%) بينما بلغ بالأسعار الثابتة (-٣,٢٢%) فقط.

هذا ولم يتجاوز معدل النمو السنوي للانفاق الاستهلاكي الخاص بالأسعار الجارية خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٨٨) (١٥,٧٨%) مما كان عليه في الفترة (١٩٧٤-١٩٨١). غير أن نسبة الاستهلاك الخاص إلى الناتج المحلي بقيت مرتفعة خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٨٨)، حيث بلغت هذه النسبة بالمتوسط حوالي (٨٤,٢٤%)، ويرجع الانخفاض في هذه النسبة مقارنة بالفترة السابقة إلى ترافق انخفاض معدل النمو السنوي للاستهلاك مع انخفاض معدل النمو السنوي للناتج المحلي والذي بلغ في المتوسط خلال (١٩٨٢-١٩٨٨) حوالي (٥,٦١%) (انظر الجدول رقم (١٦)).

رابعاً بعض المظاهر المهمة لتطور

الانماط الاستهلاكية في الاردن (١)

ان المتبع لتطور انماط الاستهلاك في الاردن خلال العقدين الماضيين يلاحظ تطورها بشكل كبير نحو مزيد من الترف في الاستهلاك، ويمكن ان يظهر هذا التطور في انماط الاستهلاك بوضوح من خلال تزايد حجم السلع المعمرة لدى مستهلك الاردني اضافة الى الاسراف في الانفاق على السكن، وذلك بجلب احدث ما توصلت اليه تكنولوجيا التمنيع في الغرب من اجهزة منزليه وادوات اضافة الى الانفاق البذخي على بناء المساكن، حيث الاعتماد على مستلزمات البناء ومواد البناء من الخارج، ذلك بقصد التفاخر بحيث نجد ان المواطن الاردني يعتمد على الزجاج والخزف الاوروبي والشبابيك والابواب الاوروبية الباهظة الثمن .

كما نجد ان المواطن الاردني اصبح يحرص على اقتناء السيارات الثمينة والتفاخر باقتناء عدد منها ويعزو الاقتصاديون مثل هذه التطورات في انماط الاستهلاك في الاردن الى الطفرة النفطية وما صاحبها من تدفقات نقدية، والتي جاءت على شكل تحويلات من قبل الاردنيين العاملين والخارج الى أسرهم، اضافة لقيام هؤلاء بنقل الانماط الاستهلاكية المنتشرة في دول الخليج العربي والتي تمتاز بالنزوح الشديد نحو الاستهلاك، ولا شك ان الباب المفتوح تجاه الاستيراد كان عاملاً مساعداً على تفشي الانماط الاستهلاكية تلك .

لاعطاء فكرة عن مدى تطور الانماط الاستهلاكية في الاردن سوف نقوم بتقديم بعض المظاهر المهمة لتطور الانماط الاستهلاكية في الاردن خلال السنوات الماضية .

(١) ان عدم وجود بيانات كافية تعكس التغيرات في انماط الاستهلاك كان السبب الوحيد الذي فرض على بعض الدراسات اهماله وعدم اخذه بعين الاعتبار في تحليل الطلب.
انظر: الجمعية العلمية الملكية، تحليل الطلب في الاردن، مصدر سابق، ص ٣ .

١- تطور عدد السيارات بالنسبة لعدد السكان:

تشير البيانات المتوفرة إلى أن عدد السيارات الخصوصية المرخصة خلال الأعوام المتلاحقة كانت في تزايد مستمر ويلاحظ من الجدول رقم (٤) في الملحق رقم (١) والذي يرصد تطور أعداد السيارات في الأردن أن عدد السيارات الخصوصية المرخصة قد قفز من حوالي (١٠,٠٥٩) ألف سيارة عام ١٩٧٠ إلى حوالي (٧٣) ألف سيارة عام ١٩٨١ إلى (١٣٣,٥٣٦) ألف سيارة عام ١٩٨٩. وإذا ما قارنا نسبة السيارات المرخصة إلى عدد السكان خلال هذه الفترة نجد أن هذه النسبة كانت في تزايد خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٧ حيث وصلت أعلى قيمة لها وبلغت هذه النسبة (٤,٥٢%) بينما كانت في عام ١٩٧٠ (٠,٦٦%) فقط.

ولكن نسبة السيارات الخصوصية المرخصة إلى عدد السكان بدأت في الأعوام ١٩٨٨، ١٩٨٩ بالتناقص حيث بلغت هذه النسبة (٤,٤٣%) و(٤,٢٩%) لهذين العاملين وعلى التوالي. ويرجع تناقص هذه النسبة إلى انخفاض الدينار الأردني، الأمر الذي جعل من أسعار السيارات المستوردة ترتفع بشكل كبير، كذلك فقد قامت الحكومة بمنع استيراد بعض السلع ومنها السيارات مما خفض عدد السيارات المستوردة خلال عام ١٩٨٨.

ولو تتبعنا معدل النمو السنوي المئوي المركب لأعداد السيارات المرخصة نجد أن هذا المعدل قد اختلف باختلاف الفترات المختلفة، حيث نجد وكما يبين الجدول رقم (١٧) أن معدل النمو السنوي لأعداد السيارات خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٨١) قد بلغ (٢١,٦١%) فيمسا بلغ في الفترة (١٩٧٠-١٩٧٣) (٨,٠٣%) فقط، هذا وقد انخفض هذا المعدل في الفترة (١٩٨٢-١٩٨٩) ووصل إلى حوالي (٤,٢%). وقد ترافق هذا التذبذب في معدل النمو السنوي المركب لأعداد السيارات خلال الفترات الثلاث مع معدل نمو سنوي مركب مستقر بالنسبة لعدد السكان حيث بلغ (٣,٥٠%) و(٤,١٦%) و(٣,٧١%) وذلك للفترات الثلاث وعلى التوالي.

جدول رقم (١٧)

**

تطور معدل النمو السنوي المركب لعدد السيارات
وعدد السكان خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٩)

معدل النمو السنوي (%)		الفترة
عدد السكان	عدد السيارات	
٣,٥٠	٨,٠٣	١٩٧٣ - *١٩٧٠
٤,١٦	٢١,٦١	١٩٨١ - ١٩٧٤
٣,٧٠	٤,١٩	١٩٨٩ - ١٩٨٢

المصدر: تم احتسابها من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات في
الجدول رقم (٤) بالملحق رقم (١).
* لا توجد معلومات حول عدد السيارات قبل عام ١٩٧٠ .
** السيارات الخصوصية فقط .

ان الاستدلال على تغير النمط الاستهلاكي عادة ما يكون
بالاعتماد على المسوحات ودراسات نفقات الاسره التي تقوم بها دائرة
الاحصاءات العامه، وبالتالي فان هذه الدراسات والمسوحات تقوم
بتوفير القاعدة المعلوماتيه اللازمه للتحليل.

هذا وتشير البيانات المتوفرة عن الاسرة الاردنية وحسب ما
توصلت اليه دراسة نفقات المعيشه لعام ١٩٦٩ ان (١٣,١%) من مجموع
الاسر يمتلكون سيارة، بينما نجد ان امتلاك الاسرة الاردنيه للسيارة
قد تطور خلال السبعينات والثمانينات حيث بينت دراستي نفقات
المعيشه للاعوام ١٩٨٠ و ١٩٨٦ ان (٣٣,٥%) و (٣٥,٥%) من مجموع اسر
العينتين للاعوام ١٩٨٠ و ١٩٨٦ يمتلكون سيارة. (انظر الجدول رقم (١٨)).
عند المقارنة بين نسبة من يمتلكون سيارة من مجموع الاسر نجد
ان هذه النسبه لم تتغير كثيرا خلال النصف الاول من الثمانينات
مثل ذلك التغير الذي طرأ عليها خلال عقد السبعينات، حيث نجد ان
هذه النسبة بلغت عام ١٩٨٠ حوالي (٢,٥) ضعف ما كانت عليه عام ١٩٦٩ .

ويعزى الارتفاع الشديد في هذه النسبة، الى زيادة الطلب على السيارات بكافة انواعها واصنافها نتيجة لمجاعة المجتمع الاردني لانماط الاستهلاك في الدول النفطية، وهذا يتضح من خلال نمو عدد السيارات المرخصة خلال فترة النفط بمعدلات نمو سنوية اكبر بكثير من فترتي ما قبل وما بعد فترة الطفرة النفط.

تطور عدد الفيديوهاات بالنسبه لعدد السكان:

لعدم توفر البيانات المتعلقة بعدد الفيديوهاات سوف نستعير عن ذلك بالبيانات التي وفرتها دراسات نفقات المعيشه للاعوام ١٩٨٠ و١٩٨٦ وذلك بقياس تطور نسبة الذين يمتلكون جهاز الفيديوهاات من مجموع العينتين.

ظهر الفيديوهاات كسلعة جيدة غاليه الثمن وكسلعه كماليه، ولكن التطورات الاقتصادية التي سبق وان تحدثنا عنها، ساهمت في انتشاره بشكل كبير خلال فترة قصيرة، هذا وتشير بيانات دراسة نفقات المعيشه ان نسبة الاسراالتي كانت تمتلك هذا الجهاز لعد كانت فقط ١,٧٢% عام ١٩٨٠ قفزت هذه النسبة الى (١٤,٧%) من مجموع أسر العينه لعام ١٩٨٦.

لكن الذي يسترعي الانتباه ان هذا الجهاز بقي من السلع الكمالية التي لا تستطيع إلا فئة قليلة من أفراد المجتمع اقتناءه فلو نظرنا للجدول رقم (١٨) نجد ان هذا الجهاز الاكثر كمالية بين السلع المستهلكة، وذلك للاعوام ١٩٨٠ و١٩٨٦ حيث ان هذا الجهاز جاء في المرتبة الثانية بعد المجمدة من حيث ضالة انتشاره بين السكان، حيث نجد ان نسبه (٤,٤٧%) فقط من مجموع افراد العينه لعام ١٩٨٠ يمتلكون مجمده بينما نجد ان هذه النسبه قد بلغت (٥,٨%) من مجموع أسر العينه لعام ١٩٨٦.

لكن الملاحظ عند النظر للجدول آنف الذكر انه على الرغم من ان الفيديوهاات كان في المرتبه الثانيه من حيث ضالة انتشاره في

عام ١٩٨٦، نجد انه كان في المرتبة الاولى عام ١٩٨٠ ويمكن ان يعزى ذلك التطور في انتشار هذا الجهاز إلى انه كان سلعة حديثة الانتشار في نهاية السبعينات كما ان ثمنه كان كبير مقارنة مع الاجهزة الكهربائيه الاخرى كالتلفزيون والثلاجه وغيرها.

٣- تطور استخدام الادوات الكهربائيه الاخرى:

بينت دراسات نفقات المعيشه التي اعدتها دائرة الاحصاءات العامه ان نمط الاستهلاك للاسرة الاردنيه قد تغير عبر السنين، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال رصد تطور امتلاك الاسرة الاردنيه للسلع المعمرة مثل الثلاجه والغسالة والتلفزيون والمجمدة والراديو والمكواة وغيرها .

هذا وسيقوم الباحث بالاستعانه بالجدول رقم (١٨) آنف الذكر والذي يبين العديد من السلع التي حازت عليها العينات تحت الدراسة، والتي تمثل المجتمع الاردني والتي تعطي مؤشرا عن تطور استعمال الاسرة الاردنيه لهذه السلع، لذلك يرى الباحث انه من الضرورة بمكان العمل على تحليل ما خلصت اليه هذه الدراسات وهو ما يبينه الجدول آنف الذكر .

أ- الثلاجة:

بالنظر للجدول آنف الذكر نجد ان (٤٩%) من مجموع اسر العيینه لعام ١٩٦٩ كانوا يمتلكون ثلاجة، بينما نجد ان هذه النسبة قد ارتفعت ارتفاعا كبيرا في عام ١٩٨٠ مقارنة بعام ١٩٦٩، حيث بلغت هذه النسبة (٧٧,٤٩) من مجموع اسر العينة لعام ١٩٨٠ ولكنها اصبحت (٨٠%) من مجموع اسر العينة لعام ١٩٨٦، إلا ان هذا الاختلاف لا يعبر عن نفس الحالة السابقة حيث نجد ان التلتهف الكبير من قبل العائله الاردنية على امتلاك هذه السلعة أدى الى الارتفاع الكبير في تطور تلك النسبة خلال عقد السبعينات، وهذا بالطبع لا ينطبق على تطور هذه النسبة

خلال عقد الثمانينات حيث نجد ان هذه النسبة لم تتطور كثيرا خلال فترة الثمانينات التي امتازت باستقرار الانماط الاستهلاكية والتي تشكلت في فترة السبعينات.

هذا وقد تطورت الاهميه النسبيه للانفاق على الشلاجه ، حيث بلغت (١,٠٦%) لعام ١٩٦٩ انخفضت الى (٠,٨%) عام ١٩٧٥ إلى (٠,٣٩%) عام ١٩٨٠ إلى (٠,٣٧%) عام ١٩٨٦ . ونلاحظ من هذه الارقام ان الشلاجه اصبحت ضرورية أكثر بالتدريج ويظهر ذلك من خلال تقلص الجزء المخصص للانفاق عليها وتحويل قسم من هذا الجزء للانفاق على السلع الاكثر ترفيه . (انظر الجدول رقم (٥) بالملحق رقم (١)).

ب- الغسالة :

ان البيانات المتوفرة وكما يبين الجدول رقم (٥) بالملحق رقم (١) تشير الى ان الغسالة أكثر ضرورية من الشلاجة ، وذلك لان الاهميه النسبيه للانفاق عليها أقل من تلك بالنسبة للشلاجة ، وذلك يدل على مدى ضرورية هذه السلعة للمنزل ، حيث نجد ان الاهميه النسبيه للانفاق عليها خلال الاعوام ١٩٧٥ و ١٩٨٠ و ١٩٨٦ قد بلغت (٠,٢٠%) و (٠,١٨%) و (١٧%) على التوالي.

كما يستخلص من الجدول رقم (١٨) ان نسبة الاسر التي تمتلك هذه الالة كانت هي تزايد مستمر خلال الفترة السابقة حيث بينت المسوحات المتلاحقه ان نسبة الاسر التي تمتلك هذه الالة قد ارتفعت من (٤٨,٤%) الى (٧٢,٢٧%) الى (٨٢%) من مجموع أسر العينات للاعوام ١٩٦٩ و ١٩٨٠ و ١٩٨٦ على التوالي.

ج- التلفزيون :

نلاحظ من الجدول رقم (١٨) ان الاسرة الاردنيه أصبحت لديها القدرة على امتلاك هذا الجهاز خلال فترة النقطه ، ومن خلال النظر للجدول نجد ان نسبة الاسر الاردنيه التي تمتلك تلفزيون قد ارتفع من (١٦,٣%) من مجموع الاسر (٦٥,٩%) الى (٨٩%) من مجموع أسر العينات

للاعوام ١٩٦٩ و ١٩٨٠ و ١٩٨٦، كذلك يتضح من الجدول ان جهاز التلفزيون هو الجهاز الاكثر شيوعا بين الاجهزة خلال الاعوام ١٩٨٠ و ١٩٨٦ فنجد ان نسبة الذين يمتلكون غسالة (٨٢%) من مجموع اسر العينة، فيما نجد ان الذين يمتلكون تلفزيون (٨٩%) (١).

جدول رقم (١٨)

تطور امتلاك الاسره الاردنيه للسلع المعمره
للفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٩ و ١٩٨٦

السنة	١٩٦٩ نسبه (%)	١٩٨٠ نسبة (%)	١٩٨٦ نسبة (%)
غرفة جلوس	* *	٤٩,٨	٧٨,٠
غسالة	٤٨,٤	٧٢,٢٧	٨٢,٠
شلاجة	٤٩,٠	٧٧,٤٩	٨٠,٠
راديو	٩٨,٧	٣٤,٢	**
تلفزيون	١٦,٣	٦٥,٩	٨٩,٠٠
طباخ غاز	* *	٧٦,٦٣	٨٥,٩
مجمده	* *	٤,٤٧	٥,٨
فيديو تيب	* *	١,٧٢	١٤,٧
سيارة خاصة	١٣,١	٣٣,٥	٣٥,٥

المصدر: تم احتساب هذه الارقام للاعوام ١٩٨٠ و ١٩٨٦ بالاعتماد على دائرة الاحصاءات العامه، دراسة نطقات الاسره للاعوام ١٩٨٥ و ١٩٨٦. بالنسبة لعام ١٩٦٩ من الجدول رقم (٨) دراسة نطقات المعيشه ١٩٦٩.

** لا يوجد معلومات.

(١) يلاحظ عند النظر للجدول رقم (١٨) ان نسبة متدنية من الاسر تمتلك مجمده، حيث ان نسبة الاسر التي تمتلك هذا الجهاز قد بلغت للاعوام ١٩٨٠ و ١٩٨٦ (٤٧,٤%) و (٥,٨%). كما يلاحظ تزايد امتلاك الاسر للسلع المعمره غير الكهربائيه كالسيارات وغرف الجلوس وغيرها من السلع وذلك يرجع الى انتشار الاستهلاك التظاهري خلال الحقبة النفطية وما بعدها.
- انظر: الجدول رقم (١٤) بالملحق رقم (١).

الفصل الثاني

دور الطفرة النفطية في التأثير
على أنماط وحجم الاستهلاك الخاص

تمهيد

لقد ادى ما عرف بانتعاش سوق النفط او الظفرة التي حدثت في اسعاره بعد عام ١٩٧٣ (١)، الى تدفقات مالية هائلة جاءت على شكل عوائد بترولييه والتي مكنت الدول العربية المنتجة للنفط من التوسع في الانفاق الاستثماري ومشاريع البنية التحتية، وادى ذلك ايضا الى تغييرات جوهرية في الهيكل الاقتصادي لتلك الدول. هذا ولم تقتصر هذه التغييرات على الدول العربية النفطية بل امتدت لتشمل البلدان العربية غير النفطية، بحيث كانت الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨٣ حدثا طفرويا لم تمر به المنطقه العربية من قبل وقد عبر الدكتور يوسف الصايغ عن ذلك الحدث "بانسه انحراف حاد عن الاداء الذي تميزت به اي فترة سجلها التاريخ العربي الحديث لدرجة يصعب تكرارها في المستقبل المنظور" (٢).

لما كان الاردن جزء من الوطن العربي فلم يكن بمعزل عن هذا الحدث الهام بحيث ان الاقتصاد الاردني تاشر بهذا الحدث بشكل كبير، حيث ان التدفقات النقدية التي جاءت الى الاردن على شكل تحويلات ومساعدات من الدول العربية، كانت نتيجة للتدفقات الطفرديه التي قدمت الى البلدان العربية النفطية، وبالاغتماد على البيانات والمسوحات بالعينه والبيانات الكليه سوف نقوم بتحليل مدى تاشيرهذه التدفقات الناجمه عن الظفرة النفطية على كل من حجم وانماط الاستهلاك الخاص في الاردن وبناء على ذلك سوف يتم التمهليل على محورين :

المحور الاول : اثر التحويلات على حجم وانماط الاستهلاك الخاص.

المحور الثاني: اثر المعونات على حجم وانماط الاستهلاك الخاص.

(١) ارتفعت اسعار البترول في الدول العربية من اقل من ثلاث دولارات للبرميل الواحد عام ١٩٧٢ الى ٩,٥١ و ١٧,٤ دولار الى ٢٨,٦٧ دولار و ٣٤ دولار للاعوام ١٩٧٤ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٢ على التوالي. انظر : منتدى الفكر العربي، العائدون من النفط، عمان ، ١٩٨٥ .

أولاً: أثر الحوالات على حجم وانماط

الاستهلاك الخاص:

في هذا الجزء سوف نقوم بتحليل اثر الحوالات على الطلب على السلع والخدمات المحليه وانماط الاستهلاك، وقبل ذلك سوف نقوم برصد تطور هجرة الايدي العاملة الاردنيه والتي كانت سببا مباشرا في تدفق الحوالات وزيادة الطلب الاستهلاكي بشكل عام، وكانت سببا غير مباشر في تبني عائلات المهاجرين لانماط استهلاكية، اشترت بشكل كبير على الانماط الاستهلاكية في الاردن، وبالتالي سوف يتكون هذا الجزء مما يلي:

- ١ : انتقال الايدي العاملة الاردنيه الى دول الخليج واثرت ذلك على حوالات العاملين في الخارج.
- ٢ : اطروحة استهلاكية الحوالات.
- ٣ : حوالات العاملين واثرها على الطلب على السلع المحليه الاردنيه.
- ٤ : حوالات العاملين واثرها على الطلب على قطاع الخدمات.
- ٥ : دور الحوالات في زيادة الاجور واثرت ذلك على القدرة الاستهلاكية لدى الافراد .

١- انتقال الايدي العاملة الاردنيه الى دول الخليج واثرت ذلك على

الحوالات:

ماحب تكوين فوائض ماليه كبيرة في دول الخليج العربي تنفيذ المشاريع الانمائية، وقد شهدت فترة ما بعد ارتفاع اسعار النفط عام ١٩٧٣ زخما تنمويا في تلك الدول، مما خلق حاجة لاستقدام القوى العاملة الخارجية، وذلك لتنفيذ وتشغيل مختلف المشاريع الانمائية في ظل عجز اسواق العمل في تلك الدول عن ذلك بالاعتماد على قواها العاملة المحلية. وقد كان الاردن من اوائل الاقطار العربيه التي استجابت لاحتياجات دول الخليج العربي من القوى العاملة، وقد بدأت

هذه الهجرة الى دول الخليج في الاربعينات والخمسينات والستينات ولكنها تسارعت بشكل ملحوظ خلال عقد السبعينات في اعقاب ارتفاع اسعار النفط في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٩ (١).

١- تقديرات القوى العاملة الاردنية المهاجرة:

لقد تباينت التقديرات والاحصاءات (٢) حول حجم الهجرة العمالية الى الخارج وبالذات الى الخليج العربي تبعا لجهة التقدير | لا ان هذه الارقام تراوحت بين (١٥٠) الف و (٣٥٠) الف عامل حتى عام ١٩٨٩ ويعزى سبب (٢) التضارب بين التقديرات الى عدم وجود فواصل وضوابط واضحة بين القوى العاملة الاردنية والفلسطينية، وذلك لان الفلسطينيين يتمتعون بالجنسية الاردنية (١).

تشير البيانات الرسمية والمنشورة بان عدد العاملين الاردنيين في الخارج قد بلغ عام ١٩٦١ (٤١) الف ارتفع الى (١٠٣,٥) الف عام ١٩٧٠ و (١٩٨,٤) الف و (٣٠٥,٤) الف و (٣٣٩,٣) الف و (٣٣٩) الف لـلـعـوام ١٩٧٥ و ١٩٨٠ و ١٩٨٥ و ١٩٨٩ على التوالي (١). هذا وقد شهد عقد السبعينات زيادة مطردة في حجم الهجرة العمالية من الاردن الى دول الخليج العربي، فقد زاد حجم الهجرة من حوالي (٦٠) الف عام ١٩٧٠ الى (١٢٦) الف عام ١٩٧٥ وقفز الرقم الى (٢٥١) الف في عام ١٩٨٠ . وتفيد الدراسات أن الجزء الأكبر من العمالة الاردنية المهاجرة تتركز في دول الخليج العربي (٥) وان معظم العمالة الاردنية تتركز في دولتيين هما

- (١) د. صالح الخماونه ، دراسة تحليلية لاستشراف واقع ومستقبل حركة القوى العاملة بين الاردن ودول الخليج العربي، مجلة العمل، العددان (٥٦,٥٥)، السنة الرابعة عشرة، ١٩٩١ ص ٧ .
- (٢) انظر الجدول رقم (٦) بالملحق رقم (١).
- (٣) د. محمد قاسم الاحمد، (الهجرة العائدة في الاردن) من كتاب سوق العمل الاردني، تطوره وخصائصه، سياساته، وآفاقه المستقبلية، (تحرير) كامل ابوجابر واخرون، منشورات المؤسسة الاردنية للدراسات الشرق اوسطية، عمان، دار البشير، ١٩٩١ ص ٢٤٤ .
- (٤) دكتور على قنديل شحادة، (حوالات العاملين الاردنيين في الخارج) من كتاب حوالات العاملين العرب بالخارج، (تحرير) رمزي زكي، دار الكتاب للنشر والتوزيع، قبرص ١٩٨٧ ص ٤١٨ .
- (٥) انظر: منذر الشرع (القوى العاملة الاردنية المهاجرة) من كتاب سوق العمل الاردني، مصدر سابق، ص ٢١٤ و ص ٢٣٨ .
انظر ايضا: صالح الخماونه، مصدر سابق، ص ٨ ، ص ١٧ .

السعوديه والكويت(١).

هذا وقد امتازت العماله الاردنيه المهاجرة بالطابع الانتقائي لها حيث هاجر المهارات والفئات ذات المستوى الفني والاكاديمي العالي(٢) وتؤكد هذه المقوله البيانات حول المستوى التعليمي للعائدين من الخليج ممن اعمارهم ١٥ سنه فاكثراً، حيث بلغت نسبتهم (٤٤,١٤%) من مجموع العائدين في مستوى اعدادي فيما فوق. ونجد ان المتخصصون والفنيون قد بلغت نسبتهم (٣٣,٦٧%) من مجموع العائدين، فيما بلغت نسبة من يعملون في الاعمال الكتابية (٢٢,٣٣%) (٢) وتجدر الاشارة إلى ان هذه الارقام تعبر تعبيراً حقيقياً عن ظاهرة الهجرة العشوائية للعمالة الاردنية خلال فترة الطفرة وعلى الرغم من الأثار الايجابية للهجرة إلا ان هجرة الكفاءات والمهارات كانت من أهم الأثار السلبية لظاهرة الهجرة.

ب- الاستعانة بالعمالة الوافدة:

نتيجة لمواصلة الاردن لمسيرته التنمويه من خلال خطة التنميه الثلاثية (١٩٧٣-١٩٧٥) ومواصلة الزخم التنموي في خطتي التنميه (١٩٧٦-١٩٨٠) و(١٩٨١-١٩٨٥)، وفي ظل تنامي الطلب على الايدي العامله الاردنيه المحليه وزيادة العماله الاردنية المهاجرة، ظهرت اختناقات في سوق العمل الاردني، وأدى ذلك الى في ظهور ما يسمى بمشكلة عنق الزجاجة(١)، مما أدى الى ضرورة استخدام العمالة الوافدة وذلك لسد النقص في الايدي العامله المحليه اللازمه لتنفيذ المشاريع

- (١) انظر على سبيل المثال: اسماعيل زغلول، حوالات الاردنيين وتأثيرها على الاقتصاد الاردني، البنك المركزي، ١٩٨٤ ص ١٥ .
- (٢) انظر: صالح الخصاونه، مصدر سابق، ص ٩ .
- (٣) عادل لطفي اسعد، "الاردنيين العائدين من اقليم النفط"، مجلة العمل، العددان (٥٦،٥٥)، السنه الرابعه عشره ١٩٩١، ص ٤٧ .
- انظر ايضاً: دائرة الاحصاءات العامه، التقرير الشهري لدراسات الاردنيين العائدين من الخارج، ١٠ آب ١٩٩١ - ٣١ آذار ١٩٩٢ .
- (٤) د. صالح الخصاونه، "تطورات سوق العمل في القطاع الخاص في الاردن، الجزء الاول"، مجلة العمل، العددان (٥١،٥٠)، السنه الثالثه عشره ١٩٩٠ ص ٢٢ - ٢٣ .

التنمويه : بذلك أصبح الاردن مصدرا ومستوردا للعمالة تلك الحالة التي لم يعهدها من قبل(١).

هذا ويعتبر الاردن من اهم الاقطار العربيه في اعتماده على استيراد العمالة الاحلالية لتعويض العمالة الوطنية ، إلا ان ظاهرة استيراد العماله والحراك المهني(٢) (Occupational Mobility) الذي تميز بهما سوق العمل الاردني، خفف من الاشار السلبيه التي كان من الممكن ان تحدث بسبب النقص في العمالة الوطنيه (٢)، وهكذا اتبعت الحكومه الاردنيه سياسه الباب المفتوح تجاه هجرة العمالة المحليه واستيراد العماله الوافدة (٣).

تشير الاحصاءات الى أن حجم العماله الوافده قد ارتفع من (٢,٢٢٨) عامل في عام ١٩٧٥ الى (٨) الاف عام ١٩٧٦ الى (٧٩,٥٦٦) الف الى حوالي (١٥٠) الف والى حوالي (٢٠٠) الف للاعوام ١٩٨٠ و ١٩٨٤ و ١٩٨٩ على التوالي(٥)، ومن جهه اخرى فان العمالة الوافدة تشكل تقريبا حوالي (٢٥%) من سوق العمل المحلي الاردني في حين تشكل نسبة العاملين في الخارج اكثر من (٥٠%) من حجم السوق المحلي وحوالي

-
- (١) جواد العناني وتيسير عبدالجابر، تجربة الاردن حول انتقال القوى العاملة، عمان، وزارة العمل، ١٩٨١ ص ١٣ .
- (٢) انظر ايضا: اسماعيل زغلول، مصدر سابق، ص ١٤ .
- (٣) انظر: محمد لبيب شقير، انتقال العمالة العربية، ١٩٨٥، ص ٩٥ .
- (٤) جواد العناني وتيسير عبد الجابر ، مصدر سابق ص ١٣ - ١١٤ .
- (٥) المصدر السابق ص ١٢٨ - ١٢٩ .
- تجدر الاشارة ان الحكومة اتخذت مؤخرا العديد من الاجراءات واتخذت سياسة استخدام جديده وقد ترافق ذلك مع حزم في التطبيق لم يسبق له نظير في تاريخ هذه الوزارة وقد تضمنت سياسه الاستخدام هذه حظر العمل على غير الاردنيين في بعض المهن كما تم استحداث اجراءات جديده لاول مره للتعامل مع العماله الوافده .
- انظر : صالح خصاونه ، سوق العمل الاردني وتطور السياسات المتعلقة به : معطيات وافكار، مجلة العمل، العددان (٥٣ و ٥٤) السنه الرابعه عشره ١٩٩١ ص ١١ .
- حدد السيد عبدالكريم الدغمي وزير العمل تعليمات جديده تتعلق باستخدام العماله الوافده ومن ضمنها عدم السماح باستخدام العماله الوافده الا في حالة عدم توفر العامل الاردني .
- راجع: وزير العمل، مجلة العمل، العددان (٥٤، ٥٣)، ص ١٣٨ .
- (٥) انظر جواد العناني وتيسير عبدالجابر، مصدر سابق، ص ١١٢ .
- انظر ايضا: صالح خصاونه، تطورات سوق العمل في القطاع الخاص، مجلة العمل، العددان (٥١، ٥٠) ١٩٩٠، ص ٢٢ .
- وصالح الخصاونه، سوق العمل وتطور السياسات...، مصدر سابق، ص ١٢ .

(٤٠%) من الحجم الكلي للقوى العاملة الاردنيه (في السوق المحلي والخارجي). ولاشك ان هذه الارقام او النسب تعتبر مرتفعه بكل المقاييس وتمثل ظاهرة فريده من نوعها لا نظير لها في دول العالم الاخرى، ويعتقد الدكتور صالح خصاونه انه لا يوجد بلد واحد في العالم لديه ما يفاهي الاردن في هذا المجال(١).

وقد وجد ان معظم العمال الوافدين من البلدان العربيه، بحيث يشكلون ما نسبته (٧٨%) من مجموع العمال الوافدين ومعظمهم من المصريين(٢)، حيث ان معظم هذه العمال الوافده تركزت في قطاع الانشاءات حيث بلغت نسبه العمال الوافدين في قطاع الانشاءات (٤١,٥%) من مجموع العمال الوافدين عام ١٩٧٩ يليها في الاهميه قطاع الخدمات الاجتماعيه حيث بلغت نسبه العاملين فيه (١٩,٤%) من مجموع العمال الوافدين لنفس العام، وبلغت هذه النسب في عام ١٩٨٤ (٣١,٥%) لقطاع الانشاءات و(٢٧,٤%) لقطاع الزراعه تلاها في ذلك قطاع الخدمات حيث بلغت هذه النسبه (١٦,٢%) (٢). بذلك نجد ان السمة البارزة للعماله الوافده خلال فترة السبعينات هي انها غير ماهرة وتتركز في مجالات الانشاءات والطرق والخدمات(٣).

هذا ولم تتغير هذه السمة بالنسبه للعماله الوافده خلال عقد الثمانينات حيث بلغت نسبه العمال الوافدين (٤) الذين يعملون في الصناعة والعمال غير المصنعين(٣٩,٢%) وبلغت نسبه من يعملون في حقل الزراعه (٣٠,٠٦%) من مجموع الوافدين(٤).

(١) د. صالح خصاونه، "تطورات سوق العمل في القطاع الخاص في الاردن"، مجلة العمل، العددان (٥١،٥٠)، السنه الثالثه عشره، ١٩٩٠ ص ٢٣.

(٢) اسماعيل زغلول، مصدر سابق، ص ٢١.

(٣) استحوذ قطاع الانشاءات على اعلى نسبه بين القطاعات للاقتصاديه حيث استحوذ على (٤١,٥%) من مجموع الوافدين لعام ١٩٧٩ والبالغ عددهم ٣٨٩٧٠ عامل.

- انظر رمزي زكي (تحرير)، مصدر سابق، ص ٤٠٩.

(٤) يطلق البعض على العماله الوافده العماله البديله، انظر: مروان الشريده، "الهجرة العمالية في الاردن والوطن العربي: واقع وحقائق"، مجلة التنميه، م ١٦، ع ١٨١، ص ٤٩.

(٥) رمزي زكي (تحرير) مصدر سابق، ص ٤١٠.

كما ان هذه النسب لم تتغير كثيرا في نهاية عقد الثمانينات حيث بلغت هذه النسب في عام ١٩٨٩ حوالي (٣٦,٥%) و(٣٣,٤%). كما نجد ان قطاع الزراعة قد استحوذ على ما نسبته (٣٤,٣%) من مجموع الوافدين تلاه قطاع الانشاءات حيث بلغت هذه النسبة (٣١%) من مجموع الوافدين لنفس العام (١). ويمكن ان يعزى سبب انخفاض معدل النمو السنوي لتشغيل الوافدين في قطاع الانشاءات بشكل اساسي الى موجه الركود التي رمت بظلالها على الاردن بعد عام ١٩٨٣ (٢).

الجدير بالذكر هنا ان العماله الاحلاليه لا تعوض الا جزئيا الاشار المترتبه عن نقص العماله الوطنيه، لانها ذات انتاجيه اقل وذات تكلفة فريديه واجتماعيه اكبر، هذا بالاضافة الى ان العماله الوطنيه ذات تكلفة عاليه، وقد قدرت وزارة العمل الاردنيه الكلفة التراكميه لتدريب واعداد قوة العمل الاردنيه المهاجرة بحوالي ١٠ بلايين دولار (٢). وقد بينت احدي الدراسات (١) ان انتاجية الدينار المنفق على العامل الاردني اعلى بكثير من انتاجيه الدينار المنفق على العامل الوافد. وبينت ايضا ان القطاع الزراعي اكثر القطاعات الاقتمادية تضررا من احلال العماله الوافده محل العمال الاردنيين في قطاع الزراعة يليه لقطاع الانشاءات. ويعتبر ذلك نتيجة طبيعيه للهجرة العشوائية للعماله الاردنيه والتي تركت دون تنظيم، حيث كان استيراد العماله الخارجيه، والاعتماد عليها بشكل كبير من اهم الاشار السلبيه المرافقه لعملية الهجرة. حيث اشر استيراد العماله سلبيا على الاقتماد الاردني في المدى الطويل.

-
- (١) كامل ابوجابر واخرون، (تحرير) مصدر سابق، ص ١٨٢-١٨٣.
 - (٢) اصابت موجه الركود قطاع الانشاءات خلال عقد الثمانينات حيث تناقصت نسبة هذا القطاع الى اجمالي الناتج المحلي. انظر: الجدول رقم (١٢) بالملحق رقم (١).
 - (٣) جواد العناني، تيسير عبدالجابر، مصدر سابق، ص ١٠٧.
 - (٤) حسين طلافه، "دور العماله الوافده، في الاقتماد الاردني"، مجلة ابحاث اليرموك، المجلد الخامس، العدد الاول ١٩٨٥، ص ٧٩-٨٠.

ج- العمالة العائدة وانحسار الحوالات:

لعل من اهم اسباب التذبذب في حجم الحوالات تذبذب عدد العاملين الاردنيين العاملين في الخارج، هذا على الرغم من وجود اسباب ثانويه اخرى (كإنخفاض الاجور في دول الاستقبال). ولهذا السبب سوف نتتبع تطور حجم العماله العائده (١) والاحداث الاخرى والتي تسببت في انحسار الحوالات بعد عام ١٩٨٤. وبذلك يمكن ان يعزى سبب انحسار الحوالات الى عاملين الاول اقتصادي والثاني سياسي (والذي تمثل في أزمة الخليج).

أما العامل الاول والمتعلق بعودة العاملين نتيجة لعوامل اقتصاديه فقد برز قبل أزمة الخليج وقد كان نتيجة لاسباب كثيرة نذكر منها:-

- انخفاض اسعار البترول وموجه الركود التي اشرت على العالم بعد عام ١٩٨٣ والتي اقلت بطلالها على دول النفط، تلك التي انخفضت عائداتها البترولييه، مما ادى الى تقليص المشاريع الانشائيه والانمائيه وبالتالي تم الاستغناء عن العماله الوافده الاردنية (٢).

- احلال العماله الاسيويه محل العماله العربيه بشكل عام لانخفاض اجور الاولى مقارنة بالعماله العربيه والذي دفع بالقطاع الخاص في تلك الدول لتفضيل العماله الاسيويه على العماله العربيه (٢). وعلى الرغم من بروز ملامح ظاهرة الهجرة العائده خلال النصف الاول من عقد الثمانينات. ونطاقها بشكل واضح بعد عام ١٩٨٥. إلا انها أخذت بالتراجع بعد عام ١٩٨٨ (١) بسبب الاوضاع الاقتصادية التي شهدها الاردن واهمها انخفاض سعر صرف الدينار الاردني ولكن يجدر

(١) انظر الجدول رقم (٧) بالملحق .

(٢) كامل ابو جابر وآخرون مصدر سابق ص ٢٥٨ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٥٨ .

انظر ايضا: مروان دودين، العاملون الاردنيون في دول مجلس التعاون الخليجي قبل أزمة الخليج وبعدها، ندوة الهجرة العائده وانعكاساتها على الاردن (١٣-١٥/٧/١٩٩٢). عمان، ١٩٩٢، ص ٤

(٤) عادل لطفي اسعد، مصدر سابق ص ٤٠-٤١ .

بنا لا ننسى أن عدم تزايد العمالة العائدة لاي يعني بالضرورة ان يكون ذو اثر ايجابي على حجم الحوالات حيث ان تزعزع الثقة بالدينار الاردني اثر بشكل سلبي(١) على حوالات العاملين وادي الى انخفاضها .

اما العامل السياسي فقد تمثل بازمة الخليج وذلك بعد احداث الثاني من آب لعام ١٩٩٠ تلك الازمة التي ادت الى عودة اعداد كبيره من العمال الموجودين في دولة الكويت والسودان الخليجييه الاخرى . فعلى الرغم من ان العائدين من الكويت وصفت عودتهم بانها قسريه الا ان العائدين من دول الخليج الاخرى قد جاءت من خلال الاجراءات التي اتخذت تجاهم والتي من اهمها الاستغناء الجماعي والفردي عن العاملين الاردنيين في المؤسسات الحكوميه وبعض المؤسسات الخاصة (٢).

ان العودة الجماعية للعاملين الاردنيين جراء ازمة الخليج وقبلها خلفت اعباء كبيره على الاقتصاد الوطني وساهمت في تفاقم مشكلة البطالة (٢)، وخلقّت ايضا ارباكات في الطلب على السلع والخدمات (١) وعلى وجه الخصوص في سوق الاسكان، حيث ارتفعت ايجارات البيوت المفروشة بشكل كبير، حيث ارتفعت في بعض الاحيان من ثلاثة الى اربعة اضعاف الايجار الاصلي قبل الازمة .

وبعيدا عن الخوض في تفاصيل تلك الازمة و اشارها على الاقتصاد الاردني نشير الى ان تقديرات تقرير بعثه الامم المتحدة اشارت الى ان الخسائر الماليه فقط الناجمه عن هذه الازمة تساوي حوالي (١١٠٨) مليون دينار لعام ١٩٩٠ ، وحوالي (٢٢٦٤) مليون دينار لعام

(١) وزارة العمل، المؤتمر الخامس للاردنيين العاملين في الخارج، عمان ٨-١١/٧/١٩٨٩، ص ٣٦ .

(٢) عادل لطفي اسعد ، مصدر سابق ، ص ٤٠ - ٤١ .
(٣) أسامة العزب، انعكاسات الهجرة العائدة على سوق العمل الاردني، ندوة الهجرة العائدة وانعكاساتها على الاردن، عمان ، ١٣-١٥/٧/١٩٩٢، ص ٢ .

(٤) انظر: أمل الطرحان، الهجرة العائدة وأثرها على المراه الاردنية، ندوة الهجرة العائدة وانعكاساتها على الاردن، عمان، ١٣-١٥/٧/١٩٩٢، ص ١٦-١٧ .

انظر ايضا: تمام علي الغول، العائدون وادماجهم في الاقتصاد الوطني، ندوة الهجرة العائدة وانعكاساتها على الاردن، عمان، ١٣-١٥/٧/١٩٩٢، ص ٧ .

١٩٩١ . هذا بالإضافة الى الخسائر الاقتصادية في القطاعات الانتاجية والخدمية المختلفة [١].

ويمكن ان نرى مدى ترابط عوده العمال الاردنيين العاملين في الخارج مع الحوالات حيث برز ذلك بشكل واضح خلال أزمة الخليج حيث لوحظ تراجع حوالات الاردنيين العاملين في بقية دول الخليج، إضافة للكويت حيث تقدر هذه الخسائر المالية الناتجة عن انخفاض حوالات العاملين في منطقة الخليج العربي بمبلغ (٢١٠) مليون دولار عام ١٩٩٠ وبمبلغ (٥٥٥) مليون دولار في عام ١٩٩١ [٢].

هذا وقد اختلفت البيانات المنشورة حول العمالة العائدة باختلاف مصادر تقدير العمال العائدة والتي يمكن ان نحصرها بما يلي [٢]:

- ١- تقديرات وزارة المالية ٢- تقديرات الاحصاءات العامه .
- ٣- تقديرات الايمن العام ٤- تقديرات وزارة التربيه والتعليم
- ٥- تقديرات اللجنه الاقتماديه والاجتماعيه لغرب آسيا (الاسكو)

وعند النظر لاعداد العمالة العائدة منذ عام ١٩٨٤ وحتى عام ١٩٨٩ نجد ان عدد العائدين السنوي لم يتجاوز الخمسة الاف وحول تقدير الامن العام لعدد العائدين من دول الخليج في النصف الثاني لعام ١٩٨٦ ، وهذا التقدير يفوق ضعف تقدير الجهات الاخرى لنفس العام، إلا أن أزمة الخليج ادت الى قفزه هائلة في اعداد العماله العائدة، حيث تشير البيانات المنشورة الى ان عدد الاردنيين العائدين من الخارج بسبب أزمة الخليج قد بلغ ١٣٣,٤ الف شخص حتى نهاية عام ١٩٩٠ ويشير المركز الوطني للبحث والتطوير ان عددهم قد بلغ حتى نهاية شهر نيسان عام ١٩٩١ حوالي ١٥٦ الف. فيما تشير مصادر الاحصاءات العامه

(١) لمزيد من التفاصيل. انظر : تمام علي الغول، مصدر سابق، ص ٥-٩ .
- انظر ايضا: وزارة العمل، "أزمة الخليج وآثارها الاجتماعية والاقتصادية على الاردن"، مجلة العمل، العدد ٥٢، السنة الثالثة عشرة، ١٩٩٠، ص ٦٤-٦٨ .

(٢) انظر ايضا: بيان رئيس الوزراء السيد طاهر المصري حول الاعباء التي ولدتها عودة المغتربين الاردنيين، صحيفة الراي، ١٢/٧/١٩٩١ ص ٧ .

(٣) د. كامل ابو جابر، المصدر السابق، ص ٢٤٦-٢٥٠ .

ان عددهم في الفترة الممتدة بين ١٠/٨/١٩٩١ وحتى نهاية ٣١/٥/١٩٩٢ بلغ حوالي (٥٠,٢٢٧) الف شخص^(١)، فيما قدرت وزارة العمل ان عدد العاملين العائدين بسبب ازمة الخليج بين (٦٠-٧٠) الف عامل وعاملة^(٢).

٢- اطروحة استهلاكية الحوالات:

تتضمن اطروحة استهلاكية الحوالات العديد من الافتراضات منها^(٢):
- ان الاطروحة تفترض ضمنيا ان المهاجر يقوم ليس بتحويل مدخراته فقط بل يستثمر جزءا منها في مجالات انتاجية معينة، أي أنها تفترض ان يتحول المهاجر الى شخصية مزدوجة تدخر وتستثمر في آن واحد.

- ان الاطروحة تفترض ضمنيا وجود نسبة مهمه من الحوالات توجه للاستثمار، وتفترض ان ينطبق ذلك على كل من الاردن ومصر والسودان.
- ان الاطروحة تفترض ان المهاجر عندما اتخذ قرار الهجرة كان قد تفحص داله الرفاهيه المجتمعية بطريقه ديناميكيه، وان هذه الدالة معرفة على الاستثمار المنتج مهما كان تعريف هذا المصطلح.

هذا وعلى الرغم مما يثار من شكوك حول الاطروحه والاسس النظرية التي تقوم عليهما ومدى انطباقها على أرض الواقع، إلا أننا نجد بعض الكتاب يدعم هذه الاطروحة بطرح مقوله مشابه وهي (فخ الحوالات، وذلك للدلالة على ان الحوالات القادمة تمثل في صوره مبالغ صغيرة وينتهي الامر بها لتستخدم في خلق طلب جديد او تدعيم طلب قائم^(٣))، كما يرى ان تلك الحوالات قد جرى انفاقها في اوجه الاستهلاك المصارخة أكثر من مجالات الاستثمار، بل حفزت على استيراد

(١) انظر الجدول رقم (٧) الملحق رقم (١).

(٢) مروان دودين، مصدر سابق، ص ٩ .

(٣) رمزي زكي (تحرير)، مصدر سابق، ص ٢٢ .

(٤) المصدر السابق، ص ١٨ .

السلع الكمالية (١). ويرى الدكتور محمود عبدالفضيل (٢) أن انماط الاستهلاك السائدة في بلدان الاستقبال تنتقل بواسطة المغتربين الى بلدانهم بطريقة مباشرة، وبذلك تشكل دافعا الى خلق انماط استهلاكية جديدة في البلاد المصدرة للعمالة وزيادة الميل الحدي للاستهلاك، حيث أن الدراسات أثبتت أن الجزء الأكبر من الحوالات يستخدم لزيادة الانفاق على مكونات سلة الاستهلاك الفردي، ولا سيما في مجال الغذاء والكساء، أو اشباع حاجات استهلاكية مؤجلة مثل السلع المعمرة. هذا وتفاوتت نسبة الانفاق على السلع المنتجة محليا حسب مستويات الدخل، حيث نجد ان افراد الطقات المهنية والفنية من ذوي الدخل المرتفعة يتجهون أساسا إلى السلع المستوردة، والاهل من ذوي الدخل الدنيا يتجهون نحو السلع المحلية. وإذا ما علمنا ان الاجور العالية والدخول العالية التي يحصل عليها الاردنيون في الخارج نتيجة لتمييز هؤلاء بالمستوى التقني والمهني العالي، كما بينا سابقا- فإن من المرجح توجه هؤلاء العاملون - بالنسبة لحالة الاردن- نحو السلع المستوردة وليس المحلية وهذا ما سنبينه لاحقا.

١- الاردن واطروحة استهلاكية الحوالات*:

لقياس مدى انطباق هذه الاطروحة على حالة الاردن سوف يقوم

(١) نادر هرجاني، "الهجرة والتنمية في اقطار الوطن العربي المصدرة لقوة العمل"، العدد (٣١)، ١٩٨١، ص ١٣٧.

- انظر أيضا: سعد الدين ابراهيم، "اسباب ونتائج تصدير اليه العاملة في مصر، المستقبل العربي العدد (٦٣)، ١٩٨٤، ص ٨٠، ٦٦. وهنري العزام، "اشكاليه عربييه جديده"، المستقبل العربي، العدد (١٩)، ١٩٨١، ص ٤٣.

(٢) د. محمود عبدالفضيل، "أثر هجرة العمالة للبلدان النفطية على تفاوت دخول الافراد وانماط السلوك الانطائي في البلدان المصدرة للعمالة"، النظير والتعاون، المجلد السادس، عدد، ١٩٨٠، ص ٩٥.

* بينت المسوح عن العاملين العائدين الاثراك انه بعد تخصيص المدخرات لشراء مساكن و الاراضي ومحاولة تأسيس مشروع حر (ادوات تجميل، مطاعم، كافيتيريا، محلات حلاقة) فان شراء السلع المعمرة تحتل اهمية خاصة في قائمة التفضيلات. اما بالنسبة لاثراك الحوالات في بنغلادش فقد اظهرت دراسة البنك الدولي ان حوالات نصف الحوالات استخدم لزيادة الانفاق الجاري، فيما وضع نمط استخدام الحوالات انه قد اتجه الى شراء الاراضي وبناء المساكن وذلك بنسبة (٥٠%) وسداد ديون بنسبة (١٧%) شراء السلع المعمرة في حين لم يستثمر من الدخل المحول سوى نسبة ضئيلة.

- انظر: رمزي زكي، مصدر سابق، ص ١٧٦-١٧٨ و ١٩٧-١٩٩.

الباحث بالاستعانة بالنتائج التي توصلت اليها من دراسة د. منذر الشرع ودراسة الجمعية الملكية، حيث بحثت هاتان الدراستان الكيفية التي ينطق الاردنيون العاملون في الخارج حوالاتهم عند وصولها الى الاردن .

- دراسة الدكتور منذر الشرع:

تشير نتائج دراسة الدكتور الشرع لعينه من الاردنيين العاملين في الكويت والتي اشتملت على (١٧٨١) عاملا، الى ان جزا كبير من هذه الحوالات تستخدم لتغطية نفقات المعيشه. فكما يشير الجدول رقم (١٩) والذي يبين الاهداف التي ترسل الحوالات من اجلها وفق افسادات العاملين في الكويت لسنة ١٩٧٨، نجد ان (٤٨,٥%) من مجموع الاشخاص الذين يقومون بالتحويل، من اجل تغطية نفقات المعيشه، فيما جاءت الحوالات المرسله لدعم نفقات التعليم في المركز الثاني وذلك بنسبه (٢٠,٥%). غير ان ما تم تحويله لاهداف استثماريه ك شراء الاسهم والسندات والايداع لدى البنوك والمشاريع الاستثمارية الاخرى قد بلغ (٢٣,٢٠%)، ونجد ان حسابات الايداع لدى البنوك قد احتلت المرتبه

جدول رقم (١٩)
الاهداف التي ترسل الحوالات من اجلها وفق
افادات الاردنيين في الكويت لسنة ١٩٧٨

النسب المئوية	عدد الاشخاص الذين يقومون بالتحويل	الاهداف
٤٨,٥	٨٨٠	تغطية نفقات المعيشه
٢٠,٥	٣٧٣	تغطية نفقات التعليم
٧,٠	١٢٧	شراء اسهم وسندات
١٢,٨	٢٣٣	ادخار
٣,٤	٦١	مشروعات استثماريه
٧,٨	١٤٢	مصرفات اخرى
%١٠٠	(١)١٨١٦	المجموع

المصدر: منذر الشرع، "حوالات الاردنيين العاملين في الخارج وواجه استخدامها"، مجلة المستقبل العربي، العدد (٦٣)، ١٩٨٤، ص ١٠٨.

(١) المجموع هنا يطوق عدد اشخاص الذين يقومون بالتحويل، حيث ان بعضهم يقوم بالتحويل لاكثر من سبب .

الاولى ضمن هذه الفئة حيث بلغت (١٢,٨%) ، ويليها التحويل لاهداف شراء الاسهم والسندات ليصل الى (٧,٠%) في حين ان التحويل لهدف الدخول في مشروعات استثماريه بلغ (٣,٤%) ، ونجد ان ما يتم تحويله من اجل بناء او شراء منازل سكنية قد بلغ (٧,٨%).

وعند سؤال الاشخاص الذين يقومون بارسال حوالاتهم عن الاسباب التي يطلب اليهم التحويل من اجلها، وجد ان اهم الاسباب هو نفقات المعيشه ، حيث بلغت نسبة الاشخاص الذين يقومون بالتحويل لهذا السبب حوالي (٤٥,٨%) ، بينما احتلت نفقات التعليم ما نسبته (٢٠,٤%) ، ونفقات الزواج (٤,١%) ، بينما احتلت الاسباب الاخرى والقروض (٢٢,٧%) و(٥,٩%) على التوالي(١).

وبالنظر الى الارقام الوارده اعلاه نجد التقارب الشديد بينها فيما يخص هدف تغطية نفقات المعيشه والتعليم حيث بلغ مجموع نسبتهما في الحالة الاولى (٦٩%) فيما بلغت (٦٥,٨%) في الحالة الثانيه .

- مسح الجمعيه العلميه الملكيه :

بينت بيانات مسح الجمعيه العلميه الملكيه ان (٥٢,٤%) من المهاجرين العائدين لم يقم باي نوع من الاستثمار، بينما نجد ان من قام بالاستثمار من العائدين فقد تركز استثماره في شراء اراضي سكنيه او ابنيه حيث بلغت نسبة هؤلاء (٢٢,٣%) من مجموع أسر العينة ،

جدول رقم (٢٠)
انماط استثمار المهاجرين العائدين للحوالات (نسب مئوية)

نوع الاستثمار	عقارات وملكية مساكن	شراء وبيع اراضي	أبنية سكنية	لم تقم بالاستثمار	استثمار* منتج	مشاهدات غير موجودة
النسبة المئوية	٢٢,٣	٢,٤	١٩,٩	٥٢,٤	٣,٣	٢٢,٠

Source: Bassam, Saket and others. Workers Migration Abroad: Socio-Economic Implication for households R.S.S., Amman, 1983. : table 4 - 15 . p 128

* استثمار في مشاريع صناعيه وزراعيه .

(١) انظر جدول رقم (٨) ، بالمحلق رقم (١) .

فيما بلغت نسبة من قاموا باستثمارات منتجة (مشاريع صناعية وزراعية) (٣,٣%) فقط، وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

وهكذا نجد ان حوالات العاملين في الخارج قد وجهت في معظمها نحو تلبية الحاجات الاستهلاكية ونفقات اعالة الاسرة، حيث كانت عملية الهجرة للبلدان العربية بمثابة ورقة يانصيب (Lottery ticket) حيث كان الهدف من الهجرة تحسين مستوى المعيشة والوفاء بمتطلبات الحياة المعيشية، خصوصا وان معظم المهاجرين كانوا يذهبون على شكل إعارات ومعظمهم من ذوي الدخل المحدود، اولئك الذين لا تتجاوز اقامتهم مدة اعارتهم والتي لاتزيد عن أربعة سنوات(١).

اما الفئة الاخرى من المهاجرين من العمال الفنيين فقد كانوا يهاجرون بسبب تدني اجورهم بالنسبة لزملائهم العمال الاردنيين في دول الخليج لذلك كان الهدف من الهجرة للانفاق على الاسرة، ومن هنا لا نستغرب ارتفاع نسبة من يقومون بالتحويل لاجل اعالة الاسرة والانفاق على الاسكان والابنية السكنية(٢).

وهنا لابد من الاشارة إلى ان جزء كبير من الحوالات قد وجه نحو غايات استهلاكية، كما توجه جزء كبير من هذه الحوالات نحو الاستثمارات في الابنية السكنية والانفاق على التعليم والذي يعتبر استثمارا في رأس المال البشري(٢).

(١) محمود عبد الفضيل وسعد الدين ابراهيم، انتقال العماله العربيه المشاكل، الاثار السياسات، مركز دراسات الوحدة العربيه، بيروت ١٩٨٣، ص ٢٠.

(٢) يذكر أن جزء كبير من حوالات المغتربين أنفق على بناء الاسكان الفاخر والبذخي، وذلك نتيجة لوجود اثر المحاكاة والذي ساهم في تفشي قيم الاستهلاك خلال فترة الطفرة النفطية.

(٣) انظر المصدر السابق، ص ٨٧.

انظر ايضا : ابراهيم ابو سمره، دالة الاستهلاك في الأردن: دراسة نظرية وعملية تبحث في سلوك الانفاق الاستهلاكي الخاص، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، ١٩٨٠، ص ٧٨.

تجدر الاشارة هنا إلى ان الانفاق على التعليم في المراحل الاولى يكون أكثر انتاجية من الانفاق على التعليم في مرحلة الدراسة الجامعية وخصوصا في ظل عدم قدرة السوق على استيعاب الخريجين إلا أن عائد التعليم لطلبة الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) يكون كبيرا، هذا من جهة أما من جهة أخرى، فقد لوحظ خلال فترة الطفرة النفطية أن أثر المحاكاة كان له دورا كبيرا في تركيز التعليم في تخصصات معينة كالطب والهندسة، وقد كان البعض يبيع قطعة الأرض التي يمتلكها للانفاق على تعليم ابنه

بذلك فقد أشارت الأرقام إلى أن جزء كبير من الحوالات توجه نحو تغطية نفقات المعيشة حيث وصل يحولون لهذا الغرض (٤٨,٥%) من مجموع الأشخاص الذين يرسلون الحوالات، وتعم هذه النتيجة أطروحة استهلاكية الحوالات بالنسبة لحالة الأردن، إذا ما أخذنا المفهوم التبسيطي لهذه الأطروحة - وهو أن الجزء الأعظم من الحوالات تذهب إلى وجهات استهلاكية وانها أي الحوالات ذات طابع استهلاكي - وغمضنا النظر عن الظفايا النظرية والمفهومية التي تحيط بها.

وتجدر الإشارة هنا إلا أن الكثير من الشكوك اشيرت حول مدى مقدرة الدول النامية المصدره للعماله على استخدام الحوالات وتوجيه الحوالات المتدفقه إلى اوجه استخدام انتاجيه (١).

بالنسبة لبلدان المنطقة العربية بشكل خاص، نجد أن الباحثين بيركس وسنكلير قد اشارا الكثير من الشكوك حول الاشار الايجابيه للحوالات، بسبب عدم وجود معلومات دقيقه عن توجيه هذه الحوالات نحو الاستثمار، او فيما اذا وجهت نحو الاستهلاك واستيراد السلع الكمالية (٢). ولكن النتائج التي توصلنا اليها ترجح الاحتمال الاخير وذلك ضمن المعطيات والبيانات المتوفره.

== في الجامعة وان كان هذا الامر مبرر في عقد السبعينات حيث كان الجزء الاكبر من العمالة يستوعب في أسواق الخليج إلا أن تغير الوضع في عقد الثمانينات وتناقص فرص العمل في الخليج جعل تركيز عدد الخريجين في تخصصات معينة يزيد المتعطلين عن العمل في تخصصات معينة ويساهم في تزايد البطالة الهيكلية. مما يستوجب تنظيم التعليم وزيادة التخصصات ليتناسب مع احتياجات سوق العمل.

انظر: نادر مريان، "تنمية الموارد البشرية"، مجلة العمل، العدد ٣٧، ١٩٨٧.

انظر أيضا عبدالرزاق بني هاني، "نمو قياسي للتحصيل العلمي للطالب الجامعي: دراسة اقتصادية اجتماعية"، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد الخامس، العدد ١، ١٩٨٩.

(١) انظر على سبيل المثال :

J.S. Birks and C.A Sinclair : International Migration, in the Arab Region, I L O, Geneva, 1980, p. 105.

(٢) انظر بهذا الخصوص:

Emin Carrikci, The Economic Impact of Temporarily Manpower Migration in selected OIC Member countries, Islamic development Bank, Jeddah, 1987, p. 52.

٣- حوالات العاملين واثرها على الطلب على السلع المحلية :

١- تطور حوالات العاملين في الخارج :

تجدر الاشارة الى ان الارقام عن الحوالات الواردة هي جدول ميزان المدفوعات الاردني والموجوده في نشرات البنك المركزي تمثل تلك المبالغ التي وردت الى الاردن عن طريق البنوك التجارية وشركات المرافقة العاملة في الضفة الشرقيه فقط(١).

بذلك فان الكثير من الشك يشار حول مدى مقاربة تلك الارقام للواقع خصوصا ان الدراسات التي اجريت ضمن هذا المقطار ووجهت العديد من الملاحظات(٢) حول طريقة احتساب البنك المركزي لتلك الحوالات. هذا وقد بينت الدراسة التي قام بها اسماعيل زغلول ان قيمة الحوالات المسجلة في ميزان المدفوعات الاردني خلال الفترة (١٩٧٨-١٩٨١) لم تتعد اعلى نسبه لها (٧١,٧%) من اجمالي الحوالات المقدره الوارده الى المملكة، وهذا يعني ان حوالي ثلث قيمة الحوالات لا ترد عبر القنصوات الرسمية. غير ان دراسات المسح بالعينه التي اجريت على العاملين في الخارج بينت ان نسبه الحوالات غير الرسمية الى الحوالات الرسمية ترتفع الى (٤٦,٤%) من مجموع الحوالات بالنسبه للمهاجرين العائدين(٢).

وهكذا نجد ان حوالات العاملين من الخارج شكلت اهميه كبيرة في حياة الاردن الاقتماديه حيث احتلت مكانه بارزة ومميزه في الاقتماد الاردني عن طريق تاثيرها على مختلف قطاعات الاقتماد الاردني والمتغيرات الكليه فيه، إضافة لكون العامل المغترب يعيل في المتوسط ستة اشخاص، الامر الذي يجعل من العاملين في الخارج

(١) انظر اسماعيل زغلول ، مصدر سابق ، ص ٢٦ - ٢٧ .

(٢) المصدر السابق، ص ٣٢-٣٣ .

(٣) Bassam . K. Saket and others OP . cit p 121 .

يعيلون نسبة لا بأس بها من سكان المملكة (١) يضاف الى ذلك فان مدخرات العاملين في الخارج كانت موجبة في الوقت الذي كان فيه الادخار المحلي سالب.

تجدر الاشارة هنا الى ان الاختناقات التي حدثت في سوق العمل الاردني نتيجة لهجرة جزء كبير من العماله الاردنيه والتي ادت الى استيراد الاليدي العامله الاجنبيه، ساهمت في خلق حوالات عكسية تقابل حوالات العاملين في الخارج. وقد ساهمت هذه التدفقات العكسية في تقليص مافي الحوالات والذي كان من الممكن ان يكون اكبر في ظل غياب مثل هذه التدفقات العكسية. (انظر الجدول رقم (٢١)).

بذلك فقد اجمعت الدراسات والاراء ان هذه الحوالات غير الرسمية تتراوح بين (٣٠% - ٥٠%) من اجمالي الحوالات الرسمية لذلك فان اجمالي الحوالات الرسمية التي دخلت الاردن منذ عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٨٨ بلغت حوالي (٤٠٠٩,٧٦) مليون دينار اردني، يضاف اليها ما بين (١٢٠٢,٩٢٨-٢٠٠٤,٨٨) مليون دينار اردني، وتمثل تلك الحوالات الواردة بطرق غير رسمية. وبذلك تبلغ الحوالات الاجمالية (الرسمية وغير الرسمية) التي دخلت الاردن خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٨٨) حوالي ما بين (٥٢١٢,٦٨٨ - ٦٠١٤,٦٤) مليون دينار اردني. وبناء على هذه الارقام والتقديرات انفة الذكر، يمكن ان نرى تزايد الاهمية النسبية للحوالات (الرسمية وغير الرسمية) على اعتبار ان الحوالات غير رسميه تشكل (٤٠%) من الحوالات الرسمية وذلك (كمتوسط للمحددين الاعلى والادنى لهذه التقديرات) بذلك تقدر الحوالات الاجماليه التي دخلت الى المملكه خلال الفترة (٧٤-١٩٨٨) بحوالي (٥٦١٣,٦٦٤) مليون دينار اردني .

هذا ويمكن ملاحظة تزايد الاهميه النسبيه للحوالات اذا ما اضفنا اليها الحوالات غير الرسمية. حيث نلاحظ من خلال النظر الى الجدول رقم (١٥) في الملحق رقم (١) ان الحوالات الرسميه شكلت ما

(١) رمزي زكي (تحرير) مصدر سابق ، ص ٤١٢ .

نسبته (٣,٠٧%) من الدخل القومي خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٧٣) قفزت هذه النسبة الى حوالي (١٩,٠٢%) من الدخل القومي خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٨١) والى حوالي (٢٠,٣١%) خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٨٨).

كما نجد تزايد اهميتها -اي الحوالات- بالنسبة الى كل من الصادرات والمستوردات حيث نجد انها فاقت قيمة الصادرات في الفترة الممتدة بين عامي (١٩٧٤ و ١٩٨١). وبلغت ما نسبته (٧,٢٧%) و(٣٠,١٧%) و(٣٨,٣٠%) من المستوردات وذلك للفترات الثلاث وعلى التوالي.

وبإضافة الحوالات غير الرسمية إلى الحوالات الرسمية نجد ان أهمية الحوالات الاجماليه بالنسبة للمتغيرات آتفة الذكر تتزايد بشكل كبير، حيث نجد ان الحوالات الاجماليه قد شكلت ما نسبته (٤,٨٧%) و(٢٦,٦٣%) و(٢٩,٨٥%) من الدخل القومي للفترات الثلاث على التوالي فيما شكلت ما نسبته (١٢,٥١%) و(٤٢,٢٤%) و(٥٣,٦١%) من المستوردات للفترات الثلاث وعلى التوالي.

هذا ولم يقتصر التزايد الكبير في حجم الحوالات خلال الفترة اللاحقه لعام (١٩٧٣) على الاردن فنجد ان حوالات العاملين في الخارج قد نمت خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٧٦) بمعدل نمو سنوي مركب قدره (٩٣,٤%) و(٩٤,٦%) و(٥١,٦%) لكل من مصر واليمن العربية واليمن الديمقراطية فيما بلغ بالنسبة للاردن حوالي (١٠٩%) (١).

هذا وقد فاقت حميلتها صادرات كل من الاردن واليمن في عام ١٩٧٦، حيث بلغت نسبتها الى الصادرات حوالي (١٠,٩٨) ضعفاً و(٥٨,٩٦) ضعفاً بالنسبة لكل من الاردن واليمن وعلى التوالي. فيما تراوحت نسبتها بين (٥%) و(١٧%) و(٢٨%) و(٤٥%) لكل من الجزائر وتونس ومصر والمغرب وذلك لنفس العام وعلى التوالي (٢).

(١) محمود عبد الفضيل " اثر هجرة العماله للبلدان النفطية على تفاوت دخول الافراد وانماط السلوك الانفاقي في الدول المصدرة للعمالة "، مجلة النهط والتعاون العربي، العدد الاول، ١٩٨٠، ص ٩٣.

(٢) منذر الشرع "حوالات الاردنيين العاملين في الخارج وواجهه استخدامها: دراسة حالة لعينه من الاردنيين في الكويت"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٦٣، ١٩٨٤، ص ١٠٦.

جدول رقم (٢١)

تطور صافي الحوالات ومعدل نمو حوالات الاردنيين الوافدين
ونسبه حوالات الوافدين الى حوالات الاردنيين خلال الفترة

(١٩٧٦-١٩٨٨)

السنة	حوالات الاردنيين (١)	حوالات الوافدين إلى ذويهم (٢)	صافي الحوالات (٣)	معدل نمو حوالات الاردنيين (٤)(%)	معدل نمو حوالات الوافدين (٥)(%)	نسبة (١:٢) (%)
١٩٧٦	١٢٩,٦١	----	١٢٩,٦	----	----	----
١٩٧٧	١٥٤,٧٧	١٥,٠	١٣٩,٧٥	١٩,٣٩	----	٩,٧
١٩٧٨	١٥٩,٣٨	٢٠,٠	١٣٩,٣٨	٠٢,٩٩	٣٣,٣٠	١٢,٥
١٩٧٩	١٨٠,٤٢	٢٤,٠	١٥٦,٤٢	١٣,٢٠	٢٠,٠٠	١٣,٣
١٩٨٠	٢٣٦,٦٨	٤٦,٠	١٩٠,٦٨	٣١,١٨	٩١,٧٠	١٩,٤
١٩٨١	٣٤٠,٨٩	٥٢,٠	٢٨٨,٨٩	٤٤,٠٢	١٣,٠٠	١٥,٢
١٩٨٢	٣٨١,٨٧	٦٢,٤	٢١٩,٤٧	١٠,٧٣	٢١,٠٠	١٦,٣
١٩٨٣	٤٠٢,٩	٧٢,٨	٣٣٠,١٠	٠٥,٥١	١٦,١٧	١٨,١
١٩٨٤	٤٧٥,٠	٩٧,٥	٣٧٧,٥٠	١٧,٩٠	٣٣,٩٠	٢٠,٥
١٩٨٥	٤٠٢,٩٢	٩٢,٩٥	٣٠٩,٩٧	١٥,١٧	٠٤,٦٦-	٢٣,٠٧
١٩٨٦	٤١٤,٥٣	٨٦,٤٥	٣٢٨,٠٨	٢,٨٨	٠٦,٩٩-	٢٠,٨٥
١٩٨٧	٣١٧,٧٤	٦٢,٤	٢٥٥,٣٤	٢٣,٣٥-	٢٧,٨٢-	١٩,٦٣
١٩٨٨	٣٣٥,٦٩	٥٧,٢	٢٧٨,٤٩	٠٥,٦٥	٠٨,٣٣-	١٧,١٤

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على:

- رمزي زكي ، ١٩٨٧، مصدر سابق ص ٤١٧ جدول رقم (٩) للسنوات (٧٦-٨٤).
- البنك المركزي، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٩) للسنوات ٨٥-٨٦، جدول (٢١).

ب- اثر حوالات العاملين في الخارج على الطلب على السلع المحلية الاردنية:

بالإضافة إلى أن الدراسات التي قامت بتحليل أثر الحوالات على الاقتصاد الاردني تعتبر محدوده، نجد أنها أيضا اقتصرت بالعمومية، بمعنى أنها لم تبحث في أثر الحوالات على متغير معين لكنها حاولت قياس أثر الحوالات على المتغيرات الكلية كالدخل القومي والاستثمار والاستهلاك وغيرها من المتغيرات الكلية الأخرى (١)، إلا أن هنالك دراسة يمكن أن تكون استثناء لهذه القاعدة وهي دراسة الجمعية العلمية الملكية، والتي جاءت على المستوى الجزئي ومباشرة حاولت قياس مدى تأثير التدفقات الناجمة عن الهجرة على عائلات المهاجرين وكيفية استخدام هذه الحوالات، وعلى الرغم من أن البعض (٢) يجدها غير معبرة عن الواقع الحقيقي وذلك لمحدودية المسح الذي قامت عليه هذه الدراسة، إلا أنها تعتبر المرجع الأساسي للباحثين في هذا المضمار (٣).

الجدير بالذكر هنا أن هذه الدراسة لم تختص بجانب معين من آثار الهجرة وإنما حاولت القضاء الضوء على الإشارات الاقتصادية والاجتماعية والانماط الاستهلاكية كل على حده، وفي حين أن هذه الدراسة اقتصرت على التخصص في بحث أثر الحوالات على انماط الاستهلاك على سبيل المثال نجد أن هناك دراسات مختمة أجريت في مصر في هذا المجال.

ويمكن أن يعزى هذا القصور في الدراسات التي أجريت على الاردن حول هذا الموضوع إلى عدم توفر البيانات اللازمة للتحليل (٤)

(١) دراسة الباحث اسماعيل زغلول .
(٢) اسماعيل زغلول ، مصدر سابق ، ص ٣٣ .
وانظر أيضا: منذر الشرع، "حوالات الاردنيين العاملين في الخارج وأوجه استخدامها: دراسة حالة لعينة من الاردنيين في الكويت"، المستقبل العربي، العدد ٦٣، ص ١٠٧ .
(٣) رمزي زكي، (تحرير) مصدر سابق، ص ٤٣٥ .
(٤) محمد لبيب شقير، مصدر سابق، ص ٢ .

وليس قصورا في الباحثين انفسهم، حيث ان الوقوف على اوضاع المهاجرين يحتاج الى مسح، ويحتاج الى فريق عمل كبير للوصول الى مسوحات معبرة عن الواقع الحقيقي اولا، وبالتالي نتائج دقيقة وعلمية حول هذه الظاهرة ثانيا.

هذا وسوف يقوم الباحث في هذا الجزء بتحليل اثر الحوالات على حجم وانماط الاستهلاك والطلب على السلع المحليه الاردنيه، وذلك بالاعتماد على البيانات الجزئيه وبيانات دراسات نقاط الاسره ومسح الجمعيه العلميه الملكيه، بالاضافه الى اعتماده على البيانات الكلية السنويه لدائرة الاحصاءات العامه (١)، وسوف يتم تحليل الاثار المباشره وغير المباشره للحوالات على الطلب على السلع المحليه الاردنيه.

- الاثار المباشره للحوالات على الطلب على السلع المحليه :

تشير بيانات المسح الذي اجرته الجمعيه العلميه الملكيه، الى ان اسر المهاجرين العائدين ونتيجة لثعوها على الانفاق العالي على السلع بمختلف انواعها في بلدان الاستقبال، تتمتع بانفاق عالي على مختلف بنود الانفاق.

فكما يبين الجدول رقم (٢٢)، نجد ان (٢٩,١%) من عينه المهاجرين العائدين ينفقون ما معدله الشهري (١٠١) دينار فما فوق على الغذاء، بينما نجد ان (٢١,٣%) فقط من عينه اسر الذين لم يهاجروا تنفق (١٠١) دينار فما فوق .

نلاحظ كذلك من الجدول السابق ان بنود الانفاق الاخرى تسير بنفس النسق، حيث نجد ان نسبة من ينفقون ما معدله (١٠١) دينار فما فوق

(١) ما زالت النظرية الاقتصادية بعيدة عن تقديم اطار تحليلي يمكن بواسطته تحليل آثر الهجرة التي تتميز بتعددتها وتشعبها.
انظر : المصدر السابق ص ٥٣ ، ٥٤ .
وانظر ايضا : رمزي زكي (تحرير) مصدر سابق ، ص ١٨ - ٢٢ .

شهريا على الاسكان، قد بلغ للفقئة الاولى (٣,٨%) فيما بلغت هذه النسبة بالنسبة للفقئة الثانية (الذين لم يهاجروا) (٥,٢%) فقط. أما عن النفقات المخصصة للمليس والتي تبلغ ما معدله (٥١) دينار فما فوق فقد كانت (٦,٧%) و(٢,٥%) للفتتين الاولى والثانية على التوالي. هذا ويوضح الجدول السابق ان نسبة (٦٧,٦%) من المهاجرين العائدون قد بلغ معدل انفاقهم الشهري ما فوق (١٠١) دينار في حين ان هذه النسبة تنخفض الى (٧٢,٩%) للذين لم يهاجرو وذلك لنفس فئة الانفاق.

جدول رقم (٢٢)

معدل الانفاق الشهري للاسر على بعض بنود الانفاق (نسب مئوية)

البنود	النفقات على الغذاء (دينار)	النفقات على الالبسة (دينار)	النفقات على السكن (دينار)	الانفاق الكلي (دينار)
الفقئة	١٠١ فما فوق (١)	٥١ فما فوق (٢)	١٠١ فما فوق (٣)	١٠١ فما فوق (٤)
المهاجرون العائدون	٢٩,١	٦,٧	٨,٣	٧٧,٦
لم يهاجروا	٢١,٣	٢,٥	٢,٥	٧٢,٩
ي	* ٣,٢٧	* ٣,٨١	* ٤,٧٥	* ١,٩٦٦

Source: Dr.Bassam. K. Saket and others. Op.cit.

Field 1 : Table 5-18, p. 178.

Field 2 : Table 5-19, p. 179.

Field 3 : Table 5-17, p. 177.

Field 4 : Table 5-20, p. 176.

* Calculated by researcher.

* Statistically significant at (5%) level.

بذلك فان هذه الارقام تقودنا الى الاستنتاجات التاليه :

- ان حوالات العاملين في الخارج لاسرهم ساهمت في زيادة الانفاق الكلي لهذه الاسر بشكل عام وبنود الانفاق المختلفة كالمآكل

والمسكن والملبس.

- ساهمت الحوالات في خلق انماط استهلاكية مختلفة في نفس المجتمع فوجد نمط استهلاكي لاسر المهاجرين العائدين يختلف عن مثيله للذين لم يهاجروا.

رغم ما يثار من جدل حول المقولة القائلة بوجود نمطين مختلفين (١) لذوي فئتي المهاجرين والذين لم يهاجروا، الا أن الدارسين لآثر الحوالات على انماط الاستهلاك وذلك على مستوى المنطقه العربيه بشكل عام والاردن بشكل خاص يجمعون على ان هذه الحوالات وعن طريق المهاجرين وآثر المحاكاة ساهمت في نقل الانماط الاستهلاكية الجديدة، وبالتالي ادت الى شيوع هذه الانماط وتغلغلها في تلك المجتمعات.

بالنظر إلى الجدول رقم (٢٣) نجد ان اسر المهاجرين العائدين كانوا يمتلكون من السلع المعمرة المستوردة (غير المحليه) اكثر من اسر الذين لم يهاجروا حيث كانت نسبة الذين يمتلكون سلع معمره كالتلفزيون والثلاجة والغسالة ومكيف الهواء والمروحة والمكنسه الكهربائيه والادوات المنزليه الاخرى قد كانت اكبر لدى فئة المهاجرين العائدين منها لدى الذين لم يهاجروا.

فعلى سبيل المثال نجد ان نسبة الاسر التي تمتلك مكنسه كهربائيه تصل الى (٢٤,٤%) بالنسبة للفئة الاولى، بينما تنخفض هذه النسبه الى (١٧,٤%) بالنسبه للفئة الثانيه، ووجد مدى الاختلاف في انماط استهلاك السلع المعمرة المستوردة اكثر اذا نظرنا الى السلع الاكثر كماليه، فنجد ان نسبه (٤,١%) من اسر المهاجرين العائدين يمتلك مكيف هواء بينما فقط (١,١%) من اسر الذين لم يهاجروا يمتلك هذه

(١) بالنسبه لمصر، يرى نادر فرجاني انه لا يوجد اختلاف بين انماط استهلاك المنتشره لدى المهاجرين وبين تلك بالنسبه للذين لم يهاجروا. ويرى بان الانفتاح الذي ترافق مع تدفق الحوالات هو المسؤول الاول عن تغير الانماط الاستهلاكيه للمجتمع المصري ككل.

والمسكن والملبس.

- ساهمت الحوالات في خلق انماط استهلاكية مختلفة في نفس المجتمع
فنجد نمط استهلاكي لاسر المهاجرين العائدين يختلف عن مثيله
للذين لم يهاجروا.

رغم ما يثار من جدل حول المقولة القائلة بوجود نمطين
مختلفين (١) لذوي هئتي المهاجرين والذين لم يهاجروا، الا أن
الدارسين لآثر الحوالات على انماط الاستهلاك وذلك على مستوى
المنطقة العربية بشكل عام والاردن بشكل خاص يجمعون على ان هذه
الحوالات وعن طريق المهاجرين وآثر المحاكاة ساهمت في نقل الانماط
الاستهلاكية الجديدة، وبالتالي ادت الى شيوع هذه الانماط وتغلغلها
في تلك المجتمعات.

بالنظر إلى الجدول رقم (٢٣) نجد ان اسر المهاجرين العائدين
كانوا يمتلكون من السلع المعمرة المستوردة (غير المحليه) اكثر من
اسر الذين لم يهاجروا حيث كانت نسبة الذين يمتلكون سلع معمره
كالتلفزيون والثلاجة والغسالة ومكيف الهواء والمروحة والمكنسه
الكهربائيه والادوات المنزليه الاخرى قد كانت اكبر لدى هئة
المهاجرين العائدين منها لدى الذين لم يهاجروا.

فعلى سبيل المثال نجد ان نسبة الاسر التي تمتلك مكنسه
كهربائيه تصل الى (٢٤,٤%) بالنسبة للهئة الاولى، بينما تنخفض هذه
النسبه الى (١٧,٤%) بالنسبه للهئة الثانيه، ونجد مدى الاختلاف في
انماط استهلاك السلع المعمرة المستوردة اكثر اذا نظرنا الى السلع
الاكثر كماليه، فنجد ان نسبه (٤,١%) من اسر المهاجرين العائدين
يملك مكيف هواء بينما فقط (١,١%) من اسر الذين لم يهاجروا يملك هذه

(١) بالنسبه لمصر، يرى نادر فرجاني انه لا يوجد اختلاف بين انماط
استهلاك المنتشره لدى المهاجرين وبين تلك بالنسبه للذين لم
يهاجروا. ويرى بان الانفتاح الذي ترافق مع تدفق الحوالات هو
المسؤول الاول عن تغير الانماط الاستهلاكيه للمجتمع المصري
ككل.

الدرجة. وان تزايد امتلاك الاسرة الاردنيه بشكل عام لبعض السلع المعمره والذي يبينه الجدول رقم (٢٤) يدل على تزايد امتلاك الاسرة الاردنيه للسلع المعمرة، وتطشي انماط استهلاكه لدى المجتمع مشابه لتلك التي يمتلكها المهاجرون العائدون، وتختلف عن تلك الموجودة في عام ١٩٧٦ .

ويشير الجدول رقم (٢٥) الى ان نسبه الاهميه النسبيه للانفاق على السلع المحليه بالنسبه لاجمالي الاهميه النسبيه للانفاق على البنود المختلفه تتراوح بين (١٣) بالمائه بالنسبه لبند الادوات المنزليه وبين (٩٥) بالمائه بالنسبه لبند الانفاق على مواد التنظيف و(٩٤) بالمائه بالنسبه لبند الانفاق على الخضار.

هذا وقد تركزت الاهميه النسبيه للانفاق على السلع المحليه في كل من بنود الخضار والفواكه واللحوم والدواجن والالبان والبيض ومواد التنظيف، حيث ان نسبة الاهميه النسبيه للانفاق على السلع

جدول رقم (٢٤)

تطور امتلاك الاسرة الاردنيه لبعض السلع المعمرة

الاسرة الاردنيه ١٩٨٦	المهاجرون العائدون*	الاسرة الاردنيه عام ١٩٨٠	الاسرة الاردنيه عام ١٩٧٦	الفئة الادوات
٨٩	٩٣,٧	* *	٦٣,٣	تلفزيون
٨٠	٨٨,٤	٨٤,٣٧	٥٢,٥	شلاجة
٨٢,٢	٧٩,٣	٧٨,٦٨	٤١,١	غسالة
* * *	٠٤,١	٠,٩٣	* *	مكيف هواء
* * *	٥٤,٢	٥٧,٨	* *	مروحة
* * *	٢٤,٤	١٤,٣٧	* *	مكنسة
* * *	٥٠,٤	٣٣,٣٦	* *	كهربائية ادوات اخرى

Sourcer : Bassam k. saket and others OP.Cit
table 5 - 15 , p 175

- الاحصاءات العامه ، دراسة نظقات الاسرة ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٦ .
- * العام الذي اجري فيه المسح عام ١٩٨١ .
- * * لا توجد معلومات تفصيليه .
- * * * لا توجد معلومات .

المحليه بالنسبه الى مجمل الاهميه النسبيه للانفاق على هذه البنود تجاوزت الى ٧٩ بالمائة من مجمل الاهميه النسبيه للانفاق على هذه البنود .

وعلى الرغم من ارتفاع الاهميه النسبيه للانفاق على السلع المحليه ضمن هذه البنود الا اننا نجد، وكما يبين الجدول رقم (٩) في الملحق رقم (١) فإن هذه البنود تحتوي على الكثير من السلع المستوردة فعلى سبيل المثال، نجد ان انواع الحليب المستوردة لعام ١٩٨٠ لا تقل عن ستة انواع، وان انواع الجبنه المستوردة تجاوزت الثمانيه ، هذا بالإضافة الى وجود انواع عديده من الارز المستورد (ايطالي، اسباني، امريكي) وانواع اللحوم المستوردة، كما ان مواد التنظيف تجاوزت انواعها السبعه انواع.

جدول رقم (٢٥)

الاهميه النسبيه للانفاق على بعض السلع المحليه في سله المستهلك الاردني عام ١٩٨٠

بنود الإنفاق	الاهميه النسبيه للانفاق الاجمالي* (%) (١)	الاهميه النسبيه للانفاق محلي (%) (٢)	الاهميه النسبيه الاجمالي (%) اجنبي (٣)	نسبة (٢): (١) (%)
الحبوب ومنتجاتها	٥,٥	١,٩٦	٣,٥٤	٠,٣٥
اللحوم والدواجن	١١,٩٦	٩,٤٩	٢,٤٧	٠,٧٩
الخضار	٥,٤٩	٠,١٨	٠,٣١	٠,٩٤
الفواكه	٢,٦٤	٢,١٦	٠,٤٨	٠,٨١
الالبان والبيض	٨,٩٥	٧,٧١	١,٢٤	٠,٨٦
الحلويات	٣,٣٢	١,١	٠,٢٢	٠,٣٣
مواد غذائيه اخرى	٤,٢٤	٢,٣	١,٩٤	٠,٥٤
الملابس والاحذيه	* *	* *	* *	* *
مواد التنظيف	١,٦٤	١,٥٦	٠,٠٨	٠,٩٥
الاثاث والمفرشات	٥,١٨	١,١	٤,٠٨	٠,٢١
ادوات منزليه	٣,١٨	٠,٤٣	٢,٧٥	٠,١٣
العناية الشخصيه	٢,٢٣	٠,٢٣	٢,٠٠	٠,١٠

المصدر : من احتساب الباحث بالاعتماد على:
 - دائرة الاحصاءات العامه، دراسة نفقات الاسرة لعام ١٩٨٠ جدول (٣١)
 * الاهميه النسبيه للانفاق (%) (اجمالي) = الاهميه النسبيه للانفاق (%) محلي + الاهميه النسبيه للانفاق (%) (اجنبي).
 ** لا توجد معلومات تفصيلية .

هذا وكما يوضح الجدولين آنفي الذكر وبالعكس البنود السابقه للانفاق، نجد ان الاهميه النسبيه للانفاق على بنود (الاشاات والمفروشات والعنايه الشخصيه والادوات المنزليه) مرتفعه حيث ان نسبه الاهميه النسبيه للانفاق على السلع المستورده نسبه الـ (٨٥) اجمالي الاهميه النسبيه للانفاق على هذه البنود تجاوزت الـ (٨٥) بالمائة. مما يشير الى انتشار الكثير من السلع المستورده والتي تدل على وجود انماط استهلاكيه موجوده في الاردن تشابه تلك الموجوده في الدول الغربيه فعلى سبيل المثال، نجد عدد كبير من السلع المعمره والتي تمتد من الصوبه الكهربائيه وحتى الفيدويثيب اضافه الى انواع اخرى من الادوات المنزليه المختلفه (صحف، شريسات) المستورده من ايطاليا وفرنسا. ولكن الذي يسترعي الانتباه حقا هو تفشي الاستهلاك الترفيهي والكمالي والذي يتمثل في جلب احداث مستحضرات التجميل والعطور حيث تجاوز عدد انواعها ضمن هذا البند حوالي العشرين نوع. ان دلت هذه البيانات على شيء فانما تدل على ان الانماط الاستهلاكيه الجديده لم تقتصر على اسر المهاجرين، بل امتدت الى المجتمع الاردني ككل، وبالتالي فان الطلب الاستهلاكي الذي تنامي خلال السبعينات والذي كان نتيجة للتنامي السريع والمطرود في الحوالات ساهم في زياده الطلب على السلع بانواعها المختلفه، وساهم ايضا في زياده نسبة السلع المستورده ضمن المحتوى السلعي لسلعة المستهلك الاردني لعام ١٩٨٠ (١).

هذا وتشير البيانات الكليه الى ان زياده الحوالات خلال حقبة النفط وتزايد السيوله النقديه في البلاد، كانت سببا في تزايد الطلب الكلي على السلع والخدمات المنتجه محليا والمستورده، الا ان عدم مرونة الجهاز الانتاجي وقصوره عن تلبيه الحاجات الاستهلاكيه ادى الى تزايد الطلب على المستوردات الاستهلاكيه. فكما يبين الجدول رقم (١٠) بالملحق رقم (١) نجد ان الارقام المطلقه تشير الى التزايد

(١) انظر الجدول رقم (٩) بالملحق رقم (١).

المستمر في الاستهلاك خلال الاعوام ١٩٦٨ وحتى ١٩٨٦، فنجد ان معدل النمو السنوي قد اختلف خلال الفترات الثلاث حيث بلغ (٧,٢١%) و(٢٠,٧٢%) و(٠,٣٨%) للفترات الثلاث وعلى التوالي. وهذه الارقام تدل على ان الاستهلاك بمختلف بنوده قد نما خلال فترة النفط حوالي ٣ اضعاف الفترة الاولى، في حين ان النمو السنوي في الفترة الاخيرة انخفض الى (٠,٣٨%) مما يدل على اهمية التدفقات النقدية او الموالاة والتي كانت مؤثلا اساسيا للاقتصاد الاردني(١).

هذا وقد تراكمت الزيادة في حجم الاستهلاك خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٦) مع الزيادة في الانواع المختلفة التي يستهلكها المواطن الاردني، ولكن الملاحظ ان تغير انماط الاستهلاك لم يكن متساويا خلال الفترة الاولى (١٩٦٨-١٩٧٣) والفترة الثانية (١٩٧٤-١٩٨١) والفترة الثالثة (١٩٨٢-١٩٨٦)، بحيث نجد وكما يبين الجدول السابق ان معدل النمو السنوي للاستهلاك خلال الفترة الثانية اكبر من مثيله بالنسبة للفترة الاولى وكافة بنود الانفاق بلا استثناء، فيما نجد ان معدل النمو السنوي للاستهلاك للفترة الثالثة (فترة ما بعد النفط) كان سالبا لمعظم بنود الانفاق باستثناء البنود المتعلقة ببند المواد الغذائية، وبند (الاثاث والاجهزة المنزلية)، بالإضافة الى بند العناية الشخصية، والتي بلغ معدل نموها السنوي (٠,٤٢%) و(٢,٥٤%) و(٠,٢٩%) وعلى التوالي، وان دلت هذه الارقام على شيء فانما تدل على تمكن هذه الانماط الاستهلاكية الجديدة من المواطن الاردني لان بعض السلع والخدمات لم تشهد معدلات نمو سالبا كمثيلاتها(٢) من بنود الانفاق المختلفة.

هذا وعلى الرغم من التهاوت في النمو السنوي للانفاق على السلع ضمن بنود الانفاق المختلفة الا اننا نجد ان معدلات النمو السنوية قد تضاغت خلال حقبة النفط، فنجد - على سبيل المثال - ان

(١) انظر الجدول رقم (١١) بالملحق رقم (١).
(٢) انظر الجدول رقم (١١) بالملحق رقم (١).

معدل النمو السنوي للانفاق على المواد الغذائية بلغ (٣,٥٢) ضعف ما كان عليه في الفترة الاولى، بينما بلغ بالنسبة لبسود (١ لاقمشة والالبسة) والاحذية والاثاث والاجهزة المنزلية حوالي (٣,٤٩) ضعف و(٥,٥) ضعف و(١,٦١) ضعف ما كان عليه في الفترة الاولى وعلى التوالي، وهذا يرجع بالطبع الى التدفقات الماليه على الاردن على شكل تحويلات العاملين في الخارج، تلك التي وفرت القدرة الشرائيه اللازمة لاشباع الرغبات الاستهلاكيه للمواطن الاردني والتي امتازت بالنزوع الشديد نحو الاستهلاك الكمالي والترفي خلال عقد السبعينات.

وفي ظل فتح باب الاستيراد على مصراعيه، وتنامي الطلب الكلي، وتوفر الاموال اللازمة للاستيراد، تنامت الاهمية النسبية لاستهلاك السلع ذات المصدر الاجنبي بالنسبه للسلع الاستهلاكيه المحليه، حيث زادت نسبه السلع الاجنبيه الى الاستهلاك الكلي، وهذا يعني زيادة الاهميه النسبيه للسلع الاجنبيه على حساب السلع المحليه ضمن استهلاك المواطن الاردني، وهذا ما بينته بيانات دراسات نفقات الاسرة لعام ١٩٨٠ وما تدعمه البيانات الكليه. فكما يشير الجدول رقم (٢٦) نجد ان المستوردات الاستهلاكيه كانت تشكل (٢٢,٧١٣%) من مجموع الاستهلاك السنوي للفترة (١٩٦٨-١٩٧٣) بالمتوسط، ارتفعت هذه النسبة خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٨١) الى (٣١,٨١٤%)، إلا أنها انخفضت الى (٢٧,١٢٣) خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٨٨). وذلك يعني ان السلع الاستهلاكيه المحليه كانت تشكل ما نسبته (٧٧,٢٨٧%) و(٦٨,١٨٦%) و(٧٢,٨٧٨%) من مجموع الاستهلاك الخاص بالمتوسط للفترات الثلاث وعلى التوالي.

هذا وقد تميزت الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٨١ بتزايد نسبة السلع المستوردة ضمن الاستهلاك الكلي الخاص حيث بلغت هذه النسبه خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٨١) حوالي (٣١,٥٠٤%). وبالنظر الى البيانات التفصيليه للسلع الاستهلاكيه المستوردة ونسبتها الى الاستهلاك الكلي الخاص نجد انها قد تزايدت خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٨١)، حيث بلغت

نسبة السلع الغذائية الاجنبيه الى مجموع الاستهلاك (١٦,٦٧١%)
بالمتوسط، فيما كانت هذه النسبة خلال الفترتين (١٩٦٨-١٩٧٣) و(١٩٨٢-
١٩٨٨) (١٣,٤١١%) و(١١,٦٨٨%). ويعزى تزايد الاهمية النسبية
للمستوردات من السلع الغذائية الى بروز الانماط الاستهلاكية
الغذائية ذات الطابع الترفي الغربي، حيث يقوم المواطن باستهلاك
السلع الغذائية ذات المصدر الاجنبي والتي لا تتناسب مع القدرات
الذاتية للاقتصاد الاردني، كما ان تناقص نسبة السلع الغذائية
المستوردة الى مجموع الاستهلاك خلال عقد الثمانينات يعتبر دليل
على محاولة المستهلك الاردني خلال الحقبة النفطية التمثل
بالمستهلك الغربي، وهذا بالطبع لا يقتصر على السلع الغذائية بل
يمتد الى سلع الاستهلاك الجاري والدائم.

جدول رقم (٢٦)
المحتوى الاستيرادي للاستهلاك الخاص
(مليون دينار)

معدل الفترة				متوسط الاستهلاك والمستوردات الاستهلاكية* والمستوردات الغذائية* والمستوردات الاستهلاك الدائم* ومستوردات الاستهلاك الجاري*
١٩٨٨-٨٢	١٩٨١-٧٦	١٩٨١-٧٤	١٩٧٣-٦٨	
١٣٠٧,٩٤٠ ٣٥٤,٤٥٣	٦٦٦,٤٣٣ ٢٠٦,١٢٨	٥٦١,٧٢٥ ١٧٤,٦١٣	١٦٣,٩٦٧ ٣٧,٤٧٤	١- متوسط الاستهلاك الخاص ٢- متوسط المستوردات الاستهلاكية
١٥٢,٥٣٩ ١١٨,٩٩٣	١٠١,٥١٩ ٥٧,٠٢٤	٨٧,٥٩٧ ٤٨,٣٨٦	٢٢,١٨٧ ١٠,٨٠١	٣- متوسط المستوردات الغذائية ٤- متوسط مستوردات الاستهلاك الجاري
٨٢,٩٣٠	٤٧,٥٨٤	٣٨,٦٣١	٤,٤٨٠	٥- متوسط مستوردات الاستهلاك الدائم
٢٧,١٢٣	٣١,٥٠٤	٣١,٨١٤	٢٢,٧١٣	نسبة ٢ الى ١ (%)
١١,٦٨٨	١٥,٩١٣	١٦,٦٧٠	١٣,٤١١	نسبة ٣ الى ١ (%)
٩,٠٩٤	٨,٥٢٠	٨,٦٥٧	٦,٦٣٠	نسبة ٤ الى ١ (%)
٦,٣٤٠	٧,٠٧٠	٦,٤٨٥	٢,٦٧٠	نسبة ٥ الى ١ (%)

المصدر : من احتساب الباحث بالاعتماد على:
١- البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنويه عدد خاص (١٩٦٤-
١٩٨٩) الجدولين ٢٥ ، ٤٨ ، ص ٣٣ و ص ٥٩ .
* لمعرفة السلع التي تتضمنها هذه البنود. انظر: الصفحات ١٤٢، ١٤٣
من هذه الدراسة .

ففي حين لم تبلغ اهمية سلع الاستهلاك الجاري المستوردة ضمن الاستهلاك الخاص خلال الفتره (١٩٦٨-١٩٧٤) اكثر من (٦,٦٣٠%)، نجد ان هذه النسبة بلغت (٨,٦٥٧%) خلال الفتره (١٩٧٤-١٩٨١) ترتفع الى (٨,٥٢٠%) خلال الفتره (١٩٧٦-١٩٨١)، وترتفع إلى (٩,٠٩٤%) خلال الفتره (١٩٨٢-١٩٨٨). هذا وقد ارتفعت نسبة السلع المعمرة المستوردة الى مجموع الاستهلاك الخاص، فكما يبين الجدول اعلاه، نجد ان هذه النسبه كانت خلال الفتره (١٩٧٦-١٩٨١) تشكل حوالي (٧,٠٧%) من مجموع الاستهلاك الخاص، غير ان هذه النسبة كانت (٢٠,٦٧٠%) خلال الفتره التي سبقت النفط وعادت لتمبح حوالي (٦,٣٤٠%) فقط خلال الفتره اللاحقه لحقبه النفط. ولعل تزايد هذه النسب خلال هذه الفتره لهو دليل على تاثر الاستهلاك بفتره تدفق الحوالات، ويعتبر في نفس الوقت دليل على ان هذه الحوالات ساهمت في تغيير الانماط الاستهلاكيه عن طريق زيادتها السيولة النقدية في البلاد أو من خلال نقلها ل'انماط الاستهلاكية البذخية المنتشرة في دول الاسقبال إلى الاردن عن طريق المغتربين، بذلك تزايد الطلب على السلع الكمالية التي يعجز السوق المحلي عن توفيرها، إلا ان ذلك لا يعني أن حوالات العاملين في الخارج هي وحدها المسؤولة عن الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية الكمالية، وظهور الانماط الاستهلاكيه الجديده، إذ ان سياسة الباب المفتوح تجاه الاستيراد، والتي سنتحدث عنها لاحقاً ساعدت في انتشار هذه الانماط بين شبايا المجتمع الاردني.

- الاثار غير المباشره للحوالات على الطلب على السلع:

ظاهرة البيع بالتقسيط:

ساهمت الحوالات بطريقه غير مباشره في تفشي ظاهرة البيع بالتقسيط^(١) من خلال توفيرها القروض للمستثمرين، لان الحوالات ساهمت

(١) أدت الحوالات ايضاً الى ظهور ما يسمى بالائتمان الاستهلاكي

(Consumer Credit).

انظر: طاهر الهادي الجهيمي، "التنشئة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية في الوطن العربي"، مجلة الوحدة، السنه الرابعه، العدد ٤٥ حزيران ١٩٨٨، ص ١٣٤.

في رفع طاقه البنوك الاثمنائيه، مما جعل الاخيريه تقوم بتقديم التسهيلات الاثمنائيه للقطاع الخاص بكافه قطاعاته (١).

هذا وقد ارتفعت ودائع القطاع الخاص غير المقيم (معظمها تحويلات مغتربين) خلال الفتره الواقعه بين (١٩٧٣ و ١٩٨٨) حوالي (٢٠٧) ضعفا، حيث ارتفعت من (٢،٠٤) مليون دينار فقط عام (١٩٧٣) الى (٤٢٢،٥١٩) مليون دينار عام ١٩٨٨. كما ان ودائع المغتربين شكلت ما نسبته (١١،٧١) بالمائة بالمتوسط من اجمالي الودائع للفترة (١٩٧٦-١٩٨٢) * بينما بلغت هذه النسبه (١٦%) بالمتوسط خلال الفتره (١٩٨٣-١٩٨٨). وقد ساهمت هذه المبالغ الكبيره في رفع الطاقه الاقراضيه للبنوك لتمويل مختلف النشاطات الاقصاديه، وبالتالي زادت التسهيلات الاثمنائيه الممنوحه للقطاع الخاص بمختلف قطاعاته. ومن ضمنها قطاع التجاره، حيث ان التسهيلات الاثمنائيه الممنوحه لهذا القطاع والتي بلغت حوالي (٧٩٠،٥) مليون دينار في الفتره (١٩٧٦-١٩٨٢) ساهمت في تغذيه ظاهره البيع بالتقسيط، وشجعت التجار على المضي قدما في ذلك الطريق، مما ساعد على تنامي الطلب على السلع بمختلف انواعها، والمعمرة منها بشكل خاص. (انظر الجدول رقم (٢٧)).

- ظاهرة تزايد الطلب على المباني السكنيه والاراضي:

دلت نتائج مسح الجمعيه العلميه الملكيه آنفه الذكر الى ان معدلات انفاق اسر المهاجرين تفوق مثيلتها لاسر الذين لم يهاجروا حيث ان السبب الرئيسي لهجرة هؤلاء هو تحسين اوضاعهم المعيشيه وتلبية الحاجات العائليه المتنوعه ومن ضمنها الحصول على سكن ملائم

(١) تكلم الباحث ابراهيم ابو سمره عن هذه الظاهره ولكنه لم يعزوها الى الطفره النفطيه.

انظر: ابراهيم ابوسمره، مصدر سابق، ص ٧١. * لم تتجاوز هذه النسبه خلال الفتره (١٩٧٣-١٩٧٥) ال ٣،٣٥% بالمتوسط وبعد ذلك ازدادت اهميه ودائع المغتربين بالنسبه للودائع الاجماليه في الفتره ما بعد عام ١٩٧٥.

** تجدر الاشارة الى ان التقليد أو المماكاة والصوجه التضخمي كانتا من العوامل المساعدة على تزايد الطلب على السلع وتفشي ظاهره البيع بالتقسيط.

وهذا يفسر الى حد كبير توجه جزء كبير من التحويلات نحو تلبية هذا الغرض (١).

جدول رقم (٢٧)

تطور ودائع المغتربين واجمالي الودائع والتسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع التجارة العامة للفترة (١٩٧٣-١٩٨٨)

السنة	اجمالي الودائع لدى البنوك التجارية	مجموع ودائع المغتربين	نسبة ودائع المغتربين إلى إجمالي الودائع (%)	التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع التجارة العامة
١٩٧٣	٨٥,٧٥٤	٢,٠٤٠	٢,٣	٢٥,٠٧٩
١٩٧٤	١١٥,٠٦٢	٣,٦٢٩	٣,١	٣٠,٣٠٢
١٩٧٥	١٦٨,٧١٤	٨,٦٣٤	٥,١	٥١,٣٧٢
١٩٧٦	٢٥٠,٠	٢٠,٤	٨,٢	٨١,٦٠٠
١٩٧٧	٣١٤,٨	١٨,٩	٦,٠	٨١,٤٠٠
١٩٧٨	٤٤٨,٥	٤٧,٥	١٠,٦	١٠٠,٥٠٠
١٩٧٩	٥٩٣,١	٦٧,١	١١,٣	١٣٤,٢٠٠
١٩٨٠	٨٠٨,٥	١٣٣,٣	١٦,٥	١٦٧,٠٠٠
١٩٨١	٩٧٧,٧	١٤٣,٦	١٤,٧	٢٢٥,٨٠٠
١٩٨٢	١١٦٩,٥	١٧١,٦	١٤,٧	٢٨٤,٩٠٠
١٩٨٣	١٣٩٧,٨	٢١٦,٧	١٥,٥	٢٧٦,٨٠٠
١٩٨٤	١٦٠٣,١	٢٧٦,٩	١٧,٢	٢٩٦,١٠٠
١٩٨٥	١٧٤٧,٢	٢٩٤,٣	١٦,٨	٣٠٨,٦٠٠
١٩٨٦	١٩٤٦,٣	٣٠٥,٥	١٥,٧	٣٣٨,٧٠٠
١٩٨٧	٢١٤٢,٣٧٢	٣٠٠,٧٩٧	١٤,٠	٣٦٣,٧٢٣
١٩٨٨	٢٣٤٦,١٤٧	٤٢٢,٥١٩	١٨,٠٠	٤٠٢,٤٨٠

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: وزارة العمل، المؤتمر الرابع للمغتربين الاردنيين، ١٩٨٨، جدول ٤ ص ١٥٣، جدول ١٠ ص ١٦٧. - للسنوات (٧٣-٧٥) و ٨٧ و ٨٨ البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية (١٩٨٤-١٩٨٩) جدول ١٥ ص ١٢، جدول ١٢ ص ١٧.

(١) انظر د. منذر الشرع، "تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج واستخدامها"، مصدر سابق، ص ١٠٩. انظر ايضا: اسماعيل زغلول، مصدر سابق، ص ٦٥-٦٦.

هذا ويذكر ان ارتفاع الاليجارات واسعار الاراضي بصورة مذهلة خلال فترة السبعينات ساعد على توجه جزء من حوالات العاملين في الخارج الى شراء الابنية السكنية ، حيث ان الرغبة والحرص على تملك سكن من قبل المغتربين (١) ، ادى الى امتصاص مدخرات العاملين في الخارج . والجدير بالذكر ان هذا الامر لم يقتصر على اولئك الذين هاجروا بل ساهمت الموجه التضخمية في الاسعار والاليجارات في جعل الكثيرين يفكرون في شراء وتملك المباني السكنية وذلك رغبة منهم في المحافظة على مدخراتهم من نخر التضخم (٢) .

كذلك اشارت نتائج مسح الجمعية العلمية الملكية ان جزء كبير من الحوالات توجه الى الاستثمار في المباني السكنية (٣) والاراضي حيث بينت الدراسة ان الخيارات الاساسية للمهاجرين العائدين ، هي الاستثمار في مجال العقارات والمباني السكنية (٤) وذلك لما يمتاز به هذا النوع من الاستثمار من ربحية سريعة ودرجة مخاطرة اقل مقارنة مع الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الاخرى (٥) . كذلك فان هذا النوع من الاستثمار لا يتطلب من المستثمر ان يشرف هو بنفسه على الاستثمار بل يمكنه ان يقوم بهذا الاستثمار وهو على رأس عمله في بلد الاستقبال ويقوم الاقارب بهذه المهمة (٦) .

وتجدر الاشارة هنا الى ان توجه جزء كبير من الحوالات نحو

* ارتفاع سعر دونم الارض من (٥٠٠٠-١٠٠٠٠) دينار في اوائل السبعينات الى (٢٠٠٠٠-٣٠٠٠٠) دينار في النصف الاول من الثمانينات .
انظر: وزارة العمل ، المؤتمر الرابع للمغتربين الاردنيين العاملين في الخارج ، ١٩٨٨ ، ص ١٦٤ .

- (١) المصدر السابق ، ص ١٦٤ .
- (٢) انظر: ابراهيم ابو سمرة ، مصدر سابق ، ص ٧٥ .
- (٣) انظر: الجدول رقم (٢٠) من هذه الدراسة .
- (٤) وزارة العمل ، مصدر سابق ، ص ١٦٢ .
- (٥) انظر: اسماعيل زغلول ، مصدر سابق ، ص ٦٦ .
- انظر ايضا: خضر عبد المجيد محمد عقل ، التضخم في الاردن ودور وزارة الترميم في الحد منه (١٩٧٠-١٩٧٩) ، اطروحة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية ، ص ٥٢ .
- (٦) انظر منذر الشرع ، مصدر سابق ، ص ١٠٩ .

الاستثمار في الاراضي والعقارات أدى الى ظهور موجه من المضاربة (١) على الاراضي، حيث ساهمت في ارتفاعها بشكل كبير (٢). ويعتبر ارتفاع حجم معاملات بيع وشراء الاراضي خلال الفترة (١٩٧٢-١٩٧٩) وارتفاع اجمالي إيرادات دائرة الاراض والمساحة، إضافة الى ارتفاع نشاط البناء دليلا على صحة النتائج التي تشير الى توجه جزء كبير من الحوالات نحو الاستثمار العقاري وشراء المساكن.

هذا وتشير البيانات المتوفرة الى ان حجم المعاملات قد ارتفع من (٥٧) الف معاملة ورسوم قدرها (١,١) مليون دينار في عام ١٩٧٢ الى (١٠١) الف معاملة ورسوم مقدارها (١٤,٤) مليون دينار لعام ١٩٧٩. (انظر الجدول رقم (٢٨)).

ومن الجدير بالذكر ايضا، ان الحوالات ساهمت بطريقة غير مباشرة في زيادة السيولة النقدية في البنوك التجارية، مما أدى زيادة قدرة البنوك على الاقراض وذلك لتمويل النشاطات الاقتصادية المختلفة ومن ضمنها قطاع الانشاءات، حيث قفزت التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية، والمقدمه لقطاع الانشاءات من (١٤,٤٤٢) مليون دينار عام ١٩٧٣ الى (٢١٦,٧٥٣) مليون دينار عام ١٩٨٢ الى (٣٧٤,٤٧٦) مليون دينار عام ١٩٨٨، أي أنها زادت حوالي (٢٥,٩) ضعف ما كانت عليه عام ١٩٧٣. (انظر الجدول رقم (١)).

(١) لم تقتصر موجه المضاربه تلك على المغتربين بل شملت اصحاب الاموال الذين وظفوا جزء كبير من اموالهم لهذا الغرض الامر الذي أدى الى اثراء فئات محدوده من المواطنين.

- انظر اسماعيل زغلول، مصدر سابق ص ٦٦ .
(٢) ادت موجه المضاربة الى بيع اصحاب الاراضي الزراعيه لمساحات شاسعه منها، وقد سرعت موجه المضاربة تلك من عملية الهجرة من الريف الى المدينة كذلك أدت الى تقلص الاراضي الزراعيه (استبدلت بمبان سكنيه) وادت ايضا الى الاحجام عن الاستثمار في الزراعه والتوجه نحو الارض .

- ولدت عودة الاردنيين العاملين في الخارج (بعد ازمة الخليج) حركة قويه نشاط البناء، حيث بلغ عدد الرخص الممنوحه للبناء لاغراض السكن (١٧١٦٠) رخصه في عام ١٩٩١ بالمقارنه مع (١١٦٩١) رخصه في عام ١٩٩٠، اي بزيادة (٤٦%) . انظر: تمام الغول، مصدر سابق، ص ٨ .

جدول رقم (٢٨)

العلاقة بين عائدات دائرة الاراضي وعدد المعاملات
وعدد الرخص وحوالات المغتربين

السنة	العائدات بالمليون (١)	عدد المعاملات بالالف (٢)	المساحة * بالالف (٣)	الحوالات بالمليون (٤)
١٩٧٢	١,١	٥٧	٤٣٩,٨	٧,٤
١٩٧٣	٢,٢	٧٧	٥٠٥,٤	١٤,٧
١٩٧٤	٢,٠	٦٥	٤٠٨,٠	٢٤,١
١٩٧٥	٥,٤	٩٢	٥٧٦,٣	٥٣,٥
١٩٧٦	٩,٢	١٠٨	٩٢٠,٤	١٣٦,٠
١٩٧٧	٦,١	٧٤	٩٦٥,٣	١٥٥,٠
١٩٧٨	٩,٨	٨٥	١٠١١,٤	١٥٩,٠
١٩٧٩	١٤,٤	١٠١	١٥١٤,٥	١٨٠,٠

المصدر: للاعمدة ٤,٣,٢,١ من على هلال، "العوائد الاقتصادية لحوالات المغتربين الاردنيين: واقع وتطلعات"، مجلة العمل، عدد ٣٨ السنة العاشرة، ١٩٨٧، ص ٤٣.
- العمود ٢، البنك المركزي بيانات احصائية سنويه (١٩٦٤-١٩٨٩)، تشرين اول ١٩٨٩، ص ٢٥.
* للسكن فقط

هذا وقد تراوح نميب التسهيلات الائتمانية الموجه نحو قطاع الانشاءات بين (٢٢,٩١%) و(٣٢,٤٦%) من اجمالي التسهيلات الائتمانية خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨٨، وقد بلغت أعلى نسبة لها عام (١٩٧٩) والتي بلغت (٣٢,٤٦%) من اجمالي الحوالات(١). وعلى الرغم من استمرارية استحواذ قطاع الانشاءات على نسبة كبيرة من التسهيلات الائتمانية الكلية، إلا ان البيانات تفيد بان مساهمة قطاع الانشاءات في الناتج المحلي الاجمالي خلال عقد الثمانينات تقل مما كانت عليه في فترة النقط (١٩٧٤-١٩٨١)(٢). كما اشارت البيانات المتوفرة الى تقلص نشاط البناء بعد عام ١٩٨٢، حيث انخفضت مساحات البناء من (٣١٢٢,٥) الف متر مربع عام ١٩٨٢ الى (٢٢٦٦,٦) الف متر عام ١٩٨٦ و(٢٠٥٤,٢) الف متر عام ١٩٨٨ (انظر الجدول رقم(٢٩)).

(١) انظر جدول رقم (١٢) بالملحق رقم (١).
(٢) انظر جدول رقم (١٢) بالملحق رقم (١).

جدول رقم (٢٩)

نشاط البناء حسب المساحة خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٨٨)

المساحة على أساس ١٩٨٢ = ١٠٠ (٢)	المساحة بالآلاف (١)	السنة
١٠٠,٠٠	٣١٢٢,٥	١٩٨٢
٩٦,٤٠	٣٠١٠,٤	١٩٨٣
٩٤,٣١	٢٩٤٥,١	١٩٨٤
٧٠,٧٨	٢٢١٠,٤	١٩٨٥
٧٢,٥٨	٢٢٦٦,٦	١٩٨٦
٦٦,١٩	٢٠٦٧,٠	١٩٨٧
٦٥,٧٨	٢٠٥٤,٢	١٩٨٨

المصدر: (١) البنك المركزي ، النشرة الاحصائية الشهرية ، المجلد السابع والعشرون ، العدد ٩ ص ٨٥ .
(٢) من اعداد الباحث.

٤- الحوالات وتطور الطلب على قطاع الخدمات:١- الآثار المباشرة لآثر الحوالات على الطلب على الخدمات:

تشير بيانات المسح الذي أجرته الجمعيه العلميه الملكيه ، إلى أن أسر المهاجرين العائدين ونتيجة لتعودها على الانطاق العالي على السلع والخدمات في بلدان الاستقبال تتمتع بانطاق عالي على مختلف بنود الانطاق ومن ضمنها الانطاق على الخدمات، حيث يبين الجدول رقم (٣١) أن (٩٨,٦%) من عينة العائدين يقومون بالانطاق على ما معدله الشهري ما بين (١-٥٠) دينار اردني على نفقات الطبابة فيما نجد أن هذه النسبة تبلغ (١٨,٣%) فقط بالنسبة للذين لم يهاجروا.

جدول رقم (٣٠)

معدل الانفاق الشهري لاسر (بالدينار)
على بعض الخدمات (نسبة مئوية)

نققات التعليم دينار (٥٠-١)	النققات الطبيه دينار (٥٠-١)	الفئة البند
٣٠,١٠٠ ٢٥,٢٠٠	٩٨,٦ ١٨,٣	المهاجرون العائدون لم يهاجروا
٢,٠٥٩	٢٩,٣	ي *

- Source : Bassam.K . Saket , OP.Cit . pp 181-183.
* Calculated by researcher.

ويمكن ان يعزى الاختلاف في هذه النسب لاسباب التاليه :

- تعود اسر المغتربين على انماط استهلاكيه تتماشى مع تلك الموجودة في بلدان الاستقبال حيث الاعتماد الاكبر على التطبيب في المستشفيات الخاصه واطباء القطاع الخاص وذلك لانهم غير مؤمنين صحيا في تلك البلدان[١].

- قدره المهاجرين العائدين على دفع فاتوره اسعار الادويه واجور الاطباء التي ارتفعت خلال فترة السبعينات [١].

- لجوء الجزء الاكبر من قطاعات المجتمع الاردني الى القطاع العام والمستشفيات والحكوميه والمراكز الصحيه لانخفاض تكاليفها مقارنة بالقطاع الخاص ولان لاسم كبير منهم مؤمن صحيا. وهذا يفسر الى حد كبير تدنى النققات الطبيه للذين لم يهاجروا، حيث ان وجود نسبه (١٨,٣%) ينفقون (٥٠-١) دينار شهريا، يمكن ان يعزى الى ان جزء من عينة الذين لم يهاجروا هم من ذوي الدخل العالي والذين هم اكثر قدرة على دفع فاتورة النققات الطبيه حيث انهم هم ايضا

(١) وزارة العمل، المصدر السابق ص ١٥٤ .
(٢) ارتفع الرقم القياسي لاسعار واجور الرعايه الطبيه عام ١٩٨٠ بحوالي (١٨٢%) على اعتبار عام ١٩٧٥ سنه أساس.
انظر : ابراهيم ابو سمره، مصدر سابق ، ص ٧٨ .

أقدر على التقليد والمحاكاة (١).

نلاحظ من الجدول السابق أيضا ارتفاع نسبه من ينفقون على التعليم ما معدله الشهري بين (١-٥٠) دينار بالنسبة للمهاجرين العائدين، فيما نجد ان نسبه الذين ينفقون هذا المبلغ من الذين لم يهاجروا يصل الى (٢,٢٥%) فقط. ويمكن ان يعزى هذا الاختلاف الى تعود المهاجرين العائدين على الانفاق الكبير على التعليم الخاص.

الجدير بالذكر هنا أن دراسة حديثة (٢) حول المغتربين في الكويت، اثبتت ان الغالبية العظمى من اولئك المغتربين يدرسون في مدارس خاصه داخل الكويت، وان تكلفة الطالب السنوية بمقدود (١٥٠) دينار. كما اثبتت ان جزء كبير من دخل الاردنيين العاملين في الكويت ينفق على تعليم ابنائهم في الدول الاجنبيه. و اشارت ايضا الى ان حوالي (٦٠%) من مدخرات الاردنيين العاملين في الكويت تتوجه نحو تلبية الحاجات الاستهلاكيه.

أما بالنسبه للبيانات الكلية فقد اشارت الى وجود علاقة قوية بين كل من الحوالات والانفاق على الخدمات، فيلاحظ من الجدول رقم (١٠) بالملحق رقم (١) ان الانفاق على الخدمات المنزليه قلز من (٠,٦٢) مليون دينار بالمتوسط خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٧٣) الى (١,٨٤) مليون دينار خلال (١٩٧٤-١٩٨١)، وارتفع ايضا الى (٣,٦٤) مليون دينار بالمتوسط في الفترة (١٩٨٢-١٩٨٦).

هذا وقد شهدت بنود الانفاق على الخدمات ارتفاعا ملحوظا خلال الفترتين (١٩٧٤-١٩٨١) و(١٩٨٢-١٩٨٦)، حيث ارتفع الانفاق على العناية الشخصيه والصحيه على سبيل المثال من (٢٢,٦٩) مليون دينار بالمتوسط الى (٥٤,٢٤) مليون دينار بالمتوسط للفترتين وعلى التوالي، بينما بلغ متوسط الانفاق على هذا البند خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٧٣) (٨,٣٢) مليون فقط.

(١) بينت دراسة محمد المصور آفة الذكر ان الاسر ذات الدخل المنخفض تلجا الى خدمات القطاع العام.
(٢) انظر: وزارة العمل، مصدر سابق، ص ١٤٩.

أما بالنسبة لبند الانفاق على الفنادق والمطاعم والملاهي وخدمات التعليم فقد تضاعف حوالي (١١,٥٤) ضعف ما كان عليه في الفترة الاولى، حيث ارتفع من (١٠,٥٦) مليون دينار بالمتوسط للفترة (١٩٦٨-١٩٧٣) الى (١٢١,٩٤) مليون دينار خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٨٦). غير أننا نجد ان بند الانفاق على النقل قد تضاعف (٥,٠٢) ضعف ما كان عليه في الفترة (١٩٦٨-١٩٧٣)، حيث ارتفع من (١٥,٩٤) مليون دينار بالمتوسط الى (٨٠,١٦) مليون دينار بالمتوسط للفترتين (١٩٦٨-١٩٧٣) و (١٩٨٢-١٩٨٦) وعلى التوالي.

هذا وعلى الرغم من تزايد الانفاق على بنود الخدمات المختلفة خلال الفترات (١٩٦٨-١٩٧٣) و (١٩٧٤-١٩٨٢) و (١٩٨٢-١٩٨٦)، إلا ان معدل النمو السنوي للانفاق على هذه البنود اختلف من بند لآخر ومن فترة لآخرى لنفس البند. فبينما لم يزد معدل النمو السنوي خلال الفترة الاولى عن (١١,٢٥%) نجد أن هذا المعدل قد بلغ خلال الفترة الثانية (فترة النفط) حوالي (٢٨,٢٩) غير أن الفترة الثالثة أو فترة ما بعد النفط تميزت بوجود نمو سنوي سالب لبنود الانفاق على الخدمات المختلفة ما عدا بند العناية الشخصية، حيث بلغ معدل النمو السنوي لهذا البند خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٨٦) (٠,٢٩%) فقط. وهو أعلى معدل نمو سنوي بالنسبة لبنود الانفاق على الخدمات الأخرى.

هذا وكما هو موضح في الجدول رقم (١١) بالمحلق رقم (١) فقد سجل معدل النمو السنوي للانفاق على بند الفنادق والمطاعم والملاهي والسينما والتعليم وغيرها أعلى قيمة له خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٨١)، حيث بلغ معدل النمو السنوي لهذا البند خلال هذه الفترة (٢٨,٥٥%) تلاه في ذلك بند العناية الشخصية والصحية وبند الخدمات المنزلية وبند النقل، حيث بلغ معدل النمو السنوي لهذه البنود (٢٤,٤١%) و (٢٣,٧٨%) و (١٨,٧٨%) على التوالي، وهكذا نجد أن فترة تدفق التحويلات تميزت بتزايد الطلب على الخدمات بمختلف أنواعها وذلك بالطبع يعكس الانماط الاستهلاكية التي سادت المجتمع الأردني خلال حقبة النفط.

ب- الآثار غير المباشرة للحوالات على قطاع الخدمات:

- ظاهرة التعليم الخاص والدروس الخصوصية:

شهدت المملكة خلال العقدين الماضيين اتساعا كبيرا في التعليم حيث، أصبح التعليم الإلزامي للطلاب والطالبات وازدادت أعداد الطلبة في جميع المراحل الدراسية من (٨١٤) ألفا في عام ١٩٨١ إلى (٩٨٦) ألفا في عام ١٩٨٦، وقد بلغت نسبة إجمالي أعداد الطلبة حوالي (٣٦,٦%) من السكان لعام ١٩٨٦. وهي نسبة تعتبر من أعلى النسب المتحققة في العالم. هذا وقد ارتفع التسجيل في المراحل الدراسية الابتدائية والاعدادية والثانوية من (٧٤١) ألفا طالبا وطالبة عام ١٩٨١ إلى (٩٦٣) ألفا عام ١٩٨٨ حيث أصبح معدل النمو السنوي خلال هذه الفترة (٤,٣%) (١).

هذا وقد تصاحب نمو أعداد الطلبة مع توجه أعداد كبيرة منهم إلى المدارس الخاصة، والتي تعود إلى القطاع الخاص. وهكذا انتشرت ظاهرة التعليم الخاص تلك الظاهرة التي نجمت عن الانمساخ المستجلب من بلدان النفط، بحيث كان لعائلات العاملين في الخارج وحوالاتهم الدور الأكبر في انتشارها وذلك لتعود هؤلاء على الانفاق العالي على التعليم في بلدان الاستقبال كما أشرنا سابقا.

غير أن الأمر لم يقف عند هذا الحد، حيث أن الحوالات والهجرة ساهمتا في خلق ظاهرة الدروس الخصوصية، والتي كانت نتيجة مباشرة لتعود من يملك القدرة على الدفع على التعلم.

وفي ظل التدفق الكبير للحوالات على أسر المهاجرين بشكل خاص وتزايد السيولة النقدية لدى معظم فئات المجتمع الأردني خلال حقبة النفط، انتشرت ظاهرة الدروس الخصوصية وقد دعم بروز هذه الظاهرة

(١) وزارة العمل، المؤتمر الخامس للأردنيين العاملين في الخارج، ١١-٨/٧/١٩٨٩، عمان، ص ٢٠٠-٢٠٣.

الرواتب القليلة التي يتقاضاها المدرسون من جهة واللاجور المجزيه (١) التي يتقاضاها هؤلاء لقاء اعطاء الدروس الخصوصيه من جهه اخرى، إضافة إلى محاولة هؤلاء المدرسون تحسين ظروفهم المعيشيه التي يريدون لها ان تكون شبيهه بتلك التي يعيشها زملاؤهم الذين أعيروا الى دول الخليج .

- ظاهره تعليم الابناء في الخارج :

تزايدت اعداد الطلبة الاردنيون في الخارج خلال النصف الثاني من عقد السبعينات عقد الثمانينات حيث ارتفعت اعداد الطلبة الاردنيون في الخارج من (٣٩٣٥٦) طالب عام (١٩٧٥) الى (٦١٢٢٨) طالب عام (١٩٨٨) انخفض الى (٣١\٣٦) طالب عام ١٩٨٩ . ويرجع هذا التزايد في اعداد الطلبة في الخارج الى التدفقات الماليه التي دخلت الاردن خلال الفتره السابقه ، اضافة الى ان هذا النمط السلوكي ينتشر لدى اولئك الذين هاجروا للعمل في دول النمط والتي تنتشر فيها هذه الظاهرة بين المغتربين الاردنيين بشكل واضح . حيث يتم التفاخر بوجود أحد الابناء يدرس في الخارج للاعتقاد السائد بان الشهاده الاجنبيه هي الافضل ، الامر الذي يدفع بالمواطن لارسال ابنه للدراسه في الخارج ، وهذا الامر جعل جزء كبير من مدخرات الاردنيين المغتربين تذهب الى امريكا وبريطانيا بدلا من ارسالها الى الاردن للاستفاده منها (٢) .

هذا ولم يقتصر ذلك على المغتربين بل نجد ان ارسال الطلبة للدراسه في الجامعات الاجنبيه اصبحت ظاهره ملموسه في المجتمع

(١) لا نبالغ اذا قلنا ان المدرس الذي يعطي دروس خصوصيه يحصل على ٦ اضعاف مرتبه الشهريه حيث يبلغ اجر الدرس الخصوصي في الاحياء الشعبيه ٨٠ قرش فيما يتجاوز اجر الدرس في الاحياء الراقليه ٦ دنانير .

(٢) وزارة العمل ، المؤتمر الخامس للعاملين الاردنيين في الخارج مصدر سابق . ص ٢٧٩ .

الأردني وقد استفاد المواطن من ارتفاع قيمه الدينار بالنسبة للدولار في الفترة ما قبل عام (١٩٨٨)، ولكن بعد عام (١٩٨٨) أصبح المواطن يتردد كثيرا قبل ان يرسل ابنه للخارج للتعليم، لان تكاليف الدراسة أصبحت باهظة جدا بحيث أن القليل يستطيع دفعها، والذي يرجح انخفاض اعداد الطلبة الاردنيين الدارسين في الخارج أكثر فأكثر. ومما يدعم هذا الاعتقاد انتشار الجامعات الالهية اضافة الى الكليات الخاصة في الاردن في السنوات الاخيرة (١).

- ظاهرة استخدام الخادمت الاجنبيات:

من الانماط الاستهلاكية المشوهة التي انتقلت الى المجتمع الاردني ظاهرة تزايد الطلب على الخادمت الاجنبيات (السيرلنكيات والفلبينيات) والتي كانت نتيجة غير مباشرة للحالات. حيث ساهمت عائلات المهاجرين العائدين بنقل هذه الظاهرة الى المجتمع الاردني نتيجة لتأثر المغتربين الاردنيين بالمستويات المعيشية المرفهة في الدول النفطية، والتي اوجدت بعض المتغيرات الاجتماعية مثل ظاهرة استخدام الخادمت الاجنبيات، والتي لم تكن معروفة من قبل في المجتمع الاردني (٢) ولكن هذه الظاهرة انتشرت بشكل ملحوظ خلال اواخر السبعينات عقد الثمانينات والذي ترافق بالطبع مع عودة الكثير من المغتربين. ولا شك ان الاستهلاك الاستعراضي الذي اتصف

(١) قدرت الخطه الخمسيه (١٩٨٦-١٩٩٠) انه في عام ١٩٩٠ سيكون هناك حوالي ٦٦,٤ الف عاطل عن العمل ٤٤٥٥٥ من خريجي كليات المجتمع و٢٤٨٢٤ من خريجي الجامعات اي ان معدل البطالة سيصل الى ٩,١% ومع ذلك نجد تجاوب الحكومة مع الطرحات حول انشاء جامعات اهليه وكليات مجتمع جديده بدلا من اتخاذ سياسه تقييميه من شأنها التخفيف من مشكلة البطالة الهيكلية التي تتفاقم يوم بعد يوم. الامر الذي يستدعي عدم ترك قطاع التعليم دون تخطيط وتنظيم حيث بينت دراسته حديثه ان غالبية العاطلين هم من خريجو عام ١٩٨٥ فما فوق، انظر: أحمد سليمان بشايره، فرص العمل ومخرجات التعليم والمواضع بينهما ندوة الهجرة العائده وانعكاساتها على الاردن ١٣-١٥ تموز ١٩٩٢، ص ٩ .

(٢) وزارة العمل اوراق عمل ومناقشات المؤتمر الرابع ص ١٧٢ .

به المجتمع الاردني خلال فترة النفط ساهم والى حد بعيد في انتشار هذه الظاهرة .

هذا وقد اشارت البيانات الرسمية (١) أن عدد الخادمت السريلنكيات (٢) لم يزد عن المئتين عام ١٩٧٨ ، الا ان هذا الرقم تضاعف خلال عقد الثمانينات عدة مرات حيث ارتفع هذا العدد الى (٥٣٢٥) خادمة سيرلنكيه و(١٣٨٦) خادمة فلبينية خلال عام ١٩٨٩ (٢) أي انه تضاعف حوالي (٢٦,٦٢) ضعفا خلال الفترة (١٩٧٨-١٩٨٩) . هذا وقد بلغ عدد الخادمت السريلنكيات والفلبينيات في العام ١٩٩٠ حوالي (٤٦٥٦) و(١٢٦٧) خادمة على التوالي. وتجدر الاشارة الى أن تدني عدد الخادمت في عام ١٩٩٠ يمكن ان يعزى الى انخفاض قيمة الدينار الاردني خصوصا ان اجور هؤلاء على الخادمت تدفع بالدولار مما ساهم في رفع تكاليف استخدامهن على مستخدميهن .

هكذا نجد ان هذه الظاهرة التي كانت نتيجة للظفرة النفطية ، امتدت الى حقبة ما بعد النفط. بذلك فان التعود على انماط الاستهلاك التي املتها الظفرة النفطية وما جلبته من انماط يمثل خطورة على الاقتماد الاردني خاصه اذا لم تنم مدخرات هذه الفئات بمعدلات تمكنهم من الاستمرار في العيش بنفس المستويات التي اعتادوا عليها لعقد او اكثر من الزمن (٢).

بالاضافة الى الاثار السلبية الاجتماعية التي نجمت عن هذه الظاهرة هنالك اثار سلبية اقتصادية ، تلك المتمثلة بالتدفق السلبي للحوالات وتسرب العملات الاجنبية الى الخارج .

بقليل من التحفظ وعلى فرض ان مرتب الخادمة بين (١٠٠-١٥٠)

(١) وزارة العمل ، التقرير السنوي ، اعداد مختلفة .
(٢) بينت دراسة وزارة العمل لعام (١٩٨٩) ان عمل السريلنكيات كان يقتصر على مهنة خدمة المنزل ، انظر وزارة العمل مجلة العمل السنة الثالثة عشره العدد ٥٢ ، ١٩٩٠ ، ص ١٥ .
* يصل هذا الرقم الى ٣٣,٥ ضعفا اذا ما اضعنا الخادمت الفلبينيات .
(٣) وزارة العمل ، اوراق مناقشات المؤتمر الرابع ١٩٨٩ ، ص ١٦٩ .

دولار شهريا فان مقدار التسرب من الدولارات* يقدر بحوالي
(١٢,٠٧٩٨٠٠-٨,٠٥٣٢٠٠) مليون دولار خلال عام ١٩٨٩ .

- دور الحوالات في زيادة الاجور واثر ذلك على القدرة الاستهلاكية للأفراد:

إن الأثر غير المباشر للحوالات على الأجور المحليه يتمثل في
ان الحوالات كانت نتيجة لتزايد الطلب على الأيدي العاملة الاردنية
من الخارج في اعقاب ارتفاع اسعار النفط، الأمر الذي أدى الى تسرب
اعداد كبيرة من الأيدي العاملة الاردنيه وصلت الى ١٠ الاف عامل
سنويا خلال عقد السبعينات(١). وقد أدى ذلك الى وجود نقص في الأيدي
العامله الاردنيه مما أدى الى اختلالات في سوق العمل الاردني
ورفع الاجور في كافة القطاعات الاقتصادية ولكن بدرجات متفاوتة
ولم يعوض النقص في الأيدي العاملة سوى استخدام العمالة الوافدة .
بذلك فقد شكل انتقال الأيدي العاملة ضغوطا على مستويات الأجور
المحليه نحو الارتفاع خلال عقد السبعينات في مختلف أصناف المهن
وبشكل خاص في قطاع الانشاءات(٢) وقطاع الجهاز المصرفي حيث لجأت
البنوك التجارية إلى منح موظفيها علاوات سنوية للحيلولة دون تسربهم(٣).

* حسب هذا الرقم كالتالي:

(عدد الخادمت) X (١٠٠-١٥٠) X ١٢ .

(١٣٨٦ + ٥٣٢٥) X (١٥٠-١٠٠) X = ١٢ .

(١) حربي النبوي وسليم ابو الشعر، حوالات العاملين في ضوء واقع
هجرة الاردنيين الى الخارج، عمان البنك المركزي، دائرة

الابحاث والدراسات ١٩٨٢ ص ١ .

- بلغ معدل النمو السنوي لحجم الطلب الخارجي على العمالة
الاردنيه ٩,١% خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٧٩) فيما بلغ ١% فقط خلال
الفترة (٨١-٨٧) انظر: سليم ابو الشعر، "العماله الوافده
والاقتصاد الاردني"، مجلة البنوك في الاردن، المجلد ٨، العدد ٣،
١٩٨٩، ص ٨٤٥ .

(٢) بلغت نسبة المتسربين من هذا القطاع في عام ١٩٧٥ حوالي ٧٥% من
مجموع العاملين فيه .

انظر: فايز تيم، دور قطاع الانشاءات في الاقتصاد الاردني
والمشاكل التي يعاني منها، عمان، البنك المركزي، ١٩٨٢ ص ٤٥ .

(٣) بعد الاستعانة بالعماله الوافدة وتوجه اعداد كبيرة من العمال
الوافدين إلى قطاع الانشاءات والذين تمتاز أجورهم بالانخفاض،
تشكلت ضغوط على الأجور في قطاع الانشاءات نحو الانخفاض.

انظر: اسماعيل زغلول ، مصدر سابق ، ص ٨٢ .

هذا وعلى الرغم من عدم توفر بيانات حول الارقام القياسيه لسلاجور في المملكة خلال عقد السبعينات وهي فترة التدفق الهائل للتحويلات الا ان الدلائل على ارتفاع الاجور كثيرة حيث اكدت بعض الدراسات التي اجريت هذه الاعتقاد ويمكن اجمال نتائج هذه الدراسات فيما يلي:

- في دراسة عن مستويات الاجور في القطاع الخاص تبين ان معدلات الاجور خلال الفتره (١٩٧٢-١٩٧٦) قد ارتفعت بمقدار (٦,١٨) سنويا والتي هي اعلى من معدلات الزيادة في الاسعار . هذا وقد زادت اجور عمال المياومه في قطاع الانشاءات بحوالي (٢٠٠%) خلال النصف الثاني من عقد السبعينات(١).

- بينت الدراسة المتعلقة بالمؤسسات الصناعيه لعام ١٩٧٢ و ١٩٧٩ ان معدل الاجر للعامل الصناعي قد تزايد بنسبة (٢٠%) سنويا حيث مثلت هذه الزيادة زيادة في الاجر الحقيقي في هذا القطاع تقدر بحوالي (٢,٧%) سنويا(٢). كما تبين ان اجر العامل الواحد تضاعف ثلاث مرات بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ حيث ارتفع من حوالي ٣٠ دينار شهريا عام ١٩٧٠ الى حوالي ٩٠ دينار عام ١٩٨٠(٢).

- كما اشارت تقديرات الدائرة الاقتصادية في الجمعيه الملكية الى ان معدل الاجور قد ارتفع خلال عام ١٩٧٦ بنسبة (٢٤%) و(١٧%) خلال عام ١٩٧٧ وحوالي (١٣%) عام ١٩٧٨(١).

- وفي دراسة حديثه للجمعيه العلميه تبين ان معدل نمو الاجور الحقيقي في القطاع الخاص قد بلغ (٦,٤%) سنويا وذلك خلال الفتره (١٩٧٦-١٩٨١)(٥).

- (١) جواد العناني وتيسير عبدالجابر، مصدر سابق ص ١٠٩ .
 - (٢) المصدر السابق ، ص ١١٠ .
 - (٣) حضر عقل، ومصدر سابق، ص ٧١ .
 - (٤) بسام عصفور ومحمد الصمادي، الاقتصاد الاردني خلال عام ١٩٧٨، الدائرة الاقتصادية، الجمعيه العلميه الملكيه، ص ٧-٨.
 - (٥) الجمعيه العلميه الملكيه، مركز البحوث الاقتصادية، دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الاردني-الجزء الاول، كانون اول، ١٩٨٩ جدول رقم ٤-٣-٨، ص ٢٨٧ .
- وانظر ايضا: كامل ابوجابر (تحرير)، مصدر سابق، ص ٢٠٣ .

- بينت دراسة ميدانية على الاردنيين الذين حملوا على عمل لاول مره في عام (١٩٧٥) كانوا عند اجراء الدراسة في عام ١٩٨٣ ولا يزالون على رأس عملهم في ذات المؤسسات التي وظفتهم في عام (١٩٧٥) ما يلي(١):

- بالنسبة للاجر النقدي لهؤلاء العاملين فقد ارتفع خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٨٣) بمعدل سنوي يتراوح بين (١٠-٢١%) في الاقتصاد الوطني بشكل عام ومن (١٠%-٢٢%) في مؤسسات القطاع الخاص.

- بالنسبة للاجر الحقيقي لهؤلاء العاملين فقد حقق زيادة تتراوح بين (١%-١٠%) في الاقتصاد الوطني بشكل عام وبين (١%-١١%) في القطاع الخاص .

- بينت ان معدل الاجر بالنسبة للعمال المهنيين والمهرة وكذلك محدودي المهارة كان اعلى من معدل الزيادة في اجور العاملين من خريجي الجامعات.

- اشارت الدراسة الى انه بالإضافة للاجر الشهري فقد تحقق للعاملين الاردنيين مزايا نقدية عديدة تتفاوت في مقدارها من قطاع لآخر ومن مؤسسة لآخرى داخل الاقتصاد الاردني.

بذلك نخلص وباعتماد على نتائج الدراسات السابقة رغم عدم شموليتها، الى ان الاجور الحقيقي قد ارتفعت خلال فترة السبعينات او (الفترة النفطية)، وان هذه الاجور قد ارتفعت بشكل متفاوت بين القطاعات الاقتصادية والمهن المختلفة، وهذا يعني ان الزيادة في الاجور فاقت مثيلتها في الاسعار، وهذا يعني أيضا تزايد القدره الاستهلاكيه لدى كاسبي الاجور بشكل عام خلال فترة انتعاش الاقتصاد الاردني خلال السبعينات.

وبعكس ما كان سائدا في السبعينات من تمتع الاستخدام في القطاع الخاص بمميزات بفعل مرونة اجور القطاع الخاص واستجابتها لارتفاع

(١) كامل ابوجابر، وآخرون (تحرير)، مصدر سابق، ص ١٩٢-١٩٣ .

الطلب على الايدي العاملة ولا سيما المهاجرة منها وذلك لتمييزها بالكفاءة كما اسلفنا فان هذه المميزات اختفت خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات، وذلك يرجع للظروف الاقتصادية التي اشترت على سوق العمل الاردني والمتمثلة في تزايد مشكلة البطالة (١) وعودة المغتربين (٢) ومزاحمة العماله الوافده للعماله الاردنيه المحليه (٣) وهكذا اخذ المستوى العام للاجور ينخفض بقله في مختلف مؤسسات القطاع الخاص، اضافة الى التخفيضات القسريه على الاجور والمزايا العينييه الاخرى حيث تدنت الاجور الى نصف او ثلث متوسط الاجور المدفوعه في مطلع الثمانينات (٤).

هذا وقد دلت نتائج الدراسة التي قامت الجمعية العلميه الملكيه بها، ان معدل نمو متوسط الاجر الحقيقي قد نما في الفترة الممتدة بين ١٩٨١ و ١٩٨٦ (٤،٠%) فقط (٥) كما ان البيانات التي وفرتها مؤسسة الضمان الاجتماعي حول الاجور تدل على تناقص الاجور الحقيقيه خلال فترة الثمانينات بدرجات متفاوتة للقطاعات المختلفه. كما اختلف هذا الانخفاض حسب الجنس (انظر الجدول رقم (٣١)).

- (١) تزايدت هذه المشكله تفاقمها خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات وبلغت معدلات كبيره وخطيره حيث بلغت نسبة العاطلين عام ١٩٨٩ حوالي ١٦،٧% من مجموع القوى العامله .
- انظر: فهد الفانك، الاستخدام والبطاله في ظل برنامج التصحيح الاقتصادي، ندوه الهجرة العائده، عمان، تموز ١٩٩٢، ص ٦
- (٢) انظر الجدول رقم (٧) بالملحق رقم (١) الذي يرصد تطور اعداد العماله العائده والتي تزايدت خلال السنوات الاخيره حيث ساهم تزامم المغتربين للعماله الاردنيه المحليه في زياده الضغوط على الاجور نحو الانخفاض.
- (٣) بينت البيانات والدراسات ان متوسط اجر العامل الواحد (٤٥-٥٥) دينار وهو اقل بكثير من مثيله بالنسبه للعامل المحلي حيث انه تراوح بين (٢٥%) و(٤٠%) من اجر العامل الاردني.
- انظر: د. كامل ابو جابر، مصدر سابق، ص ١٩٨ .
- (٤) بلغ الحد الادنى للاجور العمال غيرالمهروه بين (٤٥-٥٥ دينار) بينما بلغ هذا المعدل لعمال التحميل والتخزين بين (٦٠-٧٠ دينار) شهريا أما العمال المهرة فقد تراوحت اجورهم بين (٧٠ و ٩٠ دينار) (نجار، دهان، عامل باطون) اما العمال الفنيين فقد تراوحت اجورهم بين (١٠٠ و ١٤٠ دينار) (كهربائي، سائق ونش وهذه الاجور تعادل (٣٠-٥٠%) من معدل الاجور في مطلع الثمانينات.
- انظر: هاني الحوراني، أزمة الاقتصاد الاردني، مجلة الاردن الجديد، قبرص، ١٩٨٩، ص ١٠٢ .
- (٥) الجمعية العلميه الملكيه، مصدر سابق، ص ٢٨٧ .

جدول رقم (٣١)

معدل النمو السنوي في الاسعار ومعدل النمو السنوي في الاجور الشهريه للمؤمن عليهم لدى مؤسسة الضمان الاجتماعي حسب النشاط والجنس للفترة (١٩٨٩-١٩٨٠)

الفترة (١٩٨٩-١٩٨٥)		الفترة (١٩٨٥-١٩٨٠)		الفترة والجنس النشاط الاقتصادي
اناث	ذكور	اناث	ذكور	
٤,٣٥	٢,٢٦	٢,٩٨	٧,١٧	الزراعة
٣,٧٢	٢,٨٧	٢,٧٦	٤,٧٦	الصناعة
٢,٨٥	٤,٢٤	٤,٤٨	٢,٧٢	التجارة
٣,١٦	٣,٦٧	٢,١٤	٣,٨٥	الانشاءات
٤,١٥	٢,٣	٤,٨٥	١,٤	النقل
,٦٢٥	٥,١	٢,٧	٢,١١	المالية والمصرفيه
,٣١	,٢٥	٣,٢٨	٢,٦٤	السياحة
,٢٢	٣,٨٧	١,٥٤	٣,٧٤	الخدمات الاخرى
١,٤٦	٣,٣٩	٢,٨٤	٤,٣٢	متوسط اجر العاملين
(٨,٩٥%)		(٦%)		معدل النمو السنوي في الاسعار

المصدر: من احتساب الباحث بالاعتماد على: د. محمد العكل، "التشغيل ومستويات الاجور في الاردن"، من كتاب سوق العمل الاردني، (تحرير)، د. كامل ابوجابر، مصدر سابق، جدول (٢-٢٥) ص ٢٠١ .

- البنك المركزي، النشرة الاحصائية السنويه عدد خاص (١٩٦٤-١٩٨٩) جدول رقم ٤٩، ص ٦٠ البنك المركزي، النشرة الشهرية، المجلد التاسع والعشرون العدد ٩، ١٩٨١ جدول ٥٣، ص ٨٨ .

ثانياً: آثار المعونات الخارجية على

الاستهلاك الخاص:

١- اهمية المعونات الخارجية في الموازنة العامة:

ظلت موازنة الدولة تعاني من اعتماد مفرط على المعونات الخارجية وذلك منذ نشأت الاردن ككيان سياسي(١)، وهذا يعتبر مظهراً من مظاهر التبعية للخارج.

هذا وقد امتازت هذه المعونات بالتذبذب تبعاً لتغير الظروف الخارجية(٢) مما جعل من برنامج السنوات السبع (٦٤-٧٠) يضع ضمن أهدافه تقليص الاعتماد على الموارد الخارجية(٣)، ولكن بعد عام ١٩٧٦ تعاقم الاعتماد على المعونات الخارجية للموازنة وبات الجزء الأكبر من هذه المعونات يأتي من اقطار عربية منتجة للنفط(٤). وقد أدى ذلك الى ارتباط الاردن والاقتصاد الاردني وتأثره بالسياسة التي تشهدها هذه الدول بشكل مذهل(٥).

هذا وقد أصبحت معونات البلدان النفطية ليست ضخمة فحسب وإنما تحولت الى مورد ثابت من موارد الموازنة الحكومية، مما أدى الى

- (١) هاني الحوراني، مصدر سابق، ص ٥٢ .
 - (٢) خضعت المعونات المقدمه للاردن للتحويلات السياسييه للدول المانحه نظرت النظر ان الاردن قام باستبدال مصادر المعونات المقدمه مما خفض من التقلبات في قيمة المعونات الخارجية للمزيد من التفاسيل انظر فرانسوا ريغييه، مصدر سابق ص ٢٢ .
 - (٣) كان البند الاول من اهداف البرنامج ينص على تخفيض الاعتماد على المعونات للموازنة بقدر ما يتسنى للاردن تحمله .
- انظر: برنامج السنوات السبع للتنميه الاقتصادية (١٩٦٤-١٩٧٠) مجلس الاعمار الاردني بدون تاريخ ص ١٠ .
 - (٤) حملت الاردن على مساعدات بعد قمة الرباط عام ١٩٧٤ وقمة بغداد عام ١٩٧٨ . انظر فرانسوا ريغييه ص ٥٠ .
 - (٥) اثبتت ازمة الخليج ان الاردن يتأثر بالعوامل الخارجية بشكل كبير وذلك من خلال اعتماده على الدول النفطية، حيث قدرت وزارة العمل الخسارة الناتجة عن انخفاض المساعدات والتي سبق التعهد بها وتوقف مؤسسات التمويل عن تمويل بعض المشاريع بشروط سهلة بما يقرب من ٣٤٥ مليون دينار عام ١٩٩٠ وبمبلغ ٦٤٠ مليون دينار عام ١٩٩١ .
- انظر: وزارة العمل، ازمة الخليج واثارها الاجتماعييه والاقتصادييه على الاردن، مجلة العمل، العدد ٥٢، السنة الثالثة عشرة عام ١٩٩٠، ص٦٤، حول نفس الموضوع.
- وانظر: تصريحات عبدالله بشاره امين عام مجلس التعاون الخليجي، صحيفة الرأي، العدد ٧٥٥٣ يوم ١٩٩١/٤/٢ ص ١ .

تراجع هدف تقليص الاعتماد على المعونات الخارجية في خطة التنمية (١٩٧٦-١٩٨٠)، بحيث أصبح الهدف زيادة الإيرادات المحلية بما يسهم في تغطية النفقات الجارية (١)، ويعزى ذلك إلى أن الجزء الأكبر من هذه المعونات يأتي من البلدان العربية النفطية، ومما يؤكد هذه الحقيقة أن الأردن كان يتلقى مساعدات مالية واقتصادية مختلفة من الدول العربية بصفتها دولة تواجه لإسرائيل هذا ويذكر أن هذه المساعدات أصبحت تشكل المصدر الثاني للإيرادات بعد الإيرادات المحلية (٢).

وتشير البيانات المتوفرة وكما هو مبين في الجدول رقم (٣٢) أن هذه المساعدات قد تزايدت خلال العقدين الماضيين بشكل كبير، حيث ارتفعت من (٤٠,١٩٩) مليون دينار عام ١٩٦٨ إلى (٤٥,٦٠٨) مليون دينار عام ١٩٧٣ ووصلت أعلى قيمة لها عام ١٩٧٩ حيث بلغت قيمتها (٢١٠,٣٠٢) مليون دينار، ولكنها بدأت بالتناقص منذ عام ١٩٨٠ إلى أن وصلت (١٠٦,١٠٨) مليون دينار عام ١٩٨٤، إلا أن هذه المعونات ارتفعت عام ١٩٨٨ إلى (١٦٤) مليون دينار.

هذا وقد شهدت هذه المعونات تذبذبا شديدا في الارتفاع الهبوط، حيث نجد أنها ارتفعت خلال الأعوام ١٩٧٥ و ١٩٧٧ و ١٩٧٩ حيث بلغت قيمتها خلال هذه الأعوام (١٠٠,٦٠٩) مليون دينار و (١٢٢,٢٠٢) مليون دينار و (٢١٠,٣٠٢) مليون دينار على التوالي. غير أن هذه المعونات بدأت بالتناقص حيث بلغت أدنى مستوى لها عام ١٩٨٤ حيث بلغت (١٠٦,١٠٨) مليون دينار غير أن هذه المعونات لم تقل عن (١٩٧,٠١٤) مليون دينار خلال الفترة الممتدة بين ١٩٧٩-١٩٨٣ .

وبالنظر إلى الجدول رقم (٣٢) آنف الذكر نجد أن هذه المعونات نمت خلال الفترة الممتدة بين (١٩٧٣-١٩٨٢) بمعدل سنوي مثوي مقداره (٢٩,٣٩%)، في حين نجد أن هذا المعدل قد بلغ (٦,٨٤) و (٣,٩٣%)

(١) المجلس القومي للتخطيط خطة التنميه الخمسيه (١٩٧٦-١٩٨٠) البند السادس ص ٢٢ .
(٢) محمد البيطار، النفقات العامة في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ١٩٩١ ص ٥٢ .

للفترة (١٩٦٨-١٩٧٣) و(١٩٨٣-١٩٨٨) وقد ترافق ذلك النمو العالي في المساعدات خلال الفترة (٧٣-٨٢) مع تزايد الاهمية النسبيه للمساعدات، حيث نجد انها فاقت الاهمية النسبيه للايرادات المحليه خلال الاعوام (١٩٧٥ و ١٩٧٩) وشكلت ما نسبته (٤٧,٣٣%) و(٤٤,٩١%) من مجموع الايرادات الكليه لهذين العاملين ١٩٧٥ و ١٩٧٩ على التوالي .

كما يتضح من الجدول كذلك، ان الاهمية النسبيه للمساعدات الى كل من الايرادات المحليه والعامه قد بلغت (٨١,٩١%) و(٣٦,٣٥%) خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٨٢) وتدنت هذه النسبه لتصل (٣٣,٢٦%) و(١٩,٠٣%) فقط خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٨٨)، ويرجع هذا الانخفاض الى الظروف السياسيه والاقتصاديه التي اثرت على المنطقه العربيه ككل والتي تمثلت بالركود الاقتصادي العالمي وتدني الطوائف النفطيه، اضافة الى الحرب العراقيه الايرانيه والتي رتبت اعباءا كبيره على الاقتصاد العربي بما في ذلك التزامات الدول النفطيه نحو العراق والحرب، والذي ادى الى عدم الوفاء بالتزامات الدول النفطيه نحو دعم الموازنة (١).

وتجدر الاشارة هنا الى ان الفترة الممتدة بين ١٩٧٣-١٩٨٣ تميزت بوجود تدفقات هائلة من المعونات الحكوميه الى الاردن بلغت ما قيمته ٧,٣ بليون دينار . ووضع هذا التدفق الكبير للمعونات الاردن في مقدمة الدول التي تتلقى اكبر قدر من المساعدات الماليه في العالم، حيث احتل الاردن المرتبه الثامنه من بين اهم اكبر ٢٥ دولة تتلقى مساعدات، بينما احتل المرتبه الاولى من بين اهم ٢٥ دولة تتلقى اكبر قدر من المساعدات الخارجيه اذ ما قورن حجمها بعدد سكان البلد المتلقي للمساعده (٢). هذا وقد انعكس ذلك التدفق الكبير للمعونات في زيادة النطقات العامه للحكومه والتي جعلت من الانفاق الاستهلاكي يطوق الناتج المحلي الاجمالي .

(١) انظر خطاب الموازنة العامه ، سنوات مختلفه .
(٢) عهد الطانك، "اعادة تقييم المساعدات الخارجيه الرسميه"، الرأي، ٨٦/٥/٢٥ .
اوردها ايضا: هاني الحوراني مصدر سابق ص ٥٤ .

هذا وقد بينت الدراسة القياسية الحديثه التي اجراها الباحث محمد البيطار(١) ان ارتفاع اسعار النفط خلال الحقبة النفطية كان له اشرا احلاليا على النفقات العامه في الاردن، على اعتبار ان القفزة في مستويات الانفاق الحكومي كانت ترجع الى القفزة الهائلة في المساعدات خلال هذه الفترة .حيث ان هذه المساعدات كانت سببا مباشرا في تزايد وتاثر الانفاق العام خلال حقبة النفط.

هذا وعلى الرغم من عدم وجود بيانات تفصيليه حول نصيب الرواتب والاجور من النفقات الجارية للحكومة والتي يمكن ان يعتمد عليها الباحث لتحليل القياسي(٢) بين كل من المساعدات من ناحيه والانفاق على الاجور والرواتب من ناحيه اخرى ودور الاولى في زيادة الاجور والرواتب في القطاع العام، الا ان تزايد الرواتب في القطاع العام خلال فترة تدفق المساعدات يعطي دلالة على تاثير الاخير بدرجة غير قليلة بذلك التدفق كما ان الانفاق العام بشقيه الراسمالي والجاري يتاثر بالمساعدات وان كان هذا التاثر بدرجات متفاوتة .

٢- دور المعونات في زيادة الرواتب واثر ذلك على القدرة الشرائية لدى الافراد:

١- اثر المعونات على الرواتب والاجور في القطاع العام:

ان الارتفاع المستمر والمتواصل في الاسعار خلال فترة السبعينات، والذي ترافق مع تزايد في الاجور الحقيقيه في القطاع الخاص، نتيجة لنقص العرض من القوى العاملة الاردنية وما نجم عن هذه الظاهرة من دوران للعمل بين القطاع والخاص، اضافة لتسرب الكفاءات من القطاع العام واتجاهها نحو القطاع الخاص لعجز الاول عن منافسة الثاني في جذب هذه الكفاءات الامر الذي ادى الى تزايد الضغوط.

(١) محمد البيطار، مصدر سابق، ص ٦٥ .
(٢) هاروق العزام، اير عجز الموازنة على الاعتماد الاردني، رسالة ماجستير غير منشوره، الجامعة الاردنيه، ١٩٩٠، ص ٥٥ .

جدول رقم (٣٣)

تطور المساعدات الخارجية ونسبتها الى الايرادات العامة
والايرادات المحلية ونموها السنوي خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٨)
(مليون دينار)

السنة	الايرادات العامة	المساعدات الخارجية	المساعدات الخارجية الى الكلية	المساعدات الخارجية الى الايرادات المحلية	معدل النمو السنوي (%) للمساعدات
١٩٦٨	٧١,٢١٨	٤٠,١٩٩	٥٦,٦	١٥٣,٠٢	---
١٩٦٩	٨٤,٥٢٨	٣٨,٣٧٧	٤٥,٤	١١٨,٠١	٥,٠٣
١٩٧٠	٧٢,٨٠٠	٣٥,٤٢٤	٤٨,٦٥	١١٧,٠٦	٧,٦٩
١٩٧١	٩١,٢٤٧	٣٥,٣٨٦	٣٨,٧٨	٩٨,٩٦	١,٠
١٩٧٢	١٠٠,٦٥٢	٤٤,٤٥٥	٤٤,١٧	١٠٤,٤٥	٢٥,٦٣
١٩٧٣	١١٣,٩٨٦	٤٥,٦٠٨	٤٠,٠١	٩٨,٧٥	٢,٥٩
معدل لفترة	٨٩,٠٧٠	٣٩,٩٠	٤٥,٦	١١٥,٠٤	٢,٦٠
١٩٧٤	١٤٨,٩٤٠	٥٨,٨٢٤	٣٩,٤٩	٨٩,٤٧	٢٨,٩٧
١٩٧٥	٢١٢,٥٢٧	١٠٠,٦٠٩	٤٧,٣٣	١٢١,٧٦	٧١,٠٣
١٩٧٦	٢٠٦,٧١٣	٦٦,٢٣٨	٣٢,٠٤	٨٩,٤٧	٣٤,١٦-
١٩٧٧	٣٣٧,٩٦٢	١٢٢,٢٠٢	٣٦,١٦	٤٦,٥٦	٨٤,٤٨
١٩٧٨	٣٤٦,٨٨٤	٨١,٦٩٩	٢٣,٥٥	٨٥,٩٠	٣٣,١٤
١٩٧٩	٤٦٨,١٧١	٢١٠,٣٠٢	٤٤,٩١	١١١,٩٢	١٥٧,٤١
١٩٨٠	٥٢٥,٠١٧	٢٠٩,٣٠٤	٣٩,٨٧	٩٢,٥٥	٠,٤٧-
١٩٨١	٦١٧,١٢٣	٢٠٦,٣١٢	٣٣,٤٣	٤٤,٥٢	١,٤٢-
١٩٨٢	٦٥٥,٢٤٥	١٩٩,٥٨٢	٣٠,٤٥	٥٥,١	٣,٢٦-
معدل لفترة	٣٩٠,٩٥	١٣٩,٤٥	٣٦,٣٥	٨١,٩١	٣٣,٦٨
١٩٨٣	٧٠٥,٤٨٤	١٩٧,٠١٤	٢٧,٩٢	٤٩,١٨	١,٢٨-
١٩٨٤	٦٧٨,٤٣١	١٠٦,١٠٨	١٥,٦٤	٢٥,٥٦	٤٦,١٤-
١٩٨٥	٨٤٤,٨٠٠	١٨٧,٨٣٩	٢٢,٢٣	٤٢,٦١	٧٧,٢٠
١٩٨٦	٩٠٥,٤١٨	١٤٣,٧٠٧	١٥,٨٧	٢٧,٩٣	٢٣,٤٩-
١٩٨٧	٨٦٩,٩٦٩	١٢٧,٥٤٠	١٤,٦٦	٢٣,٩٩	١١,٢٤-
١٩٨٨	٩١٧,٥٦٢	١٦٤,٠٠٠	١٧,٨٧	٣٠,٣٠	٢٨,٥٨
معدل لفترة	٨٢٠,٢٧٧	١٥٤,٣٦٨	١٩,٠٣	٣٣,٢٦	٣,٣٨

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:
- البنك المركزي، بيانات احصائية سنويه (١٩٦٤-١٩٨٩) عدد
خاص تشرين اول ١٩٨٩ جدول رقم ٣٦ ، ٣٨ ص ٤٤ و٤٦ .

الاجتماعيه والاقتصادييه على الحكومة لرفع الاجور في القطاع العام (١)، وجعل الحكومه تعيد النظر في معدلات الاجور السائدة وتعتمد الى رفعها اكثر من مره خلال فتره السبعينات، وذلك تلافيًا منها للاثار السلبيه التي كان من الممكن ان تنجم في حالة غياب مثل ذلك الفعل (٢).

وهكذا فقد شكلت هذه الاساليب مجتمعه عاملا ضاغطا على الحكومه لرفع الاجور، وقد ساعد الحكومه في ذلك تسدق المساعدات العربيه وتزايدها بشكل كبير خلال الفتره بين ١٩٧٤ و ١٩٨٣، حيث ان قدرة الخزينه على الدفع تعتبر عاملا مهما واساسيا لتحمل تبعات القرارات والاجراءات المتخذة بشأن رفع الاجور. فالقدرة الماليه للحكومة والتي تزايدت نتيجة لتزايد المساعدات، ساهمت في رفع الرواتب في القطاع العام بطريقه غير مباشره.

هذا ورغم التحسن الذي طرأ على الاجور إلا ان هذا التحسن لم يكن بالقدر المطلوب (٢)، حيث ان الاجراءات التي قامت بها الحكومة لم تحل دون دوران العمل (٤) وعدم استقراره، لان البعض لم يكن يربطهم في عملهم سوى البحث عن فرصه عمل افضل . ورغبة منها في التخفيف من حدة هذه الظاهره، ولعدم قدرة نظام الخدمه المدنيه على مواجهه متطلبات رفع مستوى اجور العاملين فيه، عمدت الحكومات المتعاقبه الى اللجوء الى اسلوب انشاء المؤسسات الحكوميه المستقله التي لا تخضع لنظام الخدمه المدنيه بل وفق قوانين وانظمة خاصه بها، ومستوى متفاوت واعلى في مجمله مما يقرره نظام الخدمه المدنيه. غير ان الحكومه عادت ودمجت معظم موظفي المؤسسات المستقله، وذلك بسبب الاثار السلبيه التي نجمت عن تبني مثل هذا الاسلوب (٥).

- (١) د. كامل ابو جابر (تحرير) مصدر سابق ص ١٨٩ .
- (٢) رمزي زكي (تحرير) مصدر سابق ص ٤٣١ .
- (٣) جواد العناني وتسير عبد الجابر مصدر سابق ص ١٣١ .
- (٤) ويعرف دوران العمل بانه النسبه ما بين الموظفين الجدد وعدد المستقلين في سنه ما وعدد العمال في السنه نفسها .
- انظر : محمود عبدالفضيل وسعدالدين ابراهيم، مصدر سابق ، ص ٩٨ .
- (٥) د. كامل ابو جابر (تحرير) مصدر سابق ص ١٨٦ و ١٨٧ .

وعلى الرغم من صعوبة اجراء دراسة قياسية للبحث في مدى تاثير الرواتب والاجور في القطاع العام بالمساعدات ودورا لاخيره في رفعها وذلك لغياب المعلومات اللازمة لذلك الا انه يمكن الاستدلال على هذه العلاقة من خلال الشواهد التاليه :

- اشارت دراسة وزارة العمل(١) الى ان الحكومه قامت برفع رواتب القطاع العام عدة مرات بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨١، حيث قامت الحكومة في عام ١٩٧٥ بمنح علاوه لموظفيها، اضافة الى زيادة في الرواتب بنسب تتراوح بين (٥%-١٠%) شهريا تبعا للدرجات الوظيفية، وتم منح الموظفين الحكوميين علاوات تتراوح بين (٢٠%-٢٠٠%) من الراتب الاساسي وذلك تبعا للدرجة العلميه وحقل التخصص، وذلك خلال عام ١٩٧٧. هذا وقد حمل موظفو الحكومه على علاوات اضافيه، وفي العام ١٩٨٠ حصل الموظفون الحكوميون على زيادة في الراتب بمقدار (٧-٩) دنانير في الشهر الواحد، كما قامت الحكومه في عام ١٩٨١ بزيادة رواتب كافة العاملين فيها، حيث وصفت هذه الزيادات بانها زيادات مجزيه كما تم تعديل قانون التقاعد المدني والعسكري تعديلا جوهريا خلال نفس العام.

- بينت الدراسه التي اجراها د.محمد العكل ان مستوى الاجر النقدي للعاملين في القطاع العام، والذين حملوا على عمل لاول مره عام ١٩٧٥ وكانوا على راس عملهم وفي ذات المكان عند اجراء الدراسه، قد ارتفع خلال الفتره (١٩٧٥-١٩٨٣) بمعدل سنوي تراوح بين (١١% و ٢٠%)، بينما نما الاجر الحقيقي بمعدلات تتراوح بين (١%) و (٩%) لنفس الفتره. والجدير بالذكر ان هذا النمو كان ادنى مما هو عليه في القطاع الخاص(٢). ويعزى ذلك الى الدور الذي تقوم به النقابات، المهنيه وخاصه بالنسبه لنقابتي المهندسين والاطباء(٣).

(١) جواد العناني و تيسير عبد الجابر، مصدر سابق ص ١٣١-١٣٢ .
(٢) د. كامل ابو جابر (تحرير) مصدر سابق ص ١٩٢ و ١٩٣ .
(٣) نفس المصدر ص ١٨٩ .

- في ظل تناقص المساعدات خلال عقد الثمانينات نتيجته لتخلي بعض البلدان العربيه عن الوفاء بالتزاماتها تجاه الاردن، وفي ظل تفاقم عجز الموازنة ورغبة من الحكومه في تخفيض النفقات التي تزايدت خلال عقد السبعينات، عمدت الحكومه الى سياسه تجميد رواتب مستخدمي الدولة، وتخفيض رواتب المعينين الجدد في الوظائف بنسب تراوحت بين (٢٠%) و(٣٠%) بالنسبه المؤهلات الجامعيه العليا (كالطب والهندسه). وعلى اعتبار ان تكاليف المعيشة ارتفعت بنسبة (٣٠%) عن عام ١٩٨٠، واذا كانت الزيادات التي حصلت في رواتب الموظفين في الفترة (١٩٨٠-١٩٨٥) لم تتجاوز (١٥%)، فهذا يعني ان الدخل الحقيقي للعاملين في القطاع العام قد تراجعت بمقدار (١٥%) خلال تلك الفترة (١).
وقد أدى ذلك التدهور في الاجور الحقيقيه الى وجود (٦٥%) من موظفي الحكومه يتقاضون رواتب متدنيه تقترب من دخول الاسر الاردنيه التي تقع على خط الفقر، حيث ذكرت بعض المصادر انه يوجد حوالي (٥٠,٥٥٧) موظفا حكوميا بين الدرجه السابعه والعاشره يتقاضون رواتب متوسطها حوالي ١٠٥ دنانير شهريا (١).
بذلك فان المتتبع لتطور الانفاق الحكومي والذي يرتبط الى حد كبير بالمعونات الخارجيه، والذي انعكس في الزيادات المطردة في اجور العاملين في القطاع العام خلال عقد السبعينات وبدايه عقد الثمانينات وانخفاضها وتجميدها في عقد الثمانينات، يجد ان تدفق المعونات كان له الدور الاكبر في زيادة الاجور في القطاع العام لان قدرة الخزينه على الدفع محدوده في غياب مثل تلك المعونات، ان هذه المعونات فاقت الايرادات المحليه في بعض السنوات وغطت جزءا لا بأس به من الانفاق العام. إلا الزيادة في اجور القطاع العام في نفس الوقت تآثرت بالتغيرات التي حصلت في سوق العمل الاردني ابان السبعينات، ويعزى جزء كبير من هذه الزيادة لهذه التغيرات.

(١) هاني الحوراني، مصدر سابق، ص ١٠٠ .

(٢) صحيفة الدستور يوم ١٩٨٦/٢/٨ .

ب- القدرة الشرائية لموظفي القطاع العام:

أدت عمليات الهجرة وما ساهمت به من تدفقات للحوالات، وما أدت إليه من ارتفاع في الأجور المحليه لبعض القطاعات الاقتصادية، والذي ترافق مع وجود موجه تضخميه عمفت في البلاد خلال الفترة النفطية، والتي شكلت لدى المدخرين عامه، والعاملين في الخارج بشكل خاص رغبه في الحفاظ على القيمة الحقيقيه لمدخراتهم من خلال توظيفها في اصول شابهه كالعقارات والاراضي، أدت إلى بروز طبقه من الاغنياء مما أدى الى وجود نوع من الازدواجيه الاقتصاديه فنحن لسنا بصدد اقتصاد بل في مواجهه اقتصاديين يتعايشان جنباً الى جنب، ولكل منهما قوانينه الخاصة به حيث اصبح الاعتماد الوطني يقسم الي قطاعين قطاع داخلي محلي وآخر انفتاحي خارجي(١).

وخلالها للقطاع الداخلي المحلي والذي يشمل المعاملات الاقتصادية السلعيه والخدميه التي تتولد داخل الاقتصاد المحلي نجد ان القطاع الانفتاحي يشتمل على تشكيله واسعه من السلع والخدمات من السلع المعمره المستورده والخدمات الشخصيه والتي تمتاز بارتفاع اسعارها وانخفاض المرونه السعريه للطلب على هذه السلع.

بذلك فان الدخول التي تتولد داخل الاقتصاد المحلي دون مؤثرات خارجيه والتي تتكون بالاساس من دخول العاملين ضمن هذا القطاع انما تعكس قدره الاقتصاد الوطني على الدفع. وهي قدره محدوده ضمن مستوى الانتاجيه المحليه السائده(٢). وهكذا فقد بقي المتعاملون ضمن هذا

(١) محمود عبد الفضيل، "اثر الهجرة العماله للبلدان النفطية على تفاوت دخول الافراد وانماط السلوك الانفاقي في البلدان الممدره للعماله"، مجلة النضط والتعاون العربي، م ٦، ع ١، ١٩٨٠، ص ١٠٥.

(٢) بالنسبه لحاله الاردن يقول فرانسوا ريفيهيه: "بالطبع نجد من المفارقه ان يتمكن اقتصاد بلد ما من الاستمرار في النمو بينما يعاني من حاله تقلب مطلق، ومن الغرابه ايضاً ان تتمكن احتياجات البنك المركزي من الازدياد وان تثقل العمله شابهه بالرغم من وجود عجز تجاري مزمن فخم ويتابع بالقول: ان المفارقات الممطنعه لهذا الاقتصاد اعجوبه لا سر لها ويضيف: لا يمكننا التحدث عن سياق اقامه بنيه صناعيه متماسكه".

- للمزيد انظر: فرانسوا ريفيهيه، مصدر سابق ص ٤٩-٥٥.

القطاع (ذوي الدخل المحدود من موظفي القطاع العام) يعيشون ضمن نطاق امكانياتهم المحدوده، وذلك بتعاملهم فقط مع سلع الاستهلاك الضروري وخدمات الصدة والتعليم المقدمه من الحكومه (١).

اما عن الطبقات التي استفادت من افرازات الطفره النفطيه من ملاك الاراضي واسر العاملين في الخارج، اضافه الى كاسبي الاجور في بعض القطاعات للاقتصاديه، فقد أصبح تعاملهم مع القطاع الانهياحي وتولدت لديهم انماطا من الاستهلاك التفاخري والترهي، والذي وصل الى حد البذخ في بناء المساكن وشراء السيارات الثمينه (٢)، اضافة الى شراء أحدث النماذج الاوروبيه من السلع المستورده وان الناظر لبعض مناطق عمان الغربيه لسوف يعتريه الشك في انها مناطق واحياء اوروبيه لشدة التشابه بينها.

وبقيليل من التحفظ يمكن القول بان تأثير المشاهدة والمحاكاة (Demonstataion efect) قد لعب دورا كبيرا في انتشار وتغلغل عناصر النمط الاستهلاكي الجديد السائد، لدى الطبقات الشعبيه محدوده الدخل والتي تنتمي ثقليديا للقطاع الداخلي (٢)، حيث ان الاستهلاك المترف لم يقتصر على طبقة الاثرياء، بل انتقل وشاع لدى مختلف الطبقات، واشاع تقاليد ومستويات استهلاكيه لا تتناسب مع الدخول الحقيقيه للافراد. وقد ساهمت سياسة الباب المفتوح باتجاه المستوردات التي انتهجتها الحكومه، في استشراف النزعه الاستهلاكيه لدى المجتمع الاردني ككل (١).

-
- (١) اشبتت دراسات نفقات الاسره التي اجريت في الاردن اضافة للدراسات المتعلقة بالفقر هذه الحقيقه .
 - (٢) رمزي زكي (تحرير) مصدر سابق ص ٤٣٣ .
 - (٣) أدى هذا النمط الاستهلاكي الى هرب جماعي من الاعمال الانتاجية التي تدر دخلا محدودا الى النشاطات الطفيليه التي تدر دخولا عاليه، وذلك في حاله الفشل في الهجره للخارج، مما زاد من الشعور بالغربه والاغتراب في المجتمع الاردني.
 - انظر: محمود عبدالفضيل، "اشر هجرة العماله"، مصدر سابق، ص ١٠٨ .
 - انظر أيضا: وزارة العمل المؤتمر الرابع ص ١٦١ .
 - (٤) انظر الجدول رقم (٢٧) من هذه الدراسه .

- ١٠٩ -

هذا وعلى الرغم من تسدني القوة الشرائية لدى ذوي الدخل المحدود، وذلك نتيجة للتضخم السائد الذي حصل في السبعينات، إلا أن توفر بعض الظروف الموضوعية مثل ظاهرة البيع بالتقسيط، والتي سبق وأن أشرنا إليها، ساهمت إلى حد كبير في تسهيل عملية اقتناء السلع المستوردة فعلى الرغم من عدم قدره المستهلك على شراء السلعة نقداً وفرة له البائع فرصة شراء هذه السلع بالتقسيط، ولا ننسى كذلك أن ظاهرة الاستهلاك لا تفسرها فقط العوامل الاقتصادية حيث أن التقليد والمحاكاة والاستهلاك التظاهري، كلها عوامل تساعد على انتشار الأنماط الاستهلاكية الترفيحية لدى محدودي الدخل، وكذلك فإن الزيادات المحدودة في الأجور والرواتب لدى موظفي القطاع العام في فترة السبعينات توجهت لدعم الاستهلاك وزادت الميول الاستهلاكية لدى الأفراد.

٣- التحليل القياسي لآثار المعونات الخارجية على الدخل القومي:

تعاني الدول النامية (١) منذ زمن بعيد من مشكلات عديده أهمها ضعف الإنتاجية، وتدنّي معدلات الدخل الفردي، وسوء توزيع الدخل (٢) ومحدودية المصادر الرأسمالية، والفقراء العام. ونتيجة للاوضاع السيئة في الدول النامية، فقد وصفها بعض الاقتصاديين بالدائرة المفرغة، وللخروج من هذه الدائرة كان لا بد من البحث عن مصادر ماله لتمويل عجلة التنميه، وقد كانت القروض والمساعدات أهم المصادر الماليه التي اعتمدها لتحقيق هذا الهدف.

هذا وقد احتلت المساعدات والقروض الخارجية مكانه هامه في الدراسات الاقتصادية خاصة بعد الحرب العالميه الثانيه. وقد اختلف كثيرا من الباحثين حول الاثار الاقتصادية للقروض والمساعدات على

(١) رياض المومني، "اثر رأس المال الاجنبي (القروض والمساعدات) على التنميه الاقتصاديه"، مجلسه أبحاث اليرموك، المجلد ٣، العدد ٢، ١٩٨٧ ص ٧-٢١.

(٢) أهم ما تعاني منه الدول النامية سوء توزيع الدخل، حيث أن ٢% من السكان يحصلون على ٧٥% من الدخل القومي.

اقتصاديات الدول النامية، حيث يرى اقتصاديو المدرسة التقليدية (Conventional school) ان لراس المال الاجنبي (القروض والمساعدات) تاثيرا ايجابيا على اقتصاديات الدول النامية، حيث تؤدي هذه القروض والمساعدات الى اغلاق فجوة الادخار (Saving-gap) كما تقوم ايضا باغلاق فجوة العملات الاجنبية (Foreign-exchange-gap) وذلك لان القروض والمساعدات تؤدي الى زيادة الاستثمار بنفس حجم المساعدة او القرض كما تؤدي ايضا الى زيادة التراكم الرأسمالي المحلي من خلال زيارة الدخل ومعدل الادخارات المحليه، وعلاوه على ذلك تقوم بزيادة الاستثمارات بطريقه غير مباشره من خلال توفير الاموال اللازمه لاستيراد السلع الرأسماليه اللازمه لعملية التنمية.

ويرى اقتصاديو المدرسة غير التقليدية التجديديه (Revisinist school) رايًا مغايرًا حيث يرون ان تاثير راس المال الاجنبي ضعيف ان لم يكن سالبا على معدل النمو في الدخل القومي، حيث ان جزأ كبيرا من القروض والمساعدات يستخدم لزيادة الاستهلاك وليس لزيادة الادخار، وذلك لان تركيبه المصروفات الحكوميه تميل لمالح الاستهلاك. كما ان جزء كبيرا من القروض والمساعدات يخصص الى نشاطات غير انتاجيه ومشاريع البنيه التحتيه كالطرق والجسور والمطارات.

ولمعرفة التاثير الحدي للمساعدات الخارجيه على النمو الاقتصادي في الاردن يمكن كتابه النموذج التالي(١).

$$Y = B_0 + B_1 (F/Y) \dots\dots\dots (1/2)$$

حيث ان

* Y : معدل النمو في الناتج المحلي (بالمليون دينار)

F : المساعدات بدون مقابل (بالمليون دينار)

Y : الناتج المحلي الاجمالي (بالمليون دينار)

F/Y : BF

B1, B0 : معالم النموذج

(١) انظر: الملحق رقم (٢).

ويفترض النموذج السابق ان مصدر الاستثمارات هو المساعدات الخارجية فقط حيث (I=F) حيث ترمز F للمساعدات فيما ترمز I للاستثمارات، وتجدر الاشارة الى ان المدرسه التجديديه نفترض ان قيمة B1 سالبه او قيمة موجبه ضعيفه الدلاله وغير مقبوله احصائيا .

لقد تم تقدير معالم النموذج اعلاه لساردن خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٨) بطريقه المربعات الصغرى OLS. وذلك بعد تقييم المعلومات الوارده في الجدول رقم (١٦) بالملحق رقم (١) باسعار عام ١٩٧٣ . هذا وقد كانت نتائج التحليل الاحصائي على النحو التالي:

$$Y = 0.063 + 0.405 BF \dots\dots\dots (٢/٢)$$

$$* t \quad (1.444-)(2.903)$$

$$** R^2 = 0.307 \quad \bar{R}^2 = 0.271 \quad F = 8.430 \quad D.W = 1.965$$

بالنظر الى نتائج التحليل الاحصائي نجد ان قيمة R² منخفضة نسبيا حيث ان المتغير المستقل BF يفسر فقط (31%) من المتغيرات الحاصله في المتغير التابع Y . ونلفت الانتباه الى ان هذه النتيجة ليست غريبه ، اذا ان هذه المعادله ليست هيكلية فالمساعدات ليست

* t : القيمة بين الاقواس تمثل قيمه t الماخوذه من التحليل الاحصائي.
 ** R : يعرف معامل التحديد R² بأنه النسبه التي فسرتها المتغيرات المستقلة في النموذج من التشتت الحاصل في المتغير التابع (النمو في الناتج المحلي) وتحسب كما يلي :-

$$R^2 = \frac{\sum (Y - \bar{Y})^2}{\sum (Y - \bar{Y})^2} = \frac{SSR}{SST} = \frac{\text{التباين المفسر}}{\text{التباين الكلي}}$$

- لمزيد من التفاصيل انظر: عصام شريف، مقدمه في القياس الاقتصادي، دار الطليعه للطباعه والنشر، بيروت ١٩٨٣ ، ص ١٦٨ .

- R² : ان هذا المقياس ياخذ بعين الاعتبار عدد المتغيرات المستقلة وعلاقتها بعدد المشاهدات ويعرف كما يلي:

$$\bar{R}^2 = R^2 - \frac{K - 1}{N - K} \times (1 - R^2)$$

انظر:

Jan Kamenta, Elements of Econometrics, Macmillan Publishing Co., Inc New York , 1971, p

العامل الرئيسي المؤثر على النتائج المحلي (1). وبالتالي فان تدني قيمه R^2 لا يثير قلق، ويعبر من نتيجه منطقيه ومقنعه اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان هذا النموذج يهدف فقط إلى تبيان اثر المساعدات على النتائج المحلي ومدى معنوية هذا التأثير احصائيا (2).

وعند اجراء اختبار (t) لتحديد معنويه معلمه المتغير المستقل (المساعدات) عند مستوى معنويه 5% وجد ان قيمه t المحسوبه هي نتائج التحليل الاحصائي (2.903) اكبر من قيمه t الماخوذه من جدول t. مما يعني ان التأثير الحدي للمساعدات الخارجيه والبالغ (0.403) موجب وذو دلالة عاليه احصائيا. وتعني هذه النتيجة من الناحيه الاقتصادية ان الاعتماد على المساعدات الخارجيه سواء من الدول العربيه او الاجنبيه، له اثر ايجابي على النتائج المحلي في حاله الاردن، وهذا يعني ان المساعدات العربيه التي تدفقت على الاردن خلال فترة الطفرة النفطية كان لها اثر كبير على النتائج المحلي الاجمالي.

وعند اجراء اختبار F تبين ان معاملات مقدرات النموذج ككل كانت معنويه وذلك لان قيمه $F * F$ المحسوبه في نتائج التحليل الاحصائي كانت اكبر من F الماخوذه من جدول F عند مستوى معنويه (1%) كذلك تم اجراء اختبار دربن واتسون (D.W) للنموذج اعلاه لمعرفة فيما اذا كان هناك مشكلة ارتباط خطي متسلسل Autocorrelation بالنموذج (2)، ظهر عدم مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج عند مستوى معنويه 5% (1). وعلى الرغم من ان النتائج الاحصائيه التي توصلنا اليها تدعم الراي القائل بضرورة الاعتماد على المساعدات او غيرها من مصادر

(1) T.Dudley wallace and J.lew Silver, Econometrics. Addison - Wesley Publishing Company.Inc, New York 1988 pp 123 - 125

(2) انظر الملحق رقم (2) .
 (3) انظر الملحق رقم (2) في الملاحق.
 (4) اذا كانت $du < d < 2$ لا يوجد ارتباط متسلسل
 $2 < d < 4-du$ لا يوجد ارتباط متسلسل
 $0 < d < du$ يوجد ارتباط متسلسل موجب
 $4-dl < d < du$ يوجد ارتباط متسلسل سالب
 لا يمكن التحديد $dl < d < du$
 لا يمكن التحديد $du < d < 4-dl$

التمويل لكسر الحلقة المفرغة وتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب. إلا أن ذلك لا يعني بأن زيادة الاعتماد على هذه المساعدات سوف يؤدي إلى مزيداً من النمو الاقتصادي هذا إذا أخذنا بعين الاعتبار الآثار المترتبة على الاعتماد المفرط على المساعدات في المدى البعيد.

إن الاعتماد على المساعدات الخارجية سواء من الدول العربية أو الأجنبية، يعني الاعتماد على ظروف خارجة عن سيطرة الاقتصاد الوطني ويعني في الوقت نفسه مزيداً من التبعية للخارج والارتهاق إلى رغبات الدول المانحة لهذه المساعدات حيث إن المساعدات لا تكون مجانية، وهذا بالطبع يمس استقلال البلاد الاقتصادي والسياسي وله عواقب خطيرة على الاقتصاد الوطني في المدى البعيد. بذلك فإن الاعتماد على المساعدات الخارجية وإن كان له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى القصير كما بينته المعادلة رقم (٢/٢) فإن تلك النتيجة لا يمكن أن تنسحب على المدى الطويل خصوصاً في حاله تخفيض المساعدات فجأة، ودون سابق انذار أو في حاله انقطاعها كلياً.

عند إضافة القروض الخارجية ومن أجل جعل المعادلة (١/٢) أكثر تعبيراً عن الواقع فيمكن كتابة المعادلة (١/٢) على النحو التالي:

$$Y = B_0 + B_1 (B+F) / .Y \quad \dots\dots\dots (1/2)$$

حيث أن

$$* \quad Y, F, Y, B, B_0, B_1 \text{ : كما عرفت سابقاً}$$

B : المسحوب من القروض الخارجية

وتفترض المعادلة السابقة أن مصدر الاستثمارات هو القروض والاستثمارات فقط $(I = B + F)$ وترى المدرسة غير التقليدية أن قيمة B_1 سالبة أو قيمة موجبة ضعيفة الدالة وغير مقبولة احصائياً.

وعند تقدير المعادلة أعلاه بطريقة OLS وذلك بعد تقييم المعلومات الواردة في الجدول رقم (١٦) بالملحق رقم (١) بأسعار عام ١٩٧٣ كانت نتائج التحليل الاحصائي على النحو التالي:

$$* \\ Y = 0.078 + 0.306 (B+F) / Y \dots\dots\dots (\overline{Y/Y}) \\ t \quad (1.537-)(2.749) \\ R^2 = 0.285 \quad \overline{R}^2 = 0.247 \quad F = 7.557 \quad D.W = 1.966$$

يلاحظ من خلال النظر إلى نتائج التحليل الإحصائي أن قيمة R^2 انخفضت عند إضافة القروض حيث انخفضت قيمتها من (0.307) إلى (0.285) ويمكن أن يعزى ذلك لانخفاض إلى وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة لأن هذا النوع من الدراسات يعاني من هذه المشكلة، لذلك تم تقدير المعادلة رقم (١/٢) بطريقة أخرى حيث استبدلت المساعدات بالقروض واعتبر مصدر الاستثمارات هو القروض فقط، وكانت نتائج التحليل الإحصائي على النحو التالي:

$$* \\ Y = 0.0304 + 0.168 (B/Y) \dots\dots\dots (\overline{1/Y}) \\ t \quad (0.810)(0.754) \\ R^2 = 0.029 \quad F = 7.568 \quad D.W = 1.397$$

يستخلص من النتائج الواردة في المعادلة رقم (١/٢) أن قيمة $B1$ قيمة موجبة ضعيفة الدلالة وغير مقبولة إحصائياً، وهذا يعني أن التأثير الحدي للمسحوبات من القروض الخارجية ضعيف ولا يختلف معنوياً عن الصفر، وهذه النتائج تنسجم مع وجهة نظر المدرسة غير التقليدية، ويمكن أن تعزى هذه النتائج إلى عدة أمور منها (١) انخفاض المدخرات الوطنية، وزيادة نسبة رأس المال إلى الإنتاج، وتوجه القروض إلى مشاريع غير إنتاجية، وزيادة مدفوعات خدمة الدين الخارجي، هذا بالإضافة إلى توجه معظم القروض نحو مشاريع البنية التحتية، أما عن مدفوعات خدمة القروض فقد ازدادت بشكل كبير خلال عقد الثمانينات وقد أثرت سلباً على الاقتصاد الأردني.

(١) انظر: رياض المومني، مصدر سابق، ص ١٦ .

ونخلص الى نتيجة مفادها، ان الاعتماد على مصادر الدخل الوطني هي احدى وانفع للنهوض بالاقتصاد الوطني، كما ان النمو الاقتصادي يجب ان يكون ذاتي التوليد ليحمل صفه الاستمرار والثبات على وتسييره واحدة ولا شك ان الدعوات التي يطلقها اقتصاديو الغرب بشأن ضرورة اعتماد الدول النامية على المساعدات والقروض ورأس المال الاجنبي بشكل عام لا يراد بها مصلحة تلك الدول، وخير دليل على ذلك الازمة الخانقة التي تعيشها معظم البلدان النامية، حيث شهد عقد الثمانينات ما يعرف بازمة الديون العالمية وبانت معظم الدول النامية تدور في حلقة مفرغة حقيقيه هي الديون الخارجيه .

٤- تحليل العلاقة بين الدخل القومي والاستهلاك الخاص:

قبل تحليل العلاقة بين الدخل القومي والاستهلاك الخاص من اجل التوصل الى دالة الاستهلاك الخاص، لابد من الاشارة الى الفرضيات التي استقرت في الفكر الاقتصادي بخصوص دالة الاستهلاك والتي تناقش اساسا علاقة الانفاق الاستهلاكي الخاص بالدخل وخصوصا تلك التي حاولت تحليل أثر التدفقات النقديه (المفاجئه) (١) على الانفاق الاستهلاكي.

١- فرضيات دالة الاستهلاك:

- فرضية الدخل المطلق (Absolute Income Hypothesis)
افترض الاقتصادي كينز ان الدخل هو المحدد الرئيسي للانفاق الاستهلاكي الخاص حيث ان التغييرات في الاستهلاك الخاص تفسرها

(١) ازدادت الاهمية النسبية لمحاولات العاملين في الخارج خلال فترة الطفرة النفطية حيث اصبحت من البنود الرئيسية لمكونات الدخل القومي.

- انظر: اسماعيل زغلول، مصدر سابق، ص ٦٩ .
يضاف الى ذلك التدفق الكبير للمساعدات الخارجيه - معظمها من دول عربيه - خلال الطفرة النفطية، بحيث ساهمت هذه الاخيره في نمو الدخل القومي المتاح.

بصوره اساسيه التغيرات في الدخل (١). وتتخذ داله الاستهلاك الكينريه الميغه التاليه (٢):

$$C = B_0 + B_1 Y \dots\dots\dots (٣/٢)$$

حيث أن:

B_0 = تمثل قيمة الانفاق الاستهلاكي الخاص عندما يكون

الدخل مساويا للصفر وهندسيا تمثل مقطع المنحنى.

B_1 = تمثل قيمة الميل الحدي لسلاستهلاك، وهندسيا تمثل درجه

ميل المنحنى (٣).

- فرضية بروان (Brown Hypothesis)

قدم الاقتصادي ت.م براون (T.M. Brown) عام ١٩٥٢ فرضيه

تقول بان عدم مسايره التغيرات في الانفاق الاستهلاكي في الاجل

(١) ان العلاقه الداليه التي تحدث عنها كينز هي علاقه بين الدخل الحقيقي والانفاق الاستهلاكي الحقيقي اللذان يعودان لنفس الفترة الزمنية. كما أن الدخل يمثل صافي الدخل الموجود تحت تصرف الاشخاص لاغراض الانفاق وهو ما يعرف بالدخل المتاح، وفي حالة الاردن يتجاوز هذا الدخل المتاح الدخل القومي الاجمالي. - انظر: الدكتور عبد الله المالكي، "حكاية الادخار السالب والادخارات الاجنبيه"، مجلة البنوك في الاردن، المجلد السادس، العدد الثاني شباط ١٩٨٧ ص ٣٨.

- وانظر ايضا: John, M.Keynes, The General Theory of Employment, Interest and Money, New York, harcourt, Bare and world Inc., 1936, P. 306.

(٢) انظر: M:C.Timbrell "Consumption Functions" Topics in Applied Macroeconomics, London, Macmillan, Co 1976, P 167.

هذا وقد اجريت في اعقاب الحرب العالميه الثانيه العديد من الابحاث التطبيقيه لاختبارفرضية كينز لتفسيرالسلوك الاستهلاكي واستندت هذه الابحاث في الاصل الى بيانات الدخل الاستهلاكي للولايات المتحده، وقد اظهرت هذه الابحاث ضعف قدره دالة كينز على التنبؤ لفترة ما بعد الحرب العالميه الثانيه.

انظر: Grander Ackley, Macroeconomic - Theory, New York, The Macmillan . Co. 1968. P246 - 249.

(٣) انظر الملحق رقم (٣).

(٤) Susan. W. Bruch and Diane Werneke, "The stock of consumer durables and personal saving decision"The Review of Economics and Statistics, Vol. I, No. 1975, p. (141-151).

انظر ايضا:

Balvir Sing and Aman Villah, "Consumption function: The Parmanent Income versus the habit persistence hypothesis", The Review of Economics and Statistics, Vol. LVIII, No. 1, 1976, p. 96.

القصور ، للتغيرات في مستويات الدخل تعود الى الارتباط القوي بين مستوى الانفاق الاستهلاكي وعوامل اجتماعيه ونفسيه كالعاده والعرف والمستويات الاجتماعيه ، وغيرها من العوامل غير القابله للتغير في الاجل القصور وتؤدي بالتالي الى تباطوء في تغيير الانفاق الاستهلاكي مقارنة بالتغير الذي يحدث على الدخل. وبناء على ذلك قام براون بادخال مستوى الانفاق الاستهلاكي في السنه السابقه كمتغير في داله الاستهلاك على اعتبار ان هذا المستوى هو نتاج تلك العوامل ، بالاضافه الى انه يحمل في طياته اثر اعلى مستوى للدخل السابق الذي افترضه كل من ديزنبري وموديليان. هذا وقد اقترح براون الميغه التاليه لداله الاستهلاك .

$$C = B_0 + B_1 Y + B_2 C_{-1} \dots \dots \dots (٤/٢)$$

- فرضية ميلتون فريد مان (Permanent Income Hypothesis)

يرى الدكتور محمود عبدالفضيل ان الانماط الاستهلاكيه المتكونه نتيجته لتدفق حوالات العاملين في الخارج عاده ما تكون اقرب الى صيغه فريدمان Freadman لداله الاستهلاك، والتي تقوم على ان الاستهلاك الخاص يتحدد بمستويات الدخل السابق (الدخل الدائم) خلال فترة زمنييه محدده ، حيث ان كل مستهلك يتمتع بدخل افتراضي دائم والذي لا يجعله يتجه لتخفيض استهلاكه عند انخفاض مستوى دخله الجاري القابل للتمرفه، وانما يحاول الاستمرار في الحفاظ على مستواه المعيشي ونمطه الاستهلاكي السابق، عن طريق السحب من مدخراته السابقه وحتى في بعض الاحيان وان لزم الامر الافتراض من الاخرين(١).

هذا وتتخذ داله استهلاك فريدمان الميغه التاليه بعد اجراء المعالجه الجبريه اللازمه (٢).

$$C = K (1-B) Y(t) + B C(t-1) \dots \dots \dots (٥/٢)$$

(١) محمود عبد الفضيل و ابراهيم سعد الدين، انتقال العماله العربيه المشاكل، الاثار السياسات، مركز دراسات الوجده العربيه، بيروت ١٩٨٣، ص ٩٣ .

(٢) انظر الملحق رقم (٣).

- فرضية الدكتور علي عبد القادر(١)

يرى الدكتور علي عبد القادر ان دالة الاستهلاك يمكن ان تتأخذ شكلا من الاشكال التاليه :

- ان تتم اعاده تعريف الدخل المتاح او لا بحيث يتضمن عنصرا من الحوالات وبعدها يتم تعريف الداله على الدخل المعدل(٢) وفي هذه الحالة ، و اذا كانت الحوالات في جملتها تمثل دخلا متاحا ، فإن ذلك سيعني تساوي الميل الحدي للاستهلاك لكل من الناتج المحلي الاجمالي والحوالات . اما اذا افترض ان جزءا من الحوالات هو الذي يمثل دخلا متاحا فان الميل الحدي للاستهلاك من الحوالات سيقل عن الميل الحدي من الناتج المحلي.

- ان يفترض عموما اعتماد الاستهلاك على كل من الناتج المحلي الاجمالي والحوالات على اساس انماط سلوكيه تختلف عن بعضها البعض وبحيث تتحدد الميول الحديه لكل منهما بطريقه مستقله عن الاخرى.

و اذا ما اخذنا بالفرض الذي يجعل من دائسه الاستهلاك كمتغير تابع تعتمد على كل من الحوالات والناتج المحلي الاجمالي كمتغيرات مستقله فيمكن صياغة هذه الفرضيه رياضيا على النحو التالي:

$$C = B_0 + B_1 \text{ GDP} + B_2 \text{ RT1} \dots\dots\dots (٥/٢)$$

(١) رمزي زكي، (تحرير)، مصدر سابق، ص ٢٢ .
(٢) ان التمدي لدراسه الاشار التجميعيه لتدفق الحوالات يتطلب اعاده صياغة على المستوى النظري للنموذج الاقتصادي الذي عاده ما يتم استخدامه ضمنيا في ادبيات الهجرة العربيه ، ولعل اهم تعديل تتطلبه اطروحة استهلاك الحوالات هو اعاده النظر في تعريف الدخل المتاح للاقتصاد الوطني بحيث يتضمن هذا الدخل عنصرا للحوالات المتدفقه عبر القنوات غير الرسميه هذا على الرغم من ان الحوالات بالسوق السوداء هي اصلا دخل متاح لافراد وتؤثر على الاستهلاك. ولا بد من الاشاره هنا الى ان صعوبه حساب هذه التدفقات غير الشرعيه يجعل من الصعوبه بمكان الاخذ بالفرض في البند(١) خصوصا وان الاراء متضاربه حول حجم هذه الحوالات في حالة الاردن، ولما كانت اطروحة استهلاك الحوالات تهتم فقط بتبيان اثر الحوالات على الاستهلاك ولم تحدد الطريقه التي تتاثر بها دالة الاستهلاك فيمكن الاخذ بالفرض (ب) وتطبيقه على حالة الاردن.
انظر بهذا الخصوص: المصدر السابق الصفحات ٢٢ ، ٢٣ ، ١٢٣ ، ١١٨ .

حيث ان :

C : الاستهلاك الخاص (بالمليون دينار)

GDP : يمثل الناتج المحلي الاجمالي (بالمليون دينار)

RT1 : يمثل حوالات العاملين في الخارج (بالمليون دينار)

B1, B2, B3 : تمثل معاملات المتغيرات المستقلة .

- أسلوب آخر لتقدير دالة الاستهلاك

لما كانت دالة الاستهلاك التي اقترحها الدكتور علي عبد القادر تعالج موضوع اثر حوالات العاملين في الخارج و اشار الهجرة بشكل عام فقد اغفلت دور المساعدات الخارجية التي تتلقاها الدول المصدرة للعمالة والتي تشكل مصدر خارجيا اخر للتدفقات النقدية . لذلك فان دالة الاستهلاك التي اقترحها الدكتور عبد القادر اخذت بعين الاعتبار فقط دور كل من الناتج المحلي وحوالات العاملين في الخارج كمتغيرات مستقلة مؤثرة على الانفاق الاستهلاكي الخاص .

ولما كان بحثنا ينصب على الاثار التي تركتها الطفرة النفطية ، والتي تزامن فيها تزايد كل من حوالات العاملين في الخارج مع تزايد المساعدات الخارجية كنتائج للظروف الطفروية التي مرت بها المنطقة العربية ككل ، فلا بد من بناء دالة استهلاك (١) تاخذ بالحسبان اثر المساعدات أو الحوالات بدون مقابل بالاضافة إلى الحوالات والناتج المحلي الاجمالي كمتغيرات مستقلة مؤثرة على الانفاق الاستهلاكي الخاص . وذلك لان الحوالات التي تتلقاها الحكومه تشكل جزءا مهما من الدخل المتاح للافراد وبالتالي لها تاثير على الانفاق الاستهلاكي الخاص والذي يتطلب عدم اغفالها .

(١) تفاوت تاثير الطفرة النفطية على الدول العربية حسب الدوله فكان اشرها شديدا على الدول النفطية واقل من ذلك على الدول المصدرة للعماله ، وتخلق في الوقت ذاته مساعدات من الدول النفطية ، في حين كان تاثير الطفرة اقل عندما يقتصر الامر على تصدير البند العامله فقط .

بذلك فان بناء داله استهلاك تتضمن اشر حوالات العاملين في الخارج والمساعدات التي تتلقاها الحكومه ، تكون داله اكثر تمثيلا للواقع الاردني خصوصا وان الاردن تلقى خلال عقد السبعينات تدفقات نقدية هائلة على شكل حوالات ومساعدات بحيث شكلت هذه التدفقات دخلا اضافيا ، وساهمت في زيادة الدخل المتاح للأفراد ، الامر الذي انعكس في تنامي الانفاق الاستهلاكي الخاص .

هذا ويمكن ان تاخذ داله الاستهلاك المطلوبه الصيغة التاليه :

$$C = B0 + B1 \text{ GDP} + B2 \text{ RT1} + B3 \text{ UR} \dots\dots\dots (٦/٢)$$

بحيث ان :

C , B0 , B1 , B2 : كما عرفت سابقا

UR : صافي الحوالات بدون مقابل (بالمليون دينار)

B3 : معامل المتغير المستقل UR

ب- تقدير داله الاستهلاك في الاقتصاد الاردني:

بعد استعراض فرضيات كل من كينز وبراون وهيردمان ، سوف يتم في هذا الجزء اختبارها بالنسبه للاقتصاد الاردني بهدف التعرف على اقدرها على تفسير سلوك الانفاق الاستهلاكي الخاص في الاردن . كما سيقوم الباحث بتطبيق داله الدكتور علي عبد القادر والداله المقترحه على الاقتصاد الاردني ، من اجل معرفه التأثير الحدي للمساعدات الخارجية وحوالات العاملين في الخارج كمتغيرات مستقلة على المتغير التابع الانفاق الاستهلاكي الخاص .

هذا وقد قام الباحث باستخدام طريقه المربعات الصغرى (O.L.S) لتقدير معادلات الانحدار لدوال الاستهلاك المختلفه بعد ان تم تجميع المعلومات الوارده في الجدول رقم (١٦) بالملحق رقم (١) باسعار عام ١٩٧٣ . وكانت النتائج كما يلي :-

$$* \quad C = -2.715 + 0.594 Y_d \dots\dots\dots (٧/٢)$$

$$t \quad (0.16) \quad (20.51)$$

$$R^2 = 0.957 \quad \bar{R}^2 = 0.954 \quad F = 420.84$$

$$D.W = 1.04$$

$$* \quad C = 9.53 + 0.376 Y_d + 0.379 \text{ Cons}(t-1) \dots (٨/٢)$$

$$t \quad (0.851) \quad (7.47) \quad (4.68)$$

$$R^2 = 0.981 \quad \bar{R}^2 = 0.918 \quad F = 452.802$$

$$D.W = 2.02$$

$$C = 0.40 Y_d + 0.37 \text{ Cons}(t-1) \dots\dots\dots (٩/٢)$$

$$t \quad (9.04) \quad (4.64)$$

$$R^2 = 0.998 \quad \bar{R}^2 = 0.997 \quad F = 4095.08$$

$$D.W = 1.952 \quad D.W = 1.052$$

وبالنظر الى المعادله رقم (٧/٢) يلاحظ ان اشارته معامل الدخل المتاح قد جاءت كما هو متوقع من الناحيه النظرية ، حيث اشارت الى وجود علاقه طردية بين كل من الاستهلاك الخاص والدخل المتاح . كما يلاحظ ايضا ان القوة التوضيحية للمعادله رقم (٧/٢) عالية ، حيث ان (٩٥,٧%) من التغيرات في الاستهلاك الخاص يمكن تفسيرها بالتغيرات

* نلقت الانتباه ان المعادله رقم (٧/٢) تمثل الداله الكينريه فيما تشمل رقم (٨/٢) داله بروان .

(١) تجدر الاشارة الى ان تدني قيمة الميل الحدي للاستهلاك في الداله (٧/٢) يعزى في الاساس الى اعاده تعريف الدخل المتاح (Yd) حيث تم تعريفه بحيث شمل الحوالات دون مقابل مضافة الى الدخل القومي الاجمالي . ولما كان جزء من هذه الحوالات يتوجه الى الاستثمارات والقسم الاخر يدعم الاستهلاك فقد أدى ذلك إلى تقليص الميل الحدي للاستهلاك من الدخل المتاح ويذكر أنه عندما تم تقدير هذه الداله والدوال الأخرى كدوال في الدخل المحلي الاجمالي والدخل القومي الاجمالي تبين أن الميل الحدي للاستهلاك قد ازدادت قيمته وكانت قريبة من القيمة التي توصلت إليها العديد من الدراسات .

انظر: الجدول رقم (١٧) بالملحق رقم (١) .

في الدخل المتاح. وعند اجراء اختبار t وجد ان معلمه المتغير المستقل الدخل المتاح كانت مقبولة احصائيا عند مستوى معنويه (٥%) كما اظهر اختبار F ان الداله ككل معنويه .

وعند اجراء اختبار دربن واتسون D.W اظهرت نتائج الاختبار انه لا يمكن تحديد فيما اذا كانت مشكله الارتباط الخطي المتسلسل (Serial correlation) موجوده ام لا .

اما عن التفسير الاقتصادي لهذه المعادله فيعني ان الميل الحدي للاستهلاك في الاردن يقدر بحوالي (٠,٥٩) وهذا يعني انه ان زاد الدخل المتاح بمعدل دينار واحد فان (٠,٥٩) من هذا الدينار تذهب للاستهلاك الخاص. اما عن معامل المرونه ما بين الاستهلاك الخاص والدخل المتاح فقد بلغ (٠,٩٨) وتعني هذه النتيجة انه اذا زاد الدخل المتاح بمعدل (١%) فان الاستهلاك الخاص سوف يزداد بمعدل (٠,٩٨%) وهو ما يشير الى ان المرونه الداخليه للاستهلاك الخاص في الاردن متدنيه (١).

أما عن الميغنه الافضل والاقدر على تفسير سلوك الانفاق الاستهلاكي الخاص في الاردن بين الصيغ الثلاث اعلاه ، وجد ان صيغه (فريدمان) او المعادله رقم (٩/٢) هي الافضل حيث اظهرت الاختبارات الاحصائيه والقياسيه ان المعادله رقم (٩/٢) هي افضل داله مقدره للاستهلاك الخاص في الاردن، حيث نجد ان حوالي (٠,٩٩٨) من التغيرات في الاستهلاك الخاص يمكن ان تفسرها التغيرات في الدخل المتاح والتغيرات في الاستهلاك الخاص في السنه السابقه . هذا وقد اظهر اختبار F ان معلمات مقدرات المعادله رقم (٩/٢) كانت مقبولة احصائيا عن مستوى معنويه (١%) ، وعند اجراء اختبار t لتحديد معنويه كل متغير مستقل لوحده عند مستوى معنويه (٥%) نجد ان مقدرات معلمات

(١) انظر الجدول رقم (٣٣) .
- بينت دراسه ابراهيم ابو سمره ان المرونه الداخليه في الاردن تساوي (٠,٧٥٩) انظر: ابراهيم ابو سمره ، مصدر سابق، ص ٣٨ .

المتغيرين المستقلين كانت مقبوله احصائيا لان قيمة t المحسوبة كانت اكبر من t الجدوليه .

وباجراء اختبار دربن واتسون D.W وجد ان هذه المعادله لا

تعاني من مشكله الارتباط الخطي Non Serial Correlation .
اما عن التفسير الاقتصادي لهذه المعادله فيعني أنه اذا زاد الدخل المتاح بمعدل دينار واحد، فان الانفاق الاستهلاكي الخاص سوف يزداد بمعدل (٠,٤٠) دينار. كما ان زيادة الانفاق الاستهلاكي في السنه السابقه بمعدل دينار واحد سوف يؤدي الى زيادة الانفاق الاستهلاكي الخاص في السنه الحاليه بمقدار (٠,٣٧) دينار.

بذلك وباعتماد على النتائج الاحصائيه والقياسيه حول سلوك الانفاق الاستهلاكي الخاص في الاردن تبين ان العوامل الاجتماعيه والنفسيه والمستويات الاجتماعيه التي تعود عليها المجتمع الاردني خلال حقبة الطفره النفطيه، كان لها اثرا كبيرا على سلوك الانفاق الاستهلاكي. فمستويات الانفاق العاليه التي وصل اليها المجتمع الاردني خلال عقد السبعينات والتي نجمت عن تفشي انماط الاستهلاك الجديده بشكل واسع لدى كافة شرائح المجتمع الاردني، ابقت الاستهلاك عند مستويات عاليه هذا على الرغم من تباطؤ نمو الدخل القومي والدخل المتاح خلال عقد الثمانينات.

وان دل ذلك على شيء فانما يدل على انه ليس من السهل تغيير النمط المعيشي لافراد بين ليله وضحاها، لان التعود على انماط استهلاكيه ومعيشيه معينه غير قابل للتغيير في الاجل القصير. بذلك فان الوعظ والارشاد والنداءات التي تطلق هنا وهناك عبر وسائل الاعلام المختلفه حول ضرورة ترشيد الاستهلاك لم تنجح لا رسميا ولا شعبيا (١).

(١) طرح شعار ترشيد الاستهلاك على الصعيد الرسمي لاول مره عام ١٩٨٠ من قبل المرحوم الشريف عبد الحميد شرف وقد جاء هذا الشعار في حينه مستهجنا، لان هذا الطرح جاء في الوقت الذي كان يتلقى فيه الاردن فيضاً من الدعم العربي وحالات العاملين مما يسمح بالتفكير في الاستهلاك لا ترشيده.
انظر: فهد الطائك، "ترشيد الاستهلاك كيف يكون"، مجلة التثنيه، السنه السابعه عشر العدد ١٩٤، ١٩٨٩، ص ٩٠.

كما أن ترشيد الاستهلاك لن يحدث باصدار مرسوم أو تشريع(١). إذ أن نمط الاستهلاك الجديد والممول نظطيا وريعيا، خلق ما سمي الشخميه الاستهلاكيه أو مجتمع الاستهلاك والذي ما زال يؤثر على المجتمع حتى في فتره ما بعد النفط، حيث يعيش المجتمع الاردني حاله مرضيه اشبه ما تكون بالفصام، إذ تتنازعه رغبه البقاء على الانماط الاستهلاكيه والمستويات المعيشيه التي عاشها خلال الحقبة النفطيه وفي الوقت ذاته تتنازعه رغبه اخرى تتمثل في تقليص الاستهلاك وترشيده. هذا وتلعب اجهزة التلفزيون دورا مهما في تفاقم هذا المرض، حيث تقدم هذه الاجهزه برامج تدعو الى تقليص الاستهلاك وفي ذات الوقت تقدم اعلانات تجاريه تنمي من الشره الاستهلاكي لدى الافراد(٢).

وبناء على ما تقدم فان ترشيد الاستهلاك لن يكون طوعيا، بل ان هذا الترشيد لن ينجح الا اذا كان اجباريا عن طريق تخفيض القوة الشرائيه الحقيقيه لدى الافراد او تقييد استهلاك بعض انواع السلع واتخاذ السياسات الماليه والنقديه الداعمه لهذا التوجه.

ج- تحليل اثر حوالات العاملين في الخارج على الانفاق الاستهلاكي الخاص باستخدام معادله الدكتور علي عبدالقادر:

من اجل تحليل اثر حوالات العاملين في الخارج على الانفاق الاستهلاكي الخاص على المستوى الكلي فقد تم اعتماد التحليل القياسي الكمي وذلك بتطبيق داله الدكتور علي عبد القادر المقترحة

(١) سمير ، عبده "المجتمع الاستهلاكي العربي وتبعية ثقافة الحياه اليوميه" ، اليوده السنه الثامنه ، العدد ٩٢ ايار عام ١٩٩٢ ص ٦٤-٦٥ .

(٢) يجب عدم اغفال اثر الاسباب الايحائيه شبه التثويمية المستخدمه في اعلانات التلفزيون التجاريه بحيث ان ايقاف سموم الايحاء الجماعي سيكون له على المستهلكين اثر انسحابي لا يختلف كثيرا عن الاعراض الانسحابيه لمتعاطي المخدرات حين يتوقفون عن ادمانهم .
انظر: المصدر السابق، ص ٦٥ .

على الاقتصاد الاردني وذلك للفترة (١٩٦٨-١٩٨٨) وعند تقدير معالم المعادله رقم (٤) ظهرت النتائج كما يلي :-

$$C = 62.663 + 0.513 \text{ GDP} + 0.833 \text{ RT1} \dots\dots\dots (١٠/٢)$$

$$t \quad (3.493) \quad (6.005) \quad (3.99)$$

$$R^2 = 0.969 \quad \bar{R}^2 = 0.966 \quad F = 285.364 \quad D.W = 1.52$$

وبالنظر إلى المعادله رقم (١٠/٢) اعلاه يلاحظ ان قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.969$ وهذا يشير الى ان (٠,٩٦٩) من التغييرات الحاصه في الاستهلاك الخاص يمكن تفسيرها بالتغيرات في الناتج المحلي والتغيرات في حوالات العاملين في الخارج. وعند اجراء اختبار F لوحظ أن المعالم ككل في المعادله (١٠/٢) كانت مقبوله (احصائيا عند مستوى معنوية ١%). وقد أشار اختبار (t) الى معنوية المعالم المقدره، كذلك أظهر اختبار دربن واتسون D.W انه لا يوجد مشكله ارتباط ذاتي في هذه المعادله عند مستوى معنويه ١% .

اما التفسير الاقتصادي لهذه المعادله فيعني ان زيادة الناتج المحلي بمعدل دينار واحد سوف يؤدي الى زيادة الانفاق الاستهلاكي الخاص بمعدل (٠,٥١%) دينار، بينما اذا زادت حوالات العاملين في الخارج بمعدل دينار فان ذلك يؤدي الى زيادة الاستهلاك الخاص بمعدل (٠,٨٣) دينار. وهذا يعني ان (٠,٨٣) من الدينار القادم على شكل حوالات يتجه نحو الاستهلاك، ولاشك ان هذه قيمه عاليه بكل المقاييس وتدعم مقوله استهلاكيه الحوالات.

اما عن معامل المرونه بين الناتج المحلي والانفاق الاستهلاكي الخاص فيشير الى انه اذا زاد الناتج المحلي الاجمالي بمعدل ١% فان الانفاق الاستهلاكي الخاص سوف يزداد بمعدل (٠,٥٩%) بينما يشير معامل المرونه بين حوالات العاملين بالخارج والانفاق الاستهلاكي الخاص الى انه اذا زادت حوالات العاملين بالخارج بمعدل ١% فان الانفاق الاستهلاكي الخاص سوف يزداد بمعدل (٠,٢٠٥%) وتعتبر هذه القيمة منخفضة، وتعتبر عن ضعف مرونه الانفاق

الاستهلاكي تجاه التغيرات النسبية التي تحصل في حوامل العوامل في الخارج. (انظر الجدول رقم (٣٤)). وهذه النتيجة تؤكد رؤيه بعض الاقتصاديين (١) حول العلاقه بين الانفاق الاستهلاكي الخاص والحوامل والتي تتلخص في عدم مواكبه الانفاق الاستهلاكي للانخفاض في حوامل العاملين مما يدفع المجتمع ككل لان يعيش على مستوى اعلى مما تسمح به موارده والذي يدفعه ليس لان يستهلك دخله فقط بل راسماله ايضا، وهذا يجعله يقترض بكثافة لكي يستهلك اليوم دخله المستقبلي (٢).

٥- التحليل القياسي لاشر المساعدات الخارجيه على الانفاق الاستهلاكي الخاص:

لبحث اشر المساعدات الخارجيه على الانفاق الاستهلاكي الخاص ومن اجل تكوين معادله اكثر واقعيه لاشر الطفرة النفطييه ككل على الانفاق الاستهلاكي تم تقدير معالم المعادله (٦/٢) آنفه الذكر وقد كانت نتائج التحليل الاحصائي كما يلي:-

$$C = 41.402 + 0.55 \text{ GDP} + 0.67 \text{ RT1} + 0.220 \text{ UR} \dots\dots (١١/٢)$$

$$t \quad (1.78) \quad (6.31) \quad (2.85) \quad (1.42)$$

$$R = 0.973 \quad \bar{R} = 0.967 \quad F = 201.60$$

$$D.W = 1.435$$

ومن خلال النظر للمعادله اعلاه نلاحظ ان (٠,٩٧٣) من التغيرات الحاصله في الانفاق الاستهلاكي الخاص يمكن تفسيرها بالتغيرات في الناتج المحلي والتغيرات في حوامل العاملين في الخارج والتغيرات

(١) على المستوى الجزئي: يرى الدكتور عبد الفضيل ان الانفاق الاستهلاكي والنمط المعيشي للفرد يبقى على نفس المستوى حتى بعد انخفاض الدخل المتاح السابق عن طريق السحب من المدخرات السابقه او حتى الاقتراض.

(٢) انظر: فهد الطانك، مصدر سابق، ص ٩٠.
انظر ايضا: مصطفى مساعده، مصدر سابق، ص ٩٧.

في المساعدات بدون مقابل ويشير اختبار (t) ان مقدرات معلمات كل المتغيرات المستقلة باستثناء معلمه الثابت ومعلمه المساعدات بدون مقابل مقبوله احصائيا، وذلك لان قيمة (t) المحسوبه لكل من هذا المعالم اكبر من قيمة (t) الجدوليه، الامر الذي يتطلب استبعاد المساعدات بدون مقابل من المعادله رقم (١١/٢) ويثبت ان المساعدات بدون مقابل لها تاثير هامشي على الانفاق الاستهلاكي الخاص. كما بلغ معامل المرونه بين المساعدات بدون مقابل والانفاق الاستهلاكي الخاص صفرًا (1)، بمعنى انه اذا زادت المساعدات بدون مقابل بمعدل (١%) فان الانفاق الاستهلاكي الخاص لن يزيد على الاطلاق ويمكن تفسير هذه النتيجة اقتصاديا ان المساعدات لا ترتبط بالاستهلاك الخاص بصورة مباشره على الرغم من ان هذه المساعدات تشكل جزءا مهما من الدخل المتاح للافراد، اذ ان الجزء الاكبر من هذه المساعدات يوجه نحو الاستثمار في مشاريع البنيه التحتيه والمشاريع الراسماليه الاخرى التي تقوم بها الدولة. اما الجزء الاخر فإنه يوجه نحو الانفاق الاستهلاكي الحكومي على شكل نفقات جارية (1).

جدول رقم (٣٣)

معامل المرونه بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في المعادله (٧/٢)

Yd	متغيرات مستقلة	المتغير التابع
٠,٩٨		C

(١) انظر الجدول رقم (٣٤).

(٢) تؤثر المساعدات بدون مقابل بطريقه غير مباشره على الانفاق الاستهلاكي الخاص من خلال تاثيرها على الدخل القومي والنتاج المحلي هذا على الرغم من كون هذا التاثير ضعيفا.
انظر: سامي عبدالرحيم الزيود، الانفاق العام وأشره على الاقتصاد الاردني، رسالة ماجستير غير منشورة عام ١٩٨٩، ص ١٦٧.

جدول رقم (٣٤)

معاملات المرونة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع
في المعادلات (١٠/٢) و (١١/٢)

UR	RT1	GDP	متغيرات مستقلة	المتغير التابع
مفر	٠,٢٠٥	٠,٥٩		C

المصدر: تم احتساب الجدول رقم (٣٣) و (٣٤) وفق الصيغة التالية:

$$h = \text{Reg Coeffi} \cdot \frac{(\bar{X})^*}{(\bar{Y})}$$

حيث ان:

h : معامل المرونة

Reg.Coeffi : معامل الانحدار بين المتغير التابع Y والمتغير التابع

. X

\bar{X} : الوسط الحسابي للمتغير المستقل (X)

\bar{Y} : الوسط الحسابي للمتغير التابع (Y)

* بلغ الوسط الحسابي للمتغيرات الواردة في الجدول مايلي:-

C = 314.07 GDP = 364.2 Yd = 523.99 RT1 = 77.64

UR = 90.13

الفصل الثالث

الطفرة النفطية وأثرها على حجم
وأنماط الاستهلاك السلعي المستورد

اولا: دور الحوالات هي زيادة الطلب على المستوردات الاستهلاكية (١٩٦٨-١٩٨٨)

١: مقدمه: تطور المستوردات الاجمالية خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٨):

عند دراسة تطور المستوردات الاجمالية الاردنيه خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٨)، نلاحظ وكما يبين الجدول رقم (٣٥) ان تلك المستوردات قد شهدت تزايدا كبيرا خلال هذه الفترة حيث ارتفعت قيمتها من حوالي (٥٧،٤٩) مليون دينار عام ١٩٦٨ الى (١٠٢٢،٤٧) مليون دينار عام ١٩٨٨ . هذا وقد بلغت المستوردات اعلى قيمة لها عام ١٩٨٢ حيث بلغت حوالي (١١٤٢،٤٩) مليون دينار. (انظر الجدول (٣٥)).

وبدراسة تطور المستوردات الاردنيه خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٧٣). نجد ان المستوردات الاردنيه لم تتجاوز قيمتها الـ (١٠٨،٢) مليون دينار خلال هذه الفترة. كما أن المتوسط السنوي لقيمة هذه المستوردات لم يتجاوز (٧٨،٥٤) مليون دينار. إلا أن الملاحظ من الجدول السابق أن هذه المستوردات قد تنامت بشكل متزايد، إلا أن معدل النمو السنوي لها قد اختلف من عام لآخر، وقد سجلت اعلى معدل نمو سنوي لها في عام ١٩٧٢ حيث بلغ هذا المعدل حوالي (٢٤،٣٨) . هذا وبلغ متوسط النمو السنوي للمستوردات خلال الفترة ككل حوالي (١٣،٨٥) (١).

اما الفترة الثانية والممتدة بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨١ فنجد ان المستوردات قد اتجهت نحو التزايد حيث تضاعفت حوالي عشره اضعاف

(١) رغم ان الاردن بلد زراعي بطبيعة موارده المنظوره نجد انه عاجز عن تلبية حاجات الاستهلاك المحلي حيث تشكل المستوردات من اللحوم والبيض والفاكهه ونسبه عاليه من هذا الاستهلاك، ويعزى ذلك إلى ضعف الانتاجيه وصغر حجم المشروع اضافه الى الجهل بالمزايا للطاقت الزراعيه، مما ادى الى عدم استغلال الطاقت الزراعيه استغلالا أمثلا، ويذكر ان حرب عام ١٩٦٧ قد اشرت على القطاع الزراعي وعطلت الانتاج واوقفت اهم مشاريع الري في البلاد مشروع اليرموك الكبير.
انظر: المجلس القومي للتخطيط، خطة التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه (١٩٧٣-١٩٧٥)، ص ١٦ .

ما كانت عليه في عام ١٩٧٣ حيث قفزت قيمتها من حوالي (١٠٨,٢) مليون دينار عام ١٩٧٣ الى (١٠٤٧,٥٠) مليون دينار عام ١٩٨١ . اما فيما يتعلق بمعدل النمو السنوي للمستوردات خلال هذه الفترة فقد تميز بارتفاع ملحوظ، حيث تجاوز معدل النمو السنوي لها في الاعوام ١٩٧٥ و ١٩٧٦ الى (٤٥%) حيث بلغ معدل النمو السنوي للمستوردات خلال هذين

جدول رقم (٣٥)

الرقم القياسي ومعدل النمو السنوي للمستوردات الاردنيه
خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٨٨)

السنة	المستوردات	الرقم القياسي للمستوردات	النمو السنوي
١٩٦٨	٥٧,٤٩	٥٣,١٣	-
١٩٦٩	٦٧,٧٥	٦٢,٦٢	١٧,٨٤
١٩٧٠	٦٥,٨٨	٦٠,٨٩	٢,٧٦-
١٩٧١	٧٦,٦٣	٧٠,٨٢	١٦,٣١
١٩٧٢	٩٥,٣١	٧٠,٨٢	٢٤,٣٨
١٩٧٣	١٠٨,٢٠	٨٨,٠٩	١٣,٥٢
معدل الفترة	٧٨,٥٤		١٣,٨٥
١٩٧٤	١٥٦,٥١	١٤٤,٦٥	٤٤,٦٤
١٩٧٥	٢٣٤,١٠	٢١٦,٢٨	٤٩,٥٧
١٩٧٦	٣٣٩,٥٤	٣١٣,٨١	٤٥,٠٤
١٩٧٧	٤٥٤,٤٢	٤١٩,٩٨	٣٣,٨٣
١٩٧٨	٤٥٨,٨٣	٤٢٤,٠٥	٠,٩٧
١٩٧٩	٥٨٩,٥٢	٥٤٤,٨٥	٢٨,٤٨
١٩٨٠	٧١٥,٩٨	٦٦١,٧٢	٢١,٤٥
١٩٨١	١٠٤٧,٥٠	٩٦٨,١٢	٤٦,٣٠
معدل الفترة	٤٩٩,٥٥		٣٣,٧٨-
١٩٨٢	١١٤٢,٤٩	١٠٥٥,٩١	٩,٠٦
١٩٨٣	١١٠٣,٣١	١٠١٩,٧٠	٣,٤٢-
١٩٨٤	١٠٧١,٣٤	٩٩٠,١٥	٢,٨٩-
١٩٨٥	١٠٧٤,٤٥	٩٩٣,٠٢	٠,٢٩
١٩٨٦	٨٥٠,٢٠	٧٧٥,٧٧	٢٠,٨٧-
١٩٨٧	٩١٥,٥٤	٨٤٦,١٦	٧,٦٨
١٩٨٨	١٠٢٢,٤٧	٩٤٤,٩٨	١١,٦٧
معدل الفترة	١٠٢٥,٦٨		٠,٢٢

المصدر: من حساب الباحث بالاعتماد على: البنك المركزي الاردني
بيانات سنويه (١٩٦٤-١٩٨٩) عدد خاص ١٩٨٩ ، جدول رقم (٢٤) . ص ٣٢ .

العامين (٤٩,٥٧ %) و(٤٥,٠٤ %) على التوالي. وعلى الرغم من تذبذب معدل النمو السنوي للمستوردات خلال سنيين الفتره الا ان هذا المعدل قد تجاوز في المتوسط (٣٣,٧٨) %.

ويعزى التزايد الكبير في حجم المستوردات خلال هذه الفترة الى ان الاردن يعتمد اعتمادا كبيرا على اسواق العالم الخارجي وذلك لتوفير مختلف السلع، وذلك لعدم قدره الانتاج المحلي على تلبية احتياجات البلاد من السلع، وقد انعكس ذلك على مستوى الاسعار في السوق الداخليه، حيث اشارت احدى الدراسات الى ان حوالي (٤٠%) من التضخم في الاردن كان بسبب المستوردات " أو تضخم مستورد" (١). ويرجع ذلك الى ارتباط الاقتصاد الاردني بالعالم الخارجي وبالعالم الغربي بشكل كبير، الامر الذي مكن الدول الصناعيه من تصدير التضخم الموجود في تلك الدول الى الاقتصاد الاردني وغيره من الدول الناميه الاخرى (٢)، حيث ان ارتفاع اسعار النفط عام ١٩٧٣ كان له دورا مباشرا في ارتفاع اسعار السلع في أوروبا الغربية، مما أدى إلى ارتفاع اسعار المستوردات الامر الذي انعكس في ارتفاع اسعار السلع المحلية الاردنية، لاسيما وان الاردن يعتمد على هذه الدول في سد احتياجاته من السلع الاستهلاكيه من جهه، ومن السلع الوسيظه الراسماليه اللازمه لاغراض التنميه من جهه اخرى.

هذا وقد ساعدت التدفقات النقديه الى الاردن سواء على شكل حوالات العاملين في الخارج او مساعدات والتي تنامت خلال عقد السبعينات بشكل طفروري، على زيادة القدره الاستيراديه للاقتصاد الاردني وذلك من خلال مساهمتها في توفير العملات الاجنبيه اللازمه لذلك. حيث عملت الحوالات والمساعدات على تزايد الانفاق العام والخاص على حد سواء.

(١) انظر خضر عقل، مصدر سابق، ص ٧١ .
(٢) د. احمد حمدالله السمان "ابعاد مشكله التضخم في دولة الامارات العربيه المتحده في ظل طفرة الفوائض النفطيه (١٩٧٥-١٩٨٠)", آفاق اقتصاديه، السنه التاسع، المجلد التاسع، العدد الرابع والثلاثون ١٩٨٨ ص ١١٤ .

فعلى صعيد القطاع العام نجد ان المساعدات ادت الى توسع شديد في الانفاق العام، من خلال التوسع في الانفاق الجاري والانفاق الراسمالي، حيث شهدت فترة السبعينات توسعا في المشاريع الانمائية من خلال خطتي التنميه (٧٣-١٩٧٥) و (١٩٧٦-١٩٨٠) والذي ساهم في تزايد المستوردات من السلع الوسيطة والمواد الخام والراسماليه اللازمه لتنفيذ هذه المشاريع(١).

اما على صعيد القطاع الخاص فقد أدى التدفق الهائل لحوالات العاملين في الخارج، والذي انعكس في ارتفاع دخول قطاع واسع من المواطنين الاردنيين، الى تزايد القدره الشرائيه للافراد على شراء السلع بمختلف انواعها المحلية منها والمستوردة، مما أدى الى تزايد المستوردات. ولا شك ان الاثار الاجتماعية التي خلفتها الهجرة والمتمثله في انتقال العادات الاستهلاكيه البذخيه المنتشره في دول الخليج الى الاردن، كانت عاملا مساعدا على تنامي المستوردات الاستهلاكيه الشرفيه.

وتجدر بنا الاشارة الى ان النمو السنوي للمستوردات لدوله الامارات العربيه - على سبيل المثال - قد بلغ في المتوسط حوالي (٣٦%) وذلك للفترة (١٩٧٤-١٩٧٧) (٢)، ويعود ذلك الى ضعف الهيكل الانتاجي المحلي، اضافة الى ارتفاع الطاقه الاستيراديه Importing Capacity نتيجة لتوفر العوائد النفطية خلال هذه الفترة (٢).

وبعبارة اخرى فان معدل التزايد السنوي للمستوردات الاردنيه خلال هذه الفترة يعزى الى التدفق المفاجيء في الحوالات والمساعدات العربيه، والذي أدى بشكل غير مباشر الى تزايد المستوردات من خلال توفير موارد النقد الاجنبي بشكل كبير، والذي اتاح للدوله عدم فرض قيود على الاستيراد، وعلاوه على ذلك فقد ادت

(١) انظر: المجلس القومي للتخطيط، خطة التنميه الاقتصادية والاجتماعيه (١٩٧٣-١٩٧٥)، ص ٤٢. انظر ايضا: المجلس القومي للتخطيط، خطة التنميه الاقتصادية والاجتماعيه (٧٦-١٩٨٠)، ص ٣١.

(٢) د. محمد كامل ريحان "دراسة تحليليه لمحددات الطلب على الواردات الكليه ومجموعات الغذاء الرئسيه في دول الامارات العربيه المتحداه" افاق اقتصاديه، المجلد، ١٩٨١، ص ٤.

(٣) احمد حمد الله السمان، مصدر سابق ص ١١٤.

التدفقات النقدية (مساعدات وحوالات) الى تزايد الطلب المحلي غير أن قصور الاعتماد الوطني عن مواكبه هذا التزايد أدى الى اللجوء الى الاستيراد بهذا الشكل المذهل.

وكما تشير الاحصاءات الرسميه الى ان المقدره الحقيقيه للاقتصاد الاردني على الايضاء بالالتزامات الخارجيه محدوده، حيث ان اجمالي الصادرات الاردنيه لا تغطي الا نسبه ضئيله من المستوردات(١). كما ان جزءا منها لا يأخذ الشكل النقدي، وإنما يكون بمثابة عملية مقايضه (٢) مقابل استيراد الاردن لبعض السلع من الدول التي يصدر اليها. كما ان الصادرات الخدميه التي تتضمن الدخل المتأتي من الحوالات والدخل السياحي تكون قيمها متقلبه من سنة لاخرى، ولا تأخذ صفة الاستمراريه، اضافة الى ان قدره الاردن على التحكم بها محدوده هذا ان لم تكن معدومه.

اما بالنسبه للفترة الثالثه والممتده بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٨ فنجد ان هذه الفترة قد تميزت بانخفاض المستوردات، فبعد ان بلغت المستوردات حوالي (١٠٥٥,٩١) مليون دينار عام ١٩٨٢ انخفضت قيمتها الى حوالي (٨٥٠,٢٠) مليون دينار عام ١٩٨٦. غير ان قيمتها ارتفعت في الاعوام ١٩٨٧ و ١٩٨٨ الى (٩١٥,٥٤) و(١٠٢٢,٤٧) مليون دينار على التوالي. هذا وعلى الرغم من تزايد المستوردات خلال هذين العامين الا انها لم تصل الى مستويات عام ١٩٨٢ ونهاية الفترة النقطيه(٢).

ونلاحظ وكما يبين الجدول الانف الذكر ان معدل النمو السنوي للمستوردات خلال هذه الفترة قد حقق تراجعاً ملحوظاً، حيث حققت معدلات نمو سنوية ضئيلة إضافة إلى تحقيقها إلى معدلات نمو سالبة في بعض سنوات هذه الفترة. ويذكر أن ذلك الانخفاض في المستوردات يرجع إلى تناقص الموارد الماليه اللازمه لتمويل الاستيراد، والتي اتسمت

(١) انظر الجدول رقم (١٥) بالملحق رقم (١).

(٢) مصطفى مساعده، مصدر سابق ص ١١٤.

(٣) انظر الجدول رقم (٣٥).

خلال هذه الفترة بالتناقص، حيث تميز عقد الثمانينات بتناقص المساعدات والحوالات، والذي انعكس في تقلص قدرة قطاع الخاص العام على الاستيراد نتيجة لذلك. كما ان فترة الركود والتي سماها البعض فترة " الصمت الاقتصادي " (١)، والتي امت بالاقتماد الاردني خلال عقد الثمانينات والتي ادت الى تراجع النمو في كافة قطاعات الانتاج، ساعدت على تقليص المستوردات من السلع الوسيطة والاستثمارية اللازمة لتنفيذ المشاريع، فعلى مستوى القطاع الخاص كانت حوافز الاستثمار ليست كما كانت عليه في عقد السبعينات. كما ان قدرة الحكومة (١) على الانفاق على المشاريع والتي تحتاج الى سلع رأسمالية ووسيطيه لم تعد كما كانت عليه في السبعينات.

٢- التحليل القياسي لاثـر الحوالات والمساعدات بدون مقابل على المستوردات:

لبحث اثر الظرة النفطية على المستوردات الاجمالية الاردنية قام الباحث بتقدير معالم المعادله التاليه : (٣) .

$$TM = B0 + B1 GDP + B2 RT1 + B3 UR \dots\dots (١/٣)$$

حيث ان :

TM : تمثل المستوردات الاجمالية الاردنية (بالمليون دينار)

GDP : الناتج المحلي (بالمليون دينار)

-
- (١) د. جواد العناني "ندوة النظرة الى الاقتصاد الاردني وتطلعاته القريبة" مجلة البنوك في الاردن، ايلول عام ١٩٨٤ .
 - (٢) المجلس القومي للتخطيط، خطة التنميه الاقتصادية والاجتماعية (٨١-١٩٨٥) ص ٧ .
 - (٣) يرى الدكتور علي عبدالقادر ان دالة كل من الاستهلاك والاستيراد يمكن مياغتها على نحو يبين الميول الحديه المختلفه لكل من الحوالات والناتج المحلي. ونحن نعتقد بان تبين اثر الظرة النفطية على المستوردات يتطلب الاخذ بعين الاعتبار دور المساعدات بدون مقابل .
انظر : الفصل الثاني من هذه الرسالة ص ١١٦ .
انظر : رمزي زكي، مصدر سابق، ص ٢٢ .

RT1 : الحوالات الاجماليه الرسميه (بالمليون دينار)

UR : صافي المساعدات بدون مقابل (بالمليون دينار)

B0 : الثابت

B3, B2, B1 : معاملات المتغيرات المستقله

وبعد ان تم الاخذ بطريقه المربعات الصغرى لتقدير المعادله اعلاه ظهرت نتائج التحليل الاحصائي على النحو التالي:

$$TM = -6.87 + 0.21 GDP + 1.22 RT1 + 0.83 UR \dots\dots\dots (٢/٣)$$

$$t \quad (-0.22) \quad (2.29) \quad (3.28) \quad (3.99)$$

$$R^2 = 0.979 \quad R^{-2} = 0.975 \quad F = 260.39$$

$$D.W = 1.7946$$

وبالنظر الى المعادله اعلاه يلاحظ ان قيمة $R = 0.979$ وهذا يشير الى ان ($٠,٩٧٩$) من التغيرات الحاصله في المتغير التابع (المستوردات الاجماليه) يمكن تفسيرها بالتغيرات الحاصله في الناتج المحلي وحوالات العاملين في الخارج والمساعدات بدون مقابل. كذلك يشير اختبار F الى معنويه المعادله ككل. اما اختبار t فيشير الى ان جميع المعالم المقدره مقبوله احصائيا عند مستوى معنويه (٥%) ما عدا معلمه الثابت. هذا ويشير اختبار دربن واتسون ($D.W$) الى عدم وجود ارتباط ذاتي متسلسل (Non serial correlation).

اما التفسير الاقتصادي لهذه المعادله فيتلخص فيما يلي:

- اذا زاد الناتج المحلي بمعدل دينار واحد فان المستوردات الاجماليه تزيد بمعدل ($٠,٢١$) دينار، بينما اذا زادت حوالات العاملين في الخارج بمعدل دينار واحد فان المستوردات الاجماليه

اما بالنسبة لمعامل المرونه (١) بين الناتج المحلي الاجمالي والمستوردات الاجماليه فقد بلغ (٠,٣١)، وهذا يعني انه ان ازداد الناتج المحلي بمعدل (١%) فان المستوردات سوف تزيد بحوالي (٠,٣١%) بينما بلغ هذا المعامل بين الحوالات والمستوردات الاجماليه حوالي (٠,٤٤) وهذا يشير الى انه اذا زادت الحوالات بمعدل (١%) فان المستوردات الاجماليه تزيد بمعدل (٠,٤٤%) وهذا يعني انه على الرغم من ان معامل المرونه يشير الى المرونه بين كل من الناتج الاجمالي الا انه يعني في الوقت نفسه ان هذه المرونه اكبر في حاله الحوالات منها في حاله الناتج المحلي، حيث ان المستوردات تستجيب للتغير النسبي في الحوالات اكثر مما تستجيب للتغير النسبي في الناتج المحلي .

جدول رقم (٣٦)

معاملات المرونه للمتغيرات المستقله والمتغير التابع في المعادله رقم (٢/٣)

RT1	GDP	المتغيرات المستقله المتغير التابع
0.44	0.31	TM

المصدر تم احتسابه وفق الصيغه التاليه :

$$h = \text{Reg. Coeffi} \frac{\bar{X}}{\bar{Y}}$$

حيث ان :

h : معامل المرونه
Reg.Coeffi : معامل الانحدار بين المتغير التابع Y والمتغير X
 \bar{X} : الوسط الحسابي للمتغير المستقل X
Y : الوسط الحسابي للمتغير Y

* بلغ الوسط الحسابي للمتغيرات الوارده في الجدول ما يلي :-

$$TM = 554.6366 \quad GDP = 811.02 \quad RT1 = 193.02$$

(١) انظر الجدول رقم (٣٦).

٣- حوالات العاملين واثرها على المستوردات الاستهلاكية:

لقد سجلت المستوردات الاستهلاكية تزايدا مطردا خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨١ فبينما لم تتعد قيمتها (٥٠,٥٩٧) مليون دينار عام ١٩٧٣ نجد انها قد وصلت عام ١٩٨١ الى حوالي (٣٢٥,٢١) مليون دينار. هذا وقد وصلت المستوردات الاستهلاكية ارتفاعها حتى عام ١٩٨٢، حيث بلغت حوالي (٣٦٨,٣) مليون دينار. إلا أنها ابتداءا من عام ١٩٨٣ بدأت بالتراجع وذلك نتيجة لعدة عوامل اهمها تراجع حصيلة البلاد من العملات الاجنبيه، حيث بلغت قيمتها- أي المستوردات- الاستهلاكية عام ١٩٨٣ حوالي (٣٦٥) مليون دينار غير انها ارتفعت عام ١٩٨٤ الى أعلى مستوى لها حيث بلغت قيمتها (٣٨٢,٢٠٧) مليون دينار بينما تراجعت خلال الاربعة اعوام التاليه وبقيةت في تذبذب مستمر ووصلت عام ١٩٨٨ حوالي (٣٣٢,٦٦) مليون دينار (انظر الجدول رقم (٣٧)).

- وبالنظر الى الجدول المذكور نجد ان المستوردات الاستهلاكية قد حققت معدلات نمو مرتفعه خلال الفترة التي تزايدت فيها الحوالات بشكل كبير، بحيث بلغ معدل النمو السنوي للمستوردات الاستهلاكية خلال هذه الفترة حوالي (٢٧,٦)، بينما لم يتجاوز هذا المعدل (٧,٥٣%) خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٧٣). كما شهدت الفترة (١٩٨٢-١٩٨٨) تراجعا كبيرا في معدل النمو السنوي للمستوردات حيث بلغ معدل النمو السنوي لها خلال هذه الفترة (٠,٥٦%) فقط .

فعلى سبيل المثال ساهمت حوالات العاملين المغتربين اليمنيين في تغيير النمط الاستهلاكي في اليمن، حيث ساهمت في تغيير النمط الاستهلاكي من خلال تأثيرها في اوجه الاستهلاك المختلفه من مأكلا ومشرب وملبس وسكن ووسائل اتمال. كما أدت هذه الحوالات الى تنامي الميل نحو السلع السمثوره حيث شهدت المستوردات من السلع الكمالية خلال فترة السبعينات تزايدا ملحوظا (١).

(١) انظر رمزي زكي، مصدر سابق ص ٥٧٣ .

جدول رقم (٣٧)

معدل النمو السنوي والرقم القياسي للمستوردات الاستهلاكية
خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٨)

السنة	المستوردات الاستهلاكية	الرقم القياسي	معدل النمو السنوي (%)
١٩٦٨	٢٧,٦٠٦	٥٤,٥٦	---
١٩٦٩	٣٣,٨٨٧	٦٦,٩٧	٢٢,٧٥
١٩٧٠	٣٣,٠٢٥	٦٥,٢٧	٢,٥٤
١٩٧١	٣٣,٤٤١	٦٦,٠٩	١,٢٥
١٩٧٢	٤٦,٢٨٧	١٠٠,٠٠	٣٨,٤١
١٩٧٣	٥٠,٥٩٧	١٣٧,٦١	٩,٣١
معدل الفترة	٣٧,٤٧٤		١١,٥٣
١٩٧٤	٦٩,٦٢٧	١٣٧,٦٢	٣٧,٦١
١٩٧٥	٩٠,٥١٣	١٧٨,٨٩	٢٩,٩٩
١٩٧٦	١٣٣,٣٣٥	٢٦٣,٥٢	٤٧,٣١
١٩٧٧	١٤٧,١٨٥	٢٩٠,٩٠	١٧,٣٨
١٩٧٨	١٧٥,٦٦٩	٣٤٧,١٩	١٩,٣٥
١٩٧٩	٢١٥,٢١١	٤٢٥,٣٤	٢٢,٥٠
١٩٨٠	٢٤٠,١٥٤	٤٧٤,٦٤	١١,٢٩
١٩٨١	٣٢٥,٢١٣	٦٤٢,٧٥	٣٥,٤١
معدل الفترة	١٧٤,٦١٣		٢٧,٦٠
١٩٨٢	٣٦٨,٣٠٣	٧٢٧,٩١	١٣,٢٤
١٩٨٣	٣٦٥,٣٥٨	٧٢٧,٥٠	٠,٨٠-
١٩٨٤	٣٨٣,٢٠٧	٧٥٧,٣٧	٤,٨٨
١٩٨٥	٣٦٩,٣٠٤	٧٢٩,٩٠	٣,٦٢-
١٩٨٦	٣٢٩,١٤٥	٦٥٧,٥٢	١٠,٨٧-
١٩٨٧	٣٣٣,٤٤٩	٦٥٩,١٢	١,٢٩
١٩٨٨	٣٣٢,٦٦١	٦٥٧,٤٧	٠,٢٣-
معدل الفترة	٣٥٤,٤٥٣		٠,٥٦

المصدر : احتساب بالاعتماد على بيانات احصائية سنوية ، مصدر سابق ، جدول (٢٥) ص ٣٣ .

وما يهنا هنا هو متابعه التطور في هيكل السموريات الاستهلاكية حيث يعكس الوزن النسبي لكل قسم من مكونات المستوردات الاستهلاكية التطور في انماط الاستهلاك، وذلك بحكم اعتماد الاردن بشكل كبير على السوق الخارجي لتلبية احتياجاته من هذه السلع. واذ ما القينا نظره على تركيب المستوردات الاستهلاكية خلال الفترة

جدول رقم (٣٨)

التركيب السلعي للمستوردات الاستهلاكية
خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٨٨)

السنة	المواد الغذائية (%)	سلع الاستهلاك الجاري (%)	سلع الاستهلاك الدائم (%)	المجموع (%)
١٩٦٨	٥٨,٨	٣٣,٦	٧,٦	١٠٠
١٩٦٩	٥٣,٤	٣٦,٣	١٠,٣	١٠٠
١٩٧٠	٥٧,٢	٢٩,٦	١٣,٢	١٠٠
١٩٧١	٦٤,٢	٢١,٨	١٤,٠	١٠٠
١٩٧٢	٥٩,٦	٢٧,٧	١٢,٧	١٠٠
١٩٧٣	٦١,٠	٢٦,٤	١٢,٦	١٠٠
معدل الفترة	٥٩,٠	٢٩,٢	١١,٨	١٠٠
١٩٧٤	٦٠,٨	٢٥,٩	١٣,٣	١٠٠
١٩٧٥	٥٤,٥	٢٩,٧	١٥,٨	١٠٠
١٩٧٦	٦١,٢	٢١,٦	١٧,٠	١٠٠
١٩٧٧	٤٩,١	٢٨,٩	٢٢,٠	١٠٠
١٩٧٨	٤٨,٧	٢٦,٨	٢٤,٥	١٠٠
١٩٧٩	٤٦,٨	٢٩,١	٢٤,١	١٠٠
١٩٨٠	٤٦,٩	٢٨,٩	٢٤,٢	١٠٠
١٩٨١	٤٨,١	٢٨,٢	٢٢,٧	١٠٠
معدل الفترة	٥٢,٠	٢٧,٤	٢٠,٦	١٠٠
١٩٨٢	٤٨,٢	٣١,٨	٢٠,٠	١٠٠
١٩٨٣	٤٣,٠	٣٢,٢	٢٤,٨	١٠٠
١٩٨٤	٤٢,٠	٣٣,٣	٢٤,٧	١٠٠
١٩٨٥	٤١,٣	٣٧,٥	٢١,٢	١٠٠
١٩٨٦	٤٠,٨	٣٥,٠	٢٤,٢	١٠٠
١٩٨٧	٣٩,٦	٣٤,٨	٢٥,٦	١٠٠
١٩٨٨	٤٦,١	٣٠,٣	٢٣,٦	١٠٠
معدل الفترة ١٩٨٨ - ٨٢	٤٣,٠٠	٣٣,٦	٢٣,٤	١٠٠
معدل الفترة (١٩٦٨ - ١٩٨٨)	٥٣,٣	٣٠,١	١٦,٦	١٠٠

- المصدر: احتساب بالاعتماد على البنك المركزي، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٩)، عدد خاص ١٩٨٩، جدول رقم (٢٥) ص ٣٣.

الممتد بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٨٨ نجد ان المستوردات من المواد الغذائية قد شكلت في المتوسط ما نسبته (٥٣,٣%) من مجموع المستوردات الاستهلاكية ، يليها في ذلك المستوردات من سلع الاستهلاك الجاري وبلغ الاستهلاك الدائم حيث شكلتا ما نسبته (٣٠,١%) و(١٦,٦%) من اجمالي المستويات الاستهلاكية على التوالي. (انظر الجدول رقم (٣٨)). هذا وعلى الرغم من تناقص المساهمة النسبية للمواد الغذائية في اجمالي المستوردات الاستهلاكية خلال الفترات المتلاحقة حيث انخفضت هذه النسبة من (٥٩%) الى (٥٢%) الى (٤٣%) للفترات (١٩٧٣-١٩٦٨) و (١٩٨١-١٩٧٤) و(١٩٨٢-٨٨) على التوالي. الا ان ذلك لايعني تناقص في حجم المواد الغذائية ، حيث نجد تزايد المستوردات من هذه النوع من السلع بشكل مستمر حتى عام ١٩٨٤ ، حيث وصلت الى اعلى مستوى لها في ذلك العام ، وقد وصلت قيمتها حينذاك حوالي (١٦١,١١٧) مليون دينار. هذا وقد شكلت مادة القمح السلعة الرئيسية الاولى من المواد الغذائية التي يستوردها الاردن وتأتي الفواكه والخضروات في الدرجة الثانية ثم منتجات الالبان (١).

اما بالنسبة للمستوردات من سلع الاستهلاك الجاري والتي تضم (الادوية والملابس والمنتجات النباتية الصالحة للاكل وحجم واخشاب ومركبات كيمياوية ومطهرات ومبيدات حشرية ، ومنسوجات وخيوط وبعض انواع الاسمنت (٢) فنجد ان قيمة المستوردات من هذه المواد قد ارتفعت من حوالي (١٣,٣٦) مليون دينار عام ١٩٧٣ الى حوالي (٩١,٧) مليون دينار عام ١٩٨١ . هذا وقد وصلت اعلى قيمة لها عام ١٩٨٥ حيث بلغت قيمتها حوالي (١٣٨,٣) مليون دينار.

وبالنظر الى الجدول رقم (٣٨) آنف الذكر، نلاحظ ان الاهمية النسبية للمستوردات من سلع الاستهلاك الجاري قد تناقصت بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨١ ، حيث بلغت (٢٧,٤%) ، في حين بلغت هذه الاهمية النسبية

(١) انظر محمد المجالي ، مصدر سابق ص ٥٨ .
(٢) المصدر السابق، ص ٥٥ .

(٢٩,٢%) و(٣٣,٦%) للفترتين (٦٨ - ١٩٧٣) و (٨٢-٨٨) وعلى التوالي. وتجدر الاشارة الى ان تناقص الاهميه النسبيه خلال الفتره النقطيه لا يعني تناقص في حجم المستوردات من هذه السلع، وانما يعني انها كانت تتزايد بمعدلات نمو سنويه اقل من مثيلاتها من سلع الاستهلاك الدائم والمواد الغذائيه .

اما بالنسبه للمستوردات من سلع الاستهلاك الدائم والتي تضم الاطارات والبلاط والزجاج والقرميد ومواسير الاسمنت والراديووات والاشاك والشلاجات والفسالات والتلفزيونات والكتب والمجلات والمصحف(١) فقد ارتفعت قيمتها من حوالي (٦,٣٩٥) مليون دينار عام ١٩٧٣ الى حوالي (٧٧,٤٠٧) مليون دينار عام ١٩٨١ اي انها تفاعلت خلال هذه الفترة اكثر من اثنتي عشر مرة. ويذكر ان اهميتها النسبيه الى اجمالي المستوردات الاستهلاكيه خلال هذه الفترة قد اتجهت اتجاها معاكسا لسلاجاه الذي اتخذته الاقسام الاخرى للمستوردات الاستهلاكيه، حيث نجد انه في الوقت الذي اتجهت الاهميه النسبيه للمستوردات من المواد الغذائيه ولسلع الاستهلاك الجاري نحو الانخفاض، نجد ان الاهميه النسبيه لسلع الاستهلاك الدائم قد اتجهت نحو الارتفاع خلال الفتره (٧٤-١٩٨١) مقارنة بالفتره السابقه (١٩٦٨-١٩٧٣)، حيث بلغت اهميتها النسبية الى اجمالي المستوردات الاستهلاكيه (٢٠,٦%) و(١١,٨%) للفترتين وعلى التوالي.

ويرجع التنامي المطرد في حجم في المستوردات من سلع الاستهلاك الدائم اساسا الى تفشي العادات الاستهلاكيه والبذخيه التي تفشت داخل المجتمع الاردني خلال فتره الطفره النقطيه، والتي نجمت عن تدفق حوالات العاملين في الخارج وزيادة السيوله داخل المجتمع الاردني من جهة، اضافة الى استجلاب العادات الاستهلاكيه الموجوده داخل مجتمعات النفط من قبل المغتربين الاردنيين من جهة اخرى .

ونتيجة لاستمرار ارتفاع الاستهلاك كان لا بد من مواصلة الاستيراد من الخارج، وذلك لمواجهة الطلب على السلع الاستهلاكيه

(١) مصدر سابق، ص ٥٨ .

التي لم يستطيع الاقتصاد الوطني توفيرها. كما ان تغير النمط الاستهلاكي في الاردن والذي تميز بالتقليد المحاكاة لمستويات الاستهلاك في الدول الخليجية، والذي جاء نتيجة لقيام المغتربين العائدين بنقل هذه الانماط الاستهلاكية الى المجتمع الاردني ساعد على تزايد المستوردات من سلع الاستهلاك الدائم والتي تشكل السلع الكمالية الجزء الاكبر منها[١].

وعلى الرغم من تميز المهاجرين بانماط استهلاكية تميل الى الترف والبذخ من خلال اقتناء السلع المعمره المستورده، وعلى اعتبار ان الاخيريه تحتل اول قائمه تفضيلات الاستهلاك لدى المهاجرين واسرهم فان الطلب الاستهلاكي الاضافي الممول من التحويلات يؤدي الى زيادة تدريجية. في المحتوى الاستيرادي (Import Content) للسلع والخدمات[٢].

وبذلك فإن هذا الطلب الإضافي الممول ريعياً يؤدي إلى احلال متزايد للمنتجات المستوردة والتي أصبحت تمثل سلعا مرتفعه الرفاهيه (Superior goods)، محل المنتجات المحلية، والتي أصبحت تمثل سلعا رديئه (Inferior goods) [٢]. إلا ان هذه الظاهرة قد انتقلت الى مختلف فئات المجتمع الاردني[٣] وانتشرت نتيجة لذلك لقيم استهلاكية ترفيه وتظاهرية، الامر الذي انعكس على المستوردات من السلع الاستهلاكية وساهم في تزايدها بشكل مذهل خلال فترة النفط.

وبالرغم من خطورة هذا الوضع لم يظهر المخطط الاقتصادي اي خطوات تدعو الى تخفيض هذه الممارسات وكبح جماحها على الرغم من دخول الاردن في اطار التخطيط التنموي الشامل منذ عام ١٩٧٣ حيث لا يوجد اي اهتمام يذكر بموضوع الترشيح والتعقل الاستهلاكي في خطتي

-
- (١) انظر محمد المجالي، مصدر سابق ص ٨ .
 - (٢) لقياس المحتوى الاستيرادي يجب تحديد قيمة متغيرين، الاول المستوردات من السلع والخدمات والثاني مجموع الانفاق ثم قسمة الاول على الثاني .
 - انظر: عبدالله المالكي، "المحتوى الاستيرادي"، مجلة البنوك في الاردن، المجلد السابع، العدد ٢، ١٩٨٧ ص ٤٣ .
 - (٣) انظر رمزي زكي، مصدر سابق، ص ١٥٦ .
 - (٤) انظر الفصل الثاني الجدول رقم (٢٤) ص ٧٤ من هذه الدراسة .

التنمية الثلاثية (١٩٧٣-١٩٧٥) والخمسية الاولى (١٩٧٦-١٩٨٠) (١).

وبذلك فان حوالات العاملين في الخارج ساهمت من خلال تأشيرها على الانماط الاستهلاكية، بالاضافة الى مساهمتها في زيادة الدخول الفردي، وخلقها القدرة المصطنعة على الدفع والتي مكنت الاردن من الايفاء بالتزاماته المالية تجاه العالم الخارجي بشكل مؤقت في زيادة المستوردات هذا ويذكر ان سياسة الباب المفتوح التي انتجتها الحكومات المتعاقبة قبل عام ١٩٨٨ كانت مسؤولة أيضا عن تضخم هذه المستوردات وتناميها بهذا الشكل.

٤- التحليل القياسي لآثار حوالات العاملين في الخارج على المستوردات الاستهلاكية:

من أجل تقدير أثر حوالات العاملين في الخارج على المستوردات الاستهلاكية كميًا، تم الأخذ باقتراح الدكتور علي عبد القادر علي اعتبار ان المستوردات الاستهلاكية دالة في الحوالات والنواتج المحلي، ولما كانت المستوردات الاستهلاكية تقسم الى ثلاث اقسام فقد قسمت المتغيرات المعتمد الى اربعة متغيرات معتمده هي :- (٢)

١- المستوردات الاستهلاكية Consumption Imports (Conimp)

٢- المواد الغذائية Food Stupfs (Foodm)

٣- سلع الاستهلاك الجاري Current Consumer goods (Ccong)

٤- سلع الاستهلاك الدائم Durable Consumer goods (Dcong)

وبذلك يمكن صياغة المعادلات الاربع التاليه

$$\text{Conimp} = B_0 + B_1 \text{ GDP} + B_2 \text{ RT1} \dots\dots\dots (٣/٣)$$

$$\text{Foodm} = B_0 + B_1 \text{ GDP} + B_2 \text{ RT1} \dots\dots\dots (٤/٣)$$

(١) انظر: محمد المجالي، ص ٨.
(٢) استخدمت هذه المعادلات فلفظ من أجل تحليل دور الحوالات في التأثير على المستوردات من السلع الاستهلاكية باقسامها المختلفة، هذا وقد قدرت كل دالة من هذه الدوال بمعزل عن الأخرى.

$$Ccong = B0 + B1 GDP + B2 RT1 \dots\dots\dots (٥/٣)$$

$$Dcong = B0 + B1 GDP + B2 RT1 \dots\dots\dots (٦/٣)$$

حيث ان :

GDP و RT1 : كما عرفت سابقا .

B0 : الثابت

B2, B1 : معاملات الانحدار بين المتغيرات التابعة

والمتغيرات المستقلة .

وبتقدير معالم المعادلات الاربعه اعلاه ظهرت النتائج كما

يلي:

$$Conimp = 30.75 + 0.06 GDP + 0.61 RT1 \dots\dots\dots (٧/٣)$$

t (4.21) (2.35) (6.84)

$R^2 = 0.983$ $R^{-2} = 982$ $F = 535.26$ $DW = 1.58$

$$Foodm = 26.20 + 0.004 GDP + 0.31 RT1 \dots\dots\dots (٨/٣)$$

t (4.81) (0.25) (4.75)

$R^2 = 0.947$ $R^{-2} = 0.941$ $F = 159.88$ $DW = 1.045$

$$Ccong = 3.07 + 0.03 gdp + 0.16 RT1 \dots\dots\dots (٩/٣)$$

t (1.12) (3.548) (4.90)

$R^2 = 0.984$ $R^{-2} = 1.478$ $F = 450.00$ $DW = 2.65$

$$Dcong = 1.49 + 0.02 GDP + 0.13 RT1 \dots\dots\dots (١٠/٣)$$

t (0.66) (2.71) (4.75)

$R^2 = 0.975$ $R^{-2} = 0912$ $F = 351.37$ $DW = 1.53$

من خلال نظره سريعه على المعادلات (٧/٣) و (٨/٣) و (٩/٣)

و (١٠/٣) نلاحظ ما يلي:

ان معامل التحديد في كل هذه المعادلات لم ينقص عن (٠,٩٤٧) ووصل في المعادله رقم (٧/٣) (٠,٩٨٢) وهذا يعني ان (٩٨,٢%) من التغيرات الحاصلة في المستوردات الاستهلاكية يمكن ان تفسرها التغيرات في الناتج المحلي وحوالات العاملين في الخارج.

- ان إشارة معلمه الناتج المحلي تتفق مع المنطق الاقتصادي في كل المعادلات، كما انها كانت معنويه في المعادلات الاربع جميعها ما عدا المعادله رقم (٨/٣) وهذا يعني ان هذه المعلمه لا تختلف عن الصفر وبالنظر الى المعادله رقم (٧/٣) يلاحظ ان معلمه الناتج المحلي تساوي (٠,٠٦) وهذا يعني انه اذا زاد الناتج المحلي الاجمالي بمعدل دينار فان المستوردات الاستهلاكية تزيد بمعدل (٠,٠٦) وهذه قيمه متدينه .

- ان اشارته معلمه حوالات العاملين في الخارج تتفق مع المنطق الاقتصادي في كافة المعادلات كما انها كانت معنويه هذا وتشير المعادله رقم (٧/٣) الى انه اذا زادت حوالات العاملين في الخارج بمعدل دينار واحد فان المستوردات الاستهلاكية تزيد بمعدل (٠,٦١) دينار.

- يشير اختبار ستيودنت (t) الى ان قيمة (t) للناتج المحلي اقل من قيمة (t) لحوالات العاملين في الخارج في كل المعادلات الاربعه اعلاه . وقد بلغت قيمه (t) للناتج المحلي في المعادله رقم (٧/٣) (٢,٣٥) وحوالات العاملين (٦,٨٤). وهذا يعني ان المستوردات تتاثر بحوالات العاملين في الخارج اكثر من تأثرها بالناتج المحلي(١).

- بلغ معامل المرونه (٢) بين حوالات العاملين في الخارج والمستوردات الاستهلاكية (٠,٦٠) وهذا يعني انه اذا زادت الحوالات

(١) استخدمت قيمة t لمقارنه افضليه التاثير للمتغيرات المستقله على المتغير التابع. انظر : سامي الزيود ، مصدر سابق ص ١٦٩ .
(٢) انظر الجدول رقم (٣٩) .

بمعدل (١%) فان المستوردات الاستهلاكية تزيد بمعدل (٠,٦٠%) وعلى الرغم من ان هذه القيمة منخفضة وتعكس انخفاض مرونة والمستوردات الاستهلاكية بالنسبة للحوالات، إلا أنها أكبر من قيمه معامل المرونة بين الناتج المحلي والمستوردات الاستهلاكية، والذي بلغ (٠,٢٥) وهذا يعني انه اذا زاد الناتج المحلي بمعدل (١%) فان المستوردات الاستهلاكية سوف تزيد بمعدل (٠,٢٥%) فقط (١).

جدول رقم (٣٩)

معاملات المرونة للمتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة في المعادلات (٧/٣) و (٨/٣) و (٩/٣) و (١٠/٣)

RT1	GDP	المتغيرات المستقلة المتغيرات التابعة
0.60	0.25	Conimp
0.00	0.04	Foodm
0.50	0.39	Ccong
0.57	0.37	Dcong

المصدر تم احتسابه وفق الميغة التالية:

$$h = \text{Reg} \cdot \text{Coeffi} \frac{\bar{X}}{\bar{Y}} *$$

* بلغ الوسط الحسابي للمتغيرات الواردة في الجدول ما يلي :-

$$\text{Conimp} = 195.38 \quad , \quad \text{Foodm} = 90.55 \quad \text{Ccong} = 61.18$$

$$\text{Dcong} = 43.64 \quad , \quad \text{GDP} = 811.02 \quad \text{RT1} = 193.02$$

(١) تدعم هذه النتيجة الآراء التي ترجع سبب ارتفاع المستوردات الاستهلاكية إلى الهجرة وحوالات العاملين في الخارج، إذا ان انتقال الانماط الاستهلاكية عن طريق المغتربين بالاضافة الى التدفقات النقدية التي يباشون بها تعزز الطلب على السلع المستوردة بكافة اقسامها، والجدير بالذكر ان الارقام الاحصائية المتعلقة بالمستوردات الاستهلاكية في الاردن تشير الى تزايدها بشكل ملفت للنظر خلال حقبة النفط. انظر الجدول رقم (٣٨).

حيث ان :

h : معامل المرونة

Reg. Coeffi : معامل الانحدار بين المتغير التابع Y والمتغير
المستقل X

\bar{X} : الوسط الحسابي للمتغير المستقل X

\bar{Y} : الوسط الحسابي للمتغير Y

٥- الحوالات وأثرها على التركيب السلمي للمستودرات:

لقد بحثنا في بند سابق تطور المستودرات الاردنيه خلال
الفترة (١٩٦٨-١٩٧٣)، وتبين ان تلك المستودرات قد تزايدت بشكل
كبير، حيث ارتفعت من حوالي (٥٧,٤٩) مليون دينار عام ١٩٦٨ الى حوالي
(١٠٢٢,٤٧) مليون دينار عام ١٩٨٨، وقد تبين أيضا ان الفترة النفطية
(٧٤-١٩٨١) شهدت نموا مرتفعا للمستودرات مقارنة بالفترة السابقيه
لهذه الفترة والفترة اللاحقه لها ضمن سنين الدراسة، حيث بلغ معدل
النمو السنوي بالمتوسط لهذه الفترة حوالي (٣٣,٧٨)٪.

وعند دراسة تطور التركيب السلمي للمستودرات حسب الاغراض
الاقتصادية وذلك للفترة (١٩٦٨-١٩٨٨). نلاحظ أن قيمة المستودرات من
السلع الاستهلاكية و سلع المواد الخام والسلع الرأسمالية والسلع
الآخري، قد تزايدت خلال فترة الدراسة بشكل كبير، حيث ارتفعت
المستودرات من السلع الاستهلاكية من حوالي (٢٧,٦١) مليون دينار
عام ١٩٦٨ الى حوالي (٣٣٢,٦٦) مليون دينار عام ١٩٨٨. اما بالنسبه
للسلع من المواد الخام، فقد قفزت من حوالي (١٢,٢١) مليون دينار عام
١٩٦٨ الى حوالي (٣٣,٢٩) مليون دينار عام ١٩٨٨. كما ان المستودرات
من السلع الرأسمالية تزايدت بشكل اكبر أيضا حيث ارتفعت من حوالي
(١٣,٩٢) مليون دينار عام ١٩٦٨ الى حوالي (٢٢٨,٨٦) مليون دينار عام
١٩٨٨ (١).

(١) انظر: البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية، مصدر
سابق، جدول رقم (٢٥)، ص ٣٣.

وبالنظر الى الجدول رقم (٤٠) نلاحظ تغير التركيب السلعي للمستوردات الاردنيه خلال الطفره النفطيه لصالح المستوردات من المواد الخام والسلع الراسماليه، وذلك على حساب المستوردات من السلع الاستهلاكيه، فنجد ان المساهمه النسبيه للسلع الراسماليه ارتفعت من (٢١%) الفتره (١٩٦٨-١٩٧٣) الى (٣٤,٧%) خلال الطفرة النفطيه (١٩٧٤-١٩٩١) في حين بلغت الاهميه النسبيه للمستوردات من السلع الاستهلاكيه (٤٧,٨%) و(٣٦,٥%) للفترتين وعلى التوالي. أما بالنسبه للاهميه النسبيه للمستوردات من المواد الخام فقد ارتفعت من (٢٠,٦%) الى (٢٦,٧%) للفترتين الاولى والثانيه على التوالي . ويرجع التزايد في الاهميه النسبيه للسلع الراسماليه المستورده خلال الفتره (١٩٧٤ - ١٩٨١) الى الظروف الاقتماديه الطفرويه التي شهدها الاقتماد الاردني، والتي تمثلت بتدفق المساعدات والتمويلات تلك الاموال التي ساهمت في تنفيذ المشاريع التنمويه بحيث تم في هذه الفتره تنفيذ خطه التنميه الثلاثيه (٧٣-١٩٧٥) وخطه التنميه الخمسيه الاولى (١٩٧٦-١٩٨١).

ولما كان الاردن يفتقر الى انتاج السلع الراسماليه فقد لجأ الى استيراد تلك السلع مما ادى الى تزايد الاهميه النسبيه للسلع الراسماليه ضمن المستوردات الاجماليه. غير ان البعض يجد ان التحسن في التركيب السلعي للمستوردات لصالح السلع الراسماليه هو تحسن مخادع^(١) الى حد كبير اذا ما اخذنا بعين الاعتبار الطبيعه الانتاجيه للسلع الراسماليه، حيث نجد ان السلع الراسماليه ليست جميعها ولا حتى حصه كبيره منها ذات طبيعه انتاجيه. فعلى سبيل المثال فان قيمه الالات ومعدات النقل (أغلبها من السيارات الصغيره) ارتفعت قيمتها

(١) هاني الحوراني، مصدر سابق ص ٤٥. ايضا حول نفس الفكرة انظر : سمير عبده مصدر سابق، ص ٥٩. نلفت النظر هنا ان جزءا لا بأس من التمويلات توجه نحو الاستثمار في مكاتب التكسي والنقل الأخرى لما يتميز به هذا النوع من الاستثمار من مردود سريع مقارنة بغيره الاستثمار مما زاد من نسبة قطاع الخدمات الى الناتج المحلي الاجمالي. هذا وقد بينت الدراسات القطاعيه في البلدان المصدرة للعماله ان قسم كبير من التمويلات وجه لهذا النوع من الاستثمار، وقد انطبق ذلك على حاله كل من تركيا وبنغلادش والسودان وغيرها. انظر: رمزي زكي، (تحرير)، مصدر سابق، ص ١٧٦، ١٩٨، ٣٣٨.

جدول رقم (٤٠)

التركيب السلعي للمستوردات الاردنيه
خلال الفترة ١٩٦٨ - ١٩٨٨

السنة	المستوردات الاستهلاكية (%)	المواد الخام (%)	السلع الراسماليه (%)	اخرى (%)	المجموع (%)
١٩٦٨	٤٨,٠	٢١,٢	٢٤,٢	٦,٦	١٠٠
١٩٦٩	٥٠,٠	٢١,٥	٢٢,٥	٦,٠	١٠٠
١٩٧٠	٥٠,١	٢٣,٠	٢٠,٣	٦,٦	١٠٠
١٩٧١	٤٣,٦	١٧,٨	٢٣,٠	١٥,٦	١٠٠
١٩٧٢	٤٨,٦	١٩,٧	١٩,٥	١٢,٢	١٠٠
١٩٧٣	٤٦,٨	٢٠,٥	١٨,٧	١٤,٠	١٠٠
معدل الفترة	٤٧,٨	٢٠,٦	٢١,٠	١٠,٦	١٠٠
١٩٧٤	٤٤,٥	١٩,٢	٢٦,١	١٠,٢	١٠٠
١٩٧٥	٣٨,٧	٢٤,٤	٣٥,٤	١,٥	١٠٠
١٩٧٦	٣٩,٣	٢٦,٧	٣٣,٧	٠,٥	١٠٠
١٩٧٧	٣٢,٤	٢٦,٧	٤٠,٥	٠,٤	١٠٠
١٩٧٨	٣٨,٣	٢٥,٦	٣٥,١	١,٠	١٠٠
١٩٧٩	٣٦,٥	٣٠,٥	٣٢,٨	٠,٢	١٠٠
١٩٨٠	٣٣,٥	٣١,٧	٣٤,٥	٠,٣	١٠٠
١٩٨١	٣١,٢	٢٩,٢	٣٩,٦	٠,٢	١٠٠
معدل الفترة	٣٦,٥	٢٦,٧	٣٤,٧	٢,١	١٠٠
١٩٨٢	٣٢,٢	٣٣,٣	٣٤,٣	٤,٥	١٠٠
١٩٨٣	٣٣,١	٣٤,٢	٢٨,٢	٤,٥	١٠٠
١٩٨٤	٣٥,٨	٣٩,١	٢٢,٣	٢,٨	١٠٠
١٩٨٥	٣٤,٤	٣٩,١	٢٤,٣	٢,٢	١٠٠
١٩٨٦	٣٨,٧	٣٣,٤	٢٣,٠	٤,٩	١٠٠
١٩٨٧	٣٦,٤	٣٧,٢	٢٤,٢	٢,٢	١٠٠
١٩٨٨	٣٢,٥	٣٥,٥	٢٨,٢	٣,٨	١٠٠
معدل الفترة	٣٤,٧	٣,٠	٢٦,	٢,٩	١٠٠

المصدر : احتساب بالاعتماد على البنك المركزي الاردني، بيانات
احصائيه سنويه (١٩٦٤-١٩٨٩)، جدول رقم ٢٥ ص ٣٣ .

من (٨,٣٦٩) مليون دينار عام ١٩٧٣ الى (١٨٠,٨٥١) مليون دينار عام ١٩٨١. اي تضاعفت قيمتها حوالي (٢١,٦٠) ضعفا كما قفزت اهميتها النسبية من (٤١,٣%) عام ١٩٧٣ الى (٤٦,٨%) عام ١٩٨١ في حين بلغت اهميتها النسبية خلال الفترة (٧٤-١٩٨١) حوالي (٤٤,٨%). وتعتبر هذه الارقام ذات دلالة اذا ما علمنا ان الاهمية النسبية لهذه السلع قد بلغت خلال الفترتين (١٩٦٨-١٩٧٣) و(١٩٨٢-١٩٨٨) حوالي (٤٢,٤%) و(٣٩,٥%) فقط للفترتين وعلى التوالي.

اما بخصوص المستوردات من سلع المواد الخام فنجد وكما يبين الجدول رقم (٤٠) آنف الذكر انها احتلت المرتبة الثانية بعد السلع الاستهلاكية التي بلغت اهميتها النسبية خلال فترة الدراسة حوالي (٣٩,٧٩%) في حين بلغت الاهمية النسبية لالخيرة حوالي (٢٧,٧٧%). هذا وقد استمرت المستوردات من سلع المواد الخام بالازدياد خلال فترة الدراسة حيث تضاعفت حوالي (١٠,٢٢) ضعف ما كانت عليه ١٩٧٣ حيث قفزت من (٢٢,٢١) مليون دينار عام ١٩٧٣ الى (٣٦٣,٢٩) مليون عام ١٩٨٨ ، وبلغت اعلى مستوى لها عام ١٩٨٥، حيث بلغت قيمتها حوالي (٤٢٠,٤٠٩) مليون دينار.

هذا ويعود النمو المطرد في قيمة المستوردات من المواد الخام الى اعتماد الاردن بشكل مكثف على المواد الخام الوسيطة المستورده اللازمة للصناعات التحويلية، حيث ان عمليه احلال المستوردات تتطلب المزيد من استيراد السلع غير جاهزه التمنييع(وسيطيه)، وذلك لمواجهة التوسع الذي حصل في قاعدتها الانتاجية، وقد تمثلت هذه السلع بالاشباب والخامات المعدنية وغيرها من المواد حيث شكلت هذه المواد اكثر من (٥٩%) (١) من اجمالي المواد الخام خلال الاعوام (١٩٧١-١٩٨٥). كما يعزى التزايد في المستوردات الى تزايد قيمه وكميات المستوردات من النفط والمحروقات، والتي تزايدت اسعارها بعد عام

(١) انظر: محمد المجالي، مصدر سابق، ص ٦٢ .

١٩٧٣|١). وثجدر الاشاره الى ان قيمة المستوردات من النفط قد ارتفعت من (٤,١٥٥) مليون دينار عام ١٩٧٣ الى حوالي (١٣,١٧٦) مليون دينار عام ١٩٨١ حيث تضاعفت حوالي (٤٢,٣٩) وقد تزايدت اهميتها النسبيه الى اجمالي المستوردات من (٥,٢٥%) للفترة (١٩٦٨-١٩٧٣) الى (١١,١٦%) للفترة (١٩٧٤-١٩٨١) الى (١٦,٩٦%) للفترة (٨٢-١٩٨٨)، فيما شكلت ما نسبته (٥,٢٥%) و(٤١,٤٦%) و(٤٧,١٤%) من قيمة المستوردات من المواد الخام خلال الفترات الثلاث وعلى التوالي[٢].

وعلى الرغم من تناقص الاهميه النسبيه للمستوردات من السلع الاستهلاكيه وتزايد الاهميه النسبيه لكل من المواد الخام والسلع الراسماليه خلال فتره الدراسة ككل، الا ان المستوردات من السلع الاستهلاكيه بقيت تحتل المرتبه الاولى من حيث الاهميه النسبيه. (انظر الجدول رقم (٤٥)).

يضاف الى ذلك انه وعلى الرغم من التراجع النسبي في المستوردات من السلع الاستهلاكيه الى اجمالي المستوردات، فقد لوحظ ارتفاع الاهميه النسبيه للمستوردات من سلع الاستهلاك الجاري و السلع الاستهلاك الدائم حيث ارتفعت الاهميه النسبيه لهذين القسمين الى اجمالي المستوردات من (١٤,٠٧%) و (٥,٦٠%) للفترة (٦٨-١٩٧٣) الى (١٠,٠٢%) و (٧,٤٥%) للفترة (١٩٧٤-١٩٨١)، وذلك لسلع الاستهلاك الجاري والدائم وعلى التوالي[٢] ويعود ذلك التزايد بالطبع الى النزوع الشديد نحو الاستهلاك الكمالي والترفي المستورد الذي ساد خلال فترة الطفرة.

-
- (١) انظر: ابراهيم المصري، تطور التجاره الخارجيه في الاردن خلال الاعوام (١٩٧٦-١٩٨٠)، بحث غير منشور، دائرة الاحماءات العامه، عمان ١٩٨٢. ص ١٣.
- (٢) حسب هذه الارقام بالاعتماد على: البنك المركزي الاردني، بيانات احصائيه سنويه (١٩٦٤ - ١٩٨٩) جدول (٢٥)، ص ٣٣.
- (٣) حسب الارقام بالاعتماد على المصدر السابق، جدول ٢٥، ص ٣٣.

وهكذا فقد كان للتنامي المطرد لحوالات العاملين في الخارج وتدفعها الى الاردن مساهمه كبيره في انتعاش الاقتصاد الاردني - البعض يطلق عليه انتفاخ - ، حيث خلقت ظروف مواثيه للاستثمار وذلك (بغض النظر عن تعريف ماهو الاستثمار) من خلال توفير الاموال والتسهيلات الائتمانيه ، ولما كانت بنيه الاقتصاد الاردني تعتمد اعتمادا مباشرا على استيراد السلع بكافه انواعها وخصوصا السلع الراسمالية والوسيظيه منها، وذلك لاعتماد القطاع الصناعي الاردني على الخارج في توفير هذه السلع نجد تزايد اهميتها النسبيه خلال حقبة السبعينات امرا طبيعيا في ظل تزايد المساعدات العربيه ، والتي مكنت الحكومه من الانطاق على الاستثمار بشكل كبير غير ان ذلك لا يعني بان الحوالات ادت إلى تغييرا جوهريا في بنيه المستوردات الاردنية فعلى العكس من ذلك فقد ساهمت في تزايد حجم المستوردات من خلال مساهمتها في زيادة حجم المستوردات من السلع الاستهلاكيه من خلال الدور غير المباشر الذي لعبته في تفشي أنماط الاستهلاك البذخي والمستورد تلك الانماط التي ظهرت بشكل واضح خلال السبعينات.

٦- الحوالات وأثرها على المستوردات من السلع المعمرة الكمالية:

أظهرت نتائج المسوحات والدراسات المختلفه التي اجريت في العديد من البلدان المصدرة للعماله ومن بينها الاردن(١) ان أسر المهاجرين تميل الى الانطاق على السلع المستورده المعمره اكثر من أسر الذين لم يهاجر لهم احد ، وتبين ان أسر المهاجرين تملك سلعا معمره كالثلاجات والغسالات الكهربائيه وطبخات الغاز والتلفزيونات وغيرها من السلع المعمره الكماليه ، حيث كان يتم شحن مثل هذه السلع الى دول المنشا أو شراءوها من البلدان الاصليه والتي لا تستطيع هذه البلدان توفيرها في الغالب الا عن طريق استيرادها من الخارج.

(١) انظر: الفصل الثاني، ص ٧٣ .

أما عن أولئك الذين كانوا قد امتلكوا سلعا معمرة قبل خروجهم، فإنهم يتجهون نحو شراء السيارات والتلفزيونات الملونه ومكيفات الهواء. أما عن الذين كانوا قد امتلكوا مثل هذه السلع قبل رحيلهم عن بلدانهم فإنهم يقومون بشراء سياراتين أو أكثر أو يحاولون الحصول على اجهزة أكثر تعقيدا كالفيديو واللاستيريو، أو سلعا كمالية أخرى كالسجاد الثمين والتحف والازهار الصناعيه المستوردة والثريات والقرميد والملابس المستوردة الباهظة الثمن وغيرها (١).

هذا وتشير البيانات المتوفرة حول المستوردات الاردنيه من السلع المعمره الى تزايد هذه الاخيريه بشكل ملفت للنظر في الفتره الممتده بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨١، وهي الفتره التي تزايدت فيها الحوالات، حيث نلاحظ وكما يبين الجدول رقم (٤١) ان المستوردات من هذه السلع قد تماعدت في قيمتها بشكل كبير وملحوظ خلال فترة النقط حيث نجد انها تضاغت حوالي اثنتي عشر ضعفا. فقد ارتفعت من (٦,٣٨٥) مليون دينار عام ١٩٧٣ الى (٧٧,٠٦٠) مليون دينار عام ١٩٨١ .

هذا وقد واصلت ارتفاعها خلال السنوات اللاحقه، وبلغت اعلى قيمه لها عام ١٩٨٤، حيث بلغت قيمتها (٩٤,٤٥) مليون دينار، انخفضت عام ١٩٨٥ الى (٧٨,٤٠٨) مليون دينار، ثم ارتفعت الى (٧٩,٧١)

(١) وجدت سوزان مسيحه في البحث الذي اجرته على عينه من المدرسين المصريين المعارين الي السعوديه ان مدخراتهم عند العوده في المتوسط توزع بحيث تستحوذ التجهيزات المنزليه على (٢٨%) والملابس على (١٣%) والهدايا على (١٢%) والسلع المعمره على (١٠%) من مجموع المدخرات. كذلك بينت المسوح عن العاملين العائدين الا تترك انه بعد تخصيص جزءا من المدخرات لشراء المساكن والاراضي او محاوله تاسيس مشروع حر، فان شراء السلع الاستهلاكيه المعمره تحتل اهميه خاصه في قائمة التفضيلات وقد كان يتم شراء هذه السلع (سيارات وراديات والادوات المنزلية الاخرى من الخارج في معظم الاحيان كما اتضح من دراسة أخرى حول أثر الحوالات على الانفاق الاستهلاكي في بنغلادش ان انفاق اسر المهاجرين على شراء الراديوات والمسجلات والساعات والدرجات) كان أكبر من الاسر الاخرى، كذلك اثبتت الدراسة التي اعدت حول العاملين السودانيين ان جزءا كبيرا من هذه الحوالات يخصص لشراء السلع المعمره المستورده .
انظر: رمزي زكي، مصدر سابق الصفحات ١٧٦ و١٧٩ و١٨٩ و٣٢٦-٣٤٢ .

و(٨٥,١٦) مليون دينار للاعوام ١٩٨٦ و١٩٨٧ على التوالي. إلا ان هذه المستوردات قد انخفضت عام ١٩٨٨ وبلغت حوالي (٧٨,٦٧٦) مليون دينار، ويعود هذا الانخفاض الى مجموعه من الظروف التي امتت بالاقتماد الاردني، ومن بينها انخفاض الدينار الاردني، بالإضافة الى حزمة الاجراءات الحكوميه والتي منع بموجبها استيراد العديد من السلع المعمره.

ويلاحظ من خلال النظر إلى الجدول المذكور أننا ان المستوردات من سلع الاستهلاك الدائم (السلع المعمره) قد حققت قفزات سريعه في اوج الطفرة حيث يلاحظ انها قد قفزت من (٦,٣٨٥) مليون دينار عام ١٩٧٣ الى (٩,٢٢٣) و(١٤,٣١٨) و(٢٣,٠٠١) و(٣٢,٤٤٤) و(٤٣,٠٦٩) مليون دينار للاعوام ١٩٧٤ و١٩٧٥ و١٩٧٦ و١٩٧٧ و١٩٧٨، وعلى التوالي، هذا وقد بلغ معدل النمو السنوي لهذا النوع من المستوردات خلال فترة الطفرة النفطية (١٩٧٤-١٩٨١) بالمتوسط حوالي (٣٧,٣٧٥) في حين بلغ في الفترتين السابقيه (١٩٦٨-١٩٧٣) والسلاحقة (١٩٨٢-١٩٨٨) حوالي (٤,٢٦%) و(٤٩%) وعلى التوالي.

هذا وقد أدى تنامي المستوردات من السلع المعمره خلال الفترة النفطية الى تزايد اهميتها النسبيه بين المستوردات الكلية، حيث ان نسبه المستودرات من تلك السلع الى المستودرات الكلية قد اتجهت اتجاهها تصاعديا حتى وصلت أعلى مستوى لها عام ١٩٧٨، حيث بلغت قيمتها (٩,٣٨٧%) . بدأت بعدها بالتناقص والارتفاع خلال السنوات اللاحقه . هذا وقد تراوحت قيمتها خلال السنوات اللاحقه لعام ١٩٧٨ بين (٦,٤٥١%) و (٩,٣٧٥%) للاعوام ١٩٨٢ و ١٩٨٦ على التوالي . هذا ويذكر ان نسبه المستوردات من السلع المعمره الى المستوردات الكلية قد اتخذت اتجاهها معاكسا للاتجاه الذي اتخذته نسبه المستوردات الاستهلاكيه المستوردات الكلية، وذلك خلال الفتره مما يدل الى على ان المستوردات من هذه السلع كانت تنمو بمعدل سنوي يفوق المعدل النمو السنوي للمستوردات الاستهلاكيه ككل.

وعند استخدام التحليل القياسي لقياس أثر الحوالات على المستوردات من السلع المعمره (١) على اعتبار ان الاخيرة داله في كل من الناتج المحلي والحوالات. وجد انه اذا زادت الحوالات بمعدل دينار واحد، فان المستوردات من السلع المعمره تزداد بمعدل (١٣,٠%) دينار، واذا زاد الناتج المحلي بمعدل دينار فان المستوردات من هذه السلع سوف تزداد بمعدل (٢,٠%) دينار. هذا وقد بلغ معامل المرونه بين الناتج المحلي والمستوردات من السلع المعمره حوالي (٣٧,٠%)، وهذا يعني انه اذا زاد الناتج المحلي بمعدل (١%) فان المستوردات من هذه السلع سوف تزداد بمعدل (٣٧,٠%) دينار. بينما بلغ معامل المرونه بين الحوالات والمستوردات من السلع المعمره (٥٧,٠%)، مما يعني انه اذا زادت الحوالات بمعدل (١%) فان هذه المستوردات من السلع المعمره سوف تزداد بمعدل (٥٧,٠%)، مما يدل على ان استجابته المستوردات من هذه السلع للتغيرات النسبيه في الحوالات اكبر من استجابتها للتغيرات النسبيه في الناتج المحلي. وبعبارة اخرى فان استيراد هذه السلع يتاثر بالاموال المستجلبه من الخارج - غير وطنية - اكثر من تاثره بالناتج المحلي الذي يعكس القدره الحقيقيه للاقتصاد الوطني على الدفع. مما يدل على ان الحوالات مولت جزءا من هذه المستوردات وساهمت في تفاقمها مما هاقم من العجز التجاري (٢).

ونلفت الانتباه الى ان انخفاض معامل المرونه بين الحوالات والمستوردات من السلع المعمره يحمل خطورة تتمثل في انه في حال انخفاض التحويلات بمعدل (١%)، فان المستوردات من هذه السلع سوف تنخفض بمعدل (٥٧,٠%) فقط. بمعنى ان التناقض في التحويلات لن يلقي استجابته كبيرة وقوية من جانب الاستيراد من هذه السلع، مما يلقي باعباء على الاقتصاد الوطني لتسديد فاتورة المستوردات من هذه

(١) انظر: الفصل الثالث، ص ١٤٣، ١٤٥ .
(٢) يرى هنري العزام ان معظم الحوالات جرى اتجاهاها في اوجه الاستهلاك المصارخه اكثر من مجالات الاستثمار بل حفزت على استيراد السلع الكماليه .
انظر: هنري العزام، مصدر سابق، ص ٤٣ .

جدول رقم (٤١)

معدل النمو السنوي والرقم القياسي للمستوردات من سلع
الاستهلاك الدائم خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٨)

السنة	سلع الإستهلاك الدائم	نسبة الإستهلاك الدائم إلى المستوردات	الرقم القياسي	معدل النمو السنوي (%)	نسبة الإستهلاك الدائم إلى المستوردات	نسبة الإستهلاك الدائم إلى المستوردات إجمالي (%)
١٩٦٨	٢,١٠٤	٣,٦٦٩	٣٢,٩٠	---	٧,٦٢	٤٨,٠١٧
١٩٦٩	٣,٤٩٧	٥,١٦١	٥٤,٦٨	٦٦,٢١	١٠,٣٢	٥٠,٠١٦
١٩٧٠	٤,٣٥٢	٦,٦٠٦	٦٨,٠٥	٢٤,٤٥	١٣,١٨	٥٠,١٢٧
١٩٧١	٤,٦٨٨	٦,١١٨	٧٣,٣١	٧,٢٦	١٤,٠٢	٤٣,٦٤١
١٩٧٢	٥,٨٧٦	٦,١٦٥	٩١,٨٨	٢٥,٣٤	١٢,٦٩	٤٨,٥٦٥
١٩٧٣	٦,٣٨٥	٥,٩١٠	١٠٠,٠٠	٨,٨٣	١٢,٦٣	٤٦,٧٦٢
معدل الفترة	٤,٤٨	٥,٦		٢٦,٤٢	١١,٧٤	٤٧,٨٥
١٩٧٤	٩,٢٢٣	٥,٨٩٣	١٤٤,٢٢	٤٤,٢٢	١٣,٢٥	٤٤,٤٨٨
١٩٧٥	١٤,٣١٨	٦,١١٩	٢٣٢,٨٩	٥٥,٢٤	١٥,٨٢	٣٦,٦٧٩
١٩٧٦	٢٣,٠٠١	٦,٧٧٤	٣٥٩,٦٧	٦٠,٦٤	١٧,٢٥	٣٩,٢٦٩
١٩٧٧	٣٢,٤٤٤	٧,١٤٥	٥٠٧,٣٣	٤١,٠٥	٢٢,٠٤	٣٢,٣٩٠
١٩٧٨	٤٣,٠٦٩	٩,٣٨٧	٦٧٣,٤٨	٣٢,٧٥	٢٤,٥٢	٣٨,٢٨٧
١٩٧٩	٥١,٨٨٦	٨,٨٠٢	٨١١,٤٠	٢٠,٤٧	٢٤,١١	٣٦,٥٠٦
١٩٨٠	٥٨,٠٤٣	٨,١٠٧	٩٠٧,٦٣	١١,٨٧	٢٤,١٧	٣٣,٥٤٢
١٩٨١	٧٧,٥٦٠	٧,٣٥٧	١٢٠٥,٠٠	٣٢,٧٦	٢٣,٧٠	٣١,٠٤٦
معدل الفترة	٣٨,٧٠	٤,٤٥		٣٧,٣٧	٢٠,٦	٣٦,٧٨
١٩٨٢	٧٣,٤٠٧	٦,٤٥١	١١٥٢,٥٣	٤,٧٥	٢٠,٠١	٣٢,٢٣٧
١٩٨٣	٩٠,٣٣٦	٨,١٨٨	١٤١٢,٦٠	٢٣,٠٦	٢٤,٧٥	٣٣,٠٨٧
١٩٨٤	٩٤,٤٤٩	٨,٨١٦	١١٤٧,٩٧	٤,٥٥	٢٤,٦٥	٣٥,٧٦٩
١٩٨٥	٧٨,٤٠٨	٧,٢٩٨	١٢٦٢,٠٨	١٦,٩٨	٢١,٤٣	٣٤,٣٧٢
١٩٨٦	٧٩,٧٠٩	٩,٣٧٥	١٢٤٦,٣	١,٦٦	٢٤,٢١	٣٨,٧١٤
١٩٨٧	٨٥,١٥٩	٩,٣٠١	١٣٣١,٦٥	٦,٨٤	٢٥,٥٣	٣٦,٤٢٦
١٩٨٨	٧٨,٦٧٦	٧,٦٩٥	١٢٣,٢٧	٧,٦١	٢٣,٦٥	٣٢,٥٣٥
معدل الفترة	٨٢,٩٠	٨,١٦		٠,٤٩	٢٣,٤٣	٣٤,٧٣

المصدر : تم احتسابه بالاعتماد على:

(١) البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنويه، مصدر سابق، جدول
رقم (٢٥) ص ٣٣ .

السلع، في حين يتم ذلك عن طريق المساعدات والقروض وذلك لعدم قدره الاقتصاد الوطني على القيام بهذه المهمة. وفي ظل تناقص المساعدات فلم يبقى سوى القروض(١). وقد تكشفت خطورة هذا الوضع في عام ١٩٨٨ حيث وقع الاردن في ازمة مالية ونقدية خانقه مما حدى بالحكومة لاتخاذ اجراءات تتعلق بمنع استيراد بعض السلع المعمره الكماليه. كالسيارات والتلفزيونات وهوائياتها والشلاجات وغيرها(٢).

هذا ولم يقتصر تنامي المستوردات من السلع الكماليه خلال الطفره النفطية على السلع المعمره بل امتد ليشمل بعض السلع الكماليه الاخرى كالعطور والمنظفات ومواد التجميل الاخرى وبعض انواع الفواكه وبعض انواع السلع الغذائية كمنتجات الالبان(٣)، حيث كان ذلك التنامي في الطلب على مثل هذه السلع نتيجة حتميه لتطشي الانماط الاستهلاكيه الجديده المستجلبه من دول النفط داخل المجتمع الاردني .

وترجع اهميه الارقام والنسب السابقه اذا ما ادركنا ان هذه السلع كانت شبه نادره في حياه الافراد في المجتمع الاردني حتى

-
- (١) انظر: ميسون حتر، مصدر سابق، ص ١٥٣ .
(٢) حسب القرار مجلس الوزراء المنشور على الصفحة ٢١١٢ من عدد الجريده الرسميه رقم ٣٥٨٢ بتاريخ ٨٨/١١/٦ والمعمم ببلاغ دائرة الجمارك رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٨ . فان البضايح التي تم منع استيرادها من تاريخ ١٩٨٨/١١/٦ ولغاية ١٩٨٩/١٢/٣١ هي:
١- جميع انواع السيارات لنقل البضائع والركاب
٢- التلفزيونات وهوائياتها
٣- اجهزة الفيديو وكاميراتها
٤- الشلاجات والفريزارات
٥- مكيفات الهواء
٦- البلاط والجرانيت والقرميد وورق الجدران
٧- اشات المنازل والمطابع والمكاتب، باستثناء (الطب والجراحه)
٨- الثريات
٩- افران الميكروويف
١٠- التملثيل والتحف للزينه والزخرفه
١١- الازهار والاوراق والثمار الصناعيه
- (٣) يقول سمير عبده: "الن انسى في بيت من بيوت البادية السورية امرأه بدويه تركت امرأضاع وليدها الى حليب(النيدو) بدل ارضاعه من ثديها بزعم ان ذلك اسهل لها من معاناة (الارضاع) ويضيف "لقد بتنا نرى في المجتمع العربي اناسا يقلدون ويمسهلكون السلع الغربيه، والتي تعكس انماط الحياه الترفيحية الاستهلاكيه التي بلغتها تلك الدول بعد معاناه طويله مع اننا ما زلنا نفتقر الى ابسط ضروروات الحياه الادميه في الكثير من جوانب معيشتنا".
انظر: سمير عبده: مصدر سابق، ص ٥٧ .

بدايه السبعينات، ثم بدأت تدخل بشكل تدريجي مع بدايه الحقبه النفطية، حيث بدأت في التدفق بشكل كبير مترافقه ومتزامنه مع التدفق الهائل لحوات العاملین الاردنيين في الخارج، مما أدى الى تغييرا كبيرا في النمط الاستهلاكي للشعب الاردني، والذي انعكس في ظهور قيم استهلاكيه جديده تقديس الاستهلاك وتجعل من الاستهلاك التظاهري والتفاخري سمه من السمات المميزه لمخلفات الطفره النفطية .

ولا شك ان اندفاع السلع وتوغلها داخل المجتمع فرض تغييرات ومستجدات في مختلف جوانب الحياه، حيث ان هذا الاستيراد اللامحدود وغير المدروس(١) - نظرا لسهولة الاتصالات السمعية والبصرية -، ترك اثرا بالغاً على عقلية المواطن وسهولة تقبله لهذه السلع المستورده واستعداده لاستهلاكها في ظل تدفق نقدي كبير مترافق مع استهلاك تظاهري او استعراضى يتسابق فيه الافراد للحصول على اخر ما انتجته الاله الرأسماليه من سلع(٢).

٧- اثر حوات العاملین على العجز في الميزان التجاري:

على الرغم من اتماف الاقتماد الاردني بانه يعاني من اختلالات كبيره وذات طابع بنيوي في علاقاته مع العالم الخارجي، الا ان أبرز مظاهر هذه الاختلالات العجز المزمن في ميزانه التجاري، والذي

(١) انظر: صوت الشعب، ندوة الاستهلاك التظاهري، ١٩٨٧/٥/٢٥، مصدر سابق ص ١٣ .

(٢) من الاهميه بمكان ان نذكر "أنه في الوقت الذي تبذل فيه الامبرياليه كل جهدها لاحباط واجهاض اي مشروع انتاجي حقيقي في المحيط فإنها تسعى جاهدة لتوجيه هذه المجتمعات المحيطة باتجاه الاستهلاك لخلق مجتمعات مستهلكه بكل معنى الكلمه، أي مجتمعات استهلاكيه فحسب، ولما كان الاستهلاك يتحدد بالملكيه النقدية اساسا، أي بالكم الصادر على المبادل مع السلعه، فإنه يترتب على ذلك ان تعطى القيمة الاولى - في هذا التوجيه نحو الاستهلاك لهذا الكم. وهكذا يصبح النقد هنا هو قيمة القيم، ويتمدر بالتالي المكانه العليا في منظومه القيم، وبالتالي ستعاني منظومه القيم بالضرورة من عمليات تغيير وبتتر واعاده بناء ليصار في النهاية الى صياغتها من حيث العناصر القيمة المكونه لها، وكذلك تركيب هذه العناصر فيما بينها بشكل دائم يتلائم وقيمة القيم - النقد - . وهكذا تتمحور منظومه القيم على مستوى الاستهلاك وعلى المستوى الفردي تصبح قيمة الانسان الفرد محده لا بقدرته على الانتاج وبمدى اسهامه في بناء مجتمعه وتطويره وانما فقط بقدرته على الاستهلاك".

انظر: محمد شائر القدسي، مصدر سابق ص ٧٢ - ٧٣ .

تنامي بشكل كبير في السنوات الاخيرة، وهو الذي استنزف مبالغ هائلة من العملات الاجنبية، حيث قفز العجز في الميزان التجاري من حوالي (٤٥) مليون دينار عام ١٩٦٨ الى (٦٨،٦٩٧) مليون دينار عام ١٩٨٨، لا ان هذا العجز قد بلغ عام ١٩٨٢ حوالي ٩٥٦،٩١ مليون دينار ويذكر ان هذا العام قد كان اعلى مستوى يصل اليه العجز خلال فتره الدراسه ككل (انظر الجدول رقم (٤٢)).

وتشير البيانات الرسميه الى ان العجز التجاري قد تنامي خلال الفتره (٦٨-١٩٧٣) بمعدل سنوي بلغ في المتوسط حوالي (١٦%)، غير ان الفتره الثانيه والممتده بين عامي (١٩٧٤-١٩٨١) والتي كانت بمثابه طهرة او انتفاخه في الاقتصاد الوطني، فقد تميزت بتزايد المستوردات بشكل كبير ساهمت في تفاقم هذا العجز حيث ارتفعت قيمه هذا العجز بوتائر عاليه خلال هذه الفتره حتى بلغ عام ١٩٨١ عشرة اضعاف ما كان عليه في عام ١٩٧٣ فقد ارتفع من حوالي (٩٤،١٩) مليون دينار عام ١٩٧٣ الى حوالي (٦٦،٩٣٢) مليون دينار عام ١٩٨١. (انظر الجدول رقم (٤٢)). ولا شك ان التزايد الكبير في حوالات العاملين في الخارج خلال هذه الفتره ساهم في تمويل وتشجيع عمليات الاستيراد المختلفه مما ساهم بطريقه غير مباشره في تزايد هذا العجز (١). وتجدر الاشاره هنا الا ان تضخم العجز في الميزان التجاري لا يعزى فقط الى تزايد الحوالات خلال هذه الفتره بل يعزى ايضا الى تنامي القدره الاستيراديه للبلاد والناجمه عن تدفق آخر للمساعدات العربيه خلال هذه الفتره (٢).

ومن المفيد ان نذكر هنا ان تعاضم المستوردات وارتفاعها بوتائر غير عاديه خلال هذه الفتره والذي نتج عن تراجع الاكتفاء

(١) لقد مكنت الفوائض البترولييه المكسيك من تسديد فاتوره مستورداتها والتي تزايدت في الاعوام ١٩٧٨ و ١٩٧٩ بمعدلات (٣٨،٥%) و (٥٧،١%) على التوالي .
انظر:

Javier salas "Estemation of the structure and elasticities of Mexican imports in the period 1961 - 1979". Journal of Development economics, No. 10, 1982, p 298 .

(٢) المجلس القومي للتخطيط، مصدر سابق ، ص ١٨ .

الذاتي على الصعيد الاستهلاك وتغطي عادات الاستهلاك الترفي، اضافة الى نمط التمتع الذي اعتمد في الصناعات التمويلية والذي كان يعتمد بشكل كبير على المواد الوسيطة والخام المستورده، ادى إلى تنامي العجز في الميزان التجاري بشكل كبير (١). ولاشك ان الخصائص الكمية والنوعية لمصادراتنا الوطنية وعلى الرغم من التحسن النسبي الذي تحقق على صعيد التركيب السلعي للمصادرات، (بحيث تحقق درجة اكبر من التنوع عما كان عليه في مطلع السبعينات)، الا ان هذا التحسن النسبي لا يعتبر باي حال من الاحوال دليل على تغيير نوعي وجوهري في المصادرات، حيث بقيت المواد الخام والمواد الغذائية المكونين الرئيسيين للمصادرات الاردنيه (٢).

وبالتالي لا يمكن اعتبار التدفقات النقدية خلال فترة السبعينات وحدها مسؤوله عن تفاقم العجز في الميزان التجاري على الرغم من انها تفسر الى حد كبير تزايد حجم هذا العجز بتوفيرها للموارد النقدية اللازمة للاستيراد من جهة ومساهمتها غير المباشرة في جلب عادات استهلاكية تمخضت عن الهجره وما ترتب على ذلك من تنامي الطلب على السلع المستورده والذي انعكس في تزايد قيمة المستوردات من جهة اخرى.

وبناء على ذلك يمكن القول ان الاختلالات الهيكلية في قطاع التجاره الخارجيه الاردني والتي هي بالاساس موجوده قبل وبعد الطفرة النفطية والمتمثله بتدني المواصفات الكمية والنوعية للمصادرات، اضافة الى تفاقم المستوردات بالنسبه للمصادرات تعتبر

(١) هاني الحوراني، مصدر سابق ، ص ٤٧ .
(٢) اظهرت نتائج دراسته حديثه حول التجاره الخارجيه ان مؤشر التركيز السلعي للمصادرات الاردنيه بلغ درجة تعتبر عاليه مقارنة مع الاقتصادات الاخرى حيث بلغ متوسطه العام خلال الاعوام (١٩٧١-١٩٨٥) حوالي (٤٩,٧%) حيث شكلت الفوسفات والخضروات والاسمدة هذا التركيز.
انظر : محمد المجالي، تطور التجاره الاردنيه (١٩٧١-١٩٨٥) دراسة ماجستير غير منشورة الجامعه الاردنيه، ١٩٨٨، ص ١٣٦ .
انظر ايضا: خطط التنميه المتعاقبه (١٩٧٢-١٩٧٥) و(١٩٧٦-١٩٨٠) و(١٩٨١-١٩٨٥) و(١٩٨٦-١٩٩٠).

المسؤول الاول عن تضخم هذا العجز وتفاقمه بشكل ملهت للنظر اذ ان هذه المشكله ليست مقطوعه الجذور فهي ذات طبيعه تاريخيه وهيكلية في آن واحد .

جدول رقم (٤٣)

معدل النمو والرقم القياسي للعجز في الميزان التجاري الاردني خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٨)

السنة	العجز التجاري	الرقم القياسي للعجز التجاري	معدل النمو السنوي (%)
١٩٦٨	٤٥,٣١٨	٤٨,١١	----
١٩٦٩	٥٥,٨٣٤	٥٩,٢٨	٢٣,٢٠
١٩٧٠	٥٦,٥٦٠	٦٠,٠٥	١,٣
١٩٧١	٦٧,٨١٣	٧١,٩٩	١٩,٩٠
١٩٧٢	٨٢,٧٠٤	٨٧,٨٠	٢١,٩٦
١٩٧٣	٩٤,١٩	١٠٠,٠٠	١٣,٨٨
معدل الفترة	٦٧,٠٧		١٦,٠٠
١٩٧٤	١١٧,٠٧٣	١٢٤,٢٩	٢٤,٢٩
١٩٧٥	١٩٤,٠٢٥	٢٠٥,٩٩	٦٥,٧٣
١٩٧٦	٢٨٩,٩٨٨	٣٠٧,٨٧	٤٩,٤٦
١٩٧٧	٣٩٤,١٦٧	٤١٨,٤٨	٣٥,٩٢
١٩٧٨	٣٩٤,٧٠١	٤١٩,٠٥	٣,١٣
١٩٧٩	٥٠٦,٩٦٤	٥٣٨,٢٣	٢٨,٤٤
١٩٨٠	٥٩٢,٢٨٠	٦٢٨,٨١	١٦,٨٣
١٩٨١	٨٧٨,٤٧٤	٩٣٢,٦٦	٤٨,٣٢
معدل الفترة	٣٧١,٦٩٠		٣٣,٦٤
١٩٨٢	٩٥٦,٩٠٩	١٠١٥,٩٣	٨,٩٢
١٩٨٣	٩٤٣,٢٢٥	١٠٠١,٤١	١٤,٦٨٠ -
١٩٨٤	٨١٠,٢٨٥	٨٦٠,٢٧	١٤,٠٩٤ -
١٩٨٥	٨١٩,١٠٤	٨٩٦,٦٣	١,٠٩٠
١٩٨٦	٦٢٤,٥٨٥	٦٦٣,١١	٢٣,٧٥ -
١٩٨٧	٦٦٦,٧٦	٧٠٧,١٦	٦,٦٤
١٩٨٨	٦٩٧,٦٨٢	٧٤٠,٧٢	٤,٧٤
معدل الفترة	٧٨٨,٣٦٠		٥,٧٢

المصدر : تم احتسابه بالاعتماد على - البنك المركزي ، بيانات احصائية سنويه ، مصدر سابق جدولين (٢٦٠٢٧) ص ٣٤ ، ٣٥ .

وتجدر الاشارة الا ان مظاهر انكشافا(١) للاقتصاد الاردني قد زادت خلال هذه الفترة وبشكل واضح، هذا على الرغم من ان قطاع التجارة (صادرات+مستوردات) كان شديد الاهميه على الدوام بالنسبه للاقتصاد الاردني الا انه لم يبلغ تلك الاهميه التي بلغها خلال هذه الفترة . فوجد ان مؤشر الانكشاف الاقتصادي للخارج قد ارتفع من (٤٧,٥٢%) خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٧٣) الى حوالي (٩٠,١١%) خلال هذه الفترة(١).

هذا وقد بلغ مؤشر الانكشاف الاقتصادي للخارج في بعض الدول العربية والناميه خلال الفترة الممتده بين عامي(١٩٧٦-١٩٨٠) كما يلي.

جدول رقم (٤٤)

مؤشر الانكشاف الاقتصادي للخارج
في بعض الدول العربية والناميه
خلال السنوات ٧٦ - ٨٠

١٩٨٠ - ١٩٧٦ (%)	الفترة الدولة
٨٨,٨	الاردن
٥٢,٢	سوريا
٤٩,٢	المغرب
٦٦,٨	مصر
١٦,٣	الهند
١٩,١	تركيا
١٧,٢	البرازيل

المصدر : محمد المجالي ، مصدر سابق ، ص ١٢١ .

وقد بلغ مؤشر الانكشاف الاقتصادي للخارج خلال الفترة (١٩٨٠/٧٦) حوالي (٥٢,٢%) بالنسبه لسوريا و (٤٩,٣%) بالنسبه للمغرب. اما في مصر فقد بلغ هذا المؤشر (٦٦,٨%) في حين بلغ بالنسبه لكل من

(١) يقيس مؤشر الانكشاف الاقتصادي للخارج مدى اهمية مجمل الصادرات الوطنيه والمستوردات الى الناتج المحلي الاجمالي. انظر: انطونيوس كرم ، مصدر سابق، ص ٦٢ .

الهند وتركيا والبرازيل (١٦,٨٣%) و(١٩,١%) و(١٧,٢٠%) على التوالي(١) إلا أن مؤشر الانكشاف الاقتصادي بالنسبة للاردن قد احتل المرتبة الأولى بين هذه الدول خلال الفترة ذاتها حيث بلغ (٨٨,٨%) (٢).

أما بشأن فترة الركود الاقتصادي (١٩٨٢-١٩٨٨) فيلاحظ أن حجم العجز قد تناقص، حيث انخفض من (٩٥٦,٩٠) مليون دينار لعام ١٩٨٢ إلى (٦٩٧,٦٨٢) مليون عام ١٩٨٨. غير أن هذا العجز بلغ أدنى مستوى له في عام ١٩٨٦ حيث بلغ حوالي (٦٢٤,٥٨٥). كما يلاحظ أيضاً في هذه الفترة أن معدل النمو السنوي للعجز التجاري قد حقق معدلات نمو سالبة ومعدلات نمو وان كانت موجبة، فقد كانت أقل من مثيلاتها بالنسبة لفترة الظفرة النفطية حيث بلغ معدل النمو السنوي خلال هذه الفترة بالمتوسط حوالي (٥,٧%) .

وبشكل عام يمكن القول أن الفترة النفطية تميزت بتحقيق معدلات نمو عالية في العجز التجاري مقارنة بالفترات السابقة واللاحقة، ويعود ذلك إلى تدفق الأموال اللازمة للاستيراد خلال هذه الفترة بشكل كبير، حيث أن أكثر من (٧٥%) من قيمة المستوردات تم دفعه بالاعتماد على موارد خارجية من حوالات العاملين في الخارج والمساعدات. ونتيجة لتناقص هذه الموارد خلال فترة الركود الاقتصادي انخفض النمو في العجز التجاري إلا أن هذا العجز مازال يشكل خطورة على الاقتصاد الأردني الأمر الذي يتطلب من الحكومة اتخاذ كافة السياسات التي من شأنها تقليص العجز في الميزان التجاري وأهم هذه السياسات الحد من استيراد السلع الكمالية إضافة إلى تشجيع الصادرات الوطنية .

(١) انظر المجالي ، مصدر سابق ص ١٢١ .
(٢) اعتبر عاطف قيرصي وصول مؤشر الانكشاف الاقتصادي في الاقتصاد اللبناني إلى (٧٠,٢%) عام ١٩٦٢ وضعاً شاذاً عن بقية الدول النامية . انظر:-

Atef A. Kubursi, The Import structure of Lebanon: A quantitative Analysis , "The Journal of developing areas", 9 October, 1974, p 87 .

ثانياً: التحليل القياسي لأثر
المساعدات على المستوردات
الاستهلاكية:

لتقدير اثر المساعدات بدون مقابل على المستوردات الاستهلاكية تم القيام بمياعة دوال المستوردات الاستهلاكية على اعتبار ان المستوردات الاستهلاكية باقسامها المختلفه متغيرات معتمده على الناتج المحلي وحوالات العاملين في الخارج والمساعدات كمتغيرات مستقله . وعند تقدير معالم هذه الدوال كانت نتائج التحليل الاحصائي على النحو التالي :

$$\begin{aligned} (1) \text{ Conimp} &= 16.88 + 0.07 \text{ GDP} + 0.45 \text{ RT1} + 0.16 \text{ UR} \dots (11/3) \\ &\quad * \quad * \quad * \quad * \\ &\quad t \quad (2.476)(3.76) \quad (5.66) \quad (3.62) \\ R^2 &= 0.9901 \quad \bar{R}^2 = 0.989 \quad F = 601.72 \quad DW = 2.12 \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} \text{Foodm} &= 16.20 + 0.016 \text{ GDP} + 0.20 \text{ RT1} + 0.12 \text{ UR} \dots (12/3) \\ &\quad * \quad * \quad * \quad * \\ &\quad t \quad (3.11) \quad (1.03) \quad (3.33) \quad (3.42) \\ R^2 &= 0.968 \quad \bar{R}^2 = 0.963 \quad F = 113.91 \quad DW = 1.54 \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} \text{CCONG} &= +1.95 + 0.03 \text{ GDP} + 0.15 \text{ RT1} + 0.01 \text{ UR} \dots (13/3) \\ &\quad * \quad * \\ &\quad t \quad (0.58) \quad (3.53) \quad (3.80) \quad (0.59) \\ R^2 &= 0.981 \quad \bar{R}^2 = 0.911 \quad F = 289.318 \quad DW = 205 \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} \text{DCONG} &= -1.26 + 0.02 \text{ GDP} + 0.10 \text{ RT1} + 0.03 \text{ UR} \dots (14/3) \\ &\quad * \\ &\quad t \quad (-0.495)(3.251) \quad (3.342) \quad (1.922) \\ R^2 &= 0.9795 \quad \bar{R}^2 = 0.9579 \quad F = 270.528 \quad D.W = 1.989 \end{aligned}$$

(١) تمثل الرموز في المعادلات كما عرفت سابقاً .
* مقبوله احصائياً عند مستوى معنويه ٥%

- بلغ معامل التحديد ادنى قيمة في المعادله رقم (١٢/٣) حيث بلغ (٠,٩٦٨) وهذا يعني ان (٩٦,٨%) من التغيرات الحاصله في المستوردات من المواد الغذائية يمكن تفسيرها بالتغيرات الحاصله. الناتج المحلي والحوالات والمساعدات.

- بلغ معامل التحديد اعلى قيمة في حاله المستوردات الاستهلاكيه ككل (المعادله رقم (١١/٣)). حيث بلغت قيمته (٠,٩٩٧)، وهذا يعني ان (٩٩,٠٧%) من التغيرات الحاصله في المستوردات الاستهلاكيه يمكن تفسيرها بالتغيرات الحاصلة في الناتج المحلي والحوالات والمساعدات.

- يشير اختبار (t) الى ان معلمه المساعدات غير معنويه في المعادلات (١٣/٣) و(١٤/٣)، وهذا يعني ان تاثير المساعدات على كل من المستوردات من السلع الاستهلاك الجاري و سلع الاستهلاك الدائم مساويا للصفر. غير ان اختبار (t) يشير في الوقت نفسه الى ان معلمه المساعدات في المعادلات (١٣/٣) و(١٤/٣) كانت معنوية احصائيا، مما يعني ان هناك تاثيرا ملحوظا للمساعدات على المستوردات الاستهلاكيه ككل والمستوردات من السلع الغذائية.

اما التفسير الاقتصادي للمعادله رقم (١١/٣) فيعني انه اذا زادت المساعدات بدون مقابل بمعدل دينار واحد فان المستوردات الاستهلاكيه سوف تزيد بمعدل (٠,١٦) دينار، بينما اذا زادت الحوالات بمعدل دينار واحد فان المستوردات الاستهلاكيه سوف تزيد بمعدل (٠,٤٥) دينار. كذلك تزيد المستوردات الاستهلاكيه بمعدل (٠,٠٧) دينار اذا زاد الناتج المحلي بمعدل دينار واحد. وعلى الرغم من ان قيمة (t) تشير الى ان تاثير الحوالات على المستوردات الاستهلاكيه يفوق تاثير المساعدات على هذه المستوردات تاثير هذه المستوردات، إلا أن تاثير المساعدات على المستوردات الاستهلاكية يفوق تاثير الناتج المحلي، وتعود قوة تاثير هذه المساعدات على المستوردات الاستهلاكيه الى تدفقها الكبير خلال الفترة النفطية وما قبلها، حيث ساهمت في توفير الاموال اللازمة للاستيراد في كلا القطاعين العام والخاص.

ثالثاً: العلاقة بين المساعداات الخارجية والحوالات وسعر الصراف والاستيراد الاستهلاكي:

١- سعر صرف الدينار (خلفه تاريخه):

لقد كان النقد المتداول (١) في الاردن خلال عهد الامبراطوريه العثمانية هو اليرة العثمانية والذهب والقطع المعدنية الاخرى كالمجدي والبشلي والمثلي وغيرها. ولكن وبعد انحسار الحكم العثماني ابتلي الاردن بالانتداب البريطاني، حيث أسس الانجليز مجلس النقد الفلسطيني والذي قام باصدار أوراق النقد الفلسطيني لاستعمالها في شرق الاردن وفلسطين، وبعد سقوط جزء كبير من فلسطين بأيدي الصهاينة عام ١٩٤٨ بقي الجنيه الفلسطيني هو وحدة النقد المتداوله في شرق الاردن والجزء المتبقي من فلسطين.

وبعد صدور القانون المؤقت للنقد الاردني ٣٥ لسنة ١٩٤٩ حيث تشكل "مجلس النقد الاردني" الذي اسس السلطه الوحيده المخوله باصدار اوراق النقد والمسوكات في الاردن اصبح الدينار هو وحدة النقد المتداوله في المملكه . حيث طرح للتداول في ١/٧/١٩٥٠ وقد توقف التداول بالجنيه الفلسطيني في المملكه اعتبارا من ٣٠/٩/١٩٥٠ ولما كان الاردن عضوا في المنطقه الاسترلينييه فسي ذلك الوقت، كان مجلس النقد الاردني ملزما بالاحتفاظ بموجودات استرلينييه كغطاء للدينار بنسبه لا تقل عن (١٠٠%) من قيمه النقد المتداول، وبحيث يصبح النقد المصدر قابل للدفع بالاسترليني طبقا لقاعدة التبادل بالاسترليني (Terling Exchange Standards).

وقد كان الدينار الاردني يعادل جنيها فلسطينيا كما كان يعادل جنيها استرلينا، وقد كان الجنيه الاسترليني في عام ١٩٥٠ يعادل (٢,٨٠)

(١) عدلي شحاده فنذح شحاده " نظام سعر الصراف: تجربته الاردن منذ عهد الاستقلال (١٩٤٦ - ١٩٨٩)", مجلة البنوك في الاردن، العدد السادس / حزيران / ١٩٨٩، ص ١٠٣٠ - ١٠٣٧.

دولار امريكي والقيمة الذهبية له هي (٢,٤٨٨٢٨) غراما من الذهب الخالص وعلى هذا الاساس كان الدينار الاردني يحول الى اية عملة اخرى وفقا لسعر صرف تلك العملة بالجنيه الاسترليني(١) وتجدر الاشارة الى ان سعر التعادل لا يعني سعر الصرف بمفهومه الحالي، حيث لم يكن سعر التعادل يتحدد بواسطة العرض والطلب كسعر الصرف ولكنه سعر رسمي اتفاقي وضعت اسسه في اتفاقيه انشاء (IMF) التي عقدت في بلده بريتون وودز في نيوهامشير في امريكا عام ١٩٤٤(٢) هذا وقد انضم الاردن الى عضويه الصندوق النقد الدولي بتاريخ ٢٩ - اب عام ١٩٥٢ .

هذا وقد بقي سعر تعادل الدينار الاردني ثابتا حتى عام ١٩٥٦ ، عندما خلقت الحكومة سعريين لصرف الدينار في تلك السنة حيث كان هنالك سعر صرف حر للمستوردات من الدول العربية وللمستوردات غير الضرورية، و اخر رسمي (Official Exchange) للمستوردات من بقية الدول العالم وللمستوردات الضرورية . إلا ان هنالك تغيرا قد حصل في تلك السياسة في عام ١٩٥٩، حيث تم استخدام سعر صرف حر مع جميع الدول العربية ما عدا سوريا ولبنان، وقد حصل تغيرا اخر والغي السعر الحر (Free rate) مما عد المستوردات المنظورة من سوريا. هذا وقد اعتبرت الفتره الممتده بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٦١ مرحله نقديه جديده في الاردن حيث استخدم فيها نظام سعر صرف مزدوج للدينار الاردني.

ومنذ تاسيس البنك المركزي الاردني في عام ١٩٦٤ كان الهدف الاساسي للسياسة النقدية استقرار سعر الدينار وضمن قابليته

(١) ميسون حنر، الاحتياطات الدولية للاردن: دراسة تحليلية، الجامعة الاردنية، كلية الدراسات العليا، عمان ١٩٩١، ص ٦٨ .
(٢) عندما وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها، تم ارساء الاسس الجديده للنظام النقدي الدولي لمواجهة المشاكل التي اسفرت الحرب عنها في عام ١٩٤٤، حيث صيغت اتفاقية (بريتون وودز) في وقت كانت فيه العملات النقدية الورقية مرتبطة بالذهب الذي كان سعره حينذاك ثابتا عند مستوي ٣٥ دولار للاونصة، وقد تم التصديق على تلك الاتفاقية، التي انشأ بموجبها صندوق النقد الدولي في تشرين اول عام ١٩٤٦ من قبل ١٥ دولة تمثل اعضاء الصندوق في ذلك الوقت .

انظر: سليم ابوشعر، "اسعار الصرف بين النظرية والتطبيق"، مجلة البنوك في الاردن، العدد التاسع - تشرين اول - ١٩٩٠، ص ١٨١٢ .

للتحويل محليا وخارجيا، وبسبب تفهم السلطات النقدية الى ان درجة الانفتاح الاقتصادي في الاردن كبيرة جدا، وذلك لاعتماد الاردن على المستوردات بشكل كبير، ولعدم وجود سوق مالي محلي بذلك الوقت، فقد تمسك الاردن بسعر صرف الدينار المبالغ فيه (Over valued) (١).

وعند تتبع سياسة سعر صرف الدينار الاردني يلاحظ ان الدينار بقي كما ثبت بالجنيه الاسترليني منذ عام ١٩٥٠م، ولكن بعدما اتخذت الحكومة البريطانية في ١٨ - ١١ - ١٩٦٧ قرار تخفيض الجنيه، لم يجر البنك المركزي تخفيضا مماثلا في قيمة الدينار الاردني. وقد أصبح الدينار يعادل جنيها استرلينيا وثلاث شلنات بدلا من جنيهه واحد الا انه ويسبب المشاكل التي تركها تخفيض الجنيه، والتي من ابرزها انخفاض قيمة موجودات الاسترليني بالدينار. فقد كانت خساره الاردن الصافيه نتيجة لذلك التخفيض ٦,٤٣ مليون دينار اردني. هذا وقد قام البنك المركزي الاردني بوقف تثبيت الدينار بالجنيه الاسترليني، وتم ربطه بالدولار الامريكي والذهب بسعر صرف دينار اردني مقابل ٢,٨ دولار امريكي (٢).

ولما كان الاقتصاد الاردني منهتما بدرجة كبيرة كما أسلفنا فإنه كان معرضا للتأثر بالمؤثرات الخارجية وخاصة مايجري بالنسبة لاسعار صرف الدولار الامريكي والجنيه الاسترليني لكونهما العملتين الرئيسيتين آنذاك. فاننا نجد ان الدينار كان قد خفض عام ١٩٧١ تبعا لتخفيض الدولار في تلك السنة. وعلى الرغم من اجراء هذا التخفيض فقد زادت قيمة العجز عام ١٩٧٢ بقيمة ٩,١ مليون دينار اردني

(١) لقد دعمت الفكرة من قبل عدة مفكرين اقتصاديين من امثال محمد عميرة، ماهر شكري وفهد الطناك فيما عارضها بشدة جواد الحديد.

انظر : عدلي شحاده قندح، مصدر سابق، ص ١٠٣٢.

انظر ايضا: جواد الحديد، مصدر سابق، ص ٨٨.

وانظر ايضا: ماهر شكري، "ندوة ادارة الاحتياطات الخارجية وقت الازمات"، مجلة البنوك في الاردن، المجلد ٦،

كانون اول ١٩٨٧، ص ٢٠، ٢١.

(٢) البنك المركزي الاردني خلال خمسة وعشرين عام، عدد خاص تشرين

اول ١٩٨٩ ص ١٠٧.

ولتجنب اثار التقلبات في العملات الرئيسية العالمية رأى الاردن ان يربط الدينار بسلة العملات، حيث يتحدد سعر صرف الدينار على اساس معدل مرجح لاسعار صرف مجموع العملات الداخلة في تكوين تلك السلة (سلة حقوق السحب الخاص) (٢) والمكونه من الدولار الامريكي، والجنيهه الاسترليني، والمارك الالمانى، والفرنك الفرنسى، والين الياباني، مع العلم ان الدولار كان يحتل نصيب الاسد في تكوين تلك السلة. هذا وقد سمح للدينار بامكانية التذبذب ارتفاعا وانخفاضا بحدود (٢,٢٥%) وذلك ليمح للعملات الاخرى المكونه للسلة بالتذبذب ضمن تلك النسبه، ولاشك ان ربط الدينار مع سلة العملات في الفترة ١٩٧٥ - ١٥ تشرين اول ١٩٨٨ جعل التذبذب في سعر صرف الدينار مقابل العملات الرئيسية اقل بالمعدل من ذلك لو انه (اي الدينار) ربط مع عملة رئيسيه واحده كما حصل في الفترة ١٩٥٠ الى ١٩٦٧ عندما كان مربوطا بالجنيهه الاسترليني، ومع الدولار في الفترة (١٩٦٧-١٩٧٥).

ولا بد من الاشارة هنا الى ان عملية ربط الدينار كان من شأنه ان يگوي (او يضعف) سعر صرف الدينار مقابل العملات التي تنخفض (او ترتفع) قيمتها في الاسواق المالية والدولية، فعلى سبيل المثال لو ارتفع معدل صرف عملة ما مقابل عملة اخرى في السلة، فان الانخفاض في سعر صرف الدينار مقابل العملة التي ارتفعت قيمتها سيكون اقل من الانخفاض في قيم العملات الاخرى في السلة مقابل العملة التي انخفضت قيمتها والعكس بالعكس وقد حصل ذلك بالفعل عام ١٩٧٧ و ١٩٨٤. فاذا كان وزن الدولار يشكل (٥٠%) من السله، فان ارتفاع الدولار بـ

(١) المصدر السابق، ص ١٠٧.
 (٢) وحده حقوق السحب الخاصه عبارته عن سله من عملات خمس هي الاهم في التجاره الدوليه وفي تكوين الاحتياطات الدوليه، وقد تم تحديد معدل الترجيح (Weigh Average) لكل من هذه العملات الخمس داخل وحدة حقوق السحب الخاصه اعتبارا من ١٩٨١/١/١ بعد ان كانت هذه الوحدة تتكون من ١٦ عمله في السابق.
 انظر: جواد الحديد، الدينار الاردني ومؤشراته الاقتصادية، بنك الاستثمار العربي الاردني، عمان شباط ١٩٨٤ ص ١١.

(١٠%) مقابل العملات الأخرى، سيؤدي إلى انخفاض الدينار بمقدار (٥%) مقابل الدولار، لأن الدينار سيرتفع بنفس النسبة مقابل العملات الأخرى المكونة للسلة (١).

ولما كانت أسعار صرف العملات الرئيسية تتذبذب مقابل الدولار فإنه من الطبيعي أن نلاحظ بأن المعدل المرجح لكل عمله داخله في السلة كان يتغير مع الزمن. ففي ١/١/١٩٨٦ تم تعديل المعدل المرجح لكل من العملات الرئيسية التي تشكل السلة لتصبح كالتالي: الدولار الأمريكي (٤٢%) والمارك الألماني (١٩%) والين الياباني (١٣%) بدلا من (١٥%) والفرنك الفرنسي (١٣%) بدلا من (١٢%) والجنيه الاسترليني (١٣%) بدلا من (١٢%) (١).

ونتيجة لاستمرار حالة الركود الاقتصادي (٢) وتعمق أثارها السلبية بشكل كبير. خاصة منذ بدايه عام ١٩٨٨. وكذلك تراجع موارد البلاد من العملات الأجنبية من مختلف المصادر وبلوغ الاحتياطات الرسمية حدودا حرجه في شهر نيسان عام ١٩٨٨. الأمر الذي اقتترن مع تزايد مدفوعات العملات الأجنبية لتلبية متطلبات الاستيراد وخدمه الديون الخارجيه، وتجاوز طلب المقيمين على العملات الأجنبية لاحتياطات معاملاتهم بغية التخزين والمضاربه، برزت الازمة الأولى لاتساع الهامش بين سعر الصرافة والسعر المعلن من قبل البنك المركزي. وذلك بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢. إلا أنه وعلى ضوء الازمة الثانية لارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية في سوق الصرافين في أوائل حزيران، قام البنك المركزي بإعلان أسعار ملزمة للعملات الأجنبية، وذلك اعتباراً من ١/٦/٨٨ وكذلك توقف عن بيع الجهاز المصرفي كامل احتياجاته من العملات الأجنبية التي غدت وسيلة لتغذية سوق الصرافة خاصة في ظل عدم التزام

(١) د. ادیب حداد، "سرقوة الدينار الاردني"، مجلة العمل، السنة العاشرة العدد ٣٨، ١٩٨٧، ص ٦١.
(٢) المصدر السابق، ص ٦٠ و ٦١ انظر أيضا: جواد الحديد، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.
(٣) ميسون حنتر، مصدر سابق، ص ٧١ - ٧٥.

الصرافين وبعض البنوك التجارية بتعليمات مراقبة العملة الاجنبية (١).

ومع تزايد الضغوط على الدينار الاردنسي، قام البنك المركزي بتعويم الدينار تعويماً منظماً، حيث تم في الخامس عشر من تشرين الاول من عام ١٩٨٨ فك ارتباط الدينار بسلة حلق الحبوب الخاصة، وبذلك صار سعر صرف الدينار يحدد في تلك الفترة بعد التشاور مع البنوك الرئيسية من قبل البنك المركزي على اساس يومي، وبشكل يؤمن التوازن بين موارد المملكة من العملات الصعبة واحتياجات المملكة منها (٢).

وفي ظل غياب حاجز منيع من الاحتياطات الدولية لدى البنك المركزي يمكنه من التدخل في سوق الصرف اتقاء للتذبذبات الحادة في سعر صرف الدينار، يضاف الى ذلك الممارسات غير المشروعه التي سادت في سوق الصرافه والتي اشترت على الثقة بالدينار، دفعت الحكومه لاتخاذ القرار القاضي بإلغاء قانون الصرافه، واغلاق محلات الصرافين، وتكليف البنوك التجاريه بتقديم الخدمات التي كانت تؤديها شركات الصرافه، وذلك اعتباراً من تاريخ ١٩٨٩/٢/٩، وفي اعقاب هذا القرار، تم تثبيت سعر صرف الدينار مقابل الدولار عند سعر وسطي (٠,٥٤٠/دينار/دولار) (١,٨٥ دولار/دينار)، بحيث يكون هذا السعر ملزماً لكافة البنوك والشركات العامله في المملكة (٣).

وعلى الرغم من ان هذا القرار كان يمثل الغاء للتعدديه في سعر صرف الدينار، واعادة الثقة والاستقرار للعمله الوطنيه، الا ان عدم امكانية تمويل الاغراض المشروعه عند هذا السعر، قد اوجدت سوقاً موازياً للعملات الاجنبيه بدأت اسعاره ترتفع تدريجياً عن سعر الصرف

(١) اخذت بعض شركات الصرافه على عاتقها عمليه تمويل غيرالمعلنه عن السحب على حساباتها في الخارج لتمويل مشتريات المستوردين. ويذكر ان هذه الحسابات كانت بمشابه احدى القنوات التي تناسب رؤوس الاموال من خلالها الى الخارج.

(٢) انظر: البنك المركزي، خلال خمسة وعشرين عاماً، مصدر سابق، ص ٢٢.

(٣) انظر: عدلي شحاده كندج، مصدر سابق ص ١٠٣٥.

الثابت والملزم للبنوك التجارية ، بحيث وصل السعر الموازي للدينار الى حوالي ٩٠٠ فلس للدولار الواحد. وهي ظل هذا الوضع المتأزم ، عمد البنك المركزي الى تبني سياسة جديدة لسعر صرف الدينار في نهاية ايار عام ١٩٨٩ ، والتي تتلخص في اعادة ربط الدينار بسله من العملات الاجنبية التي تقيم بها وحده حقوق السحب الخاضع مع استخدام هوامش مناسبة لتجنب التذبذبات الحادة في اسواق العملات الدولية ، حيث اعلن اول سعر رسمي وفقا لهذه السياسه في ٣/٥/١٩٨٩ . وكان (٥٧٠ فلس/الدولار).

وبناء على هذه السياسه قام البنك المركزي بتزويد البنوك والشركات الماليه بمبالغ مقطوعه شريطه قيامها بتوفير مبلغ معادل وذلك لتغطية طلبات عملائهم من المدفوعات غير المنظورة وفقا للسعر الرسمي ، وذلك اعتبارا من تموز ١٩٨٩ . كما قام (اي البنك المركزي) بتزويدها بمبالغ مقطوعه ، وذلك لتغطية المدفوعات التجاريه من السلع الاساسيه لعملائهم وفقا للسعر الرسمي ايضا. هذا وقد قام البنك المركزي ببيع مبالغ مقطوعه منذ تاريخ ٦/٨/١٩٨٩ ، وذلك لاغراض تلبية طلبات عملاء البنوك المختلفه ، والتي لم تندرج ضمن قائمة المدفوعات المنظورة وغير المنظورة التي تناولها القراران السابقان وفقا للسعر الرسمي، وقد جاء هذا التدخل على عدة مراحل ووفقا لاسعار صرف متناقصه. ابتداءا من (٨٥٠ فلسا للدولار) الواحد. كما شرع البنك المركزي اعتبارا من تاريخ ١٧/٢/١٩٩٠ . باعتماد سعر واحد فقط لسرف الدينار مقابل الدولار وذلك لتغطية جميع المدفوعات التجاريه وغير المنظورة ، بذلك لم يعد هناك سعران للسرف احدهما سعر رسمي والاخر سعر حر.

هذا ويلاحظ ان معدل سعر صرف الدينار كان ثابتا نسبيا خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٨ تشرين ١٩٨٨ حيث تراوح المعدل السنوي لسعر صرف الدولار بين (٢٩٩،٤) فلسا كحد ادنى لسنة ١٩٧٩ و١٩٨٠ و٣،٣٩٣ فلسا. كحد اعلى عن المعدل السنوي لسعر صرف الجنيه الاسترليني فلقد تسراوح بين

(٢، ٥١٠) فلس كحد ادنى لسنة ١٩٨٥ و ٨١٩,٦ فلس كحد اعلى عام ١٩٧٢ (١). ان الثبات والاستقرار الكبيرين في سعر صرف الدينار الاردني على مدى سنين طويلة يصبحان ذوي مدلول اكبر واهم متى تذكرنا ان هذه الفترة الطويلة قد كانت حافلة بالاحداث والتطورات المهمة والنجيمة وفي مقدمتها أزمة بنك (٢) انشرا وحرب حزيران وتخفيض الجنيه الاسترليني واحداث الاردن الداخلية عام ١٩٧٠ وتخفيض الدولار عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣، وارتفاع أسعار النفط عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٩. يضاف الى ذلك أزمة الركود الاقتصادي في مطلع الثمانينات وما رافقها من انخفاض في التدفقات النقدية سواء على شكل تحويلات أو مساعدات مقدمه من الدول العربية الشقيقة (٢).

لا شك ان ذلك الثبات في سعر صرف الدينار الاردني خلال هذه الفترة الطويلة، يعزى في الاساس الى اتباع البنك المركزي لسياسة المحافظة على ثبات قيمة الدينار، وضمان قابلية تحويله لتحقيق نمو اقتصادي مستمر، مرتفع لمجاراة الاهداف الاقتصادية العامه، حيث اصبحت هذه السياسة من المقولات النقدية والركائز الثابتة التي تحرص السلطة النقدية في الاردن المحافظه عليها. و اذا كانت السلطة النقدية قد استطاعت منذ تاسيسها ان تحافظ على تشييت سعر صرف الدينار الاردني، هنا ينبغي السؤال التالي:

كيف تمكنت السلطة النقدية من المحافظه على الاستقرار والثبات في سعر صرف الدينار الاردني على الرغم من التطورات والاحداث الاقتصادية التي حصلت خلال هذه الفترة الطويلة؟ كذلك يمكننا طرح تساؤل اضافي وهو هل كانت هذه السياسة امرا مصطنعا كما يراه البعض؟ وتتمخض الاجابه على هذين السؤالين بالقول ان هنالك عوامل عدة

-
- (١) انظر : المصدر السابق ، ص ١٠٣٤ .
(٢) انظر البنك المركزي خلال خمسة وعشرين عاما، مصدر سابق ، ص ١٠٥ - ١٠٧ .
(٣) محمد سعيد النابلسي " الاوضاع النقدية والمصرفية والنقدية " ، مجلة البنوك في الاردن ، كانون ثاني ، ١٩٨٤ ، ص ١٠ .

ساعدت على هذا الثبات النسبي في سعر صرف الدينار، ويبرز هنا دور كل من الحوالات والمساعدات في تدعيم احتياطات الاردن من العملات الاجنبية اضافة الى الدور الذي لعبته في تدعيم ميزان المدفوعات الاردني. وهذا ما سوف يتم تناوله بشيء من التفصيل بعد قليل.

وبعبارة أخرى فإن التدفقات النقدية (حوالات ومساعدات) عملت بطريقة غير مباشرة على تدعيم سعر صرف الدينار وثباته خلال فترته ليست بالقميره، وذلك من خلال مساهمتها في تنامي احتياطات البلاد من العملات الاجنبية اولا، ومساهمتها في تغطيه عجوزات بعض بنود ميزان المدفوعات ثانياً.

٢- دور الحوالات والمساعدات في تدعيم احتياطات البلاد من العملات الاجنبية وسعر الصرف:

ان من اهم المؤشرات التي يتابعها ويراقبها المتعاملون في العملات في الاسواق الدولية يتمثل في التطور الذي يحصل في احتياطات البنوك المركزية الدولية من العملات الاجنبية والذهب حيث ان مثل هذه الاحتياطات تستعمل في كثير من الاحيان، (وحتى من قبل البنوك المركزية في الدول التي تعوم عملاتها) من أجل التدخل في اسواق العملات لمنع الهزات العنيفة في اسعار الصرف. ولو استعملنا مثل هذا المؤشر على الحالة الاردنية، لاستنتجنا ان البنك المركزي تمكن بفضل احتياطاته الدولية من المحافظة على سعر مستقر للدينار ممثلاً بالتزامه بهوامش تذبذب المسموح بها مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة وذلك منذ عام ١٩٧٥ وحتى الربع الثالث من عام ١٩٨٤ (١).

هذا ولم يختلف السعر السوقي للدينار بموجب عوامل العرض والطلب في سوق الصيرفة عن السعر الرسمي الذي يحدده البنك المركزي للتعامل

(١) جواد الحديد، المؤشرات الاقتصادية للدينار الاردني، بنك الاستثمار العربي، عمان، ١٩٨٤، ص ١٩.

مع البنوك والشركات الماليه بمعنويه ملحوظة حتى تاريخ حدوث الازمة الاولى في سوق الميرافسه في ١٩٨٨/٥/٢ وما تلاها من اضطرابات متتالية .

والممتبع لتطور احتياطات البلاد من العملات الاجنبيه سوف يلاحظ تناميها بشكل ملحوظ في الفترة النفطية ، حيث سجلت أعلى معدل نمو سنوي لها عام ١٩٧٥ . والبالغ (٤٧,٤%) تلاه عامي ١٩٨٠ و١٩٧٨ حيث بلغ معدل النمو السنوي للاحتياطات الاجمالية لهذين العامين (٣٩,٢٠%) و(٣٥,٧%) على التوالي . (انظر الجدول رقم (٤٤)).

ويلاحظ ايضا من خلال دراسة تطور هذه الاحتياطات انها حققت أعلى مستوى لها في عام ١٩٨٣ حيث بلغت قيمتها (٦٩٩,٢) مليون دينار. هذا وقد بلغ معدل النمو السنوي لها في الفترة (٧٤-١٩٨١) حوالي (٢٦,٥٥%) ، فيما بلغ معدل النمو السنوي للفترتين السابقيه واللاحقه لهذه الفترة حوالي (-٠,٠٥%) و(٢,١٣%) للفترتين وعلى التوالي. ويرجع هذا التنامي في الاحتياطات الدولية ، الى تنامي احتياطات الاردن الدولي في البنك المركزي والبنوك التجاريه ، حيث يلاحظ من هذا الجدول ان هذه الاحتياطات بشقيها قد تنامت خلال فترة الطفرة النفطية بشكل ملهت للنظر، حيث كان التنامي في المساعدات العربيه داعما لاحتياطات البنك المركزي، فيما كانت حوالات العاملين في الخارج داعما لاحتياطات البنوك التجارية ، حيث بلغ معدل النمو السنوي لاحتياطات الدولي له لدى البنك المركزي خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨١) حوالي (٢٠,٨%) ، فيما بلغ معدل النمو السنوي للاحتياطات الدولي له لدى البنوك ولفس الفترة حوالي (٦٢,٩٥%) . ولاشك ان تناقص كل من حوالات العاملين في الخارج والمساعدات خلال عقد الثمانينات كان له اشرا كبيرا على احتياطات البلاد من العملات الاجنبيه ، وهذا ما يعكسه الجدول آنف الذكر، حيث نلاحظ ان تحقيق معدلات نمو سالبه لكل من الحوالات والمساعدات، قد تراهق أيضا مع معدلات نمو سالبه في احتياطات البلاد من العملات الاجنبيه .

جدول رقم (٤٤)

علاقة احتياطيات البلاد من العملات الأجنبية مع الحوالات والمساعدات

خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٨)

(مليون دينار)

السنة	احتياطيات الاردن الدولية (مليون دينار)			معدل النمو (%)			حوالات العاملين في الخارج	معدل النمو (%)	المساعدات بدون مقابل	معدل النمو (%)
	البنك المركزي (١)	البنوك التجارية (٢)	الإجمالي (٣)	(١)	(٢)	(٣)				
١٩٦٨	١٠١,٦	٦,٣	١٠٧,٩	-	-	-	٤,١٠	-	٥٤,٤٨	-
١٩٦٩	٩٣,٨	٤,٨	٩٨,٦	٨,٦-	٢٣,٥-	٧,٧-	٦,٩٢	٣٧,٣٤	١٣,١٥-	١٣,١٥-
١٩٧٠	٩١,٣	٦,١	٩٧,٤	١,٢-	٢٥,٥	٢,٦-	٥,٥٤	٤١,٦٠	٨,٨٦+	٨,٨٦+
١٩٧١	٨٨,٩	٣,٠	٩١,٩	٥,٦-	٤٩,٤-	٢,٧-	٤,٩٧	٣٦,٦١	٩,٩٣-	٩,٩٣-
١٩٧٢	٩٦,٤	٣,٤	٩٩,٨	٨,٥	١٠,٣	٨,٥	٧,٤١	٦٨,٢٩	٨٦,٥٣	٨٦,٥٣
١٩٧٣	٩٩,٨	٦,٥	١٠٦,٣	٦,٦	٩٣,٤	٣,٥	١٤,٧٠	٩٨,٣٨	٥,٤٠-	٥,٤٠-
معدل لفترة	٩٥,٣	٥,٠٢	١٠٠,٣٢	٠,١٦-	٩,٣٨	٠,١٦-	٧,٢٧	٣١,٠٠٥	١١,١٥	١١,١٥
١٩٧٤	١٠٩,٤	٧,٩	١١٧,٣	١٠,٣	٢١,٤	٩,٦	٢٤,١٣	٦٤,١٤	٣٤,٤٤	٣٤,٤٤
١٩٧٥	١٦٠,٥	١٢,٥	١٧٢,٩	٤٧,٤	٥٦,٤	٤٦,٨	٥٣,٢٥	١٢٠,٦٧	٦١,٦١	٦١,٦١
١٩٧٦	١٨٢,٣	١٩,٢	٢٠١,٥	١٦,٥	٥٤,٥	١٣,٦	١٢٩,٦١	١٤٣,٣٩	٨,٩١-	٨,٩١-
١٩٧٧	٢٢٩,٣	٣٦,٧	٢٦٥,٩	٣١,٩	٩٠,٩	٢٥,٧	١٥٤,٧٥	١٩٣,٣٩	٣١,٩٩	٣١,٩٩
١٩٧٨	٢٨٦,١	٧٤,٦	٣٦٠,٧	٣٥,٧	١٠٣,٢	٢٤,٩	١٥٩,٣٨	٢٠٩,٩٩	٣٦,٩٩-	٣٦,٩٩-
١٩٧٩	٣٧٠,٨	٨٠,١	٤٤٧,١	٢٤,٠	٧,٣	٢٩,٦	١٨٠,٤٢	١٣,٢٠	١٩٩,٢٠	١٩٩,٢٠
١٩٨٠	٤١٧,٤	٢٠٥,٢	٦٢٢,٥	٣٩,٢	١٥٦,٢	١٢,٦	٢٣٦,٦٨	٢٣٦,٦٨	٢٥,٠٤	٢٥,٠٤
١٩٨١	٤٣٣,٦	٢٣٣,٣	٦٦٨,٧	٧,٤	١٣,٧	٣,٩	٣٤٠,٨٩	٤٤,٠٢	٧,٨٤	٧,٨٤
معدل لفترة	٢٧٣,٦٦	٨٣,٦٨	٣٥٧,٠٨	٢٦,٥٥	٦٢,٩٥	٢٠,٨٣	١٥٩,٨٩	٥٤,٨٧	٣٩,٢٨	٣٩,٢٨
١٩٨٢	٣٧٢,٩	٢٥٥,٤	٦٢٠,٤	٥,٧-	٩,٥-	١٤,٠-	٣٨١,٨٧	١٠,٧٣	١٣,٢٠	١٣,٢٠
١٩٨٣	٣٨٠,٣	٢٠٤,٤	٦٩٩,٢	١٠,٩	١٩,٢	٢,٠	٤٠٢,٩٠	٥,٥١	٢٠,٩٣-	٢٠,٩٣-
١٩٨٤	٢٧٨,٢	٣٣٠,٥	٦٢٨,٣	١٠,١-	٨,٦	٢٦,٨-	٤٧٥,٠٠	١٧,٩٠	٤,٧٩-	٤,٧٩-
١٩٨٥	٢٢٤,٩	٢٨٤,٩	٦٢٤,٢	٠,٧-	١٦,٥	١٩,٢-	٤٠٢,٩٢	١٥,١٧-	١٢,٣٧	١٢,٣٧
١٩٨٦	٢١٩,٨	٤٠٣,٣	٦٢٧,٥	٢,١	٤,٨	٢,٣-	٤١٤,٥٣	٢,٨٨	٢٤,٧٤-	٢٤,٧٤-
١٩٨٧	٢٠٤,٩	٤٥٢,٠	٦٦٥,٦	٤,٤	١٢,١	٦,٨-	٣١٧,٧٤	٢٣,٣٥-	١٤,٢٤-	١٤,٢٤-
١٩٨٨	١١٨,٢	٥٧٢,٦	٥٧٢,٥	١٤,٠	٢٦,٧	٤٢,٣-	٣٣٥,٦٩	٥,٦٥	١٧,٨٢	١٧,٨٢
معدل لفترة	٢٥٧,٠٣	٣٨٦,١٦	٦٣٦,٨٠	٢,١٣	١١,٢٠	١٥,٦٢	٣٩٠,٠٩	٧,٢٦	٢,٩٧	٢,٩٧

المصدر: من احتساب الباحث بالاعتماد على:
- البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-
١٩٨٩)، تشرين اول ١٩٨٩ .

كما تشير بيانات الجدول رقم (٤٥) ان الالهيمه النسبية لكل من
الحوالات والمساعدات قد بدأت بالتزايد خلال الفترة الواقعة بين
عامي ١٩٧٤ و ١٩٨١ . وهذا يعود بالطبع الى تزايد حوالات العاملين

في الخارج خلال هذه الفترة من جهة ، وتزايد المساعدات المقدمه من الدول العربية الشقيقة من جهة اخرى. ولا بد من التنويه الى ان المساعدات كانت تحتل اهمية نسبية كبيره ومتقدمه بين مصادر العملات الاجنبيه ، حيث كانت ولفتره طويلة تحتل المركز التقليدي الاول بين هذه المصادر. فكما يبين الجدول رقم (٤٥) نجد ان المساعدات كانت في الفترة (١٩٦٨-١٩٧٣) قد شكلت ما نسبته (٤٧,٩%) من مصادر البلاد من العملات الاجنبيه . وعلى الرغم من تناميها خلال فترة السبعينات بشكل كبير، الا انها اصبحت تحتل المركز الثاني بعد الحوالات، وذلك لتنامي الاخيرة بمعدلات تفوق الاولى فبعد ان كانت المساعدات وحتى عام ١٩٧٦ تحتل المركز الاول من حيث الاهمية النسبية بين مصادر دخل البلاد من العملات الاجنبيه المختلفة ، نجد ان حوالات العاملين قد احتلت عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٨ المركز الاول، حيث بلغت الاهميه النسبية للحوالات خلال هذين العامين (٢٧,٥٨%) و(٢٥,٤٦%) على التوالي، فيما بلغت هذه الاهمية بالنسبة للمساعدات حوالي (٢٧,٢%) و(١٧,١٢%) للعامين آنفي الذكر وعلى التوالي. (انظر الجدول رقم (٤٥)).

وفي حين كانت المساعدات تحتل مركزا متقدما بين مصادر الدخل المختلفه حتى عام ١٩٧٥، فقد اصبحت الحوالات ومنذ عام ١٩٨٢ حتى عام ١٩٨٨ تحتل المركز الثاني او المركز الاول وذلك بالتناوب مع الدخل المتأتي من الصادرات غير المنظورة . وعلى الرغم من تفاوت الاهميه النسبيه لكل من المساعدات والحوالات بين مصادر الدخل المختلفه خلال فترة الدراسة ، إلا أن الاهمية النسبية لمجموعهما بقيت مرتفعة وهذا يبين الدور الكبير الذي لعبه هذا التدفق النقدي في زيادة احتياطات البلاد من العملات الاجنبيه ، وبالتالي تدعيم سعر صرف الدينار الاردني .

وبالنظر الى الجدول رقم (٤٦) والذي يبين مساهمه الاحتياطات الدوليه في غطاء الدينار الاردني نلاحظ ان هذه المساهمه لم تنقص

جدول رقم (٤٥)

مصادر العملات الأجنبية

خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٨)

(مليون دينار)

السنة	حسابات العاملين في الخارج		المصادر الوطنية		المصادر غير المنظورة *		المساعدات بمقدون مقابل		الكروني ودخل الاستثمارات في الخارج		المجموع
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
١٩٦٨	٤,١٠	٤,٢٧	١٢,١٧	١٢,٦٩	١٩,١٤	١٩,٦٥	٥٤,٤٨	٥٦,٧٩	٦,١٤	٦,٣٠	٩٥,٩٣
١٩٦٩	٦,٩٢	٧,٩٥	١١,٩٢	١٣,٦٦	٢٤,٧٣	٢٨,٤١	٣٧,٣٤	٢٨,٩٥	٦,١٤	٧,٠٥	٨٧,٠٥
١٩٧٠	٥,٥٤	٦,٧٠	٩,٣٢	١١,٢٨	٢,٩٩	٢٩,٠٣	٤٠,٦٥	٤٩,١٩	٣,١٤	٣,٨٠	٨٢,٦٤
١٩٧١	٤,٩٧	٦,٥٥	٨,٨٢	١١,٦٢	١٥,٦٥	٢٠,٦١	٣٦,٦١	٤٨,٢٣	٩,٨٥	١٢,٩٨	٧٥,٩٠
١٩٧٢	٧,٤١	٦,٢٥	١٢,٦١	١٠,٦٤	١٨,٩٤	١٥,٩٨	٦٨,٢٩	٥٧,٦٢	١١,٢٦	٩,٠٥	١١٨,٥١
١٩٧٣	١٤,٧٠	١٠,٦٢	١٤,٠١	١٠,١٢	٣١,٦٣	٢٢,٨٥	٦٤,٦٠	٤٦,٦٧	١٣,٤٨	٩,٧٤	١٣٩,٤٢
معدل لفترة	٧,٢٧	٧,٠٦	١١,٤٧	٩,٧٩	٢٢,٣٥	٢٢,٧٥	٥٠,٣٢	٤٧,٩٠	٨,٣١	٨,٢٣	٩٩,٤٧
١٩٧٤	٢٤,١٣	١٢,١١	٣٩,٤٤	١٩,٧٩	٣١,٦٧	١٥,٨٩	٨٦,٨٥	٤٣,٥٨	١٧,٢٠	٨,٦٣	١٩٩,٢٩
١٩٧٥	٥٣,٢٥	١٤,٦٣	٤٠,٠٨	١١,٠١	٧٢,٣٨	١٩,٨٩	١٤٠,٣٦	٣٨,٥٧	٥٧,٨٦	١٥,٩٠	٣٦٣,٩٣
١٩٧٦	١٢٩,٦١	٢٧,٥٨	٤٩,٥٦	١٠,٥٤	١١٤,٢٣	٢٤,٣١	١٢٧,٨٥	٢٧,٢٠	٤٨,٦٧	١٠,٣٦	٤٦٩,٩٢
١٩٧٧	١٥٤,٥٧	٢٤,٣٩	٦٠,٢٥	٩,٥١	١٤٥,٩٣	٢٣,٠٢	١٦٨,٨٥	٢٦,٦٢	١٠٤,٢٩	١٦,٤٥	٦٣٣,٧٩
١٩٧٨	١٥٩,٣٨	٢٥,٤٦	٦٤,١٣	١٠,٢٤	١٧٤,٦٢	٢٧,٨٩	١٠٧,١٨	١٧,١٢	١٢٠,٧٣	١٩,٢٤	٦٢٦,٠٤
١٩٧٩	١٨٠,٤٢	١٩,٠٦	٨٢,٥٦	٨,٧٢	٢١٩,٦٠	٢٣,٢٠	٢٢٠,٦٩	٣٣,٨٨	١٤٣,٣٣	١٥,١٤	٩٤٦,٦٠
١٩٨٠	٢٣٦,٦٨	١٨,٧٢	١٢٠,١١	٩,٥٠	٢٩٨,٣١	٢٣,٦٠	٤٠١,٠٠	٣١,٧٢	٢٠٨,١٢	١٦,٤٦	١٢٦٤,٢٢
١٩٨١	٣٤٠,٨٩	٢٠,٠١	١٦٩,٠٣	٩,٩٧	٣٨٨,١١	٢٢,٨٧	٤٣٣,٤٦	٢٥,٥٥	٣٦٥,٠٨	٢١,٥٢	١٦٩٦,٥٧
معدل لفترة	١٥٩,٨٩	٢٠,٢٤	٧٨,١٤	١١,١٦	١٨٠,٦١	٢٢,٥٨	٢٣٠,٧٧	٣٠,٥٣	١٣٣,١٦	١٥,٤٢	٧١٣,١٨
١٩٨٢	٣٨١,٨٧	٢٢,٥٢	١٨٥,٥٨	١٠,٩٥	٤٠٣,٤٥	٢٣,٨٠	٣٧٥,٣٦	٢٢,١٤	٣٤٩,١٧	٢٠,٥٩	١٦٩٥,٤٣
١٩٨٣	٤٠٢,٩٠	٢٤,٩٢	١٦٠,٠٨	٩,٩٠	٤٢٧,٤٩	٢٦,٤٦	٢٩٦,٧٩	١٨,٣٥	٣٢٩,٣٤	٢٠,٣٧	١٦١٦,٦٠
١٩٨٤	٤٧٥,٠٠	٢٦,٥٦	٢٦١,٠٥	١٤,٦٠	٤٥٣,٤٥	٢٥,٣٦	٢٨٢,٥٦	١٥,٨٠	٣١٦,٢٦	١٧,٦٨	١٧٨٨,٣٢
١٩٨٥	٤٠٢,٩٢	٢٢,٤٥	٢٥٥,٣٥	١٤,٢٢	٤٦٨,١٥	٢٦,٠٩	٣١٧,٥٤	١٧,٦٩	٣٥٠,٥٤	١٩,٥٣	١٧٩٤,٥٠
١٩٨٦	٤١٤,٥٣	٢٦,٩٩	٢٢٥,٦١	١٤,٦٩	٣٧٥,٢٢	٢٤,٤٣	٢٤٠,٥٤	١٥,٦٧	٢٧٩,٥٤	١٨,٢١	١٥٣٥,٤٤
١٩٨٧	٣١٧,٧٤	٢١,٢٦	٢٤٨,٧٥	١٦,٦٤	٤٣٧,٨٥	٢٩,٣٠	٢٠٦,٢٧	١٣,٨٠	٢٨٣,٩٢	١٩,٠٠	١٤٩٤,٥٣
١٩٨٨	٣٣٥,٦٩	١٨,٥٦	٣٢٤,٧٩	١٧,٩٦	٥٣١,٢٦	٢٩,٣٨	٢٤١,٨٥	١٣,٢٧	٣٣٤,٨٣	٢٠,٧٣	١٨٠٨,٤٢
معدل لفترة	٣٩٠,٠٩	٢٣,٣٢	٢٣٧,٣٢	١٦,٢٤	٤٤٢,٤١	٢٦,٤٠	٢٨٠,١٣	١٦,٦٩	٣٢٠,١٥	١٩,٤٤	١٦٧٦,٢٣

المصدر: من احتساب الباحث بالاعتماد على:
البنك المركزي، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.
* للسنوات ١٩٧٢-١٩٧٣، اسماعيل زغلول، مصدر سابق، ص ٤٩.

عن (٨٤,٥٦) وذلك عن امتداد للفترة (١٩٧٤ - ١٩٨١). فيما تدنت هذه

المساهمة لتصبح في عام ١٩٨٨ حوالي (٢٢,٩٩).

هذا ويذكر ان نسبة تغطية النقد المصدر اصبحت اقل من (١٠٠%) منذ عام ١٩٨٢ ووصلت هذه النسبة في عام ١٩٨٨ الى (٦٢,٢%) وتشير الباحثة (١) ميسون حنتر الى ان السلطه النقدية قامت بتحديد التأثيرات النقدية لمكتسبات وخسائر لاحتياطي على السلوك الاقتصادي من خلال سعر الصرف. ولكن انخفاض مستوى الاحتياطيات وما ترتب عليه من انخفاض نسبة تغطية الدينار بها (انظر الجدول رقم (٤٦)) اصبحت قيذا على السياسة النقدية الهادفة الى الالتزام بهوامش التذبذب المسوح بها عن حقوق لاسحب الخاصه. وبشكل تدريجي هبوطي حتى وصل في نهايه عام ١٩٨٨ الى نسبة تذبذب (٣٩,٦%) مقارنة مع ما كانت عليه في نهايه ١٩٨٤ حيث بلغت نسبتها (٢,٣%).

وبناء على ما تقدم نجد ان الاحتياطيات الدوليه مكنت الاداره الاقتصاديه من المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار منذ عام ١٩٨٢ هذا على الرغم من الخلل الهيكلي الذي يعاني منه ميزان المدفوعات الذي سوف نتطرق اليه بعد قليل - وذلك عن طريق قيامها بتجسير الفجوة بين المقبوضات والمدفوعات الدوليه من خلال السحب على الاحتياطيات المتراكمه في السنوات السابقه، أو عن طريق الاحتياطيات المقترضة، ولكن استنزاف احتياطيات البنك المركزي، اضافة الى استنفاد فرص الاقتراض دفعت الاداره الاقتصاديه خلال عام ١٩٨٨ وللمرة الاولى الى انتهاج سياسة تخفيض سعر صرف الدينار للوصول الى التوازن الخارجي من خلال تغييرات الاسعار النسبيه.

جدول رقم (٤٦)

تطور مساهمة الاحتياطيات الدولية في غطاء الدينار
الاردني خلال (١٩٦٨-١٩٨٨)

السنة	(١) قيمة غطاء الدينار الاردني القانوني (مليون دينار)	(٢) النقد المصدرون بالدينار	(٣) نسبة تغطية النقد المصدرون	(٤) مساهمة الاحتياطيات الدولية في غطاء الدينار	نسبة مساهمة الاحتياطيات الدولية في غطاء الدينار % $(٣ - ٤) \times ١٠٠$
١٩٦٨	١٠١,٦	٦٥,٣	١٥٥,٥	١٥٥,٥	١٠٠,٠٠
١٩٦٩	٩٧,٧	٧٣,١	١٣٣,٦	١٢٨,٢	٩٥,٩٦
١٩٧٠	٩٩,٥	٨٤,٤	١١٧,٩	١٠٨,٢	٩١,٧٧
١٩٧١	١٠١,٩	٨٤,٦	١٢٠,٤	١٠٥,٠	٨٧,٢٠
١٩٧٢	١٠٣,١	٨٣,٤	١٢٣,٦	١١٥,٦	٩٣,٥٣
١٩٧٣	١١١,٣	٩٩,٦	١١١,٧	١٠٠,٢	٨٩,٧٠
١٩٧٤	١٢٩,٨	١١٨,٠	١١٠,٠	٩٢,٧	٨٤,٢٧
١٩٧٥	١٧٣,١	١٤١,٩	١٢٢,٠	١١٣,١	٩٢,٧٠
١٩٧٦	٢٠٣,٩	١٦٤,٩	١٢٣,٦	١١٠,٥	٨٩,٤٠
١٩٧٧	٢٥٦,٣	١٩٢,٤	١٣٣,٢	١١٩,١	٨٩,٤٠
١٩٧٨	٣٠٢,٩	٢٢٤,٦	١٣٤,٨	١٢٧,٤	٩٤,٥١
١٩٧٩	٤٠١,٨	٣٨١,٩	١٤٢,٥	١٣١,٥	٩٢,٢٨
١٩٨٠	٤٨٨,٨	٣٥٨,٦	١٣٦,٣	١٦٦,٤	٨٥,٤٠
١٩٨١	٥١٢,٦	٤٢٠,٩	١٢١,٨	١٠٣,٠	٨٤,٥٦
١٩٨٢	٤٧٧,٧	٤٨٠,٥	٩٩,٤	٧٧,٦	٧٨,٠٧
١٩٨٣	٥٠٢,٨	٥٢٨,٦	٩٥,١	٧١,٩	٧٥,٦٠
١٩٨٤	٤٤٠,٩	٥٤٢,٦	٨١,٣	٥١,٣	٦٣,١٠
١٩٨٥	٤٢٥,٠	٥٤٥,١	٧٨,٠	٤١,٣	٥٢,٩٥
١٩٨٦	٤٦٣,١	٥٩٦,٥	٧٧,٦	٣٦,٨	٤٧,٤٢
١٩٨٧	٤٤٧,٩	٦٦٩,٢	٦٦,٩	٣٠,٦	٤٥,٧٤
١٩٨٨	٥١٣,٨	٨٢٥,٩	٦٢,٢	١٤,٣	٢٢,٩٩

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:
البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٩)
عدد خاص، تشرين اول ١٩٨٩، ص .

٣- الحوالات والمساعدات وميزان المدفوعات وسعر صرف الدينار:

من المعروف نظرياً (١) انه في نظام اسعار الصرف العائمة تحدد اسواق التداول من خلال عمليه العرض والطلب على العملات المتداوله سعر الصرف الذي يصفه بما يسمى سعر التوازن "Equilibrium Rate" ، وهو السعر اللازم نظرياً على المدى القصير وعملياً على المدى الابلعد " الطويل " لتصحيح الخلل في موازين المدفوعات سواء كان مثل هذا

(١) جواد الحديد، مصدر سابق ، ص ١٩ .

الخلل عجزا او فائضا . بذلك تقرر عوامل العرض والطلب وحدها اسعار التوازن المطلوبه لذلك الغرض دون تدخل من البنوك المركزيه لحماية اسعار الصرف، سواء عن طريق شراء عملتها بالانفاق من احتياطاتها من الارصدة الاجنبيه او (ما يمكن ان تقتضيه لهذا الغرض من حماية لاسعار الصرف من الانحدار دون المستويات المحدده) ، او بيع عملتها بواسطة شراء مقادير من العملات الاجنبيه من اسواق التبادل وازالتها لاحتياطتها الاجنبيه ، وطرح ما يقابلها من عمله منعا لسعر هذه عمله من الارتفاع فوق الحدود المقرره سلفا .

وإذا كانت اسعار التوازن الحرة للعملات العائمة هي التي تصحح على المدى المتوسط او الطويل عجوزات وفوائض موازين المدفوعات فان الامر يعني تلقائيا ان فوائض موازين المدفوعات ترفع اسعار صرف العملات وان العجوزات تخفض منها . اما هي حالة الاسعار المثبته في اطار معادلات محدهه كما هو الامر بالنسبة للدينار الاردني، فان هذا التثبيت يبقى بغض النظر عن نتيجة ميزان المدفوعات اهو في حالة عجز او فائض ، حيث ان العجز يمكن تعويضه من فوائض السنوات السابقه كما ان الفائض يدور للسنوات اللاحقه وينعكس في زيادة الاحتياطيات الرسميه من العملات الاجنبيه .

ولكن اذا ما طبق منطق نظام بتعويم العملات على منطق نظام اسعار الصرف الثابته (مقابل سله العملات) وهو ما ينطبق على الحاله الاردنيه سوف يؤولنا الى استنتاج مفاده ان سعر صرف الدينار كان دون مستواه الحقيقي خلال سنوات الفائض. ولكن هل يصح هذا الاستنتاج في ظل المعطيات التاليه :-

- وجود خلل جوهري ومزمن في ميزان التجاري الاردني.

- الاعتماد المفرط على الحوالات العاملين في الخارج خلال

عقد السبعينات في تغطية الميزان التجاري. حيث تشير المعلومات الوادره في الجدول رقم (٤٧) الى ان الحوالات قامت بتغطية ما نسبته (٣٨,٦١%) من العجز في الميزان التجاري الاردني وذلك خلال

الفترة (١٩٧٤-١٩٨١)، فيما ساهمت أيضا في تغطية ما نسبته (٦٧، ٥٤) تقريبا من هذا العجز خلال الفترة السالفة والممتدة بين عامي (١٩٨٢ و١٩٨٨). هذا ويذكر أن التنامي المطرد والسريع في حوالات العاملين في الخارج خلال فترة الطفرة النفطية ساهم في تبديل وضع ميزان المدفوعات. ونلاحظ على سبيل المثال أن العجز في ميزان المدفوعات عام ١٩٨٠ يقدر بحوالي (١٢٥، ٥٢) مليون دينار في حاله غياب الحوالات في حين حقق ميزان الخدمات فائضا مقداره (٢١، ٢٥٦) مليون دينار في حالة وجود الحوالات وحقق ميزان المدفوعات فائضا يقدر بحوالي (١٦، ١١١) مليون دينار اردني خلال نفس العام.

هذا على الرغم من تناقص الحوالات وتناميها بمعدلات سالبة في الفترة مابعد ١٩٨٤، نجد ان الحوالات بقيت تساهم في تدعيم ميزان المدفوعات الاردني حيث يقدر حجم العجز في ميزان المدفوعات خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٨٨) في ظل غياب الحوالات بحوالي (٩١، ٢٨٥٩) مليون دينار، فيما بلغ العجز الفعلي خلال هذه الفترة حوالي (٢٦، ١٢٩) مليون دينار فقط. ولا شك ان الفرق بين هذين الرقمين له دلالة كبيرة خصوصا وان الحوالات تعتبر مورد خارجي غير مستقر، الامر الذي يعكس ويعبر عن خلل هيكل في مصادر تدعيم ميزان المدفوعات الاردني.

- ان جزء من بند حركة رأس المال الفائض سنويا في ميزان المدفوعات يتكون من قروض طويله الاجل والجزء الاكبر منها حكومي. وتجدر الاشارة هنا الى ان بروز أزمة سعر صرف الدينار الاولى في سوق الصرافة، واطلاق البنك المركزي توقفه عن بيع الجهاز المصرفي كامل احتياجاته من العملات الاجنبية، لعدم وجود عملات اجنبية لديه تمكنه من الدخول الى السوق كبائع، واحتمال لجوئه كمشتري للوفاء بالتزاماته الاجنبية، خصوصا تلك التي لا تشمل التأخير كمدفوعات الدين الخارجي، وخوفا من الولوج في حاله قصور عن الدفع بمقتضى اتفاقيات القروض الخارجي لساردن، وما يترتب على من اجراءات من

الدائنين تضر بممداقية الاردن الدولية ، سارعت في اظهار ازمة الدينار الى حيز الوجود (١).

وفي ظل المعطيات السابقه نجد ان التناظري عن الخلل الهيكلي في ميزان المدفوعات الاردني والركون الى النتائج النهائيه بشأن وضع ميزان المدفوعات على اعتبار انه كان يحقق فائضا سنويا يعتمد في الاساس على موارد اجنبيه غير محليه (الحوالات والمساعدات من جهة والقروض الخارجيه من جهه اخرى) ، والقول بان الدينار الاردني كان في مستوى طبيعي واقعي او اقل من المستوى الحقيقي، لا يعبر عن نظره علميه تجاه الواقع والتي شاخذ بعين الاعتبار تبعات مثل هذا القول على المدى الطويل. ان من يرى هذا الرأي يهتم بالمدى القصير دون ان يعير المدى الطويل اي انتباه. وهذا يفسر الازمة التي وقعت في عام ١٩٨٨، حيث ان الضغوطات على الدينار الاردني ارغمت السلطه النقديه على اتخاذ القرار بفك الارتباط بحقوق السحب الخاصه وتعويم الدينار. وقد اتخذ هذا القرار بالطبع نتيجة لعدم قدره البنك المركزي على دعم الدينار الاردني وذلك لافتقاره للارصده الاجنبيه اللازمه لهذا الغرض (٢).

يضاف الى ما سبق فانه على الرغم من تحقيق ميزان المدفوعات الاردني لعجوزات متواليه خلال عقد الثمانينات، وبالرغم من انخفاض كل من الحوالات والمساعدات، الا ان السلطه النقديه حاولت المحافظه على ثبات سعر صرف الدينار حتى عام ١٩٨٨. هذا وعلى الرغم من انه وابتداء من عام ١٩٨٢، كان هنالك حاجه الى الشروع في تصحيح الاختلالات المزمنه في ميزان المدفوعات، تحسبا من نضوب الاحتياطيّات الدوليه على المدى البعيد، ان الاختلالات الموجوده في ميزان المدفوعات كانت تستوجب اتخاذ سياسات ماليه ونقديه قادره

(١) انظر : ميسون حتر ، مصدر سابق ص ٨٢ .

(٢) انظر :

على القضاء على هذه الاختلالات او التخفيف من حدتها بصورة تدريجية ، الا ان مثل هذه السياسات كانت غائبة طيلة الفتره السابقه لعام ١٩٨٨ . بيد ان السلطة النقدية دفعت الى اتخاذ سياسات ماليه ونقدية دفعا وقد حدث ذلك تحت الضغط غير المحتمل على الدينار وعدم قدرة البنك المركزي على دعمه لافتقار الاخير (أي البنك المركزي) القدره على ذلك .

وانطلاقا من حقيقة ان مصادر الاحتياطيات الاجنبيه في الاردن تعتمد في الاساس على عوامل خارجه عن سيطرة الاقتصاد الاردني، حيث تعتمد الحوالات على سياسات الاستخدام في الدول المستقبله ، في حين تعتمد المساعدات على رغبات الدول المانحة ، كما ان القروض تعتمد على الدول المانحه وشروطها، ولما كانت هذه التدفقات مهيمنة للاردن خلال فتره الطفرة النفطية ، ولما كانت هذه الظروف لن تبقى سرمدية ، فانه كان من الواجب اتخاذ السياسات الكفيله بتصحيح الخلل الموجود في ميزان المدفوعات، تلك السياسات التي تأخذ بعين الاعتبار الاعتماد على الذات - أي قدرت الاقتصاد الوطني الذاتية - وعدم انتظار الضغوط للقيام بسياسات تصحيحية ، اذ ان سياسات التصحيح على علاقتها كانت سوف تكون تبعاتها اقل وطاه على كاهل الشعب لو اتخذت قبل عام ١٩٨٨ . ويمكن ان نذهب ابعد من ذلك فنقول ان السياسات التصحيحية كانت مطلوبه منذ السبعينات على اقل حد، اذ ان القدره على التكييف في ذلك الحين كانت سوف تكون اسهل وذات تبعات اقل نسبيا .

٤- جذور الازمة : تثبيت سعر الصرف وليبرالية تجارية :

لقد ساد الاردن نظام اقتصادي منفتح نسبيا (١) وذلك بعكس معظم

(١) محمد عميره ، كيفية الحد من استيراد واستهلاك السلع الكماليه في الاردن ، الجمعية العلميه الملكيه ، عمان ١٩٨٣ ،

الدول النامية (١) التي اتبعت انظمه منغلقة وفرضت قيودا مختلفه على الاستيراد، بهدف الحد من الاثار العكسيه لاستيراد السلع الاستهلاكيه والكماليه خاصه . وقد هدفت مثل هذه السياسات الى النهوض بعملية التنميه بوجه عام، الا ان الاردن اختار تبني نظاما اقتصاديا منفتحاً، وذلك ليتماشى مع متطلباته التنمويه . كما ان أية سياسة اقتصاديه تؤدي الى الحد من هذا الانفتاح او تومي بتغيير هذه الاستراتيجيه ، لا يمكن ان تنجح، حتى لو كان هدفها اقتصاديا بحثا كالححد من استيراد السلع الاستهلاكيه الكماليه (٢) وذلك بسبب اجتماع اربعة عوامل رئيسيه فرضت تبني النظام الاقتصادي المشار اليه منذ انشاء الاردن واضعفت من احتمالات تكثيف القيود المفروضه على الاستيراد بصوره عامه ويمكن تلخيصها كالآتي:-

- خلال فتره الانتداب البريطاني ، اتبع الاردن نظاما اقتصاديا حراً ومنفتحاً وبعد نيل الاستقلال ظل هذا النظام سائداً وحتى وقتنا الحاضر .

١- ساهمت المساعدات الخارجيه وعوائد المغتربين مساهمه كبيره في تغطية العجز التجاري المزمّن الى حد اعتبارها بديلاً للمصادر او للايرادات المحليه التي من المفروض ان تقوم بهذا الدور . وبالطبع فقد ادى توفر المساعدات والتحويلات الى عدم التفكير في الحد من المستوردات وبالتالي تخليص العجز في الميزان التجاري .

- لقد كانت هناك حاجه ماسه الى الايرادات الجمركيه لتمويل

(١) من أسباب البطء في عدم اتخاذ سياسات ليبرالية تجاه المستوردات، رغبة الدول الناميه في تحليق التنميه الاقتصاديه، حيث يوجد في الادبيات الاقتصاديه تيارين متضارين على المستويين النظري والتطبيقي حول تاثير القيود التجاريه على التنميه الاقتصاديه حيث يرى التيار الاول (الدول الناميه) ان وضع قيود على التجاره له اثر ايجابي على التنميه الاقتصاديه فيما يرى التيار الثاني (صندوق النقد الدولي) ان العكس صحيح .

انظر V.A Avadhani, "Imports and capital formation in the: Less Developed Countries" The Indian Economic Journal Vol 24 No 1 , 1976 . P 80 - 81 .

وانظر ايضا: Romeo M. Bautista, 1987 "Import demand in a small Country with trade restrictions" Oxford Economic papers Vol 30 No. 2-3, P. 199.

(٢) محمد عميره، مصدر سابق، ص ١٢ .

الانطاق الحكومي الانمائي والمتكرر، مما حد من الميل نحو فرض قيود غير الرسوم الجمركية على المستوردات المختلفة. كما ان الظروف التي كانت موجود في فترة الطفرة لم تكن تتطلب ترشيد المستوردات من اجل تقليص حجم السلع الكماليه المستورده. ويعود ذلك لتوفر الموارد اللازمة لتمويل هذه المستوردات آنذاك .

٤- دور الجماعه elite (١) المسيطرة اقتصاديا الذي جعل من المتعسر فرض سياسة ائتماديه صارمه للحد من الاستيراد او التناخري بشكل خاص . حيث ان القوة الاقتصادية الكبيره التي تتمتع بها هذه الطبقة بالنسبه الى طبقات الدخل المتسدي والمتوسط اعاقت وتعيق انتهاج اية سياسة تجاريه من شأنها تخفيض الطلب على تلك السلع (٢).

هذا وقد ادت السياسه الليبراليه تجاه التجاره ، تلك السياسه التي انتهجتها الحكومه والتي كانت نتيجة حتميه لوجود العوامل المشار اليها سابقا (٢) الى تزايد المستوردات من السلع الاستهلاكيه الكماليه وادت بالتالي الى تزايد المستوردات وبالتالي ادت الى تفاقم العجز في الميزان التجاري . ولكن المفارقة تتبدى بوضوح حين نجد انه وفي ظل السياسه المتبنه والمبنيه على الحريه الاقتصادية وحرية التجاره ، نجد ان البنك المركزي حرص على تثبيت سعر صرف الدينار حتى في تلك السنوات التي عانى فيها ميزان المدفوعات عجزا

-
- (١) عدلي شحاده فندج ، مصدر سابق ص ، ١٠٣٤ .
(٢) تؤدي سياسة حظر الاستيراد الى تقليص رفاهية الطبقة الغنيه ، حول المعالجه النظرية لهذا الموضوع انظر :
R. A. Berry, "A note on Luxury Imports, the saving rate and welfare", Indian Economic Journal, Vol. XIII, 1971, p. 576.
(٣) يقول الباحث عبد الله المالكي : " تميز الاقتصاد الاردني عبر السنين بصفتين جوهريتين هما قيامه على الحريه الاقتصادية والمبادره الفرديه ثم انفتاحيته ، ولا يتصور ان يتخلى الاقتصاد عن الحريه الاقتصادية خاصه في وقت يتراجع فيه تدخل الدوله في الحياه الاقتصادية . . . اما بالنسبه لصفه الانفتاحيه . . . ارجح ان ذلك لن يكون ممكناً " . هذا ويدعو عبد الله المالكي الى حظر استيراد الخدمات السياحيه بالاضافه الى حظر السلع لكي لا يظل شعار الاعتماد على الذات تصورا يتوبيا .
انظر : عبد المالكي " الاقتصاد الاردني، نظره الى المستقبل " ، مجلة البنوك في الاردن ، مجلد ٧ ، عدد ١١ ، ١٩٨٩ ، ص ، ٦٥٧ .

والاحتياجات الدوليه تناقصا. وهنا يتبادر الى الذهن تساؤل حول طبيعه الدور الذي لعبه ثبات سعر صرف الدينار طيلة الفتره السابقه لعام ١٩٨٨ في تدعيم الطلب على السلع الاستهلاكيه المستورده سواء كان ذلك بطريقه مباشره او غير مباشره.

ويمكن الاجابه على ذلك التساؤل بالقول بان سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تبناها الاردن تجاه التجاره وتدفق العملات الصعبه وخروجها وبيعها وشراؤها، اضافة الى تدفق المساعدات والحتوات والتي ترافقت جنبا الى جنب مع نظام موحد لسعر صرف العملة المحليه بالنسبه للعملات الاجنبيه، بغض النظر عن نوع السلع المستورده سواء اكانت كماليه ام ضروريه (بحيث يتسم استيراد هذه السلع بكافه انواعها تحت سعر صرف واحد)، ادى الى دعم غير مباشر لشراء السلع المستورده الضروريه والسلع المستورده الكماليه بنفس الدرجه.

وبالتالي فان تبني سعر صرف موحد للعمله بغض النظر عن طرق انفاق العملات الاجنبيه، ادى الى اضعاف فرص استغلال الموارد المتاحة من العملات الصعبه بطرق افضل، حيث ادى بطريقه غير مباشره الى دعم تنامي المستوردات الاستهلاكيه الكماليه بدلا من توجيهه مثل تلك الموارد نحو مستلزمات المشاريع الاستثماريه من سلع راسماليه وبيع وسيطيه مستورده.

بذلك وان كنا نتفق مع من يقول بان تخفيض سعر صرف الدينار لن يؤدي بالضرورة الى تخفيض المستوردات وزيادة الصادرات، وبالتالي لن يؤدي الى تخفيض العجز في الميزان، وذلك لاعتبارات تتعلق بطبيعته المستوردات والصادرات الاردنيه من جهه، ولاعتبارات اخرى تتعلق بالاشار الجانبيه لتبني مثل هذه السياسه على المتغيرات الاقتصاديه الاخرى من جهه اخرى^(١). فاننا لانعتقد بمحمه هذه العبارة عندما

(١) انظر عبد الله المالكي " تخفيض سعر العمله بين الواقع والوهم " مجلة البنوك في الاردن، المجلد السابع، العدد الاول، كانون ثاني ١٩٨٨، ص ٢٨ - ٣٠.

يتعلق الامر بالحد من المستوردات الاستهلاكية الكمالية (١). اذا
انه يمكن تفادي المشاكل المرتبه على تخفيض سعر الصرف لتحقيق هدف
الحد من استيراد السلع الاستهلاكية الكمالية باتباع نظاما نقديا
ذا سعرين للعمله المحليه .

ويتم وفق هذا النظام تخفيض سعر صرف العمله المحليه
بالنسبه الى العملات الخارجيه المستخدمه لاستيراد السلع
الاستهلاكية الكماليه ، فترتفع اسعارها في الداخل بالتنسبه
لاسعارها في السوق العالمي ، بذلك يتم تخفيض الطلب عليها ويقل
الاستيراد منها ، وفي الوقت نفسه ، لا يتم تخفيض سعر العمله المحليه
المستخدمه لاستيراد المواد الاستهلاكية الضروريه والراسماليه ترتفع
اسعارها مقارنة باسعار السلع الاستهلاكية الكماليه المستورده .
بذلك يكون هنالك سعران لسرف العمله احدهما لاستيراد السلع
الكماليه والاخر لاستيراد السلع من المواد الضروريه والراسماليه
والوسيطه اللازمه للتنميه ، وبناءا على ذلك فانه يمكن انتهاج
مثل هذه السياسه للحد من استيراد السلع الاستهلاكية الكمالية (٢)
وتحقيق الهدف المنشود اساسا بتقليل العجز في الميزان التجاري ،
اضافة الى ان انتهاج مثل تلك السياسه سوف يؤدي الى توجيه العملات
الاجنبيه المحدده الى دعم استيراد السلع الراسماليه والوسيطيه بدلا
من توجيهها نحو سلع كماليه غير ضرورية (٢).

(١) انظر :

Remeo M. Bautista, Op. cit, P. 199-216.

(٢) تبنت العديد من الدول الناميه الى هذه السياسه ، هذا ويرى البرت
بيرت ان تبني مثل هذه السياسه يجب ان يترافق مع حظر تمنيع
السلع الكماليه محليا والا فانها سوف تؤدي الى آثار عكسيه .

Albet Berry OP. Cit. P. 572.

انظر :

(٣) اثبتت دراسة حديثه عن التجارة الاردنية أن تخفيض سعر الصرف
يؤدي إلى تخفيض المستوردات من السلع الاستهلاكية إلا أن هذا
التأثير ضعيف نسبيا ، انظر : حسين طلافه ، "الميزان التجاري
الاردني" ، مجلة أبحاث اليرموك ، المجلد الخامس ، العدد ٢ ، ١٩٨٩ .

الفصل الرابع

الخلاصة والتوصيات

أولاً : الخلاصة :

خلصت الدراسة الى النتائج التالية :-

- ١- اظهرت الدراسة ان ظاهرة التحضر السريع والهجرة من الريف الى الحضر، وان كانت ليست جديدة على المجتمع الاردني الا ان الظفرة النفطية زادت من وتيرتها مما ادى الى انتشار الانماط الاستهلاكية والبذخية التي تسود المناطق الحضرية (التي تتميز بالتكيف للطرق الجديدة في العيش ونماذج الاستهلاك) بشكل كبير وحاد .
- ٢- هنالك تباين معنوي في نسب الانفاق على بعض الانماط الاستهلاكية في كل من الريف والحضر . ففي الوقت الذي كانت فيه الاهمية النسبية للانفاق على مجموعة السلع الغذائية مرتفعة بالنسبة لسكان الريف كانت الاهمية النسبية للانفاق على مجموعة السلع غير الغذائية مرتفعة بالنسبة لسكان الحضر. فعلى سبيل المثال نجد فارق معنوي كبير في الانفاق على السلع المستوردة (كالملابس والعطور وغيرها) بين سكان الريف والحضر.
- ٣- بينت الدراسة ان الدرجة العلمية لمعييل الاسرة تلعب دورا هاما في التأثير على الانماط الاستهلاكية ، حيث وجد ان الاسر التي يكون معييلها اكثر تعلما تميل الى العمريه في انفاقها اكثر من الاسر التي يكون معييلها اقل تعلما .
- ٤- ما زالت العادات والتقاليد تمارس تأثيرها في تشكيل الانماط الاستهلاكية في الاردن وخاصة في الريف، حيث وجد ان مواطن الريف يتمسك بعاده الكرم وبعض العادات الاخرى كالنقوظ واقافة الحفلات والعزائم ، حيث بلغت الاهمية النسبية للانفاق على هذه المجموعة في الريف (٣١،٢%) فيما بلغت في الحضر (٧،٢%) فقط .
- ٥- لعب عامل المحاكاة والتقليد (Demenstration effect) دورا هاما على المستوى المحلي في التأثير على الانماط الاستهلاكية من خلال مساهمته في نقل الانماط الاستهلاكية بين الشرائح الاجتماعية المختلفة ، وعلى المستوى الدولي من خلال مساهمته في نقل الانماط الاستهلاكية الموجودة في الدول النفطية إلى الاردن عن طريق

المغتربين الاردنيين إلى الاردن.

٦- اظهرت الدراسة ان الاسر ذات الدخل العالي تنفق على مجموعة السلع الغذائية اقل مما تنفق على السلع غير الغذائية كالسكن والادوات المنزليه والملابس والخدمات، بينما وجد ان الاسر ذات الدخل المتدني تنفق على مجموعة السلع الغذائية أكبر من انفاقها على مجموعة السلع الغذائية، ويعزى ارتفاع الاهميه النسبيه للانفاق على النقل والخدمات الصحيه من قبل الاسر ذات الدخل العالي، الى ان هذه الاسر تلجا الى القطاع الخاص لتلبية احتياجاتها من تلك الخدمات، وذلك ينطبق على السلع والخدمات حيث نجد ان هذه الاسر تشتري السلع المستورده عالية الثمن، بينما نجد ان الاسر ذات الدخل المتدني تلجا الى القطاع العام لتلبية احتياجاتها من الخدمات وتقوم بشراء السلع المحليه منخفضة الثمن نسبيا.

٧- يساهم التلفزيون الاردني اكثر من ادوات الاتصال الاخرى من خلال عرضه للدعايات والاعلانات التجاريه عن مختلف السلع المحليه والمستورده، في تغذية النزعه الاستهلاكيه لدى الافراد ويحفزهم على استهلاك مثل هذه السلع، مما يؤدي الى است شراء النزعه الاستهلاكيه لدى كافة شرائح المجتمع. وتبرز قدره التلفزيون على التأثير في عقلية أكبر عدد من المواطنين، لان الغالبية العظمى من المجتمع تملك هذا الجهاز.

٨- ومن خلال رصد تطور الانفاق الاستهلاكي خلال العشريين وجد ان الفتره الممتدة بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨١ قد شهدت نموا ملحوظا في الاستهلاك الخاص حيث ارتفع حجم الاستهلاك الخاص بالاسعار الجاريه من (١٨٣،١) مليون دينار عام ١٩٧٣ الى (١٠٥٣،٢%) مليون دينار أي أنه تضاعف خلال هذه الفتره حوالي (٦،٦٦) ضعفا. هذا وقد بلغ معدل النمو السنوي للاستهلاك الخاص حوالي (٣،٢١%)، فيما بلغ معدل النمو السنوي للنتاج المحلي الاجمالي (٢٣،٩٨%). ونتيجة لهذا التزايد في حجم الاستهلاك الخاص فقد زادت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي حيث وصلت خلال الفتره (١٩٧٤-١٩٨١) حوالي (٩٠%).

هذا وقد ترافق الارتفاع في حجم الاستهلاك الخاص خلال الفترة النقطية مع تطور ملحوظ في الانماط الاستهلاكية المنتشرة في المجتمع الاردني خلال تلك الفترة، حيث ساهم تدفق الاموال وانتقال الانماط الاستهلاكية المنتشرة في دول النفط الى المجتمع الاردني في تفشي الانماط الاستهلاكية المشوهة، وبرزها ظاهرة الاستهلاك التفاخري حيث تزايد الانفاق على السلع المعمرة الكمالية المستوردة وتزايد امتلاك الاسره الاردنيه لهذه السلع بشكل ملفت للنظر .

٩- صاحب تكوين فوائض ماليه كبيره في دول الخليج العربي تنفيذ المشاريع الانمائيه وقد شهدت فترة ما بعد ارتفاع اسعار النفط عام ١٩٧٣ زخما تنمويا، مما ادى الى استخدام القوى العامله الخارجيه وذلك لتنفيذ وتشغيل مختلف المشاريع الانمائيه في ظل عجز اسواق العمل في تلك الدول عن ذلك بالاعتماد على قواها العامله المحليه، وقد كان الاردن من اوائل الدول العربيه التي استجابت لاحتياجات تلك الدول من القوى العامله التي بدأت منذ الاربعينات والخمسينات والستينات لكنها تسارعت بشكل ملحوظ خلال عقد السبعينات او فترة الطفرة النقطيه (١٩٧٤-١٩٨١) .

هذا وقد تبسّنت التقديرات والاحصاءات حول حجم الهجرة العماليه الخارجيه وبالذات الى دول الخليج العربي، وذلك تبعا لجهة التقدير الا ان هذه الارقام تراوحت بين ١٥٠ الف عام ١٩٧٧ و ٣٥٠ الف عام ١٩٨٩ . هذا ويعزى سبب التضارب في التقديرات الى عدم وجود فواصل واضحه بين القوى العامله الاردنيه والفلسطينيه، وظهرت الدراسه ان عقد السبعينات قد شهد زياده مطردة في حجم الهجرة العماليه من الاردن الى دول الخليج، حيث زاد حجم الهجرة من حوالي (٦٠) الف عام ١٩٧٥ الى (٢٥٦) الف عام ١٩٨٠ . وقد تميزت العماله الاردنيه المهاجرة بالمهارة العاليه، حيث هاجرت الفئات ذات المستوى العملي والفني العالي .

ونتيجة لمواصله الاردن لمسيرته التنمويه ومواصلة الزخم التنموي في خطتي التنميه (١٩٧٣-١٩٧٥) و (١٩٧٦-١٩٨٠) وفي ظل تنامي

الطلب على الاليدى العامله الاردنيه المحليه وزياده العماله الاردنيه المهاجرة ، ظهرت اختناقات شديده في سوق العمل مما ادى الى استخدام العماله الوافده لسد النقص في الاليدى العامله المحليه اللازمه لتنفيذ المشاريع الانمائيه . وبذلك اصبح الاردن مصدرا ومستوردا للعماله في آن واحد تلك الحاله التي لم يشهدها من قبل . وقد ساهم استيراد العماله الوافده والحراك المهني الذي تميز به سوق العمل الاردني في التخفيف من الاثار السلبيه التي كانت ممكن ان تنجم عن نقص الاليدى العامله . ويذكر ان الحكومه الاردنيه انتهجت سياسه الباب المفتوح تجاه هجرة العماله المحليه والوافده على حد سواء ، وتشير الاحصاءات الى ان حجم العماله الوافده قد ارتفع من (٢,٢٢٨) الف عام ١٩٧٥ الى (٧٩,٥٥٦) الف عام ١٩٨٠ الى (٢٠٠) الف عام ١٩٨٩ . وقد شكلت العماله الوافده مانسبته (٢٥%) من سوق العمل المحلي الاردني فيما شكلت اكثر من (٥٠%) من حجم سوق العمل المحلي وحوالي (٥٠%) من الحجم الكلي للعماله الاردنيه في السوق المحلي والخارج . حيث ان هذه النسبه مثلت ظاهره لا مثيل لها في دول العالم كافة وتعتبر هذه النسب مرتفعه بكل المقاييس .

وقد لعبت العماله العائده بالاضافه الى عوامل اخرى دورا هاما في تناقص حوالات العاملين في الخارج وانحسارها خلال عقد الثمانينات . هذا ويذكر ان عوده العاملين في الخارج قبل ازمة الخليج والعوده الجماعيه لاعداد كبيره منهم بعد هذه الازمه ، خلقت اعباء كبيره على الاقتماد الاردني وساهمت في تفاقم ازمه البطاله ، وخلقت ارباكات في الطلب على السلع والخدمات وعلى الاخص في سوق الاسكان والبناء ، حيث ادى ارتفاع الطلب على الاسكان الى تزايد الياجارات الى ثلاثه اضعاف ما كانت عليه قبل الازمه ، كما تضاعفت اسعار مواد البناء بنسب تتفاوت بين (٢٠٠%-٣٠٠%) هذا وقد قدر عدد العائدين في الفترة (١٩٩١/٨/١٠-١٩٩١/٥/٣١) بحوالي (٥٠,٢٢٧) الف فيما قدرت وزارة العمل ان عدد العاملين بسبب ازمه الخليج بين (٦٠-٧٠) الف عامل وعامله .

١٠- من اهم النتائج التي اسفرت عنها هجرة العماله الاردنيه هي حوالات العاملين في الخارج والتي حققت ارتفاعات حاده خلال عقد السبعينات ، ويعود هذا الارتفاع في حجم الحوالات الى تزايد معدلات الهجرة في الفتره النفطيه ، اضافة الى ارتفاع الاجور والرواتب في البلدان النفطيه . وتشير البيانات المتوفره الى ان الحوالات الرسميه الوارده بدأت في التزايد منذ عام ١٩٧٣ بشكل ملحوظ حيث بلغ اجمالي هذه الحوالات الرسميه الوارده الى الاردن خلال الفتره (١٩٧٤-١٩٨٨) حوالي (٤٠٠٩,٧٦) مليون دينار .

هذا وقد حققت الحوالات في الفتره النفطية الممتدة بين عامي (١٩٧٤-١٩٨١) معدل نمو سنوي مرتفع مقارنة بالفترات السابقة واللاحقه لهذه الفتره ، حيث بلغ هذا المعدل خلال هذه الفتره بالمتوسط حوالي (٥٣,٦٧%) فيما بلغ هذا المعدل للفتره السابقه (١٩٦٨-١٩٧٣) واللاحقه (١٩٨٢-١٩٨٨) حوالي (٣١%) و(٧٧,٠%) للفترتين وعلى التوالي.

١١- اظهرت الدراسه انه وعلى الرغم من تدفق مبالغ هائله من حوالات العاملين في الخارج الا ان الجزء الاكبر من هذه الحوالات وجه نحو تلبية الحاجات الاستهلاكية كنفقات اعالة الاسرة والسكن .

١٢- عند دراسه آشار الحوالات على الانفاق على المستوى الجزئي تبين من خلال مقارنه انفاق اسر المهاجرين العائدين وانفاق الاسر التي لم يهاجر منها احد ان اسر المهاجرين تنفق اكثر من الاسر الاخرى على مختلف انواع السلع ، غير انها تنفق على السلع المحليه اقل من انفاقها على السلع المستورده على اعتبار ان الاخيره تمثل سلعا عاليه الرفاهية (Superior goods) فيما تمثل السلع المحليه سلعا رديئة (Inferior goods) ، ويظهر ذلك من خلال تباين امتلاك هاتين الفئتين للسلع المعمره والكماليه المستورده ، حيث ظهر ان اسر المهاجرين تمتلك سلعا مستورده معمره اكثر من الاسر الاخيره ، وتتميز بانماط استهلاكيه تشابه الانماط الاستهلاكيه

المنتشرة في دول النفط .

غير ان هذه الانماط انتقلت الى باقي فئات المجتمع الاردني عن طريق المحاكاة والتقليد ، حيث وجد ان نسبة امتلاك الاسر الاردنيه بشكل عام للسلع المعمره اقل من نسيه امتلاك اسر المهاجرين لهذه السلع ، الا انها كانت قريبه منها . (وهذا لا ينطبق على كافة السلع بنفس الدرجة) وتنعكس نفس الصوره في تزايد الاهميه النسبيه للسلع المستورده وخصوصا الكماليه منها في سلة المستهلك الاردني ، وتزايد أنواع السلع المستورده بكافة أنواعها في هذه السله عام ١٩٨٠ . كما اشارت البيانات الكليه حول الاستهلاك الخاص وبنوده المختلفه انه سجل ارتفاعا حادا خلال فترة الطفرة النفطية ، بحيث حققت بنود الانفاق المختلفه معدلات نمو سنويه مرتفعه خلال هذه الفتره تراوحت بين (١٤,٩٠%) و (٢٨,٥٥%) .

١٣- ساهمت الحوالات بطريقه غير المباشره في التاثير على الانماط الاستهلاكية ، حيث ساهمت في ابراز ظواهر عديده كظاهرة البيع بالتقسيط، وتزايد الطلب على المباني السكنية و الاراضي، وظاهرة التعليم الخاص والدروس الخصوصية ، واستخدام الخادمت الاجنبيات، ولعل من أخطر الاثار الاجتماعيه للطفرة النفطية تلك الظاهرة المتمثلة في التوسع الكبير في الانفاق الترفيهي والمظهري (Show-off Consumption) ، وفي اقتناء السلع الاستهلاكية المعمره وفي سرعة الاستهلاك تلك السلع ، والتي هي في الغالب مستورده وتمثل آخر ما توصلت اليه الصناعه في الغرب .

١٤- ساهمت ظاهرة الهجرة وتدفق الحوالات المرافق لها في حدوث ارتفاع في الاجور المحليه خلال عقد السبعينات هذا على الرغم من عدم توفر ارقام قياسيه حول الاجور ، الا ان بعض الدراسات اظهرت ان الاجور الحقيقي لمختلف المهن قد ارتفعت بدرجات متفاوتة . ويذكر ان الارتفاع الحقيقي في الاجور زاد من المقدره الاستهلاكيه للافراد ، مما انعكس في تزايد حجم الاستهلاك بشكل ملحوظ خلال عقد

السبعينات.

كما ساهمت المعونات الخارجية التي يتلقاها الاردن من البلدان النفطية خلال عقد السبعينات في زيادة مطرده في اجور القطاع العاملين في القطاع العام خلال عقد السبعينات وبداية عقد الثمانينات، لان قدرة الخزينة على الدفع محدوده في غياب مثل تلك التدفقات، خصوصا وان المعونات الخارجية للموازنة فاقت في بعض السنوات الاليرادات المحليه، وعلى الرغم من الموجه التضخمييه التي عمت خلال عقد السبعينات، الا ان الانماط الاستهلاكيه الجديده انتقلت الى الفئات الشعبيه والتي تنتمي تقليديا الى القطاع الداخلي، حيث ابرزت الطفرة النفطية تقاليد ومستويات استهلاكية لا تتناسب مع الدخول الحقيقيه في الاقتصاد الوطني.

١٥- اظهرت الدراسه ان التاثير الحدي للمساعدات الخارجيه والبالغ (٠,٤٠٣) موجب وذو دلالة عاليه احصائيا، وتعني هذه النتيجة من الناحيه الاقتصادية ان الاعتماد على المساعدات الخارجيه سواء من الدول العربيه او الاجنبيه له اثر ايجابي على الناتج المحلي في حالة الاردن، وقد كان لتدفق المساعدات الخارجيه بشكل كبير خلال الطفرة النفطية اثرا ايجابيا وكبيرا على الناتج المحلي في المدى القصير، إلا أنه يؤدي الى آشارامدمره على المدى الطويل. إذ ان النمو الاقتصادي يجب ان يكون ذاتي التوليد ليحمل صفة الاستمرار والثبات على وثيرة واحدة.

١٦- اظهرت الدراسه ان دالة هريدمان هي الاقدر على تفسير السلوك الاستهلاكي الخاص في الاردن، حيث ظهر ان المتغيرات المستقلة الدخل المتاح والاستهلاك في سنة سابقه تفسر (٠,٩٩٨) من التغيرات الحاصله في الاستهلاك الخاص. وتبين انه اذا زاد الدخل المتاح (والذي تاثر بشكل كبير بالتزايد الكبير للحوات والمساعدات خلال فترة الطفرة النفطية بمعدل دينار واحد، فان الاستهلاك الخاص يزيد بمعدل (٠,٤) دينار. كما ان زيادة الانفاق في سنه سابقه

(المستويات المعيشية السابقة) بمعدل دينار يؤدي الى زيادة الانفاق الاستهلاكي الخاص في السنة الحاليه بمعدل (٠,٣٧) دينار.

بذلك فقد بينت النتائج الاحصائية والقياسيه حول السلوك الانفاقي الخاص في الاردن ان العوامل الاجتماعية والنفسية والمستويات الاجتماعية التي تعود عليها المجتمع الاردني خلال حقبة الطفرة، كان لها اثرا كبيرا على السلوك الانفاقي الخاص، حيث ان مستويات الانفاق العاليه التي وصلها المجتمع الاردني خلال عقد السبعينات والتي نجمت عن تفشي قيم الاستهلاك بشكل واسع لدى كافة شرائح المجتمع الاردني، ابلقت الاستهلاك عند مستويات عالية. هذا على الرغم من تباطؤ النمو الاقتصادي خلال عقد الثمانينات مما يدل على ان الانماط الاستهلاكية لا تتغير بين ليلة وضحاها.

١٧- بينت الدراسة ان الفتره الممتدة بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨١ والتي تدفقت فيها الحوالات بشكل كبير تميزت بتزايد المستوردات بشكل كبير، حيث تضاعفت المستوردات في هذه الفترة حوالي عشرة اضعاف حيث قفزت من (١٠٨,٢) مليون دينار عام ١٩٧٣ الى (١٠٤٧,٥٧) مليون دينار عام ١٩٨١. وقد حققت المستوردات خلال هذه الفتره معدلات نمو سنويه مرتطعه تجاوزت خلال الاعوام ١٩٧٥ و ١٩٧٦ الى (٤٥%) . وبلغ معدل النمو السنوي لها خلال هذه الفترة بالمتوسط حوالي (٣٣,٨٧ %) . وارتفعت في هذه الفترة نسبة المستوردات الى الناتج المحلي الاجمالي، وحيث بلغت (٧٧,٦%) .

وتجدر الاشارة الى ان المقدره للاقتصاد الاردني للايضاء بالالتزامات الخارجية محدودة حيث ان الصادرات الاردنية لا تغطي الا نسبة ضئيلة من المستوردات، وبالتالي فان جزء كبير من تمويل المستوردات كان ملقى على عاتق كل من الحوالات والمعونات الخارجية، والتي تتمصف بأنها متقلبة من جهة، وغير قابل للاستمرار من جهة اخرى. ولبحث اثر الطفرة النفطية على المستوردات، تم تقدير المستوردات كدالة في الناتج المحلي والمساعدات الخارجية

والحوالات تبين انه اذا زادت الحوالات بمعدل دينار واحد، فان المستوردات تزيد بمعدل (١,٢) دينار، واذا زادت المساعدات بمعدل دينار فان المستوردات تزيد بمعدل (٠,٨٣) دينار، فيما تزيد المستوردات بمعدل (٠,٢١) دينار اذا زاد الناتج المحلي بمعدل دينار واحد.

١٨- بينت الدراسة ان المستوردات من السلع الاستهلاكية حققت معدلات نمو سنويه مرتفعه خلال الفترة التي تزايدت فيها الحوالات، حيث بلغ معدل النمو السنوي لها في المتوسط خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٨١) (٧٦,٧٣%)، بينما لم يتجاوز هذا المعدل (٧,٥٣%) خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٧٣). ويذكر ان الفترة (١٩٨٢-١٩٨٨) قد شهدت تراجعاً واضحاً في معدلات النمو السنويه للمستوردات الاستهلاكية، حيث بلغ معدل النمو السنوي لها بالمتوسط حوالي (١,٥٦%) فقط.

وعند تقدير المستوردات الاستهلاكية كداله في الناتج المحلي والحوالات كمتغيرات مستقلة، تبين انه اذا زادت الحوالات بمعدل دينار واحد فان المستوردات سوف تزيد بمعدل (٠,٦١) دينار. كما تبين ان التاثير الحدي للحوالات اكبر من التاثير الحدي للناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت قيمه t لهذين المتغيرين (٢,٥٥) و (٦,٨٤) على التوالي. فيما بلغ معامل المرونة بين حوالات العاملين والمستوردات الاستهلاكية (٠,٦)، وهذا يعني انه اذا زادت الحوالات بمعدل (١%) فان المستوردات الاستهلاكية تزيد بمعدل (٠,٦٠%). هذا وعلى الرغم من انخفاض من معامل المرونة بين كل من المستوردات الاستهلاكية والحوالات. الا انه اكبر من معامل المرونة بين الناتج المحلي والمستوردات الاستهلاكية والذي بلغ (٠,٢٥) فقط.

١٩- اظهرت الدراسة انه لا يمكن اعتبار التدفقات النقدية خلال فتره السبعينات وحدها المسؤوله عن تفاقم العجز في الميزان التجاري على الرغم من ان هذه الحوالات لوحدها ساهمت في تغطيه ما نسبته (٣٥,٨١%) من العجز في الميزان التجاري خلال الفتره (١٩٧٤-١٩٨١)،

وساهمت بطريقه غير مباشره في جلب العادات الاستهلاكيه الترفيهه والتي ساهمت في تزايد المستوردات، حيث ان سياسة الباب المفتوح تجاه المستوردات بكافه اصنافها، اضافة الى الاختلالات الهيكلية المزمئه في الميزان التجاري والمتمثله بتدني المواصطات الكمييه والكيفيه للمصادر الاردنيه، تعد المسؤول الاول عن العجز في الميزان التجاري وتفاقمه بهذا القدر.

وتجدر الاشاره انه على الرغم من كون قطاع التجاره الخارجيه كان شديد الاهميه على الدوام بالنسبه للاقتصاد الاردني، الا انه لم يبلغ تلك الاهميه التي وصل اليها في الفتره النفطيه، حيث بلغ مؤشر الانكشاف للاقتصادي في هذه الفتره (٩٠,١١%) فقط. بينما بلغ في الفتره السابقه (١٩٦٨-١٩٧٣) (٤٧,٥٢%) فقط، وهذا الارتفاع بالطبع لم يكن ليحدث في ظل عدم توفر الاموال اللازمه للاستيراد، مما يكسب الحوالات والمساعدات اهمية كبيره في التأثير على هذا العجز.

٢٠- عند دراسة التركيب السلعي للمستوردات خلال فتره دراسته (١٩٦٨-١٩٨٨) وجد ان هنالك تغيرا قد حصل في هذا التركيب، حيث ان التركيب السلعي للمستوردات قد مال لصالح المستوردات من السلع الرأسماليه والسلع الوسيطيه على حساب المستوردات من السلع الاستهلاكيه، حيث ان المساهمه النسبيه للمستوردات من السلع الرأسماليه قد ارتفعت من (٢١,٣٧%) خلال الفتره (١٩٦٨-١٩٧٣) الى (٣٤,٧%) خلال الفتره (١٩٧٤-١٩٨١)، وارتفعت هذه الاهميه النسبيه للمستوردات من المواد الخام من (٢١,٦%) الى (٢٦,٧%) للفترتين الاولى والثانيه وعلى التوالي، فيما انخفضت بالنسبه للمستوردات من السلع الاستهلاكيه من حوالي (٥٩%) الى (٥٢%) للفترتين الاولى والثانيه وعلى التوالي. ويرجع ارتفاع الاهميه النسبيه للمستوردات من السلع الرأسماليه والمواد الوسيطيه خلال الفتره النفطيه (١٩٧٤-١٩٨١) الى الظروف الاقتصادية الطرقيه التي مر بها الاردن خلال هذه الفتره، والمتمثله بتدفق الحوالات والمساعدات تلك التدفقات

التي ساهمت في تنفيذ خطتي التنمية (٧٦-١٩٨٠) و(١٩٧٦-١٩٨٠) .
وتجدر الاشارة هنا الى ان بعض الباحثين يرى ان التحسن في
التركيب السلعي للمستوردات الاردنية لصالح المستوردات من السلع
الرأسمالية هو تحسن مخادع اذا ما اعتبرنا طبيعته الانتاجية لهذه
السلع. حيث نجد ان قيمة الآلات ومعدات النقل و(معظمها سيارات
مغيرة) ارتفعت من ٨,٣٨ مليون دينار عام ١٩٧٣ الى ١٨٠,٨٥ مليون
دينار عام ١٩٨١. كما يعود جزء كبير من الارتفاع في قيمة
المستوردات من المواد الخام خلال الفترة النفطية الى الارتفاع
الذي حصل في اسعار النفط الخام، خصوصاً وان المستوردات من النفط
الخام شكلت ما نسبته (٤١%) من المستوردات من المواد الخام خلال
هذه الفترة. ويذكر انه وعلى الرغم من تراجع الاهمية النسبية
لمستوردات من السلع الاستهلاكية خلال هذه الفترة، الا ان
المستوردات من هذه السلع كانت تتزايد بشكل مطلق ولكن بمعدلات اقل
من المعدلات التي حققتها المستوردات من الاقسام الاخرى.

٢١- تم تقدير المستوردات الاستهلاكية كدالة في المساعدات
بدون مقابل والحوالات والناجح المحلي الاجمالي ووجد ان التأثير
الحدّي للمساعدات بدون مقابل على المستوردات الاستهلاكية اكبر من
الناجح المحلي واقل من حوالات العاملين في الخارج. ووجد انه اذا
زادت المساعدات بدون مقابل بمعدل دينار واحد فان المستوردات
الاستهلاكية تزيد بمعدل (١٦,٠) دينار، بينما اذا زادت الحوالات او
الناجح المحلي بمعدل دينار فان المستوردات الاستهلاكية تزيد بمعدل
(٤٥,٠) دينار او (١٧,٠) دينار. كما اشارت قيمته الى ان تأثير
المساعدات على المستوردات الاستهلاكية يأتي في المرتبة الثانية بعد
الحوالات .

٢٢- اظهرت الدراسة ان المستوردات من سلع الاستهلاك الدائم
ومعظمها سلعا كماليه قد زادت بشكل ملحوظ خلال الفترة الممتدة بين
عامي ١٩٧٤ و ١٩٨١ وهي الفترة التي تزايدت فيها الحوالات، حيث

تضاعفت قيمة المستوردات من هذه السلع حوالي اثنتي عشر ضعفاً. ولوحظ ان معدل النمو السنوي لها قد ارتفع ارتفاعاً ملحوظاً خلال هذه الفترة، ووصل في عام ١٩٧٩ حوالي (٥٥,٢٤%). كما أظهرت الدراسة ان الاهمية النسبية للمستوردات من سلع الاستهلاك الدائم التي المستوردات الاجمالية قد زادت خلال هذه الفترة في الوقت الذي كانت تتناقص فيه هذه الاهمية بالنسبة للمستوردات الاستهلاكية بشكل عام. وبعد تقدير المستوردات من سلع الاستهلاك الدائم كدالة في الحوالات والنواتج المحلي كمتغيرات مستقلة، لوحظ ان التأثير الحدي للحوالات على هذا الصنف من المستوردات كان اكبر من التأثير الحدي للنواتج المحلي الاجمالي.

كما بين معامل المرونه بين الحوالات والمستوردات الاستهلاكية ان هذه المستوردات تتأثر بالحوالات اكثر من تأثرها بالنواتج المحلي الاجمالي، مما يدل على أن هذه المستوردات كانت قد مولت من قبل حوالات العاملين في الخارج.

هذا ولم يقتصر استيراد الاردن من السلع الكماليه على السلع المعمره بل امتد ليشمل سلعا كماليه اخرى، كالعطور، ومواد التجميل وبعض المواد الغذائية كالشوكلاته والسكاكر، وغيرها وقد ترافق تدفق السلع مع تدفق حوالات العاملين في الخارج، ولا شك ان سياسه الباب المفتوح التي انتجتها الحكومه كان لها دوراً هاماً في توغل هذه السلع في المجتمع الاردني خلال عقد السبعينات وبداية الثمانينات.

٢٣- بينت الدراسة ان احتياطات البلاد من العملات الاجنبيه قد شهدت نمواً مرتفعاً خلال للفترة النفطية، وقد سجلت اعلى معدل نمو سنوي لها عام ١٩٧٥ والبالغ (٤٧,٥%) ويرجع هذا التضامي في الاحتياطات الاولية الى التدفق الكبير للحوالات والمساعدات. هذا وقد كان لتناقص الحوالات والمساعدات خلال عقد الثمانينات اثراً سلبياً على احتياطي البلاد من العملات الاجنبيه والذي جعلها تحقق معدلات نمو سالبه مترافقه بذلك مع معدلات النمو السالبه التي حققتها الحوالات والمساعدات الخارجيه خلال فترة ما بعد النفط.

٢٤- اظهرت الدراسة ان التغاضي عن الخلل الهيكلي في ميزان المدفوعات، والركون الى النتائج النهائية بشأن وضع ميزان المدفوعات على اعتبار انه كان يحقق فائضا سنويا يعود في الالاساس الى مصادر خارجيه متمثلة بالحوالات والمساعدات بدون مقابل من جهه ، والنقروض من جهه اخرى، والقول بان سعر صرف الدينار في مستواه الحقيقي والطبيعي، لا يعبر عن نظرة علميه وصحيحه تجاه الواقع تلك النظرة التي تاخذ بعين الاعتبار المدى الطويل، يضاف الى ذلك انه وعلى الرغم من تحقيق ميزان المدفوعات لعجوزات متواليه خلال عقد الثمانينات ومع انخفاض المساعدات والحوالات الا ان السلطه النقدية بقيت محافظه على ثبات سعر صرف الدينار حتى عام ١٩٨٨ .

هذا على الرغم من وجود حاجه الى الشروع في تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات منذ عام ١٩٨٢، وذلك تحسبا من نصوب الاحتياطيّات النقدية على المدى البعيد مع العلم بان المساعدات كانت آخذة في التناقص وحوالات العاملين في الخارج حطقت في الفترة ما بعد ١٩٨٤ نمو سنويا سالبا، مما كان يستوجب على الحكومه اتخاذ سياسات ماليه ونقدية للقضاء على الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات او التخفيض منها بصورة تدريجيه، الا ان هذه السياسات كانت غائبه حتى عام ١٩٨٨ .

٢٥- بينت الدراسة انه هناك قصورا واضحا في الدراسات التي أجريت حول آثار الهجرة والحوالات على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعيه في الاردن وان هذا القصور يعزى في الالاساس الى عدم توفر البيانات اللازمة للتحليل العلمي الدقيق، هذه الظاهرة، حيث ان الوقوف على أوضاع المهاجرين يحتاج الى مسح ويحتاج ايضا إلى فريق عمل كبير للوصول الى مسوحات هجره معبره عن الواقع الحقيقي، وهذا بالطبع مسؤولية دائرة الاحصاءات العامه او الجهات الرسميه الاخرى، خصوصا وان هنالك دولا مصدره للعماله قامت باجراء مثل هذه المسوحات.

ثانياً : التوصيات :

خلصت الدراسة الى التوصيات التالية :-

١- ضرورة قيام الجهات المختصة بحصر القوى العاملة الاردنية في الخارج عن طريق مسح شامل لهؤلاء العاملين او من خلال اصدار تعليمات الزامية من قبل الجهات المعنية تؤدي في نهاية المطاف الى توفير معلومات دقيقة عن اعداد العاملين في الخارج وتوزيعهم الجغرافي وتصنيفهم المهني، اذ ان توفر مثل هذه المعلومات توفر قاعدة معلوماتية دقيقة من شأنها ان تخدم المخطط الاقتصادي والباحثين في هذا المجال.

٢- اظهرت الدراسة وجود تضارب بين تقديرات الجهات المختلفة التي تقوم بحصر اعداد العاملين العائدين من الخارج مما يستوجب قيام تنسيق بين هذه الجهات وذلك للوصول إلى تقديرات صحيحة ودقيقة حول هؤلاء العائدين .

٣- ضرورة قيام دائرة الاحصاءات العامة وبالتعاون مع وزارة التخطيط بمسح هجرة - اسوة ببعض البلدان المصدرة للعامة - بهدف الوقوف على اوضاع المهاجرين العائدين الاقتصادية والاجتماعية من جهة، ورصد التغيرات في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للاسر المعيشية خلال الفترة المرجعية للمسح بحيث تكون الاسر المعيشية مقسمة بين اسر تعرضت للهجرة (اي كان احد افرادها مهاجراً للعمل خلال الفترة المرجعية للمسح) واسر لم تتعرض للهجرة، مما يوفر مقارنة قيمة تمكن الباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين من اجراء دراسات حول هذا الموضوع واستخلاص نتائج مفيدة للمخطط الاقتصادي حول انعكاسات الهجرة وآثارها الاجتماعية. وتزداد اهمية اجراء هذا المسح باسرع وقت ممكن مع تدفق اعداد هائلة من المغتربين، الامر الذي يستدعي اجراء الكثير من الابحاث التي تهدف الى تحليل الاثار المترتبة عن الهجرة على المتغيرات الاقتصادية، والتي توفر للمخطط

الاقتصادي قاعدة علميه ينطلق منها نحو التخطيط العلمي السليم للمستقبل .

٤- استمرار الحكومه في انتهاج سياسة الاستخدام الجديده التي انتهجتها مؤخرا والتي تضمنت حظر استخدام العماله الوافده في بعض المهن، وعدم استخدام الوافد في حاله عدم توفر العامل الاردني واتخاذ اجراءات رادعه لمن يخالف هذا التعليمات نظرا لكثرة المخالفين، خصوصا ونحن الان على ابواب ظفرة جديده في البناء، يضاف الى ذلك فان قطاع الانشاءات يعتمد اعتمادا كبيرا على العماله الوافده، لان اجورها منخفضة بالمقارنه مع الاجور التي يطلبها العامل الاردني، الامر الذي يتطلب الحزم في منع استخدام العماله في هذا القطاع. وتجدر الاشارة الى ان جزءا من البطاله الاختياريه التي يعاني منها المجتمع الاردني يعود الى انخفاض الاجور نتيجة لاستعداد العماله الوافده العمل باجور منخفضة .

٥- وضع ضريبه على كل من يستخدم خادمه اجنبيه تتراوح بين ضعفين وثلاثه اضعاف راتبها الاساسي وبالعمله الاجنبيه، لان اتخاذ مثل هذا الاجراء سوف يحد من استمرار تطشي العادات الاستهلاكيه البذخيه التي خلقتها الظفرة النفطيه. وتأتي اهميه هذا الاجراء في ظل تدفق اعداد من المغتربين الذين اعتادوا على استخدام الخادمات الاجنبيات في دولة الكويت كما ان اتخاذ مثل هذا الاجراء سوف يوفر للحكومه مبالغ كبيره .

٦- ضروره قيام معدوا ميزان المدفوعات الاردني تضمين بند حوالات العاملين في الخارج قيمة تقديريه للسلع العينييه التي يقوم الاردنيون العاملون في الخارج بادخالها الى المملكه اثناء زياراتهم الصيفيه . هذا بالاضافه الى ضرورة تضمين بند الحوالات المبالغ المترتبه على هؤلاء العاملين من رسوم جمارك والرسوم الاخرى . كما يجب الاخذ بعين الاعتبار وضع قيمة تقديريه لقيمة الحوالات غير الرسميه . كما يتعين ايضا على معدوا هذا البند ادراج

نصيب الضفة الشرقية، علما بان الوضع الحالي لبند الحوالات يتضمن الحوالات الاجماليه التي تدخل الى الاردن هذا على الرغم من ان جزءا من هذه الحوالات يذهب الى الضفة الغربية. وبالتالي فان ادراج نصيب الضفة الشرقية اقرب الى الواقع ويعبر عنه بشكل ادق.

٧- تعظيم الاستفادة من الحوالات حيث ان ما تم انجازه من هذه الحوالات بالمقاييس العقلانية ومقاييس الانتاج لم يخلق قاعده اقتصاديه صلبه تضمن استمرار نمو الاقتصاد الاردني بوتائر نمو معقولة وهذا غير مستغرب ويعتبر نتيجة طبيعيه لانتهاج نظام اقتصادي حر يعطي الحريه الطريده الكامله في اختيار القطاعات التي يرغب المستثمر الاستثمار فيها. ولما كان رأس المال في الدول الناميه يوصف بأنه جبان (١) فانه ليس من المستغرب عدم اقدام المستثمرين (الاردنيين العاملين في الخارج والمقيمين) على الاستثمار في المشاريع التي عاؤها في الغالب في الاجل الطويل، بل يتجهون نحو المشاريع ذات المردود السريع، وهنا كانت جوهر المشكله في مجال ترشيد استخدام الحوالات وتعظيم اثارها الانمائيه، وتوجيهها الى قنوات الاستثمار التي تتناسب مع مفهوم عريض للتنميه.

هذا وعلى الرغم من مزايا الاستثمار المتعدده التي توفرها الاجراءات الاقتصادية الماليه والنقديه في الاردن يمكن ان نقدم مجموعه من الاقتراحات والتي من شأنها ان تؤدي الى افاده افضل من هذه الحوالات وتوجيهها نحو مشروعات انتاجيه:

١- " لقد ساد خطأ كبير منذ المؤتمر الاول للمغتربين حيث تم التركيز على كبار الممولين وحدهم. لاقناعهم بضرورة الاستثمار في الوطن، كما يكمن في تجاهل حقيقة ان رأس المال الكبير يسعى إلى تحقيق ربحية مرتفعه قد تتحقق في اسواق اخرى غير السوق الاردنيه دون ان يخضع للبحث عن هذه الاسواق للشعارات العاطفيه أو لنداءات المناشده، التي قد لا تكون بالضروره منطلقه من اعتبارات اقتصاديه بحتة، وهذا

(١) انظر: وزارة العمل، المؤتمر الرابع للاردنيين العاملين في الخارج، مصدر سابق، ص ١٥٥.

يوجب على الحكومة التوجه الى القاعدة العريضة من المغتربين واقناعهم بتحويل مدخراتهم، واقناع القاعدة الكبرى من المهاجرين العائدين بضرورة التوجه نحو المشاريع الانتاجية من خلال تقديم الحوافز التشجيعية لهؤلاء^(١).

ب- قيام الحكومة بطرح دراسات جدوى اقتصاديه صغيره ومتوسطه الحجم في قطاعات تخدم السياسه التنمويه طويله الامد. بحيث تنشأ على اساس هذه الدراسات (شركات اشخاص) صغيره ومتوسطه الحجم يكون المساهمون فنيين ممولين من المغتربين او العائدين، شركاء من الداخل حيث ان مثل هذه المشاريع يمكن ان تمتص جزءا من البطالة وتنشط الاقتصاد الوطني.

ج- فرض ضريبه على دخل كل أردني يعمل في الخارج بحيث تكون اقل نسبيا من تلك المفروضة على الاردنيين المقيمين.

د- لما كان الامن الغذائي من بين اهم مقومات التنميه المستقله والاستقلال الوطني فاننا نوصي بتوجيه الاهتمام الى قطاع الزراعه وتوجيه الاموال والاستثمارات نحو هذا القطاع من خلال توفير الدراسات والمعلومات الوافيه عن مناطق الاستثمار الزراعي ومدى توفر المياه الجوفيه وعوامل الانتاج الاخرى، كذلك منح حوافز تشجيعية للمستثمرين (مقيمين ومغتربين) في هذا القطاع عبر قيام الحكومة باعفاء الالات الزراعيه من الرسوم الجمركيه بالإضافة إلى إعطاءهم الاراضي الحكوميه غير المستغلة بالمجان او بأسعار رمزية. ه- ضرورة التمييز بين انواع الاستثمارات المختلفه من خلال اعطاء دعم اكثر لتلك الصناعات التي تنتج سلعاً تلبى احتياجات الغالبية العظمى من السكان والتي تلبى احتياجات التنميه على المدى الطويل.

٨- ترشيد الاستهلاك الخاص من خلال:

١- تقديم برامج اعلامية مكثفة تبين الاثار السلبية المترتبة

(١) انظر : وزارة العمل، المؤتمر الخامس للاردنيين العاملين في الخارج، مصدر سابق، ص ٣٣٤ .

عن انتشار^{في} هيتتم الاستهلاك على عملية التنمية والرفاة الاقتصادية في الاردن.

ب- ضرورة تخلص الاجهزة الاعلامية - واهمها التلفزيون - من حالة الضمام التي يعيشها بتوفير حد أدنى من الانسجام مع الذات من خلال تقليص الاعلانات عن السلع المستوردة والسلع الترفية تلك التي تنمي النزعة الاستهلاكية لدى الافراد وتساهم في ترسيخ قيم الاستهلاك الكمالي والمترف.

ج- ضرورة تبني الحكومة لسياسة الترشيح الاجباري للاستهلاك عن طريق تبني السياسات الاقتصادية المالية والنقدية اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

٩- منعا لتسرب المزيد من العملات المصعبة ومن اجل الحد من استيراد السلع الكمالية يمكن اقتراح ما يلي:

١- رفع الرسوم الجمركية على السلع الكمالية.

ب- تبني نظام نقدي ذي سعرين لمصرف العمله المحليه بحيث يتم تخفيض سعر العمله المحليه بالنسبه الى العملات الخارجيه المستخدمه لاستيراد السلع الكمالية، وفي الوقت نفسه لا يتم تخفيض العمله المحليه المستعمله لاستيراد المواد الضروريه من السلع الاستهلاكيه والراسماليه والوسيطيه. وتجدر الاشاره الى ان هنالك دراسه حديثه اثبتت ان الطلب على المستوردات الاستهلاكيه مرن تجاه سعر صرف الدينار، مما يدل على ان تبني مثل هذه السياسه سوف يؤدي بالضرورة الى تحقيق الهدف المنشود من تبني مثل هذه السياسه.

١٠- توصي الدراسه بضرورة اجراء الدراسات التاليه:

١- القيام بدراسه تقدير الطلب على السلع المختلفه بشكل دوري لملاحقة التغييرات التي تطرا عليه.

ب- اجراء دراسه قياسييه للمستوردات من السلع الاستهلاكيه المختلفه من اجل تحديد السلع الضروريه اجتماعييا، ومن ثم تبني السياسات التي من شأنها الحد من استيراد السلع الكماليه التي

لا تحتاجها غالبية السكان، وتوجيه المستوردات بحيث يتم استيراد السلع الرأسمالية والوسيطة والسلع الضرورية فقط.

ج- اجراء دراسات متخصصة حول سعر صرف الدينار الملازم.

د- اجراء دراسات حول الاثار الايجابية للسحب من استيراد السلع

الكمالية على التنمية الاقتصادية.

هـ- لقد قامت دراسات عديدة بتحليل الاثار المترتبة على

الحوالات وكان يتم التركيز في هذه الدراسات على جانب الطلب. ولما

كانت الدول النامية تختلف في تركيبها الاقتصادية والمؤسسية عن

الدول المتقدمة. يوصي الباحث باجراء دراسة حول الاثار المترتبة

على هذه الظاهرة (ظاهرة الهجرة والحوالات) من جانب العرض من خلال

استخدام المنهج الكلاسيكي الحقيقي (Nce Ricardran) حيث يعتقد بعض

الباحثين(١). انه افضل من التحليل الكينزي في دراسة حالات البلدان

النامية.

١٢- يذكر أن الاردن وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي شرع في

عملية التصحيح الاقتصادي للتخلص من الاختلالات الاقتصادية التي

يعاني منها من خلال تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي. ولما كانت

آثار هذا البرنامج تمتد لتشمل كافة الشرائح الاجتماعية وسوف تؤثر

بشكل مباشر على ذوي الدخل المحدود والفقراء، يوصي الباحث الحكومة

باتخاذ كافة الاجراءات الاقتصادية التي من شأنها أن تساعد على

تلطيف وطأة هذا البرنامج على هذه الفئات خصوصا وأن رقعة الفقر

أخذت في الاتساع، وفي هذا الاطار يمكن الاخذ بالاقترحات التالية:

أ- استمرار الحكومة في سياسة دعم السلع الاساسية وتوفيرها

بالكميات المطلوبة وباسعار تتناسب ومقدرة الفقراء وذوي الدخل

المحدود.

ب- اعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء وذوي الدخل المحدود من

خلال فرض ضرائب على ذوي الدخل العالي وتوظيف جزء من هذه الاموال

(١) انظر رمزي زكي (تحرير)، مصدر سابق، ص ٢٣٧.

المستقطعة في دعم الشرائح الاجتماعية الفقيرة واستثمار الجزء الآخر في مشاريع انتاجية تساهم في التخفيف من مشكلة البطالة .

ج- الحد من ارتفاع الاسعار من خلال فرض رقابة عليها وفرض عقوبات على المخالفين .

د- الحد من ارتفاع ايجارات المساكن .

هـ- نتيجة للطفرة التي شهدتها قطاع الانشاءات في الفترة الاخيره ، فقد زاد الطلب على مستلزمات البناء وادى الى بروز أزمة في سوق الاسمنت بحيث خلقت سوق موازيه وارتفعت اسعاره بنسبه تصل الى (٢٠٠%) ، هذا وقد امتدت هذه الازمة الى اسواق مواد البناء الأخرى مما يستوجب على الحكومة التدخل وتحديد اسعار الاسمنت واسعار مواد البناء وفرض عقوبات شديده على المخالفين .

و- توفير الخدمات الاجتماعية لسكان الريف وتوجيه الاستثمارات نحو المناطق الريفية وانشاء مشاريع البنية التحتية اللازمة ، والذي يؤدي بالتالي الى خلق نمو متوازن بين الريف والحضر من جهة ، ويؤدي الى الحد من الهجرة الداخليه من الريف الى الحضر والسلبات التي تنشأ عنها من جهة أخرى .

ي- تقليص الاعتماد على المصادر الخارجيه كالمساعدات والحوالات والقروض لتسيير العملية التنموية ، لان الاعتماد على هذه المصادر يجعل الاردن اكثر عرضه وتأثرا بالتقلبات الخارجيه ، مما يؤثر سلبيا على الاقتماد في الاجل الطويل ، لان مثل هذه المصادر متذبذبه وغير قابلة للاستمرار ، لذلك فان المطلوب من المخطط الاردني رسم سياسه تقوم على اساس الاعتماد على الذات والقدرات الذاتيه للاقتماد الوطني، وتقليص الاعتماد على العوامل الخارجيه الى أقصى حد .

- الملاحق -

ملحق رقم (١)

جدول رقم (١)

تطور عدد السكان خلال الفترة (١٩٥٢-١٩٨٩)

السنة	عدد السكان (بالالف)
١٩٥٢	٥٨٦,٢
١٩٦١	٩٠٠,٨
١٩٦٥	١٠٢٨,٠
١٩٧٠	١٥٠٨,٢
١٩٧٥	١٨١٠,٥
١٩٧٩	٢١٣٣,٠
١٩٨٠	٢٢١٨,٣
١٩٨١	٢٣٠٧,٠
١٩٨٢	٢٣٩٩,٣
١٩٨٣	٢٤٩٥,٣
١٩٨٤	٢٥٩٥,١
١٩٨٥	٢٦٩٣,٧
١٩٨٦	٢٧٩٦,١
١٩٨٧	٢٨٩٦,٨
١٩٨٨	٣٠٠١,٠
١٩٨٩	٣١١١,٠

المصدر: الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنويه ١٩٨٨ و ١٩٨٩.

جدول رقم (٢)

الاهمية النسبية لعدد سكان الحضر والريف ومحافظة العاصمة وتطورها خلال الفترات (١٩٦١-١٩٧٩) و (١٩٧٩-١٩٨٩)

	١٩٦١		١٩٧٩		١٩٨٩		التغير (%) (٨)	التغير (%) (٧)
	عدد السكان (١)	% (٢)	عدد السكان (٣)	% (٤)	عدد السكان (٥)	% (٦)		
الضفة الشرقية	٩٠٠,٨٠٠	١٠٠	٢١٤٧,٦٠٠	١٠٠	٣١١١,٠٠٠	١٠٠,٠٠	١٣٨,٤	٤٤,٨٥
الحضر	٢٦٤,١٠٠	٥١,٥	١٢٧٧,٠٠٠	٥٩,٥	٢١٧٦,٢٠٠	٦٩,٩٠	١٧٥,٢	٧٠,٤٠
الريف	٤٣٦,٧٠٠	٤٨,٥	٨٧٠,٦٠٠	٤٠,٥	٩٣٤,٧٤٠	٣٠,٠٤	٩٩,٤	٧,٣٦
العاصمة	٤١٣,٦٠٠	٤٩,٢	١٨٥,٧٠٠	٥٥,٢	١٢٩٧,١٠٠	٤٠,٧٠	١٨٦,٧	٩,٣٩

المصدر: (١) دائرة الاحصاءات العامة التعدادان ١٩٦١ و ١٩٧٩.

(٢) دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية ١٩٨٩.

(٣) العمود ٢، ٤، ٦، ٨ من اعداد الباحث

* التغير السنوي خلال الفترة الاولى ١٩٦١-١٩٧٩

* التغير السنوي خلال الفترة التالية ١٩٧٩-١٩٨٩

جدول رقم (٣)

توزيع الاسر حسب حجم الاسرة للاعوام ١٩٦١، ١٩٧٤، ١٩٨٦

عدد الاسر			السنة
١٩٨٦ : (٣)	١٩٧٤ (٢)	١٩٦١ (١)	حجم الاسر
١٣,٣٣	٢٩,٦	٤٤,٠	صغيرة
٤١,٨٩	٣٥,٩	٣٥,٤	متوسطة
٤٤,٨٨	٣٤,٥	٢٠,٦	كبيرة
١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع

المصدر: (١) مصطلحي مساعده، مصدر سابق، ص ١٣٥ .
(٢) العمود الثالث من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات دراسة نفقات المعيشة عام ١٩٨٦ ص ٦٨ .

جدول رقم (٤)

تطور عدد السيارات وعدد السكان بالف (١٩٧٠-١٩٨٩)

نسبة السيارات الى السكان (%)	عدد السكان بالالف	عدد السيارات بالف	السنة
٠,٦٦	١٥٠٨,٢٠٠	١٠,٠٥٩	١٩٧٠
,٦٨	١٥٦٢,٠٠٠	١٠,٣٠٦	١٩٧١
,٦٩	١٦١٧,٥٠٠	١١,١٧٣	١٩٧٢
,٧٦	١٦٧٥,١٠٠	١٢,٨٠٠	١٩٧٣
,٩٢	١٧٣٥,٠٠٠	١٦,١٠١	١٩٧٤
١,١٨	١٨١٠,٥٠٠	٢١,٣٠٦	١٩٧٥
١,٥١	١٨٨٩,٣٠٠	٢٨,٦١٥	١٩٧٦
٢,٠	١٩٧١,٦٠٠	٣٩,٦١٣	١٩٧٧
٢,٤٧	٢٠٥٧,٥٠٠	٥٠,٩٠٥	١٩٧٨
٣,٠٠	٢١٤٧,٦٠٠	٦١,٨٢٨	١٩٧٩
٣,٢٧	٢٢٣٢,٣٠٠	٥٠,٩٠٥	١٩٨٠
٣,٦٦	٢٣٢٢,٣٠٠	٧٣,٠٧٨	١٩٨١
٤,١٥	٢٣٩٩,٣٠٠	٩٩,٥٧٩	١٩٨٢
٤,٤٦	٢٤٩٥,٣٠٠	١١١,٤٦٠	١٩٨٣
٤,٥	٢٧٩٦,١٠٠	١٢٦,٥٤٠	١٩٨٦
٤,٥٢	٢٨٩٦,٨٠٠	١٣١,١٣٧	١٩٨٧
٤,٤٠٣	٣٠٠١,٠٠٠	١٣٢,٩٩٧	١٩٨٨
٤,٢٩	٣١١١,٠٠٠	١٣٣,٥٣٦	١٩٨٩

المصدر: (١) دائرة الاحصاءات العامه، النشرة الاحصائية السنوية للسنوات ٨١ و ٨٥ و ٨٧ و ٨٩ بالنسبة لعدد السكان.
(٢) دائرة الاحصاءات العامه، النشرة الاحصائية السنوية السنوات ٧٠-٨٣ والسنوات ٨٦-٨٩ بالنسبة لعدد السيارات.
(٣) العمود الثالث من احتساب الباحث.

جدول رقم (٥)

تطور الاهمية النسبية للانفاق على بعض السلع المعمره للفترة

الممتده بين ١٩٦٩ و١٩٨٦

الاهمية النسبيه % ١٩٨٦	الاهمية النسبيه % ١٩٨٠	الاهمية النسبيه % ١٩٧٥	الاهمية النسبيه % ١٩٦٩	السنة و الاهمية السلعة
٠,٢٢	٠,٣٧	٠,٣	* * *	غرفة جلوس
٠,٠١٩	,٠٩	٠,٢	* * *	غرفة طعام
٠,٤٥	* * *	٠,٤	,٧٦	غرفة نوم
٠,٣٧	,٣٩	٠,٨	١,٠٦	شلاجة
٠,١٧	٠,١٨	٠,٢	* * *	غسالة
٠,٠٤٥	٠,٠	٠,٢	٠,٢١	ماكينة
٠,٠٥٣	,٠٣	٠,١	٠,٣٣	طباخ غاز
* * *	* * *	* * *	* * *	تلفزيون
٠,٠٩٧	٠,٠٦	* * *	* * *	فرن غاز مع شوايه
٠,٠٢٣	٠,٠٣	* * *	* * *	مروحة كهربائيه
٠,٠٢٦	٠,١٣	* * *	* * *	مكواه كهربائيه
٠,٠١٧	٠,٠٤	* * *	* * *	مجمله
٠,٠٠٧	٠,٠١	* * *	* * *	بك اب
* * *	٠,٠٥	* * *	* * *	ستيريو
٠,٥٩	٠,٦٧	* * *	* * *	فيديو تيب

المصدر: (١) دراسة نطلقات الاسرة: ١٩٦٩ و١٩٨٠ و١٩٨٦. (٢) دائرة الاحصاءات العامه، النشرة الاحصائية السنوية ١٩٧٦.

* اخذت هذه الارقام من جدول قائمة المواد التي يتم اخذ اسعارها لانشاء الارقام القياسيه لعام ١٩٧٥.
** لا توجد معلومات تفصيليه
*** لا توجد معلومات.

جدول رقم (٦)

تقديرات العماله الاردنيه المهاجرة للخارج حسب جهات
التقدير المختلفه

الرقم	جهة التقدير	عدد العاملين الاردنيين في الخارج بالالف	السنة التي تم فيها التقدير
١	حسين يحيى	١٩٨,٤	١٩٧٥
٢	دائرة الاحصاءات العامه	٣٠٤,٢	١٩٧٥
٣	بيركس وسنكلير	٢٦٥,٠	١٩٧٥
٤	د. منذر الشرع	١٨٠-١٧٠	١٩٧٥
٥	صندوق النقد الدولي	١٥٠,٠	١٩٧٧
٦	مركز دراسات الوحدة العربيه	٢٢٥,٠	١٩٧٧
٧	وزارة العمل الاردنيه	٣٠٥,٣ ٣٤٣,٣	١٩٨٠ ١٩٨٦
٨	عبدالله المالكي	١٧٩,٣٦٥	١٩٨٦
٩	عيسى ابراهيم	٣٣٩,٣	١٩٨٥
١٠	د. احمد قاسم الاحمد	٣٥٠,٠٠٠	١٩٨٩

- المصدر: (١) الجمعية العلمية الملكية، واقع ومستقبل سوق العمل الاردني، عمان، ١٩٨٩، ص ٩٠ .
(٢) كامل ابوجابر وآخرون، سوق العمل الاردني، دار البشير، عمان ١٩٩١، ص ٢٤٥ .
(٣) د. عبدالله المالكي، تقدير عدد الاردنيين في الخارج - مجله العمل - العدد ٣٧ ص ٢١ .
(٤) د. منذر الشرع، "تحويلات العاملين في واوجسه استخدامها"، المستقبل العربي.
(٥) سعد الدين ابراهيم، النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الاثار الاجتماعيه لسنوره النفطيه، مركز دراسات الوحدة العربيه - بيروت، ١٩٨٢، ص ٦٧ .

جدول رقم (٧)

تقديرات العماله العائده حسب جهه التقدير

خلال السنوات (١٩٨٤-١٩٩١)

١٩٩٢	ملاحظات	١٩٩٠	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦ النصف الثاني	١٩٨٦ النصف الاول	١٩٨٥	١٩٨٤	جهة التقدير
-	-	-	-	-	١٩٣٣	-	١٥٨٧	٧٩٨	١- وزارة المالية / الجمارك
٥٠,٢٧٧ الف شخص	من ٩١/٨/١٠ إلى ١٩٩٢/٣/٣١	-	-	-	١٢٧٥	-	-	-	٢- الاحماءات العامة
-	نهاية العام	١٣٣,٤ الف شخص	-	-	٤٩٤٩	-	-	-	٣- الامن العام
(٧٠-٦٠) الف عامل	العائدون بسبب أزمة الخليج	-	-	-	-	-	-	-	٤- وزارة العمل
-	-	-	-	-	٣٠٠-٢٧٨	-	-	-	٥- د. صالح الخصاونه
-	-	-	-	-	٢٠٠٠	-	-	-	٦- وزارة التربية والتعليم
-	-	-	٢٠٥٠	٢٠٠٠	١٩٨٧	-	-	-	٧- د. احمد قاسم الاحمد
١٥٦ الف شخص	العائدون بسبب أزمة الخليج نهاية شهر نيسان ١٩٩١	-	-	-	-	-	-	-	٨- المركز الوطني للبحث والتطوير التربوي

المصدر: (١) كامل ابوجابر وآخرون، مصدر سابق، ص ٢٤٧ و ٢٥٠ .

(٢) وزارة العمل، مجلة العمل، العدد ٣٨، السنه العاشرة

١٩٨٧، ص ١٧ .

(٣) وزارة العمل، عادل لطفي اسعد بدرانه، الاردنيون العائدون

من اقليم النفط، مجلة العمل، العددان (٥٦،٥٥)، السنه

الرابعه عشره ١٩٩١، ص ٤١ .

(٤) دائرة الاحماءات العامة، التقرير الشهري للاردنيين

العائدين من الخارج، مصدر سابق، ص ٣ .

(٥) مروان دودين، مصدر سابق، ص ٩ .

جدول رقم (٨)

الاسباب التي يطلب التحويل من اجلها كما افادت
عينه العاملين الاردنيين في الكويت للسنة ١٩٧٨ .

النسبة المئوية	عدد الاشخاص الذين يرسلون تحويلاتهم	السبب
٤٥,٤	٧٨٧	تغطية نفقات المعيشه
٢٠,٤	٣٩٥	تغطية نفقات التعليم
٤,١	٧٩	تغطية نفقات الزواج
١,٥	٢٩	تغطية نفقات صحيه
٥,٩	١١٤	فروض
٢٢,٧	٤٣٨	اسباب اخرى
١٠٠	* ١٩٣٣	المجموع

المصدر: منذر الشرع، مصدر سابق، ص ١٠٧ .
(*) المجموع يفوق عدد اشخاص الذين يقومون بالتحويل لان
بعض هؤلاء يحول لأكثر من سبب.

جدول رقم (٩)

المحتوى السلعي لسلة المستهلك الاردني لعام ١٩٨٠

السلسلة والخدمسات :	المصدر	
	البند	
خبز، عدس، فاصوليا، فول، حمص، معكرونة، ذرة، فريكة، قمح، جوز، منويز، عدس حب، تمر، لوز، لوبيا، فستق حلبي.	محلي	١ - الحبوب ومنتجاتها
	اجنبي	
طحين زيرو، نمرة ١، طحين اوروبي، ارز اسباني، ايطالي، عدس اجنبي، ارز امريكي.	اجنبي	٢ - اللحوم والدواجن
لحم بلدي، معز، عجل، لحم شان مجمد، دجاج، سمك محلي.	محلي	
لحم مستورد، سردين، طون، لحم اكسترا، لحم بيطكس.	اجنبي	٣ - الخضار
بندورة، بصل، زهرة، ملفوف، كوسا.	محلي	
بطاطا مستوردة.	اجنبي	٤ - الفواكه
عنب، موز، تفاح، برتقال، بطيخ، دراق، اجاص، فراوله.	محلي	
عنب مستورد، موز مستورد، تفاح مستورد، بطيخ، فراوله، مانجا.	اجنبي	٥ - الالبان البيض
حليب طازج، لبن رايب، جبنة بيضاء، سمن بلدي ونباتي، جميد، زيت زيتون، لبن مخيض، لبن، زبدة، بيض، جبنة حلوم.	محلي	
حليب (نيديو، سيفتي، نونو، نستله، طيبنا، كرنيشن)، جبنة (كرافت، سامابيكون، البيلرة الضاحكة، ابو الولد، ملكانا، رامك، جبنة تركية، كشكوان)، زيت اجنبي، سمن ريفال، زبدة لورباك.	اجنبي	٦ - الحلويات
حلاوة، مربى، كنافه، بقلاوله، مبرومه، برازق، ملبس، ثمرية.	محلي	
كريمة، شوكولاته باتشي، كاسترد.	اجنبي	٧ - مواد غذائية اخرى
بنز، صن كويك ميل، شاي (الغزالين، الفراشة، لهوة) مشروبات غازية	محلي	
نسكافيه، مرتديلا (لانش، زوان) مايونيز، كورنفلكس، سيريلاك، سمن اجنبي، بنزا بلانتر، كاتش اب.	اجنبي	٨ - ملابس
بالطو (انجليزي، الماني)، جوارب (الماني، سوري ولبناني)، ربطات عنق فرنسي، ساعات (سترن، سيكو، اورنيب، جوفيال)، القمشة المانية، بنطلونات جنز، بلايز اجنبية، خاتم ذهب ايطالي، جاككات فرو ستاشي احدثية (ايطالية، المانية) رجالي وبناتي وستاشي وو لادي.	اجنبي	
سبرف، شايين، برسيل، صابون حمام، صابون الجمل والمفتاحين، لوكس، سنو	محلي	٩ - مواد تنظيف
كامي، محارم، هايبيكس، ايريبال، مزيل رائحة الحمام، بيببي جونسون، منظفات زجاج.	اجنبي	

تابع جدول رقم (٩)

المصدر	البند	السلع والخدمات
		مصري
اجنبي		غرف نوم، غرف ضيوف، حرام عراقي، كتابيات، راديو، تلفزيون (ملون عادي) تلفون، سيارة صوية (غاز، كاز) شلاجة، غسالة، طباخ غاز، فرن غاز، ماكينة خياطة، صوبة كهربائية.
اجنبي	١١- ادوات منزلية	صحن، فناجين، كاسات رومانية، فرنسية، ملاعق وشوك ياباني، سكاكين طواكه، خلاط مولينكس فرنسي، خلاطه مولينكس، لمبة روسي، ملغلاه تيفال، مكواه كهربائية، محمرة، مكيف هواء، مروحة سقف، مكنسة كهربائية، مسجل راديو، ستيريو، بك أب، فيديو تيب، سخان كهربائي آلة تصوير، مصباح طاولة، شريات، ساعة حائط، شوار، مطحنة قهوة، طقم بايركس، ملطف جو.
اجنبي	١٢- العناية الشخصية	معجون اسنان اجنبي، مستحضرات (ماكس فاكتور، الن باتريكس، شفرات بودرة اطفال، شامبو بانواعه، كريمات، صبغات، عطور، زيت شعر مزيل عرق، سبراي شعر، مواد تلميع، مكنة حلاقة، صابون حلاقة اجنبي.
مصري	١٣- تسلية ولهو	سجائر محلية (كمال، جولد، فيلادلفيا)
اجنبي		سجائر اجنبية، ألعاب اطفال، اشربة البوم وصور، سيجار، زهور.
مصري	١٤- أخرى	اقساط بنك الإسكان، اقساط ادوات منزلية، فاتورة تلفون، سائق.
اجنبي		خادم، طباخ، عامل حديقة.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:
دائرة الإحصاءات العامة، دراسة نفقات الاسرة لعام ١٩٨٠
جدول رقم (٣١) الصفحات (١٧١-١٨٩).

جدول (١٠)

تطور الانفاق على بنود الاستهلاك الخاص المختلفة
خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٦)
(مليون دينار)

الفترة			الفترات البنود
(١٩٨٦-١٩٨٢)*	(١٩٨١-١٩٧٤)	(١٩٧٣-١٩٦٨)	
٤٩٧,٠٢	٢٩٩,٧٦	٨٧,٤٣٣,٠	١- المواد الغذائية
١٨,٧٤	٥,٢٠	١,٨٩١٦	٢- المشروبات الروحية
٢٥,٨٨	١١,٤٢	٦,١٠٨,٠	٣- التبغ
٦٥,٩٠	٣٦,٠٣	١٤,٢٠٠,٠	٤- الاقمشة والالبسة
١٣,٤٠	٧,٣٥	٢,٠٩٠,٠	٥- الاحذية
٦٧,١٠	٣٠,٦٧	٩,٦٣٠,٠	٦- الاثاث والاجهزة المنزلية
٨٧,١٨	٣٥,٧٥	١٥,١١٠,٠	٧- الايجارات والمساكن
٣,٦٤	١,٨٤	٠,٦٢٠,٠	٨- الخدمات المنزلية
٥٤,٢٤	٢٢,٦٩	٨,٣٢٠,٠	٩- العناية الشخصية والمحية
٨٠,١٦	٣٥,٩٠	١٥,٩٤٠,٠	١٠- النقل
			١١- الفنادق والمطاعم والملاهي والخدمات والتعليم
١٢١,٩٤	٤٥,١٤	١٠,٥٦٠,٠	١٢- نفقات الاردنيين الجارية
١٣٥٢,٨٢	٥٩٧,١٥	١٥٢,٥٠٠,٠	١٣- زائد نفقات الاردنيين في الخارج
١٤٩,٠٦	٤٧,٣٥	٨,٦٣٠,٠	١٤- ناقص نفقات غير الاردنيين
١٨٦,٠٦	٦٤,٧٤	١٣,٩١٠,٠	١٥- نفقات الاردنيين الاستهلاكية
١٠٤١,٥٤	٥٧٩,٨٣	١٧٩,٩٠٠,٠	

المصدر: (١) من اعداد الباحث بالاعتماد على: - دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية، اعداد مختلفة.
* لا يوجد بيانات حول بنود الاستهلاك الخاص بعد عام ١٩٨٦.

جدول رقم (١٢)

التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع الانشاءات ومساهمة
قطاع الانشاءات في الناتج المحلي الاجمالي (باسعار الجارية)
خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٨٨)

(مليون دينار)

السنة	التسهيلات الائتمانية (١)	التسهيلات المقدمة لقطاع الانشاءات (٢)	(٢):(١) (%) (٣)	الناتج المحلي الاجمالي (٤)	قطاع الانشاءات (٥)	(٥):(٤) (%)
١٩٧٣	٦١,٨١٧	١٤,٤٤٢	٢٣,٣٦	٢١٨,٣	١٥,٢	٦,٦٩
١٩٧٤	٨٤,٩٥٠	١٩,٤٦٦	٢٢,٩١	٢٧٤,٣	١٦,٨	٦,٧٩
١٩٧٥	١٢٦,٧٤٤	٣١,٤٩١	٢٤,٨٤	٣١٢,١	١٩,٢	٦,١٥
١٩٧٦	٢٠٧,٠٩١	٥٠,٠٤٢	٢٤,١٦	٤٢١,٦	٢٦,٦	٦,٣٥
١٩٧٧	٢٤٤,٠٥٥	٦٥,٧٨٤	٢٦,٩٥	٥١٤,٢	٣٦,٨	٧,١٥
١٩٧٨	٣٣٢,٧٩٩	١٠٠,٥٤١	٣٠,٢١	٦٣٢,٢	٥١,٥	٨,٠٦
١٩٧٩	٤٦٥,٠٥٩	١٥٠,٩٩٤	٣٢,٤٦	٧٥٣,٠	٧٠,٥	٩,٣٦
١٩٨٠	٥٦٣,٨٥٦	١٨٠,٧٥٨	٣٢,٠٥	٩٨٤,٣	٩٧,٥	٩,٩٠
١٩٨١	٧٢١,٣١٧	٢٠١,٠٣٦	٢٧,٨٧	١١٦٤,٢	١١٠,٦	٩,٥٠
١٩٨٢	٨٨٧,١٧١	٢١٦,٧٥٣	٢٤,٤٣	١٣٢١,٢	١٢١,٩	٨,٥٦
١٩٨٣	١٠٣٠,٩٢٢	٢٧١,٣٤٥	٢٦,٣٢	١٤٢٢,٧	١٢٦,٨	٨,٩٦
١٩٨٤	١١٨٤,٨٢٦	٣٢٤,٠٥٥	٢٧,٣٥	١٤٩٨,٤	١٢٧,٠	٨,٥٢
١٩٨٥	١٢٧٤,٤١٦	٣٣١,٥٦٩	٢٦,٠١	١٦٠٥,٩	١١٤,١	٧,١٠
١٩٨٦	١٣٩٥,٤١٢	٣٥٣,٦٧٨	٢٥,٣٤	١٦٣٩,٩	١١٣,٠	٦,٨٩
١٩٨٧	١٥١٣,٠٣٣	٣٥٨,٢٤٧	٢٣,٦٧	١٦٨٦,٣	١٠١,٣	٦,١٠
١٩٨٨	١٦٣٤,٠١٢	٣٧٤,٤٧٦	٢٢,٩١	١٧٠٢,٦	٨١,٣	٤,٧٧

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:
- البنك المركزي، بيانات احصائية السنوية، عدد خاص
جدول (١٢) من ١٧ والجدول (٤٧) من ٥٩.

جدول رقم (١٢)

التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع الانشاءات ومساهمة
قطاع الانشاءات في الناتج المحلي الاجمالي (باسعار الجارية)
خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٨٨)

(مليونات دينار)

السنة	التسهيلات الائتمانية (١)	التسهيلات المقدمة لقطاع الانشاءات (٢)	(٢):(١) (%) (٣)	الناتج المحلي الاجمالي (٤)	قطاع الانشاءات (٥)	(٤):(٥) (%)
١٩٧٣	٦١,٨١٧	١٤,٤٤٢	٢٣,٣٦	٢١٨,٣	١٥,٢	٦,٦٩
١٩٧٤	٨٤,٩٥٠	١٩,٤٦٦	٢٢,٩١	٢٧٤,٣	١٦,٨	٦,٧٩
١٩٧٥	١٢٦,٧٤٤	٣١,٤٩١	٢٤,٨٤	٣١٢,١	١٩,٢	٦,١٥
١٩٧٦	٢٠٧,٠٩١	٥٠,٠٤٢	٢٤,١٦	٤٢١,٦	٢٦,٦	٦,٣٥
١٩٧٧	٢٤٤,٠٥٥	٦٥,٧٨٤	٢٦,٩٥	٥١٤,٢	٣٦,٨	٧,١٥
١٩٧٨	٣٣٢,٧٩٩	١٠٠,٥٤١	٣٠,٢١	٦٣٢,٢	٥١,٥	٨,٠٦
١٩٧٩	٤٦٥,٠٥٩	١٥٠,٩٩٤	٣٢,٤٦	٧٥٣,٠	٧٠,٥	٩,٣٦
١٩٨٠	٥٦٣,٨٥٦	١٨٠,٧٥٨	٣٢,٠٥	٩٨٤,٣	٩٧,٥	٩,٩٠
١٩٨١	٧٢١,٣١٧	٢٠١,٠٣٦	٢٧,٨٧	١١٦٤,٢	١١٠,٦	٩,٥٠
١٩٨٢	٨٨٧,١٧١	٢١٦,٧٥٣	٢٤,٤٣	١٣٢١,٢	١٢١,٩	٨,٥٦
١٩٨٣	١٠٣٠,٩٢٢	٢٧١,٣٤٥	٢٦,٣٢	١٤٢٢,٧	١٢٦,٨	٨,٩٦
١٩٨٤	١١٨٤,٨٢٦	٣٢٤,٠٥٥	٢٧,٣٥	١٤٩٨,٤	١٢٧,٠	٨,٥٢
١٩٨٥	١٢٧٤,٤١٦	٣٣١,٥٦٩	٢٦,٠١	١٦٠٥,٩	١١٤,١	٧,١٠
١٩٨٦	١٣٩٥,٤١٢	٣٥٣,٦٧٨	٢٥,٣٤	١٦٣٩,٩	١١٣,٠	٦,٨٩
١٩٨٧	١٥١٣,٠٣٣	٣٥٨,٢٤٧	٢٣,٦٧	١٦٨٦,٣	١٠١,٣	٦,١٠
١٩٨٨	١٦٣٤,٠١٢	٣٧٤,٤٧٦	٢٢,٩١	١٧٠٢,٦	٨١,٣	٤,٧٧

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:
- البنك المركزي، بيانات احصائية السنوية، عدد خاص
جدول (١٢) ص ١٧ والجدول (٤٧) ص ٥٩.

جدول رقم (١٤)

دوال الانحدار المتعدده بطريقه (OLS) للمستوردات الاجماليه

المتغير التابع المتغيرات المستقله	المقطع	GDP	RT1	UR	Yd	R ²	F	D.W
T M	-1 3.8	0.66	—	—	—	0.904	190.25	0.47
std	(48.49)	0.05						
t	0.28	* 13.79						
T M	-33.30	—	—	—	0.51	0.910	621.30	1.01
std	28.68				* 0.02			
t	-1.16				24.42			
T M	83.36	—	2.44	—	—	0.956	412.60	1.68
std	30.55		0.12					
t	* 2.13		* 20.3					

جدول رقم (١٤)

دوال الانحدار المتعدده بطريقه (OLS) للمستوردات الاجماليه

المتغير التابع	المتغيرات المستقله	المقطع	GDP	RTI	UR	Yd	R ²	F	D.W
T M		-1 3.8	0.66	—	—	—	0.904	190.25	0.47
	std	(48.49)	0.05						
	t	0.28	13.79*						
T M		-33.30	—	—	—	0.51	0.910	621.30	1.01
	std	28.68				*0.02			
	t	-1.16				24.42*			
T M		83.36	—	2.44	—	—	0.956	412.60	1.68
	std	30.55		0.12					
	t	2.73*		*20.3					

جدول رقم (١٧)

دوال الانحدار المتعددة بطريقة OLS للإستهلاك الخاص

المتغير التابع / المتغيرات المستقلة	المقاطع	GDP	GNP	Cons(t-1)	R ²	F	DW
C	23.450		0.674		0.9749	738.267	1.648
t	2.048		27.171				
C	24.442		0.592	0.120	0.9760	366.586	1.740
t	2.119		6.431	0.920			
C			0.650	0.094	0.9966	2769.757	1.447
t			7.011	0.661			
C	14.205	0.823			0.9424	310.781	0.664
t	0.784	17.629					
C	20.920	0.614		0.246	0.9454	155.771	0.745
t	1.082	2.836		0.334			
C	0.738			0.1522	0.9934	1420.843	0.681
t	4.010			0.653			

الملحق رقم (٢)

لدراسة العلاقة بين رأس المال الاجنبي (القروض والمساعدات) والتنمية الاقتصادية من جانب العرض، حيث تعتبر عوامل الانتاج رأس المال والايدي العاملة هي المحددات للدخل القومي فيمكن تلخيص عناصر النموذج الاحصائي على النحو التالي.

١- نفترض ان الناتج المحلي (Y) يعتمد على رأس المال (K) وايدي العاملة (L) والتغير التكنولوجي (A) ويمكن التعبير عن ذلك كالتالي:

$$Y = A (K, L) \dots\dots (١)$$

٢- نفترض ان الاستثمارات عبارة عن مجموع المدخرات المحلية (S) والقروض (B) والمساعدات الخارجية (F).

$$I = S + B + F \dots\dots\dots (٢)$$

٣- نفترض هنا ان مصدر الاستثمارات فقط المساعدات الخارجية بالتالي تصبح المعادلة رقم (٢) كما يلي :

$$I = F \dots\dots\dots (٣)$$

٤- باخذ التغير الكلي للمعادلة رقم (١) تصبح كالتالي :

$$dy = dA + \frac{dy}{dk} \cdot dk + \frac{dy}{dL} \cdot dL \dots\dots\dots (٤)$$

٥- على اعتبار ان التغير في رأس المال مساويا للاستثمار (dK = I) وبقسمة طرفي المعادلة على الانتاج المحلي \bar{Y} نحصل على ما يلي

$$\frac{dy}{y} = \frac{dA}{y} + \frac{dy}{dk} \cdot \frac{dk}{y} + \frac{dy}{dL} \cdot \frac{dL}{y}$$

$$\frac{dy}{y} = \frac{dA}{y} + \frac{dy}{dk} \cdot \frac{I}{y} + \frac{dy}{dL} \cdot \frac{dL}{y} \dots\dots (٥)$$

٦- وبتعويض (٣) في (٥) تصبح المعادلة كالتالي :

$$\frac{dy}{y} = \frac{dA}{y} + \frac{dy}{dk} \cdot \frac{F}{y} + \frac{dy}{dL} \cdot \frac{dL}{y} \dots\dots (٦)$$

٧- ولكي تكون المعادله رقم (٦) اكثر دلاله يمكن اجراء بعض التعديلات حيث تصبح المعادله رقم (٦) كالتالي :-

$$\frac{dy}{y} = \frac{dA}{y} - \frac{dy}{dk} \cdot \frac{F}{y} + \frac{dy}{dL} \cdot \frac{dL}{y} \cdot \frac{L}{y}$$

$$\frac{dy}{y} = \frac{dA}{y} + \frac{dy}{dk} \cdot \frac{F}{y} + \frac{dy}{dL} \cdot \frac{L}{y} \cdot \frac{dL}{L} \dots\dots\dots (٧)$$

$$Y^* = B0 + B1 \frac{F}{Y} + B2 \frac{dL}{L} \dots\dots\dots (٨)$$

حيث Y ترمز الى معدل النمو في الانتاج المحلي و (B0) الى

$$\frac{dA}{y} \text{ و } (B1) \text{ الى } \frac{dy}{dk} \text{ و } (B2) \text{ الى } \left(\frac{dy}{dL} \cdot \frac{L}{Y}\right)$$

و L معدل النمو في الايدي العامله $\frac{dL}{L}$.

وبما ان المعلومات الاحصائيه عن الايدي العامله غير متوفره فقد تم استبدال $\left\{ \frac{dL}{L} \right\}$ معدلات النمو في الايدي العامله بمعدلات النمو السكاني (A) بذلك تصبح المعادله (٨) كما يلي :

$$Y = B0 + B1 (F/Y) + B2 P$$

والملفت للنظر ان هذه الدراسات تعاني من مشكلة الارتباط

الذاتي بين المتغيرات المستقله Multicollinearity (٢).

واسوة ببعض الدراسات قام الباحث بتحليل اشركل من المساعدات والعامل السكاني كمتغيرات مستقله على النحو الناتج المحلي كمتغير تابع حيث كانت المعادله على الشكل التالي :

$$Y = B0 + B1 (F/Y) + B2 P \dots\dots\dots (٩)$$

- حيث ان : *
- Y : معدل النمو في الناتج المحلي
- F : المساعدات الخارجيه
- Y : الناتج المحلي الاجمالي
- P : معدل النمو السكاني
- B2, B1, B0 : معالم النموذج

ويفترض النموذج السابق ان مصدر الاستثمارات هو المساعدات فقط I = F حيث I ترمز الى الاستثمارات وتجدر الاشاره الى ان

(١) انظر رياض المومني ، مصدر سابق ، ص ١٥ .
 (٢) المصدر السابق ، ص ١٣ .

المدرسة التجديديه تفترض ان قيمه B سالبه او قيمه ضعيفه الدلالة. وغير مقبوله احصائيا.

لقد تم تصدير معالم النموذج اعلاه لـلاردن خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٨٨ بطريقه المربعات الصغرى OLS بعد تقييم المعلومات الوارده في الجدول رقم (١٦) بالملحق رقم (١) باسعار عام ١٩٧٣. هذا وقد كانت نتائج التحليل الاحصائي على النحو التالي:

$$Y^* = -0.358 + 0.378 (F/Y) + 7.938 P^*$$

Std	(0.182)	(0.135)	(4.750)
t	(-1.913)	(2.801)	(1.671)
	R ² = 0.40		
Adujsted R ²	= 0.33		
F	= 6.009		
D.W	= 2.190		

من خلال النظر الى المعادله (٢) نجد ان R² قد ارتفعت، حيث بلغت قيمتها (٠,٤٠) بعد ان كانت قيمتها في المعادله التي تحتوي المساعدات الخارجيه كمتغير مستقل وحيد حوالي (٠,٣٠)، وهذا يعني ان المتغيرات المستقله (السكان والمساعدات) تفسر (٠,٤٠) من التغير الحاصل في الناتج المحلي. وبالنظر الى معالم النموذج، يلاحظ ان معلمه المساعدات ذات دلالة احصائية عند مستوى معنويه (٥%) بينما نجد ان معلمه المتغير المستقل السكان غير معنويه عند مستوى ٥% غير انها مقبوله احصائيا عند مستوى معنويه ١١%. وبالتالي فان اشارات المعالم تتفق مع ما تتنبأ به النظرية الاقتصادية، حيث انه من المتوقع ان زيادة النمو السكاني تؤدي الى تزايد في الناتج المحلي الاجمالي وكذلك الحال بالنسبه للمساعدات الخارجيه.

اما بالنسبة لقيمة F فنجد انها انخفضت من (٨,٤٣) في المعادله (٢/٢) الى (٦,٠٠٩) في المعادله رقم (١٠) وقد تراشق ذلك الانخفاض في قيمة F مع عدم معنوية معلمة السكان B₂ وارتفاع قيمة R كما ذكرنا سابقا وهذه

كلها دلالات على ان المعادله رقم (١٥) تعاني من مشكله الارتباط
الذاتي بين المتغيرات المستقله او ما يسمه Multicollinearity (١)
لذلك تم اسقاط هذا المتغير كاحد الحلول لهذه المشكله (١).

اما عن مشكله الارتباط المتسلسل فهي غير موجوده في هذه
المعادله .

-
- (1) G.S Maddala , Econometrics , Mc graw - hill kogak Ushaltd
1977, P 185 . See also . Jan Kamenta , Opcit , P 361
 - (2) J. Johnston, Econmetric methods. Mc graw -hill Book Company
Singapore, 1984 P. 253 .

ملحق رقم (٣)

فرضية الدخل الدائم لفريدمان Parmanent income hypothpsis
تنطلق هذه الفرضية التي طورها ميلتون فريدمان Milton
" Fridmon " عام ١٩٥٧ م من ان خطط المستهلك للانفاق لا تستند
الى دخله الجاري، كما اعتقد كينز، وانما تبني على اساس دخله
المتوقع خلال السنوات المقبلة واقترح تقسم الدخل الجاري الى جزئين
:- جزء دائم (YP) Parmanent income وجزء مؤقت (Yt) Transitory
income اي ان:-

$$Y = YP + Yt \quad (١)$$

وعرف الدخل الدائم بأنه الدخل الذي يتوقع الفرد الحصول عليه
بصوره عادية وفي ضوء العوامل التالية (١).

أ- الثروة الغير شخصيه (The nonhuman wealth)

ب- المكتسبات المتوقعة استناد للصفات الشخصية كالتدريب
والموهبه والشخصيه .

ج- المكتسبات المتوقعة استناد لموقع الشخص في النشاط
الاقتصادي كالوظيفة التي يمارسها .

اما الدخل المؤقت فهو الدخل الذي يحصل عليه الفرد من غير
العوامل المذكوره اعلاه والتي تحدث بشكل مفاجئ وبدون توقع اي
بطريقة المدة (٢) ولهذا فان قيمة الدخل المؤقت قد تكون سالبه او
موجبه ومن المنتظر في الاجل الطويل ان تتعادل القيم السالبه مع
القيم الموجبه وتصبح القيمة المتوسطة (المتوقعة) لهذا الدخل تعادل
الصفر .

هذا وقد قسم فريدمان الانفاق الاستهلاكي الى جزئين : جزء

دائم (CP) .

Milton Friedman, A theory of the consumption Function : (١)
National Burea of Econmic research, six printing, 1971

P 21 .

Ibid, P.22 .

(٢)

"Parmanent Consumption" وجزء مؤقت (CT) "Transitory Consumption"

أي ان :-

$$C = C_p + C_t \dots\dots\dots (٢)$$

والانفاق الدائم هو عبارة عن الانفاق المخطط له بناء على الدخل بحيث يبقى نسبه ثابتة منه اما الانفاق الاستهلاكي المؤقت فهو الجزء الذي لا يؤخذ بعين الاعتبار حينما يخطط الفرد لانفاقه وانما يحدث نتيجة احوال غير عادية وغير متوقعة (١) والترح فريدمان المصيغة التاليه للتعبير عن علاقته التي تربط بين الانفاق الاستهلاكي الدائم والدخل الدائم (٢):-

$$C_p = KYP \dots\dots\dots (٣)$$

حيث K ثابت قيمته اقل من واحد وتمثل الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك ايضا، وذلك بالنسبه للاستهلاك الدائم والدخل الدائم (٢) وهذا يعني ان الزيادة في الانفاق الاستهلاكي الدائم هي اقل باستمرار من الزيادة في الدخل الدائم وتكون بذلك قيمه مرونة الاستهلاك الدائم بالنسبه للدخل الدائم واحد صحيح. ولعل عدم توفر بيانات عن الدخل الدائم (١) هو اهم ما يواجه فرضية فريدمان حيث ان البيانات المنشورة عن الدخل تتعلق بالدخل الجاري فقط، لذا الترح فريدمان تقدير لقيم الدخل الدائم عن طريق

(١) افترض فريدمان عدم وجود اي علاقته بين الدخل الدائم والدخل المؤقت او بين الاستهلاك الدائم والاستهلاك المؤقت ويمكن وضع هذه الافتراضات بالصيغة الرياضيه التاليه :-

$$\text{Covariance } (c_t, c_p) = \text{Cov. } (Y_p, Y_t) = \text{Cov } (Y_t, C_t) = 0$$

حيث ان Covariance تعني التغاير وتقيس علاقته بين المتغيرات واذا كانت قيمته تعادل الصفر فان علاقته تكون معدومه. كما افترض من اجل التبسيط في النواحي التطبيقية ان القيمه المتوقعة "Expectation" لكل من الدخل المؤقت والاستهلاك المؤقت تعادل الصفر:-

انظر: Ibid, p. 115 .

(٢) انظر: Ibid, p. 23-30 .

(٣) ذكر فريدمان ان قيمة k تعتمد على كل من القيمه المتوسطه لمعدل الفائده، ونسبه الثروه الغير شخصيه الى الدخل الدائم، وعوامل اخرى مثل التركيب العمري للسكان ومتوسط حجم الاسره ومستوى التعليم وذوق المستهلكين.

انظر: Ibid, p. 17 , 19 , 115 , 119

(٤) انظر ابراهيم ابو سمره، مصدر سابق ص ١٦، ١٧ .

الوسط المرجح للدخل الحالي والسابق وباستخدام معامل ترجيح متناسق هندسياً مع سنوات الدخل (١) وقد وضع هذا الاقتراح بالصيغة الرياضية التالية (٢):

$$Y_p(t) = (1-B) \left[Y(t) + BY(t-1) + B^2 Y(t-2) + \dots + B^{\infty} Y(t-\infty) \right] \dots (٤)$$

حيث تمثل B عامل الترجيح وتتراوح قيمتها ما بين الصفر والواحد صحيح وباحلال الصيغة (٣) والصيغة (٤) في المعادلة (٢) ومن خلال المعالجة الجبرية فان صيغة فريدمان تأخذ الصورة التالية (٢):

$$C(t) = K(1-B) Y(t) + BC(t-1) \dots \dots \dots (٥)$$

وهذه الصيغة شبيهة بالصيغة التي اقترحها براون (١١/١) الموضحة سابقاً ولكن بدون ان تحتوي على حد ثابت (١).

Milton Friedman, OP , CIT. P (115) (١)

See Trimbrell, OP. CIT, P (175) and Balivar, OP. CIT. P 96 (٢)

Ibid , P. 96 . (٣)

(٤) تجدر الاشارة انه وبالإضافة للعوامل الاجتماعية تلعب العوامل الديموغرافية دوراً هاماً في التأثير على السلوك الانفاقي .

انظر: Grander. Ackley, OP. CIT 296 .

وانظر ايضاً: Frank T. Denton and Byron G. Spencer " Household and population effects on Aggregate Consumption " The Review of Economics and Statistics ; Vol Lv 111, No 1. 1976 . P 86 .

وانظر ايضاً: Richard E. Bilsborrow, " Age distribution and saving rates in Less developed countries " Economic Development and culture change, vol .82, No. 1, 1979 ,P. 23-28 .

هذا وقد حاولت دراسات اخرى اختبار داله الاستهلاك التقليديه في بعض الدول الناميه ومعرفة مدى انطباقها على هذه الدول . وحاولت بناء نموذج جديد لدالة الاستهلاك في الدول الناميه والتي تتصف بانها ذات دخل متدني وذات تحضر سريع والمتراشق مع وجود قطاع زراعي كبير الحجم .

انظر: Byung-Nak Song, "Empirical Research on Consumption behavior: Evidence from Rich and Poor LDC s " Economic Development and Culture change, Vol. 29, No. 3-4, 1981 P.601-607.

المراجع العربية

اولا : الكتب:

- ١- ابراهيم، سعد الدين، المجتمع والدولة في الوطن العربي، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٨ .
- ٢- ابراهيم، سعد الدين، النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة الاثار الاجتماعية للشروه النظويه، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٨٢ .
- ٣- ابو جابر، كامل وآخرون (تحرير) سوق العمل الاردني، تطوره، خصائصه سياساته، وافاقه المستقبليه، منشورات المؤسسة الاردنيه للدراسات الشرق اوسطيه، عمان، دار البشير ١٩٩١ .
- ٤- امين، سمير، التطور السلامتكافي: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للراسماليه المحيطه، ترجمة برهان غليون، دار الطليعه، بيروت ١٩٧٤ .
- ٥- البنوي، حربي، وابو الشعر، سليم، حوالات العاملين في ضوء واقع هجرة الاردنيين الى الخارج، عمان ، البنك المركزي ، دائرة الابحاث ١٩٨٢ .
- ٦- تيم، فايز، دور قطاع الانشاءات في الاقتماد الاردني والمشاكل والمشاكل التي يعانى منها، عمان، البنك المركزي الاردني، ١٩٨٢ .
- ٧- الجمعيه العلميه الملكيه، تحليل الطلب في الاردن: عمان ١٩٨٥ .
- ٨- الجمعيه العلميه الملكيه، واقع ومستقبل سوق العمل الاردني، عمان ١٩٨٩ .
- ٩- حديد، جواد، المؤشرات الاقتماديه لقوه الدينار الاردني، بنك الاستثمار الاردني ١٩٨٤ .
- ١٠- الحق، محبوب، ستار الفكر: خيارات امام العالم الثالث، ترجمة احمد فؤاد بليغ، الهيئه المصريه العامه للكتاب ١٩٧٧ .

- ١١- حماد ، عماد ، نحو مفهوم اعلامي صحيح، الدار الاردنيه للشقافة،
والاعلام ، عمان ، ١٩٨٤ .
- ١٢٧- الحوراني، هاني، ازمة الاقتصاد الاردني، مجلة الاردن الجديد،
نيقوسيا، قبرص ١٩٨٩ .
- ١٣٧- ريفيه ، فرانسوا النمو الصناعي في اقتصاد معان: حالة الاردن ترجمة
جورج ابي صالح، الطبعة الاولى، مركز الدراسات والابحاث الشرق
الاطوسط المعاصر، بيروت ١٩٨٢ .
- ١٤٧- زغلول، اسماعيل، تحويلات الاردنيين وتأثيرها على الاقتصاد
الاردني، البنك المركزي الاردني ١٩٨٤ .
- ١٥- زكي، رمزي، (تحرير)، تحويلات العاملين العرب بالخارج بحوث
ومناقشات اجتماع في فتره ٥-٧ ابريل ١٩٨٦، دار الكتاب للنشر
والترجمة والتوزيع، قبرص، ١٩٨٧ .
- ١٦- السيد، عاطف، دراسات في التنميه الاقتصادية، دار المجمع العلمي
بجده عام ١٩٧٣ .
- ١٧- الشرايحه، وديع: دراسات في التنميه الاقتصادية، شقير وعكشه
للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٧ .
- ١٨- شريف، عماد، مقدمه في القياس الاقتصادي، دار الطليعه، بيروت
١٩٨٣ .
- ١٩- شقير، محمد لبيب، انتقال القوى العامله بين الاقطار العربيه،
سندوق النقد العربي ١٩٨٥ .
- ٢٠- المقور، محمد، وآخرون، دراسه جيوب الفقر في المملكه الاردنيه
الهاسميه، وزارة التنميه الاجتماعيه ، عمان، ١٩٨٩ .
- ٢١- عبدالفضيل، محمود، ابراهيم، سعدالدين، انتقال العماله العربيه
المشاكل، الاشاره، السياسات، بيروت ، مركز الدراسات العربيه
١٩٨٣ .
- ٢٢- العتوم، شفيق والعاروري، الاستدلال الاحصائي وتطبيقاته في
الاقتصاد والاداره، الجامعه الاردنيه، عمان، الطبعة الاولى ،
١٩٨٦ .

- ٢٣ ✓ - عصفور، بسام والضمادي، محمد، الاقتصاد الاردني خلال عام ١٩٧٨ .
عمان ج. ع ملكيه ، الدائره الاقتصادية ، ١٩٧٨ .
- ٢٤ ✓ - عميرة، محمد سعد، كيفية الحد من من استيراد واستهلاك السلع
الكماليه في الاردن ، الجمعيه العلميه الملكيه ، الدائره
الاقتصاديه ، عمان تشرين اول ١٩٨٣ .
- ٢٥ - العناني ، جواد .وعبد الجابر تيسير، تجربه الاردن وسياساته حول
انتقال القوى العامله . عمان وزاره العمل ١٩٨١ .
- ٢٦ - الكردي، محمود، التخلف الاقتصادي ومشكلات المجتمع المصري، دار
المعارف ١٩٧٩ .
- ٢٧ - كرم، انطوينوس اقتصاديات التخلف والتنمية ، منشورات مركز الانماء
العربي بيروت ١٩٨٠ .
- ٢٨ ✓ - لطفي، علي ، التنميه الاقتصاديه ، دراسه تحليليه ، القايره ، دار
الفرقان ، ١٩٧٦ .
- ٢٩ - منتدى الفكر العربي، العائدون من النفط، عمان ، ١٩٨٥ .
- ٣٠ - نافع، صلاح الدين، اقتصاديات التنميه ، طبيعتها، مقوماتها،
نظرياتها، سياساتها الاستراتيجيه ، القايره مطابع سجل العرب ،
١٩٧٣ .
- ٣١ - هاجن، افريت، اقتصاديات التنميه ، ترجمه جورج خوري، مركز الكتب
الاردني، عمان ١٩٨٨ .

ملاحقا :

- ١- المنشورات الرسميه
- ٣٢ - البنك المركزي الاردني، البنك المركزي الاردني خلال خمس
وعشرين عاما، تشرين اول ١٩٨٩ .
- ٣٣ - التقرير السنوي لعام ١٩٨٩ .
- ٣٤ - النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفه .
- ٣٥ - بيانات احصائيه سنويه (١٩٦٤-١٩٨٩) ، عدد
خاص تشرين الاول ١٩٨٩ .

ب- دائرة الاحصاءات العامة

- ٣٦- التقرير الشهري لدراسة الاردنيين العائدين من الخارج (١٠ آب ١٩٩١ - ٣١ آذار ١٩٩٢) .
- ٣٧- النشرة الاحصائية السنويه للاعوام (١٩٧١ - ١٩٩٠) .
- ٣٨- نشرة الحسابات القوميہ اعوام مختلفه .
- ٣٩- دراسة نطقات العائلة ١٩٦٦ ، تشرين اول ١٩٦٧
- ٤٠- دراسة نطقات الاسره ١٩٨٠ .
- ٤١- دراسة نطقات العائلة لعام ١٩٦٩ حزيران ١٩٧٠ .
- ٤٢- دراسة نطقات الاسره ١٩٨٦/١٩٨٧ .
- ٤٣- نتائج عينه التعداد العام للسكان والمساكن

ج- المجلس القومي للتخطيط

- ٤٤- برنامج السنوات السبع الاقتصاديہ (٦٤-١٩٧٠) .
- ٤٥- خطة التنميہ الخمسيہ (١٩٧٦-١٩٨٠) .
- ٤٦- خطة التنميہ الاقتصاديہ والاجتماعيہ الخمسيہ (١٩٨١-١٩٨٥) .
- ٤٧- وزارة التخطيط خطه التنميہ الاقتصاديہ والاجتماعيہ (١٩٨٦-١٩٩٠) .

د- وزارة العمل

- ٤٨- التقرير السنوي للاعوام (١٩٨٤ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٩ ، ١٩٨٩) .
- ٤٩- اوراق عمل ومناقشات المؤتمر الاول للمغتربين الاردنيين، عمان ١٩٨٠ .
- ٥٠- المؤتمر الرابع للمغتربين الاردنيين عمان ١١ - ١٤ / ٧ / ١٩٨٨ .
- ٥١- المؤتمر الخامس للاردنيين العاملين في الخارج عمان من ٨ - ١١ / ٧ / ١٩٨٩ .

ثالثاً : الدوريات والصحف

١- الدوريات

- ٥٢- ابراهيم، سعدالدين، "اسباب ونتائج تمديد اليد العاملة في مصر"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٦٣، ١٩٨٤ .
- ٥٣- ابوالشعر، سليم، "أسعار الصرف بين النظرية والتطبيق: (١) نظريات أسعار الصرف وممارستها الدولية"، مجلة البنوك في الاردن، العدد التاسع تشرين اول ١٩٩٠ .
- ٥٤- ابوالشعر، سليم، "العمالة الوافده والاقتصاد الاردني" البنوك في الاردن، المجلد ٨، العدد ٣، آذار ١٩٨٩ .
- ٥٥- اسعد، عادل لطفي، "الاردنيون العائدين من اقليم النفط"، مجلة العمل، العددان (٥٥ و٥٦)، ١٩٩١ .
- ٥٦- بني هاني، عبد الرزاق، "نموذج قياسي للتحصيل العلمي للطلاب الجامعي : دراسة اقتصادية - اجتماعية" مجلة ابحاث اليرموك . المجلد الخامس، العدد ١، ١٩٨٩ .
- ٥٧- حداد، زديب، "سرقوة الدينار الاردني"، مجلة العمل، السنة العاشرة، العدد ٣٨، ١٩٨٧ .
- ٥٨- حماد، خليل ومشغل، "زكيه تاثير انكشاف لاقتصاديات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية"، مجلة أبحاث اليرموك، مجلد ٢، عدد ٢، جامعة اليرموك، ١٩٨٦ .
- ٥٩- حميد، عبد الغني عبد الله . وعبد الفتاح، فتحي سعيد "استخدام مرونة الطلب الداخليه في تحديد نمط الاستهلاك في قطر"، مجلة تنمية الراهدين، العدد ٣، ١٩٨٠، ص ٧٩-٩٧ .
- ٦٠- الخصاونه، صالح، تطورات سوق العمل في القطاع الخاص في الاردن، الجزء الاول، مجلة العمل، العددان (٥٠-٥١) السنة الثالثة عشره ١٩٩٠ .

- ٦١- الخماونه، صالح " دراسة تحليليه واقع ومستقبل حركه القوي العاملة بين الاردن ودول الخليج العربي، مجلة العمل، العددان (٥٥، ٥٦) السنه الرابعه عشر، ١٩٩١ .
- ٦٢- الخماونه، صالح، "سوق العمل الاردني وتطور السياسات المتعلقة به (معطيات وافكار)"، مجلة العمل، العددان ٥٣، ٥٤، السنه الرابعه عشر ١٩٩١
- ٦٣- ريحان ، محمد كامل، "دراسة تحليلية لمحددات الطلب على الوردات الكلية ومجموعات الغذائية الرئيسة في دولة الامارات المتحدة، آفاق اقتصاديه، ١٩٨٠ .
- ٦٤- السمان، أحمد حمدالله، "أبعاد مشكله التضخم في دولة الامارات العربية المتحدة في ظل طفره فوائض النفطيه (١٩٧٥-١٩٨٠)، مجلة آفاق اقتصاديه، السنه التاسعة، المجلد التاسع العدد الرابع والثلاثون، ١٩٨٨ .
- ٦٥- الشرع، منذر "تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج وواجه استخدامها : دراسة حاله تعيينه من الاردنيين في الكويت"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٦٣ ، ١٩٨٤ .
- ٦٦- السيفو: وليد اسماعيل وحميد عبد الغني عبد الله " دراسة اقتصادية قياسييه مقارنه لانماط الاستهلاك في القطر العراقي (١٩٧٦-١٩٧٩)، " مجلة تنميه الريفيين، العدد الواحد والعشرون ١٩٨٧ .
- ٦٧- الشريده، مروان، "الهجرة العماليه في الاردن والوطن العربي واقع وحقائق، مجلة التنميه، المجلد ١٦، العدد ١٨١، ص ٤٩-٥٣ .
- ٦٨- شكري ، ماهر، "ندره اداره الاحتياطات الخارجيه وقت الازمات"، البنوك في الاردن، المجلد ٦، العدد (كانون اول ١٩٨٧) .
- ٦٩- طلافحة، حسين، "دور العماله الوافده في الاقتصاد الاردني"، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد الخامس العدد الاول ، ١٩٨٩ .
- ٧٠- طلافحة، حسين "الميزان التجاري الاردني" مجلة أبحاث اليرموك، المجلد الخامس العدد ٢ ، ١٩٨٩ .

- ٧١- العزام، هنري، "اشكاله عربيه جديد..."، المستقبل العربي،
العدد ٢٣، ١٩٨١ .
- ٧٢- العناني، جواد "النظرة الى الاقتصاد الاردني وتطلعات قريبه،
البنوك في الاردن، ايلول، ١٩٨٤ .
- ٧٣- عبدالغضيل، محمود، "اثر هجرة العماله للبلدان النفطيه على
تفاوت دخول الافراد وانماط السلوك الانطائي في الدول المصدرة
للعمله في الدول المصدرة"، مجلة النظم والتعاون العربي،
العدد الاول، ١٩٨٠ .
- ٧٤- عبده، سمير، "المجتمع الاستهلاكي العربي وتبعيه ثقافه الحياه
اليوميه"، مجلة الوحده، السنه الثامنة، العدد ٩٢، ١٩٩٢ .
- ٧٥- الطانك، فهد، "ترشيد الاستهلاك كيف يكون؟"، مجلة التنميه،
العدد ١٩٤، السنه السابعه عشره ١٩٨٩ .
- ٧٦- فرجاني، نادر، "الهجرة والتنميه في اقطار الوطن العربي
المصدرة لقوة العمل: ملاحظات انطباعية"، المستقبل العربي،
العدد ٣١ : ١٩٨٣ .
- ٧٧- القدسي، محمد شائر، "الانسان والمنظومه القيمه في المجتمع
العربي الاستهلاكي المعاصر"، مجلة الوحده، السنه الثامنه،
العدد ٩٢، ١٩٩٢ .
- ٧٨- قندج، عدلي شحاده "نظام سعر الصرف تجربته الاردن منذ عهد
الاستقلال (١٩٤٦-١٩٨٩)، مجلة البنوك في الاردن، المجلد الثامن
العدد السادس ١٩٨٩ .
- ٧٩- المالكي، عبدالله، "الاقتصاد الاردني نظره الى المستقبل"،
البنوك في الاردن، المجلد السابع، العدد ١١، كانون اول ١٩٨٨ .
- ٨٠- المالكي، عبدالله، "حكاية الادخار السالب والادخارات
الاجنبية"، مجلة البنوك في الاردن، مجلد ٦ . العدد الثاني
(شباط ١٩٨٧) .
- ٨١- المالكي، "تخفيض سعر العمله بين الواقع والوهم"، مجلة البنوك
في الاردن، المجلد السابع، العدد الاول كانون ثاني ١٩٨٨ .

- ٨٢- المالكي، عبد الله، المحتوى الاستيرادي " مجلة البنوك قبي الاردن، المجلد السابع، العدد ٢، ١٩٨٧ .
- ٨٣- مريان، نادر، "تنمية الموارد البشرية"، مجلة العمل العدد ٣٧، السنة العاشرة، ١٩٨٧ .
- ٨٤- المومني، رياض، "أثر رأس المال الاجنبي (القروض والمساعدات) على التنمية الاقتصادية"، مجلة الابحاث السيرموك، مجلد ٣ العدد ٢، ١٩٨٧، ص ٧-١٢ .
- ٨٥- النابلسي، محمد سعيد، الاوضاع الاقتصادية والمصرفية والتعدييه، مجلة البنوك في الاردن، كانون ثاني ١٩٨٤ .
- ٨٦- هلال، علي، "العوائد الاقتصادية لتحويلات المغتربين الاردنيين في الخارج"، عدد ٣٨، السنة العاشره، ١٩٨٧ .

ب- الصحف

- ٨٧ - الدستور، ١٩٨٦/٢/٨ .
- ٨٨- الراي، فهد الطانك، اعاده تقييم الخارجيه الرسميه . ٥/٢٥ / ١٩٨٦/ .
- ٨٩- الراي، ١٩٩١/٤/٢ .
- ٩٠- الراي ١٩٩١/٧/١٢ .
- ٩١- صوت الشعب : ندوة الثلاثاء، الاستهلاك التظاهري ١٩٨٧/٥/٥ .

رابعاً: الدراسات غير المنشوره

- ٩٢- ابو سمره، ابراهيم، داله الاستهلاك في الاردن: دراسه نظريه وعمليه تبحث في سلوك الانفاق الاستهلاكي الخاص، اطروحة ماجستير، الجامعه الاردنيه ١٩٨٠ .
- ٩٣- براتكيه، بلقاسم، هجره القوى العامله في الجزائر وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية، اطروحه ماجستير، جامعه حلب ١٩٨٦ .

- ٩٤- البشايير، احمد، فرص العمل ومخرجات التعليم والمواءمة بينهما : بحث مقدم لندوة الهجرة العائدة وانعكاساتها على الاردن، عمان من ١٣-١٥ / ٧/ ١٩٩٢ .
- ٩٥- البيطار، محمد، النفقات العامة في الاردن أسباب زيادتها وآثارها الاقتصادية، اطروحة ماجستير، جامعه اليرموك ١٩٩١ .
- ٩٦- حتر، ميسون، الاحتياطات الدولية للاردن : دراسته تحليليه، اطروحة ماجستير الجامعة الاردنيه ١٩٩١ .
- ٩٧- دودين، مروان، الهجرة العائدة قبل ازمة الخليج وبعدها، بحث مقدم لندوة الهجرة وانعكاساتها على الاردن ، عمان من ١٣-١٥ / ٧/ ١٩٩٢ .
- ٩٨- الزيود ، سامي عبد الرحيم . الانطاق العام دائره على الاقتصاد الاردني، اطروحة ماجستير ١٩٨٩ .
- ٩٩ - العزام، فاروق، عجز الموازنه العامه واشره على الاقتصاد الاردني، رساله ماجستير غير منشورة الجامعة الاردنيه، عمان، ١٩٩٠ .
- ١٠٠- العزب، أسامة، انعكاسات الهجرة العائدة على حركة القوى العامله في الاردن، بحث مقدم لندوة الهجرة العائدة . عمان من ١٣-١٥ / ٧/ ١٩٩٢ .
- ١٠١- عقل ، خضر عبد المجيد محمد. التضخم في الاردن ودور وزاره التمويين في الحد منه اطروحة ماجستير، الجامعة الاردنيه ١٩٨١ .
- ١٠٢- الغول، تمام، العائدون وادماجهم في الاقتصاد الوطني، بحث مقدم لندوة الهجرة العائده، عمان من ١٣-١٥ / ٧/ ١٩٩٢ .
- ١٠٣- الفانك، فهد، الاستخدام والبطالة في ظل برنامج التصحيح الاقتصادي، بحث مقدم لندوة الهجرة العائده وانعكاساتها على الاردن، عمان، ١٣-١٥ / ٧/ ١٩٩٢ .
- ١٠٤- الفرحان، امل، الهجرة العائده واشرها على المراة الاردنيه، بحث مقدم لندوة الهجرة العائده وانعكاساتها على الاردن ، عمان من ١٣-١٥ / ٧/ ١٩٩٢ .

- ١٠٥- المجالي ، محمد مسلم ، تطور التجاره الخارجيه في الاردن للفترة ١٩٧١ - ١٩٨٥ ، اطروحه ماجستير الجامعه الاردنيه ١٩٨٧ .
- ١٠٦- مساعدته مصطفى عبد العزيز اهميه المدخرات الوطنيه في الاقتماد الاردني ، دراسه تحليليه ، اطروحه ماجستير ، الجامعه الاردنيه ١٩٩٠ .
- ١٠٧- المصري ، ابراهيم ، تطور التجاره الخارجيه في الاردن خلال الاعوام ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ، بحث غير منشور ، الاحصاءات العامه ، عمان ١٩٨٢ .
- ١٠٨- المقبل ، ياسر محمد ، علاقته الاستيرادات باهم المتغيرات الاقصاديه في المملكه الاردنيه الهاشميه ، دراسه قياسيه للفترة (١٩٦٠ - ١٩٨٥) ، اطروحه ماجستير ، جامعه بغداد ١٩٨٦ .

Books

- 1 - Ackley, Grander: Macroeconomic theory, New York, The macmilcan Company. 1968.
- 2 - Birks, J.S & Sincliar C.A: International Migration and Development In The Arab Region; ILO, Geneva, 1980.
- 3 - Carikci, Emin: The Economic impact of Temprorary Migration in Selcted OIC member countries, Islamic development bank, Jeddah, Saudi Arabia, 1987.
- 4 - Duesenbery, James: Income - Saving and the theory of consumption behaviour, New York - Oxford university press 1967.
- 5 - Devendra, Gupta: Consunption patterns in India, New Delhi 1973.
- 6 - Friedman, Milton: Theory of the Comsumption Function, priction, National Bureau of economic Research, Six printing, 1971.
- 7 - Johnston, G: Econometric methods, 3 ed. Mc Graw - Hill Newyork, 1984.
- 8 - Kamenta, Jan, : Elements of Econometrics , Macmillan Publishing Co. Inc. 1971.
- 9 - Keynes, John, M.: The General Theory of Employment, Intrest and Money, (New York; Harcourt, Brace and world Inc., 1936.
- 10- Maddala, G. S; Econometrics; Mc Graw - Hill, Inc, 1971.
- 11- Nissan, Liviation: Consumption patterns in Israiel, Hebrew University Jerusalem, 1964.

- 12- Nurkse, Ranger: Problems of Capital formation in under developed countries, New York - Oxford university press, 1962.
- 13- Saket, Bassam. K. & Others: Workers, Migration Abroad: Socio - economic Implications for Hoseholds in Jordan, Royal Scientific Society, Amman 1983.
- 14- Stetieh, Akram. M.: Consumption patterns of wage earners in Jordan, Royal Scientific society, Amman, 1974.
- 15- Timbrell, M. C.: Consamption functions: Topics in applied Macroeconomics, London, Macmillan co. 1976.
- 16- Wallace T. Dunley & Silver, J. Lew: Econometrics, addison Wesley publishin Co. Inc NewYork 1988.

Periodcals:

- 17- Avadhani, V.A. 1976, "Imports and Capital formation in the less developed Countries" Indian Econmomic Journal, vol 24, No .1
- 18- Bautista, Romeo M., 1987, "Import demond in A small Country with Trade Restrictions", Oxford Economic Papers, Vol. 30 No. 2-3.
- 19- Berry, R.A. 1971, "A note on luxury Imports, the saving Rate and welfare", Indian Economic Journal, Vol. X 111.
- 20- Bilsborrow, Richard E., 1979, "Age Distribution and Saving Rates in less developed Countries" Economic development and Culture Change, Vol. 28, No. 1.
- 21- Burch Susan W. and Wernetete, Diane, "The stock of Consumer durables, Infaltion and personal saving decisions", The Review of Econmics and Statisics, Vol. LVII , No. 2. 1975.

- 22- Denton, Frank. T and spencer Byon G. "Household and population effect on aggregate Consumption", The Riview of Economics and Statistics, Vol. LV 111, No. 1.
- 23- Kubursi, Atif a., 1974 "The Import structure of Lebanon: A Quantitative Analysis", Journal of Developing areas, Vol. 9
- 24- Salas, Javier, 1982, "Estematron of the structure and Elasticiteis of Mexican imports in the period 1961 - 1979", Journal of Development Economics, No. 1.
- 25- Shaa lan abul shakour 1989 The I.M.F. Economic adjustment program for Jordan", Banks in Jordan, No. 6.
- 26- Singh, Balvir and Vllah Aman, 1976, "Consumption function: The permanent Income versus The Habit persistence hypothesis", The Reviwe of Economics and Satistics, Vol. LV 111, No.1.
- 27- Song, Byung - Nak, "Empirical Research on consumption behaviour Evidence from rich and poor L D C S". Economic Development and Culture Change, Vol. 29, No. 3-4. 1981

٤١٧٧٥٢